جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

آراء الأخفش الأوسط النّحويّة في شروح اللّمع

دراسة تحليليّة

رسالة قدمتها الطالبة

كوثر فليح عبد الموسوي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة

إشراف

الأستاذ الدكتور:

باسم خيري خضير

٢٠٢٣م ١٤٤٤هـ

إقـرار المشرف

أشهد أنّ إعداد رسالة الطالبة (كوثر فليح عبد الموسويّ) الموسومة بـ(آراء الأخفش الأوسط النّحويّة في شروح اللّمع دراسة تحليليّة)، قد جرى بإشرافي، في جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانيّة/ قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة.

الإمضاء:

المشرف: أ. د. باسم خيري خضير

التاريخ: ١٥ / ١ / ٢٠٢٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالة للمناقشة:

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. محمود عبد حمد اللامي

التاريخ: ١٥ / ١ / ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الشعراء: ١٩٣– ١٩٥

الإهداء

إلى ....

قدوتي ومثَلي الأعلى في الحياة ... أبي

ملحمـة الحـبّ ومرفأ الأمـان ... أُمي

من شاركني التعب والألم والأمل ... سندي زوجي

القلوب التي لم تتركني ... أخي وأخواتي

ثمرة عمري ... ابنتي زهراء

صديقتي ونجمتي التي تضيء كل عتمة ... آس

من ساندوني بقلوبهم ودعائهم ... أحبتي

أهديكم ثمرة جهدي

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾ (الأحقاف: ١٥)

الشكر أولًا لله عزَّ وجلَّ على عظيم فضله وتوفيقه، واعترافًا بالجميل وردّ الفضل لأهلهِ أتوجه بالشكر الجزيل والثناء الخالص إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور باسم خيري خضير المشرف على هذه الرسالة لما بذله من جهد في إنجاز هذا العمل بفضل توجيهاته السديدة، وأقدم كل الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية الذين تتلمذتُ على أيديهم، والشكر موصول للأستاذ الدكتور مازن عبد الرسول سلمان، والسيدة يثرب أسامة الكليدار لتزويدي بالمصادر، وكل الامتنان إلى من وقف إلى جانبي محفزًا ومساندًا.

المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة	أ–ج
التمهيد/ التعريف بالأخفش وشرّاح اللمع	١–١٨
الفصل الأول/ آراء الأخفش في الأسماء	١٩– ١٠٤
المبحث الأول/ آراء الأخفش في الأسماء المرفوعة	٢٠– ٢٩
المسألة الأولى: جواز رفع لفظ الجلالة في (عمْرك الله)	٢١– ٢٣
المسألة الثانية: حد الاسم	٢٣–٢٦
المسألة الثالثة: رفع الاسم الواقع بعد الظرف وحرف الجر والمشتق	٢٦–٢٩
المبحث الثاني/ آراء الأخفش في الأسماء المنصوبة	٣٠–٦٢
المسألة الأولى: أين قومك إلّا زيدٌ قيامٌ	٣١– ٣٣
المسألة الثانية: تقدير: أن والفعل بالمصدر في باب المفعول المطلق	٣٣– ٣٥
المسألة الثالثة: تقديم المفعول على الفاعل	٣٥– ٣٨
المسألة الرابعة: جواز تقديم الحال على العامل وهو الظرف	٣٨–٤١
المسألة الخامسة: جواز تقدّم "إلّا" على العامل عند تقدّم المستثنى منه	٤١– ٤٤
المسألة السادسة: حيث للزمان	٤٥– ٤٦
المسألة السابعة: خبر ليس ضمير متصل	٤٧– ٤٩
المسألة الثامنة: رأيه في قولهم: ضَرَبْتُ إلّا زيدًا قومَك	٤٩– ٥١

المسألة التاسعة: مقدار المستثنى: أيكون المستثنى نصف المستثنى منه أو أكثر من نصفه؟	٥١-٥٤
المسألة العاشرة: مميز كم الاستفهامية	٥٤- ٥٥
المسألة الحادية عشرة: الناصب للمفعول معه	٥٥- ٥٦
المسألة الثانية عشرة: النصب على الاستثناء المفرغ	٥٧- ٥٨
المسألة الثالثة عشر: النصب على تقدير أمدح أو أذم أو أرحم	٥٨- ٦١
المبحث الثالث/ آراء الأخفش في الأسماء المجرورة	٦٢-٧٣
المسألة الأولى: إضافة اسم الزمان " يوم "	٦٣- ٦٥
المسألة الثانية: الإضافة في " فو "	٦٥- ٦٨
المسألة الثالثة: مسألة في قوله تعالى ﴿ **ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ** ﴾	٦٨- ٧٠
المسألة الرابعة: الإضافة في الظروف المبهمة	٧٠- ٧٣
المبحث الرابع/ آراء الأخفش في قضايا أخرى في الأسماء	٧٤-١٠٤
المسألة الأولى: العامل في التوابع	٧٦- ٧٨
المسألة الثانية: تثنية " أجمع "	٧٧- ٧٩
المسألة الثالثة: تعريف المعدود	٧٩- ٨٣
المسألة الرابعة: منع وصف ابن عرس	٨٣- ٨٤
المسألة الخامسة: وصف النكرة بالمعرفة	٨٤- ٨٦
المسألة السادسة: ما منع من الصرف	٨٦-١٠٢

١- رمان	٨٦- ٨٨
٢-الوصف إذا سميت به انصرف	٨٨- ٩٠
٣-الجموع	٩٠- ٩١
٤-أشياء	٩١- ٩٤
٥-تسمية المؤنث باسم المذكر	٩٤- ٩٥
٦-الأسماء الأعجمية	٩٥- ٩٨
٧-علة منع صرف الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط	٩٨- ٩٩
٨-الصفة من " أفعل من "	٩٩- ١٠٠
٩-ترك صرف ما ينصرف في الضرورة	١٠١- ١٠٢
المسألة السابعة: مهما	١٠٢- ١٠٤
الفصل الثاني/ آراء الأخفش في الأفعال	١٠٥- ١٤٥
المبحث الأول/ آراء الأخفش في الأفعال الماضية	١٠٦- ١٢٦
المسألة الأولى: الماضي الواقع حالًا ومجيء " قد "	١٠٧- ١١٠
المسألة الثانية: تعدية المضمر إلى المضمر	١١٠- ١١٢
المسألة الثالثة: ظنَّ إعمالها وإلغاؤها وإجراؤها مجرى القسم	١١٢- ١١٥
المسألة الرابعة: ظنَّ وما يسد مسد مفعوليها	١١٥- ١١٧
المسألة الخامسة: عسى	١١٧- ١٢٠
المسألة السادسة: كان بمعنى صار	١٢٠- ١٢٢

المسألة السابعة: حاشا، خلا، عدا	١٢٣- ١٢٤
المسألة الثامنة: الفعل وجد	١٢٥- ١٢٦
المبحث الثاني/ آراء الأخفش في الأفعال المضارعة	١٢٧- ١٤٥
المسألة الأولى: ما جرى مجرى القسم	١٢٨- ١٢٩
المسألة الثانية: الياء في صيغة " تفعلين "	١٢٩- ١٣١
المسألة الثالثة: توسط القسم بين الشرط وجزائه	١٣٢- ١٣٤
المسألة الرابعة: دلالة الأفعال على المصادر والزمان	١٣٤- ١٣٧
المسألة الخامسة: نصب الفعل ورفعه بعد حتى في حالة النفي	١٣٧- ١٣٩
المسألة السادسة: امتناع الجر من الأفعال	١٤٠- ١٤٢
المسألة السابعة: نقل الأفعال المتعدية	١٤٢- ١٤٥
الفصل الثالث/ آراء الأخفش في الحروف	١٤٦- ٢٧٠
المبحث الأول: آراء الأخفش في حروف الجر	١٤٧- ١٧٨
المسألة الأولى: الجر بـ " حلا وعدا وحاشا "	١٤٩- ١٥١
المسألة الثانية: الجر بـ " مذ ومنذ "	١٥١- ١٥٣
المسألة الثالثة: الكاف	١٥٣- ١٥٥
المسألة الرابعة: اللام الجارة	١٥٦- ١٥٩
المسألة الخامسة: " بله " حرف جر	١٥٩- ١٦١
المسألة السادسة: جواز حذف حرف الجر في الفعل المتعدي بحرف جر	١٦١- ١٦٥

المسألة السابعة: كف الباء عن العمل بـ" ما "	١٦٥- ١٦٨
المسألة الثامنة: دخول ربَّ على المضمر	١٦٨- ١٧٠
المسألة التاسعة: ربَّ واسميتها عند الأخفش	١٧٠- ١٧٣
المسألة العاشرة: زيادة من الجارة في الايجاب	١٧٣- ١٧٥
المسألة الحادية عشرة: حذف الجار والمجرور دفعة واحدة	١٧٦- ١٧٨
المبحث الثاني/ آراء الأخفش في حروف العطف	١٧٩- ٢٠٥
المسألة الأولى: العطف على اسم " إنَّ "	١٨٠- ١٨٣
المسألة الثانية: اللفظ معطوف والمعنى جواب التمني	١٨٣- ١٨٦
المسألة الثالثة: العطف على عاملين مختلفين بالواو	١٨٦- ١٨٩
المسألة الرابعة: الفاء الزائدة	١٨٩- ١٩١
المسألة الخامسة: نيابة الواو مناب مع	١٩١- ١٩٤
المسألة السادسة: ثُمَّ بمعنى الواو	١٩٤- ١٩٧
المسألة السابعة: حتى معلقة	١٩٧- ١٩٩
المسألة الثامنة: زيادة الواو	١٩٩- ٢٠٢
المسألة التاسعة: زيادة ثُمَّ	٢٠٢- ٢٠٥
المبحث الثالث/ آراء الأخفش في قضايا أخرى في الحروف	٢٠٦- ٢٧٠
المسألة الأولى: إضمار همزة الاستفهام دون أن يدل عليها دليل	٢٠٧- ٢١٠
المسألة الثانية: اجتماع أداتي تعدية	٢١٠- ٢١١

المسألة الثالثة: إضمار " من " على المعنى دون اللفظ	٢١١- ٢١٢
المسألة الرابعة: ال الموصولة	٢١٢- ٢١٤
المسألة الخامسة: ال زائدة	٢١٥- ٢١٦
المسألة السادسة: إلا في الوصف	٢١٦- ٢١٩
المسألة السابعة: الجمع بين أداتي استثناء	٢١٩- ٢٢١
المسألة الثامنة: الفاء ومعنى الجزاء فيها	٢٢١- ٢٢٣
المسألة التاسعة: الكاف في آخر " ويك " خطاب	٢٢٣- ٢٢٥
المسألة العاشرة: الناصب لحين بعد لات	٢٢٥- ٢٢٧
المسألة الحادية عشرة: النون في تثنية ذا	٢٢٧- ٢٢٩
المسألة الثانية عشرة: الجمع بين لعل و سوف	٢٢٩- ٢٣١
المسألة الثالثة عشر: إن المخففة	٢٣١- ٢٣٤
المسألة الرابعة عشر: تقدير اللام مع " أن " الناصبة	٢٣٤- ٢٣٥
المسألة الخامسة عشر: دخول " التاء " على " رُبّ "	٢٣٥- ٢٣٧
المسألة السادسة عشر: " ذا " في القسم	٢٣٧- ٢٣٩
المسألة السابعة عشر: صلة " أيّ "	٢٣٩- ٢٤٢
المسألة الثامنة عشر: فتح همزة " أنَّ "	٢٤٢- ٢٤٤
المسألة التاسعة عشر: " لا " دخلت عليها همزة استفهام	٢٤٤- ٢٤٦
المسألة العشرون: " لا " عاملة عمل ليس	٢٤٦- ٢٤٨

المسألة الحادية والعشرون: " لا " في النفي أو " لا " نافية للجنس	٢٤٨- ٢٥٠
المسألة الثانية والعشرون: " لعلَّ " مع " أنَّ "	٢٥٠- ٢٥٢
المسألة الثالثة والعشرون: " لو " بمعنى " ليت "	٢٥٢- ٢٥٤
المسألة الرابعة والعشرون: " لولا " والضمير بعدها	٢٥٤- ٢٥٦
المسألة الخامسة والعشرون: " لئن " بمعنى " لو "	٢٥٦- ٢٥٨
المسألة السادسة والعشرون: " ما " الداخلة على إنَّ وأخواتها	٢٥٨- ٢٦٠
المسألة السابعة والعشرون: " ما " الموصولة اسم	٢٦٠- ٢٦٣
المسألة الثامنة والعشرون: الحروف بعد " إيَّا "	٢٦٣- ٢٦٥
المسألة التاسعة والعشرون: " ما " في التعجب	٢٦٥- ٢٦٧
المسألة الثلاثون: الحروف التي تلحق الاسم عند التثنية والجمع	٢٦٧- ٢٧٠
الفصل الرابع/ الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش وتلقي شرّاح اللمع لآرائه	٢٧١- ٣٠٥
المبحث الأول/ الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش في آرائه	٢٧٢- ٢٩٤
السماع	٢٧٤- ٢٨٦
القياس	٢٨٦- ٢٨٨
التعليل	٢٨٨- ٢٩١
استصحاب الحال	٢٩١- ٢٩٤
المبحث الثاني/ تلقي شرّاح اللمع لآراء الأخفش	٢٩٥- ٣٠٥

الرفض	٢٩٦- ٣٠٠
القبول	٣٠٠- ٣٠٣
السكوت عن القبول والرفض	٣٠٣- ٣٠٥
الخاتمة	٣٠٦- ٣٠٨
مصادر البحث ومراجعه	٣٠٩- ٣٣٤
Summary	A-B

المقدمة

المـقــدمـــــة

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادّون، ولا يؤدي حقّه المجتهدون[1]، والصلاة والسلام على نبيه الصفيّ، وأمينه الرضيّ وعلى آله الأخيار (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما بعد:

فإن خير ما يتنافس فيه المتنافسون، وأفضل طريق نسير فيه هو طريق العلم والمعرفة، ولما كانت اللغة العربية لغة القرآن التي حباها الله وفضلها بكتابه الكريم فإن السعي في خدمتها، ومعرفة الدرر المكنونة فيما أُلف فيها هو ما أرجو أن يوفقني الله إليه، وأما أهم سبب في اختياري لموضوع الدراسة فهو تشجيع أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: باسم خيري خضير الذي حفزني لاختيار هذا الموضوع المهم؛ لكون الأخفش الأوسط يعد ركيزة مهمة من ركائز النحو العربي؛ أولًا لأن كتاب سيبويه الذي يُعد قرآن النحو وصل إلينا عن طريقه هذا أولًا، وثانيًا إن آراء الأخفش الأوسط يراها بعض الدارسين قد خرجت عن مدرسته البصرية التي يمثلها لكونه تلميذ سيبويه، فبين التجديد والتقليد ظهرت لنا آراء انماز بها الأخفش الأوسط من غيره من النحاة كانت سببًا في اختيار هذا الموضوع لدراستها، والسبب الثالث المهم هو أن آراء الأخفش الأوسط لم تصل إلينا في مصنف واحد؛ إذ أن كتابه معاني القران لم يحو جميع آرائه النحوية، فكانت آراؤه متناثرة في كتب النحو، ولاحظت أن الدراسات السابقة التي تناولت آراء الأخفش الأوسط النحوية قد أغفلت متون شروح اللمع، فضاع كم كبير من آرائه بسبب ذلك، فأردت أن أكتب رسالة تجمع آراء الأخفش الأوسط النحوية التي وردت في شروح اللمع، فمثّل هذا البحث حلقة جديدة من حلقات سبقته، وأخرى تليه تتناول آراء الأخفش بالدرس، معتمدة على شروح كتاب (اللمع في العربية لابن جني)، والذي تزيّنت مسائله بآراء الأخفش، وتنوعت بين آراء ذكرتها كتب النحو، وآراء ذُكرت في كتابه معاني القرآن، وأخرى نُقلت عن كتابيه المفقودين (المسائل الكبير أو المسائل الصغير) ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الآراء التي استشهد بها شرّاح اللمع للأخفش الاوسط، ودراستها دراسة تحليلية، بمقارنتها بآراء كبار النحاة، كذلك التأكد من

([1]) من كلام أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة: ١/ ١٤.

وجود هذا الرأي في كتاب الأخفش (معاني القرآن)، وهل تناقله الشرّاح كما ذكره الأخفش أو يوجد خطأ في النقل أو وهم في نسبة الرأي للأخفش، وأهمية هذا الرأي عند الشرّاح، وقد كان منهجنا اعتماد المسائل التي ذُكر فيها رأي الأخفش صراحة، وتمثل شروح اللمع المتن الذي انطلق منه البحث إذ قمت في بادئ الآمر بجرد آراء الأخفش في الشروح التي حصلت عليها، ثم تصنيف هذه الآراء إلى أبواب، أو أقسام، أثمرت فيما بعد خطة البحث، التي جاءت على وفق ما تطلبه الآراء وتنوعها، وعلى ذلك قسمت البحث على أربعة فصول، يسبقها تمهيد، وتنتهي بخاتمة لأهم النتائج.

خطة البحث:

تضمن التمهيد قسمين: الأول منها يشمل الحديث عن الأخفش الأوسط، والتعريف به، وذكر مؤلفاته، وأهم ما انماز به من بين النحاة، أما القسم الثاني: فهو ذكر لشرّاح اللمع والشروح المعتمدة في البحث، وبيان منهجهم في الشرح إذا كان مختصرًا أو اعتمد الشارح الاطالة في شرحه.

وتضمن الفصل الأول: آراء الأخفش الأوسط في الأسماء وقسمت الفصل على أربعة مباحث، المبحث الأول عن آراء الأخفش في الأسماء المرفوعة، والمبحث الثاني عن آرائه في الأسماء المنصوبة، وأما المبحث الثالث فضمنته آراءه في الأسماء المجرورة، وأما ما تفرق من آرائه في الأسماء فضمها المبحث الرابع بعنوان قضايا أخرى في الأسماء.

وأما الفصل الثاني فتضمن آراء الأخفش في الأفعال، وهذا الفصل هو أقل الفصول آراء؛ لأنه لم ينقل الشرّاح آراء كثيرة للأخفش في الأفعال، فقسمته على مبحثين، المبحث الأول: لآراء الأخفش في الأفعال الماضية، والمبحث الثاني: لآرائه في الأفعال المضارعة.

وتضمن الفصل الثالث آراءه في الحروف، ومثّل هذا الفصل أكثر الفصول آراء؛ لأن أكثر ما نَقل عنه آراؤه في الحروف، وقسمته على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: آراء الأخفش في حروف الجر، والمبحث الثاني : آراؤه في حروف العطف، والآراء المتفرقة في الحروف جمعها المبحث الثالث بعنوان آراء الأخفش في قضايا أخرى في الحروف.

وأما الفصل الرابع فهو الرابط بين الآراء، ورأي الشرّاح فيها، فكان بعنوان (الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش وتلقي شرّاح اللمع لآرائه) فقسّم هذا الفصل على مبحثين، الأول: تناولت فيه الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش واحتج بها لآرائه؛ لأن هذا المبحث هو حلقة الوصل بين الفصول السابقة، والمبحث اللاحق له، وجاء المبحث الثاني: في تلقي شرّاح اللمع لآراء الأخفش، فقسمته على ثلاثة أقسام، الأول: الرفض، والثاني: القبول، والثالث: السكوت عن الرفض أو القبول واستئناسهم بالرأي، وتكلل البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات مشابهة لهذه الدراسة تناولت آراء الأخفش الأوسط في متون أخرى، أو في كتابه معاني القرآن ومن هذه الدراسات:

١- آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شرّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري دراسة وصفية تحليلية محمد عمر عمار الدراوشة، إشراف: أ. د. محمود محمد العامودي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، ٢٠١٥م.

٢- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعًا وتوثيقًا ودراسة سماح سمير سلمان، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمود محمد العامري، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة –فلسطين، ٢٠١٠م.

٣- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) الدكتور عفيف دمشقية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٩٨٢م.

٤- الخلاف النحوي بين الأخفش الأوسط والبصريين فراس فارس الكفاوين، إشراف د– عادل البقاعين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥م.

٥- الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه معاني القرآن سعيد عبدالله علي الخثعمي، رسالة ماجستير، إشراف أ– د– عبدالقادر مرعي، كلية الدراسات العليا– جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١م.

٦- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية للدكتور عبد الأمير الورد، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ١٩٧٥م.

وأما أهم المصادر التي اعتمدتها فكان في مقدمتها شروح اللمع ، ثم كتاب الأخفش معاني القرآن ؛ لأنها الأساس الذي بُني عليه البحث، واستعنت أيضًا بكتب النحو قديمها وحديثها؛ لأن الدراسة نحوية، وكذلك كتب التفاسير ومعاني القرآن، وكتب القراءات، فضلًا عن كتب الطبقات والتراجم، ودواوين الشعر.

أما الشروح التي اعتمدتها فقد كان بعضها منها متوافرًا في المكتبات (ورقيًا أو الكترونيًا) ولكن بعضها الآخر هو ما واجهتني الصعوبة في إيجاده ولكن لله الحمد حصلت على بعض الشروح من دولة مصر وبعضها حصلت عليه من جامعة بغداد، وآخر ما حصلت عليه من الشروح كان من الدكتور مازن عبد الرسول سلمان في جامعة ديالى، في بداية الدراسة كانت الشروح المتوفرة أربعة شروح لكن مع البحث في الدراسات والتواصل مع المكتبات عرفت بوجود بعض الشروح الأخرى في مصر في دار طباعة الكتاب حصرًا فحصلت على ثلاثة شروح أُخر ثم وصلت إلى البقية في جامعة بغداد وجامعة ديالى، فيصبح مجموع هذه الشروح تسعة شروح إذ زاد المتن كثيرًا وهو ما أغنى البحث وأعطى صورة أوضح لرأي الأخفش، ومدى تكرار ذكر الرأي في أكثر من شرح.

لا يخلو أي عمل من صعوبات تواجهه، وكان أول ما واجهتني صعوبة الوصول لبعض الشروح؛ ولأنه ذكرت سابقًا أنها لا تتوافر إلا في دار النشر فتأخر حصولي عليها بعض الوقت، وثانيها أن آراء الأخفش تحتمل تفسيرات عدة، وثالثها أيضًا صعوبة جمع الآراء والتحقق من صحة نسبتها للأخفش إذ تفرد بعض الشرّاح بنقلهم آراء عن الأخفش لم تذكر في مصادر أخرى أو أنها ذُكرت ولكن نُسبت لغيره من النحاة، وأن له آراءً لم يقل بها غيره، لذا واجهتُ صعوبة في المصادر التي تتناولها، ورابع الصعوبات التفاوت في الآراء بين قلّتها في جانب وكثرتها في جانب آخر، وهذا بدوره أدى إلى التفاوت في صفحات الفصول وهذا قد يعدّ مؤاخذة منهجية؛ بيد أن طبيعة الآراء التي تم إحصاؤها هي التي فرضت هذا التوزيع، وهذا التفاوت بين صفحات الفصول.

منهج البحث:

اتبعت في فصول هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة فيه تحليل الرأي الذي نُقل عن الأخفش في شروح اللمع في ضوء آراء النحاة، مع الموازنة بين آراء الشروح التي اعتمدتها، فوقفت على العديد من الآراء التي لم تخرج عن إجماع النحاة، وما اختلف منها فإنه يعود إلى اختلاف الأصول التي يُحتج بها للرأي.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر لأُستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: باسم خيري خضير، الذي لم يدخر وسعًا في توجيهي، وإرشادي، لأجد طريقي في دراسة هذا الموضوع، وتفصيل دقائقه، فله مني وافر الشكر والتقدير، لما قدّم، ويقدّم خدمة للعلم، وأتوجه بالشكر الجزيل لأساتيذي في قسم اللغة العربية لما بذلوه من جهود كبيرة أنارت لي طريق العلم والمعرفة، فجزاهم الله تعالى عني خيرًا.

وآخر ما أحب ذكره في هذه السطور أن هذه الرسالة هي خلاصة لجهدي، فلا أدعي الكمال؛ لأن الكمال لله وحده، وإن الإنسان معرض للخطأ والصواب، ولكن حسبي أني حاولت، وأسال أن يوفقني في مسعاي، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنام (صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

الباحثة

كوثر فليح عبد الموسوي

التـــــــــــمهيـــــــــــد

التـــــــمـــــــريـــــف بالأخـــــفـــــش

وشـــــــرّاح اللـــــمـــــع

الأخـفـش وشـرّاح اللـمـع

القسم الأول: التعريف بالأخفش.

القسم الثاني: التعريف بشرّاح اللمع.

القسم الأول: التعريف بالأخفش

مدخل:

الأخفش أشهر من أن أعرف به في سطوري هذه، بيد أن بحثي بحاجة إلى أن يتزيّن بشيء يسير من سفر هذا العملاق في مدرسة النحو، الذي ما إن ذُكر لقب الأخفش انصرفت الأذهان إليه، لما له من شهرةٍ غطت على كل الأخافش الذين عرفهم الدرس النحوي، والذي ما إن ذُكر أستاذه سيبويه (ت١٨٠هـ) حتى ذُكر معه، ولم يبخل كتاب من كتب النحاة علينا إلا وكان متضمنًا لآرائهما، وقد كثرت الدراسات حوله[١]، وصنف عنه الكثير من الكتب، ويبقى الأخفش دون حاجة إلى أن أُعرّفه، فأعرف به بسطور موجزة:

الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، يكنى بأبي الحسن، من أهل بلخ، سكن البصرة، وكان أجلع " وهو الذي لا تنطبق شفته"، وهو أسنُّ من سيبويه، ولكن تتلمذ على يديه، قال عنه الكسائي: لم يكن في البصريين من هو أعلم من الأخفش، وهو أحد نحاة البصرة المشهورين[٢]، ولقب بالأخفش الأوسط تمييزًا عن بقية الأخافش الذين اختلفت المصادر في

([١]) ينظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: د- عبد الأمير الورد، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ١٩٧٥م، ٢٧- ٣١ فصّل في سيرة أبي الحسن الأخفش.

([٢]) ينظر: مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت٣٥١هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة- مصر، د-ت، ٦٨- ٦٩، وطبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت، ٧٢- ٧٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ١٩٩٨م، ١٢٠، وبغية

عدتهم[١]، وذهب أبو الطيب (ت٣٥١هـ) إلى أنه لم يأخذ عن الخليل (١٧٠هـ)، وذكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) أنه صحب الخليل قبل أن يصحب سيبويه، في حين ذكر الأنباري (ت٥٧٧هـ) أنه أخذ عمن أخذ عنه سيبويه، أي أنه تتلمذ على أساتذة سيبويه، وكذلك نصَّ القفطي (ت٦٤٦هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ) على أخذه عن الخليل[٢]، ومن ثَمَّ فإن الأخفش تلميذ سيبويه وتلميذ اساتذته، وقد تهافت النحاة على ذكر مناقبه، ومنزلته بين النحاة فقال المبرد (ت٢٨٥هـ): إنه تكلم عن كتاب سيبويه وشرحه وبيّنه، وهو معظّم في النحو عند البصريين والكوفيين[٣]، وقال عنه أبو العباس يحيى بن أحمد ثعلب (ت٢٩١هـ): ((أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته الأخفش– وكان ببغداد– ولم أدركه؛ لأنه كان قبل عصرنا)) [٤]، وقال عنه أيضًا: إنه من أوسع الناس علمًا [٥]، ونقل الرياشي (ت٢٥٧هـ) حديثه فقال: حدّثني الأخفش أن سيبويه كان إذا وضع شيئًا من كتابه عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم به منه، وكان أعلم منيّ، وأنا اليوم أعلم منه [٦]، وقال المبرد إنه كان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل [٧]، وهو من حفظ كتاب سيبويه ونقله للناس، فهو الطريق إلى "الكتاب"، وكل طرق إسناده وإظهاره تؤدي إلى الأخفش، وقد قرأه على الكسائي (ت١٨٩هـ) عند مقدمه للبصرة، فأعطاه خمسين دينارًا [٨]، ولما رأى

الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٢، دار الفكر، القاهرة– مصر، ١٩٧٩م، ١/ ٥٩٠.

(١) ينظر: مراتب النحويين: ٢، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: شرحه: محمد أبو الفضل ابراهيم وآخرون، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، د–ت، ٢/ ٤٥٣، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٢٠– ٢٥– ٢٨– ٢٩– ٤٤٣، وقد زاد الدكتور عبد الأمير الورد عدد الأخافش إلى ستة عشر أخفشَ.

(٢) ينظر: مراتب النحويين: ٦٨، وطبقات النحويين واللغويين: ٧٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٢٠، وإنباه الرواة على إنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، ١٩٥٢م، ٢/ ٣٦، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٥٩٠، ومقدمة كتابه "معاني القرآن": ١٠/١، فصّل الدكتور عبد الأمير الورد الحديث عن أساتذة الأخفش وتلاميذه، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٣٤– ١٠٤– ١٠٥– ١٣٦.

(٣) ينظر: مراتب النحويين: ٦٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين: ٧٤.

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٢١.

(٦) ينظر: مراتب النحويين: ٦٩.

(٧) ينظر: بغية الوعاة : ١/ ٥٩٠.

(٨) ينظر: نزهة الألباء: ١٢٠.

عناية الكوفيين بالمسائل المتفرقة في النحو والصرف وسأله هشام الضرير (ت٢٠٩هـ) عن مسألة، فصنع كتابه المسائل الكبير[١]، **ويرى الدكتور شوقي ضيف أنه أكبر أئمة النحو في البصرة بعد سيبويه، وهو الذي فتح باب الخلاف على أستاذه مما أدى لنشأة مدارس نحوية "كمدرسة الكوفة، والمدرسة البغدادية" غير مدرسة البصرة؛ لأنه كان عالمًا بلغات العرب، ثاقب الذهن وحاد الذكاء، فما خالف فيه سيبويه أخذه عنه الكوفيون ومضوا يتوسعون في مسائله فانبثقت مدرسة الكوفة، إلا أن الخلافات كانت في الفروع، وأما الأصول فهي قواعد أساسية سار عليها النحاة جميعًا**[٢]، وقد صنف الأخفش العديد من المؤلفات لم يصل منها إلا جزء يسير، ومن مؤلفاته: [٣]

١- الاشتقاق.

٢- الأصوات.

٣- الأوسط في النحو.

٤- العروض.

٥- القوافي.

٦- كتاب الأربعة.

٧- كتاب التصريف.

٨- كتاب الغنم وألوانها وعلاجها وأسبابها.

٩- كتاب الواحد والجمع.

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٣، هشام الضرير لم يذكر ترجمته: ١٣٤، وإنباه الرواة: ٣٨/٢، وبغية الوعاة: ٣٢٨، هشام بن معاوية الضرير(ت٢٠٩هـ)، يكنى أبو عبدالله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنف مختصر النحو، الحدود، القياس، وذكر الدكتور عبد الأمير الورد أنه ألفه بعد كتاب "معاني القرآن"، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٣.

(٢) ينظر: المدارس النحوية: د- شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت، ٩٥.

(٣) ينظر: الفهرست لابن النديم(ت٣٨٤هـ)، د-ط، دار المعرفة، بيروت -لبنان، د-ت، ٧٨، وإنباه الرواة: ٢/ ٤٢ وبغية الوعاة: ١/ ٥٩١، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ١٣٧.

١٠- كتاب معاني الشعر.

١١- كتاب وقف التمام.

١٢- المسائل الصغير.

١٣- المسائل الكبير.

١٤- معاني القرآن.

١٥- المقاييس في النحو.

١٦- الملوك[١].

توفي الأخفش بعد أن ترك أثره الواضح في الدرس النحوي، واختلف النحاة في سنة وفاته، فمنهم من ذهب إلى أنها سنة خمس عشرة ومائتين[٢]، وأما ابن النديم فجعلها سنة احدى وعشرين ومائتين[٣] ، وتابع القفطي الزبيدي في أن سنة وفاة الأخفش خمس عشرة ومائتين[٤]، فيما لم يحدد السيوطي سنة وفاته بدقة بل جعلها بين ثلاثة احتمالات فقال: سنة عشر، أو خمس عشرة، أو إحدى وعشرين ومائتين[٥]، ويبدو أن الأقرب عهدًا بالأخفش هو الزبيدي الذي ذكر أنها سنة خمس عشرة ومائتين.

---

(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/ ١٤٩.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٤، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: ٦٢ رجح أن سنة وفاته خمس عشرة ومائتين.

(٣) ينظر: الفهرست: ٧٨.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٤١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٩١.

القسم الثاني: التعريف بشرّاح اللمع والشروح المعتمدة:

حظي كتاب اللمع في العربية، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) بعناية بالغة من علماء اللغة العربية، بين شرح، ودراسة؛ لأن الكتاب مثّلَ ثروة علمية، فضلاً عن وضوح عباراته، وسهولة الأسلوب، والتنظيم لأَبوابه وموضوعاته، فوصلت إلينا شروح عدّة لهذا الكتاب؛ لما ناله من الشهرة بين العلماء، فأقبلوا عليه بالشرح والتعليق، ويمكن أَنْ نجمل بعضاً من هذه الشروح بحسب التسلسل الزمني لوفاة شرَّاحها، وهي الشروح التي اعتمدت عليها الدراسة مما وجدته الباحثة بعد بحث موسع على النحو الآتي:

١- شرح اللمع للثمانينيّ: لأَبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ النحويّ الضرير(٤٤٢هـ).

٢- شرح اللمع لابن برهان العكبريّ: لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبريّ (٤٥٦هـ).

٣- شرح اللمع للواسطيّ: لأَبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ (٤٦٩هـ).

٤- كتاب البيان في شرح اللمع: لأَبي البركات عمر بن إبراهيم العلويّ الكوفيّ (٥٣٩هـ).

٥- شرح اللمع للأصفهانيّ: علي بن الحسين علي الضرير الباقوليّ الأصفهانيّ المعروف بجامع العلوم (٥٤٣هـ).

٦- الغرة في شرح اللمع: لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان (٥٦٩هـ) .

٧- شرح اللمع في العربية: للأسعد بن نصر العبرتيّ (٥٨٩هـ) .

٨- المتبع في شرح اللمع للعكبريّ: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (٦١٦هـ).

٩- توجيه اللمع لابن الخباز: شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز (٦٣٧هـ).

شُرّاح اللمع الذين تقوم الدراسة على شروحهم:

١- الثمانينيّ:

هو عمر بن ثابت أَبو القاسم الثمانينيّ النحويّ الضرير، إمامٌ فاضلٌ، وأَديبٌ كاملٌ، أخذ عن ابن جني[١]، وكان خواص الناس في ذلك الوقت يقرؤون على أبي القاسم عبد الله بن برهان الأَسديّ، وعمومهم يقرؤون على الثمانينيّ[٢]، ولم تذكر المصادر سنة ولادته، أَمَّا وفاته فكانت في سنة اثنين وأَربعين وأَربعمائة، في خلافة القائم بأمر الله، وقد لقب بالثمانينيّ نسبة إِلى سوق ثمانين، بلدة صغيرة في الموصل، ويقال إِنَّها أول مدينة بُنيت بعد الطوفان، بناها الثمانون الذين نجوا في سفينة نوح فَسُمِيتْ بهذا الاسم[٣]، وله تصانيف منها: شرح كتاب اللمع، والفوائد والقواعد، والمفيد، وكل ذلك في النحو، وشرح التصريف[٤]، يعد الثمانيني من أبرز شرّاح اللمع وفي مقدمتهم؛ لأنه تلميذ ابن جني فقد تلقى منه وأخذ عنه، وتأثر به فكان أقدر الشرّاح فهمًا لكلام ابن جني، وأعرفهم بأسلوبه، وأبعدهم في إدراك المقصود بكلامه [٥]، ومن جهة أخرى فكما ذُكر في ترجمته أن عوام الناس يقرؤون عليه؛ لأنه أحد أعلام القرن الخامس الهجري وأحد أئمة العربية في عصره، وقد ذكر محقق " شرح اللمع ": أن الثمانيني أفاد من كتب الأخفش وآرائه كثيرًا ناقلًا عنه [٦]، وقد تابع الثمانيني في شرحه طريقة أُستاذه ابن جني في ترتيب الأبواب وتنظيم الموضوعات؛ ولأنَّ كتاب " اللمع في العربية " كتابٌ تعليمٌ موجزٌ لذا عمد الثمانيني إلى استيفاء المسألة التي يتناولها ويفصل القول فيها ويستوفيها استيفاءً تامًا، ويشرح المسألة شرحًا حرًا، فكان يأخذ من "لمع ابن جني" عنوان المسألة فقط ثم يفصل القول فيها، ويذكر آراء النحاة بتسميتهم مرة، وبذكر الرأي دون نسبة مرة أخرى، وشرح اللمع للثمانيني من أوائل شروح اللمع، وهو شرح مطول استفاض فيه الشارح في المسائل، والكتاب مكون من جزئين، وهو من تحقيق الأستاذ الدكتور: فتحي علي حسانين، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، وأصله أطروحة تقدم

---

(١) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٢٠٩١/٥.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٠٩٢/٥.

(٣) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٢٠٩١/٥

(٤) يُنظرُ: بغية الوعاة: ١٢٠/٢.

(٥) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٩.

(٦) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٧٤/١.

بها صاحبها إلى كلية اللغة العربية– جامعة الأزهر، وحصل بها على درجة الدكتوراه، بإشراف: الأستاذ الدكتور: أحمد حسن كحيل، للعام ١٩٩١م.

٢- ابن برهان العكبريّ:

عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، ويكنى بأبي القاسم الأسديّ[١]، العكبريّ النحويّ، لغوي، ونسابة، وإخباري[٢]، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة، منها النحو واللغة، ومعرفة النسب والحفظ لأَيَّام العرب وأَخبار المتقدمين ، وليس له أُنْسٌ شديدٌ بعلم الحديث ولم يروِ شيئاً من الحديث[٣]، وقرأ على عبد السلام البصري(ت٤٠٥هـ) وأَبي الحسن السمسميّ (ت٤٢٠هـ)، كان أَوَّل الأَمر مُنَجِّماً، ثم صار نحوياً، وكان حنبلياً، ثم صار حنفياً[٤]، ويحكى عنه أَنَّه كان يقول: الحمد لله؛ لأنّي كنت مُنَجِّماً فصرتُ نحوياً، وكنت حنبلياً، فصرت حنفياً عدلاً[٥]، ولم تتفق المصادر على سنة وفاته، فقيل: سنة خمسين وأربعمائة كما ذكر الأنباري، وذكر القفطي أنها سنة ست وخمسين وأربعمائة، وتابعه السيوطي [٦]، ويبدو أن سنة وفاته هي ست وخمسين وأربعمائة كما ذكرها معاصره الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) [٧]، وله: كتاب شرح اللمع إذ لم تذكر المصادر أن له مصنفات كثيرة؛ لأنه كما ذكر محمد بن هلال في كتابه: ((ولولا شراسة خُلقٍ كانت فيه على من يقرأ عليه ويستمليه لكانت له آثار باقية وكتب مروية؛ لما كان فيه من الفضائل القوية)) [٨]، وما بين أيدينا كتابه الوحيد الذي وصل وهو "شرح اللمع" والكتاب في جزأين، وكان يأخذ بآراء أئمة العربية، وعندما يذكر نحاة البصرة يقول: أصحابنا، وكان ميالًا للأخذ بآراء الأخفش وقال عنه الأنباري: إن الأخفش، وأبا علي الفارسي

---

(١) يُنظرُ: نزهة الألباء: ٣٠٨، وإنباه الرواة: ٢/ ٢١٣.

(٢) يُنظرُ: إنباه الرّواة: ٣١٤/٢.

(٣) يُنظرُ: بغية الوعاة: ١٢٠/٢.

(٤) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢١٠/٢، ونزهة الألباء: ٣٠٨.

(٥) ينظر: نزهة الألباء: ٣٠٨.

(٦) ينظر: نزهة الألباء: ٣٠٨، وإنباه الرواة: ٢١٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢١.

(٧) ينظر: تاريخ مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تح: د- بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م، ١٢/ ٢٧١.

(٨) إنباه الرواة: ٢١٥.

(ت ٣٧٧هـ) وابن برهان العكبري من أكابر أئمة البصريين[١]، وقد اشتهر عنه موافقته للأخفش في بعض المسائل كما في جواز ترك صرف ما ينصرف للضرورة، وورود الواو زائدة، وإعمال "إنَّ" إذا دخلت عليها "ما" على ما يرويه الأخفش عن العرب[٢]، وكتابه من الشروح المطولة التي التي شرحت " اللمع"، والكتاب من تحقيق الدكتور: فائز فارس، لعام ١٩٨٤م.

٣- الواسطيّ:

هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، ويكنى بأَبي نصر النحوي، لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، وإنَّما ذكرت أَنَّه توفي سنة (٤٦٩هـ) في مصر، رحل الواسطي إِلى بغداد، ولقي فيها أَصحاب أَبي علي الفارسي، وتنقل في البلاد حتى استوطن مصرًا، فقرأَ عليه أَهلها ، وأَخذ عنه أَبو الحسن طاهر بن أَحمد بن بَابْشَاذَ (٤٦٨هـ)، وزوَّجه أُخته، وكان ابن بَابْشَاذَ يخدمه وبه انتفع[٣]، ومن مصنفاته: كتاب شرح اللمع، وكتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل، وشرح من كل باب مسألة[٤]، ولم تذكر المصادر أكثر من ذلك عنه، وكتابه "شرح اللمع" اللمع" هو شرح مختصر يقدم فيه للمسألة بذكر آراء النحاة وخلافهم في بعض المسائل، وقد يرجح رأيًا على آخر، وقد يخالف بعضهم في رأيه، وقد أورد آراءً للأخفش في العديد من المسائل التي تناولها في شرحه، بذكر اسم الأخفش بصورة مباشرة، وأحيانًا دون أن ينسب الرأي له فيقول: وقيل كذا، أو قال قوم: كذا، وبعد البحث تبين أن الرأي للأخفش، وهناك خطأ في فهرس الأعلام إذ ذُكر أن الأخفش هو أبو الخطاب عبد المجيد بن عبد الحميد، وفي متن الكتاب ذُكر سعيد بن مسعدة، وبعد التحقق من الآراء ظهر أنه أراد الأخفش سعيد بن مسعدة، ويبدو أن هذا الخطأ مطبعي، ويبقى شرحه من الشروح الموجزة للمع، وهو كتاب بمجلد واحد بتحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد، مدرس علوم اللغة بآداب بني سويف جامعة القاهرة، لعام ١٩٩٨م.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥١٣.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥١٣- ٢/ ٤٥٦ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٧٥، ٢/ ٤٧٦- ٤٧٧، ٢، ٤٥٢- ٤٥٣.

(٣) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٥/٢٢٣٠، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٦٢.

(٤) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٥/٢٢٣٠، وبغية الوعاة: ٢/٢٦٢.

٤- العلويّ الزيديّ الكوفيّ:

عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أَحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد الشهيد بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، العلويّ، الكوفيّ، ويُكنّى بأَبي البركات[١]، ولد في الكوفة سنة (٤٤٢هـ)، ورحل إلى الشام، وسمع من جماعة، وأَقام بدمشق وحلب مدَّة، فالتقى بشيخه أَبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ(ت ٤٦٧هـ)، فلزمه، وقرأَ عليه كتاب الإيضاح لأَبي علي، ويُعدُّ العلويّ إماماً من أَئمة النحو، واللغة، والفقه، والقراءات، والحديث[٢]، أَخذ النحو عن أبي الحسين بن عبد الوارث(٤٢٨هـ)، عن خاله عن أبي علي الفارسيّ، وأَخذ عنه أبو السعادات ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، وأبو محمد ابن بنت الشيخ (ت٥٤١هـ)[٣]، وسمع أيضاً أبا الفرج محمد بن علَّان الخازن (ت٥٣٩هـ) في الكوفة، وفي بغداد سمع أبا بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٢هـ)، وابن النَّقور (ت٤٩٠هـ)[٤]، قال فيه السمعاني(ت٥٦٢هـ) " فيما نقل السيوطي ": ((كان خشن العيش، صابراً على الفقر، قانعاً باليسير، جَارُودِيّ* المذهب))[٥]، كما قال فيه: ((سمعته يقول أنا زيديّ المذهب، لكنّي أفتي على مذهب السلطان، يعني أَبا حنيفة))[٦]، توفي الشريف العلوي سنة (٥٣٩هـ) في أَيام المقتفي[٧]، ومن مؤلفاته شرح اللمع[٨]، وكتابه "البيان في شرح اللمع" من من الشروح المطولة فقد كان يفصل القول في شرح المسألة، ويذكر آراء النحاة فيها فيرجح بعض آرائهم، ويعارضها مرة، ويكتفي بإيرادها في شرح المسألة مرة أخرى، وقد ذكر آراء الأخفش في العديد من المسائل مصرحًا باسمه في بعضها، وذاكرًا الرأي دون نسبة في البعض الآخر،

---

(١) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥، وبغية الوعاة: ٢١٥/٢.

(٢) يُنظرُ: بغية الوعاة: ٢١٥/٢.

(٣) يُنظرُ: بغية الوعاة: ٢١٥/٢، ومعجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥.

(٤) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥

* " الجارودية: فرقة من فرق الزيدية أَتباع أَبي الجارود زياد ابن المنذر المتوفى سنة (١٥٠هـ) "، ينظر: مذكرة التوحيد: عبدالرزاق عفيفي (١٤١٥هـ)، ط١، الناشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية الإسلامية، ١٤٢٠هـ، ١٣٠/١.

(٥) بغية الوعاة: ٢١٥/٢.

(٦) معجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥.

(٧) يُنظرُ: بغية الوعاة:٢١٥/٢، ومعجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥.

(٨) يُنظرُ: بغية الوعاة: ٢١٥/٢، ومعجم الأدباء: ٢٠٦٢/٥.

الكتاب رسالة ماجستير في جامعة أم القرى للعام ١٤٠٤هـ، للدكتور علاء الدين حموية، بإشراف الدكتور: تمام حسان عمر.

٥- الأصفهانيّ:

هو علي بن الحسين بن علي الضرير النحويّ، الباقوليّ، الأصفهانيّ، المعروف بالجامع أو جامع العلوم، ولم تُشر التراجم لسبب هذه الألقاب، ويمكن أن يكون سبب تسميته بجامع العلوم أو عماد المفسرين أن تلاميذه أو أقرانه قد أطلقوا عليه ذلك؛ لِما ألمَّ به من العلوم في عصره، وكذلك اهتمامه بعلوم القرآن وتفسيره، وأما "الباقولي" فلم تذكر المصادر سببًا له؛ ويمكن أن يكون نسبة لمكان إقامته في أصفهان [١]، وأما كنيته فيكنى بأَبي الحسن[٢]، لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، ومصادر علمه، غير أَنَّ السيوطي قال عنه في بغية الوعاة: ((قال البيهقي في الوشاح: هو في النحو والإعراب كعبة، لها أَفاضل العصر سدنة، وللفضل بعد خفائه أسوة حسنة)) [٣]، فاستدرك الأَصفهانيّ على أَبي عليّ الفارسي، وعلى عبد القاهر الجرجانيّ (٤٧١هـ)[٤]، وتوفي الأصفهانيّ سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة [٥]، ومن تصانيفه: شرح اللمع، وشرح الجمل، والجواهر (هو كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج خطأً)، والمجمل، والاستدراك على أبي علي الفارسي في كتابه الحجة وهو كتاب مطبوع، والبيان في شواهد القرآن، وعلل القراءات[٦]، وكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن[٧]، وشرحه للمع من الشروح الطوال التي فصلت القول في لمع ابن جني، فكان الأصفهاني يعرض المسألة ويبيّن آراء

---

(١) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢٤٧/٢ ، والبلغة في تراجم ائمة النحو واللغة لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (٨١٧هـ)، تح: محمد المصري، ط١، دار سعدالدين للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، ٢٠٠٠م، ٢٠٧، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥٤.

(٢) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢٤٧/٢ ، وبغية الوعاة: ١٦٠/٢ .

(٣) إنباه الرواة: ٢٤٧/٢- ٢٤٨، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٠.

(٤) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢٤٧/٢.

(٥) يُنظرُ: هدية العارفين لإسماعيل بن محمد أمين بم مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، د-ط، طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول،(أعيد طباعته في دار إحياء التراث، بيروت- لبنان)، ١٩٥١م، ١/ ٦٩٧.

(٦) يُنظرُ: بغية الوعاة: ١٦٠/٢.

(٧) يُنظرُ: شرح اللمع للأصفهاني: ١/ ٦٧ ويذكر اختلاف تسمية الكتاب بين من ذكر مصنفات الأصفهاني.

النحاة فيها، ومن بين الآراء التي ضمنها شرحه هي آراء الأخفش بذكر اسمه بصورة مباشرة أو الإشارة إليها دون التصريح، وأحيانًا يوافقه في الرأي، وأحيانًا يخالفه، ويذكر الرأي في حالٍ آخر للاستئناس دون تعليق عليه، وجرى تحقيق "شرح اللمع للأصفهاني" في اطروحة قدمت لنيل درجة الدكتوراه بكلية اللغة العربية في الرياض، للدكتور: إبراهيم بن محمد أبو عباة، أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية للعام ١٩٩٠م.

٦- ابن الدَّهّان

أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن المبارك بن الدهان البغدادي[١]، عالم فاضل، كيّس نبيه نبيل، له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطة في الشعر، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، أخذ عن مشايخ عصره، سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن الحصين، وأبي غالب أحمد بن البنّاء وجماعة، وعُدَّ من أعلام بغداد، فنعت بسيبويه عصره، فكان يقال في عصره: النحويون ببغداد أربعة: الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، وابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، وابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، وابن الدهان [٢]، لم تذكر التراجم نشأته الأولى وإنما أشاروا إلى أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان وسمع بها، واستفاد من خزائن وقوفها، وكتب الكثير من كتب الأدب بخطه، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها زمانًا، وأخذ الناس عنه، ثم قصد دمشق فاجتاز الموصل فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني (ت٥٥٩هـ)، فأكرمه وصدَّره للإقراء والتأليف وبقي بها إلى وفاته[٣]، ومن مصنفاته: شرح الإيضاح في أربعين مجلد، وشرح اللمع لابن جني في عدة مجلدات، والدروس في النحو، والرياضة في النكت النحوية، والفصول في النحو، والدروس في العروض، والمختصر في القوافي، والضاد والظاء، وتفسير القرآن، والأضداد، والعقود في المقصور والممدود، والنكت والإشارات على ألسنة الحيوانات، وإزالة المراء في الغين والراء، وتفسير الفاتحة، وتفسير سورة الإخلاص، وشرح بيت من شعر ابن رُزِّيك، وعشرون كراسة، وديوان شعر، ورسائل[٤]، توفي في الموصل بعد أن كُفَّ بصره، سنة تسع وستين

---

(١) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/٤٧، والبلغة: ١٤٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

(٢) يُنظرُ: البلغة: ١٤٤، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد طنطاوي، ط٢، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت، ٢٠٦.

(٣) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ٤٨، ونشأة النحو: ٢٠٦.

(٤) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ٤٨، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

وخمسمائة[١]، وكتابه الغرة في شرح اللمع" اختلفت المصادر في عدد أجزائه، ولكنهم يجمعون أنه في أكثر من جزأين، والأشهر أنها ثلاثة أجزاء كما ذكر القفطي [٢]، ويظهر في المسائل التي شرحها ابن الدهان ذكره لآراء النحاة وكتبهم في أثناء شرحه، ومن بين النحاة كان للأخفش حضورٌ واسعٌ فقد نقل عنه الكثير من الآراء مؤيدًا لها، ومخالفها مرة أخرى، وذاكرًا لها للاستئناس دون تعليق أحيانًا، وكتابه الذي بين أيدينا يفتقر لعدد من الأبواب التي يبدو أنها ضمن الجزء أو الأجزاء المفقودة من شرحه، فقد اعتمدتُ على تحقيقين للكتاب، الأول بدأ من باب "إنَّ وأخواتها" إلى آخر باب "العطف"، تحقيق الدكتور: فريد عبدالعزيز الزامل السُليم، والكتاب اطروحة حصل بها الباحث على درجة الدكتوراه بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، للعام ١٤٣١هـ، والتحقيق الآخر هو تحقيق أبواب التوابع في كتاب الغرة لابن الدهان النحوي، تحقيق الدكتور إبراهيم عبدالحفيظ أبو ضاوي، وهو رسالة ماجستير في كلية الآداب جامعة المنوفية للعام ٢٠٠٢م.

٧- العبرتي

أسعد بن نصر بن الأسعد بن نصر أبو منصور ابن أبي الفضل الأديب العبرتي النحوي من أهل باب الأزج، كانت له معرفة تامة بالأدب، يعرف بابن العبرتي نسبة إلى عبرتا وهي ناحية بالنهروان، قرأ النحو على أبي محمد ابن الخشاب، وأبي البركات الانباري، واللغة على أبي الحسن علي ابن العصَّار، وتصدر للإقراء وجلس في حلقة ابن العصار بجامع القصر بعد وفاته وكان خال الوزير أبي المظفر ابن يونس[٣]، لم تذكر التراجم سنة مولده، أو مكانه، وكأن التراجم لم تحفظ الكثير عن حياة هذا النحوي، ووصفه القفطي بالأديب، وذكر الصفدي (ت ٧٦٤هـ) أن له معرفة تامة بالأدب، وله شعر وذكر أبياتًا، قال: ومن شعره: [٤]

خودٌ أذابت بالهجر جسمي فصار من دقّة خلالا

---

(١) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ٥١، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧.

(٢) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ٥٠.

(٣) يُنظرُ: إنباه الرواة: ١/ ٢٣٥ الوافي بالوفيات: لصلاح الدين بن ايبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، اعتنى به: يوسف فان إس، د–ط، دار نشر فرانز شتايز شتوتغارت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، مطابع دار صادر، بيروت– لبنان، ١٩٩١م، ٩/ ١٦، وبغية الوعاة: ١/ ٤٤١.

(٤) يُنظرُ: الوافي بالوفيات: ٤/ ١٦.

شكوتُ من صدّها وما بي من الهوى فانثنت دلالا

تثني على وجهها لثامًا صيّر بدر الدُّجى هلالا

ثم يذكر أبياتًا أخرى من شعره، وقوله: من شعره دلالة على أنهم قد عرفوا له شعرًا كثيرًا، وهذا أيضًا لم تنقله الكتب عن العبرتي، ونقل شعره أيضًا السيوطي[١]، ولم تذكر المصادر مؤلفاته فكل ما أشاروا إليه هو مقطوعات من شعره ترددت بين من ترجم له، ولم أقف على ذكر لمؤلف له، وأما وفاته فهي سنة تسع وثمانين وخمسمائة[٢]، وأما كتابه في شرح اللمع الذي بين أيدينا فهو شرح مختصر للمع ابن جني، وقد بوبه على أبواب اللمع، ذاكرًا آراء النحاة في المسائل التي يشرحها، ومن بين تلك الآراء كانت آراء الأخفش، ولكني واجهت مشكلًا عند جمعي لآراء الأخفش في شرح العبرتي؛ لأني وجدت أن شرح اللمع للعبرتي ما هو إلا نسخة عن شرح اللمع للواسطي، فلا يمكن لمن يقرأ الكتابين إلا أن يجعلهما كتابًا واحدًا، فعدتُ إلى المقارنة بين الشرحين، والاطلاع على المخطوطات التي اعتمدت في تحقيقهما فوجدت أن محقق شرح اللمع للواسطي ذكر المخطوطة التي اعتمدها وهما مخطوطتان إحداهما نصّت على اسم الواسطي الضرير، والثانية قد كشط من عنوانها الاسم [٣]، وأما شرح اللمع للعبرتي فقد نصَّ المحقق على أن للكتاب مخطوطًا بنسخة واحدة في مكتبة برلين برقم (٦٤٦٧)، ولها صورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ورقمها (٣٤٣)، وقد ذكر محقق كتاب العبرتي أن صفحة العنوان في المخطوط تحمل خطأ في عنوان الكتاب إذ كُتب " شرح لمع ابن جني في علم البلاغة، تأليف الشيخ الأديب الشاعر أبي منصور أسعد بن أسعد العرتي وهو بخط يده " [٤]، فالخطأ الأول أن لمع ابن جني في النحو وليس البلاغة، والثاني أنه قال: العرتي، والخطآن دليل على أن من كَتَبَ ذلك لم يكن المؤلف، ثم ذكر المحقق أن في آخر الكتاب ذكر المؤلف: ((تم الكتاب بحمد الله ومنّهِ وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين، علَّقه الأسعد بن نصر بن الأسعد بن العبرتي بخطه)) [٥]، وهذا يطرح تساؤلات كثيرة هل العبرتي علّق على شرح اللمع

---

(١) يُنظرُ: بغية الوعاة: ١/ ٤٤١– ٤٤٢.

(٢) يُنظرُ: إنباه الرواة: ١/ ٢٣٥، والوافي بالوفيات: ٤/ ١٦، وبغية الوعاة:١/٤٤١.

(٣) يُنظرُ: شرح اللمع للواسطي: ٥.

(٤) يُنظرُ: شرح اللمع للعبرتي: ٣١.

(٥) يُنظرُ: المصدر نفسه: ٣١.

فقط، ولم يكن شارحًا للمع؟ إذ لم تذكر التراجم له مؤلفات، ولكن لا يمكن أن نبخس الرجل حقه في أنه قد يكون له شرح للمع، ولكن كيف يمكن إثبات ذلك، فلا يمكن القول: إن الواسطي قد علّق أو نقل شرح اللمع للعبرتي؛ لأن الواسطي من متقدمي شرّاح اللمع فوفاة الواسطي سنة (٤٦٩هـ) ووفاة العبرتي سنة (٥٨٩هـ) فالفارق الزمني بينهما هو (١٢٠ سنة)، ولما لم يكن تحقيق الكتابين من صميم بحثي، ولا يمكنني أن أرجح أي التحقيقين نجح في نسبة الكتاب لشارحه، وبما أن الكتابين هما نسخة واحدة فقد اعتمدتُ في بحثي لآراء الأخفش على شرح اللمع للواسطي وذكرتُ وجودها في كتاب العبرتي؛ لعدة أسباب أولها: أن الواسطي من متقدمي الشرّاح، وثانيها: أن تحقيق كتابه اعتمد على نسختين من المخطوط، وثالثها: أن التحقيق للدكتور: رجب عثمان محمد، وبتصدير الدكتور: رمضان عبد التواب، ورابعها: أن تحقيق الكتاب قُدّم لمعهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، ولكن هذا لا يعني أن أُقلل من شأن كتاب شرح اللمع للعبرتي إلا أنه يمثل نسخة طبق الأصل من شرح اللمع للواسطي مع فارق واحد وهو أن شرح العبرتي مشكول، كذلك حُقق كتاب شرح اللمع للواسطي سنة (٢٠٠٠م)، بينما حُقق كتاب شرح اللمع للعبرتي سنة (٢٠١٠م)، ولم يُشر المحقق لشرح اللمع للواسطي، وشرح العبرتي في الأصل رسالة ماجستير للباحث صالح بن محمد الصعب، بإشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبدالمجيد الطويل، والأستاذ الدكتور: أحمد محمد عبدالدائم، في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ٢٠١٠م.

٨- أبو البقاء العكبري

هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري النحوي الضرير، محب الدين [١]، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببغداد[٢]، قال عنه ياقوت (ت ٦٢٦هـ): إنه شيخ زمانه، وفرد أوانه، منحة الدهر، وحسنة العصر، كان إمامًا في كل علم فقد برع في النحو، واللغة، والفقه، والفرائض، والكلام، قرأ ذلك كله وهو ضرير، وقد كُفَّ بصره وهو صغير بسبب الجدري[٣]، رُحل إليه من الأقطار، وكان يتردد على الصدور والأعيان، وهو أديب له معرفة

(١) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ١١٦.

(٢) يُنظرُ: إنباه الرواة: ٢/ ١١٧، معجم الأدباء: ٤/ ١٥١٥، والبلغة: ١٦٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٩.

(٣) يُنظرُ: معجم الأدباء: ٤/ ١٥١٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٩.

بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية [١]، ووصفه السيوطي بأنه ثقة صدوق، غزير الفضل كامل الأوصاف، حافظٌ، ديّنٌ، حسن الخلق متواضعٌ [٢]، وهو إمام مسجد ابن حمدون ببغداد بالريحانيين ومتقدم للإقراء به، أدرك ابن الخشاب وأخذ عنه النحو، وقرأ الأدب على عبدالرحيم بن العصار (ت٥٧٦هـ)، والفقه على أبي حكيم إبراهيم بن دينار النهاوندي (ت٥٥٦هـ)، وسمع من أبي الفتح ابن البطي (ت ٥٦٤هـ)، وغيرهم من علماء عصره آخذًا عنهم كل فن، وكان الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) يفزع إليه فيما يُشكل عليه من علم الأدب [٣]، وأما إذا أراد أن يصنف في فن ما أُحضرت له المصنفات وقُرأت عليه فإذا حصل ما يريده في خاطره أملاه، فقيل بحقه: أبو البقاء تلميذ تلامذته[٤]، ومن مصنفات أبي البقاء تفسير القرآن، إعراب القرآن، والقراءات [٥]، شرح الإيضاح، والمتبع في شرح اللمع، وشرح المفصل، اللباب في علل البناء والإعراب، وإعراب شعر الحماسة، وشرح المتنبي، وإعراب الحديث[٦]، وذُكرت له مصنفات أخرى [٧]، وتتفق التراجم على أن وفاته كان سنة ست عشرة وستمائة، وأما شرحه للمع فهو من الشروح الطوال التي مالَ شُرّاحها إلى التفصيل في قول ابن جني، فكان أبو البقاء يقسم المسألة إلى أقسام عدة ويفصّل فيها القول، وأما عن نقله وأخذه عن النحاة فنجده مقل، فلم يكن يعلن عن مصدره، وقد ذكر المحقق هذه المسألة عنده[٨]، وهذا ما تبين لي عند بحثي في كتابه عن آراء الأخفش، فقد كانت قليلة مقارنةً بغيره من الشرّاح، فقد ينص على رأي الأخفش وينسبه إليه، وأحيانًا لا ينسب، وكتاب المتبع في شرح اللمع اعتمدت على تحقيق الدكتور: عبدالحميد حمد محمد محمود الزويّ، وهو في مجلدين، طبع سنة ١٩٩٤م.

---

(١) يُنظرُ: البلغة للفيروزابادي: ١٦٨.

(٢) يُنظرُ: بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٣٩.

(٣) يُنظرُ: معجم الأدباء لياقوت: ٤/ ١٥١٥.

(٤) يُنظرُ: المصدر السابق: ٤/ ١٥١٦.

(٥) يُنظرُ: إنباه الرواة للقفطي: ٢/ ١١٧.

(٦) يُنظرُ: إنباه الرواة للقفطي: ٢/ ١١٧، ومعجم الأدباء لياقوت: ٤/ ١٥١٦، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٣٩.

(٧) يُنظرُ: معجم الأدباء لياقوت: ٤/ ١٥١٦– ١٥١٧، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٣٩.

(٨) يُنظرُ: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٦٩–٧٠.

٩- ابن الخباز:

أَحمد بن الحسين بن أَحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز، الإربليّ، الموصليّ، النحويّ، الضرير[١]، المعروف بابن الخباز البلدي، شارح ألفية ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ)، وكان يسكن الموصل وبها كانت نشأته، وبها اشتغل وجلس مكان شيخه يقرئ النحو، واللغة، والعروض، والقوافي، والفرائض، والحساب [٢]، ولم يكن في زمانه من هو أسرع منه حفظًا، وأكثر استحضارًا للأشعار والنوادر[٣]، وكان ابن الخباز ذا منزلة علمية عالية ومكانة رفيعة بين العلماء، فكان عالمًا فاضلًا مجيدًا لمختلف الفنون الأدبية[٤]، وعُدَّ علَّامة زمانه، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وهو شرح لألفية ابن معطٍ[٥]، ومن محفوظه: الإيضاح، والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصّل للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ومجمل اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٦]، ولم يذكر اليماني(ت٧٤٣هـ)، أو الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ)، أو السيوطي أنه شرح لمع ابن جني، ولكن ذكرت مصادر أخرى أن له شرحًا على اللمع أسماه (توجيه اللمع) [٧]، وأما سنة وفاة ابن الخباز فاختلفت التراجم في سنة وفاته فذهب صاحب إشارة التعيين، والفيروزابادي إلى أنه توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة[٨]، فيما ذهب آخرون إلى أن وفاته هي سنة سبع وثلاثين وستمائة [٩]، ويبدو أن وفاته ترجح بسنة تسع وثلاثين وستمائة، وقد تميّز كتاب " توجيه اللمع" باعتماد شارحه في تبويبه على أبواب لمع ابن جني، آخذًا بعرض المسألة بشكل مفصل معللًا وعارضًا لآراء النحاة في المسألة التي

---

(١) يُنظرُ: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبدالباقي بن عبد المجيد اليماني(ت٧٤٣هـ)، تح: د- عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦م، ٢٩، وبغية الوعاة للسيوطي: ٣٠٤/١، والأعلام للزركلي: ١/ ١١٧.

(٢) يُنظرُ: إشارة التعيين: ٢٩.

(٣) يُنظرُ: البلغة: ٧٢.

(٤) يُنظرُ: إشارة التعيين: ٢٩.

(٥) يُنظرُ: بغية الوعاة: ١/ ٣٠٤، والأعلام: ١/ ١١٧.

(٦) يُنظرُ: إشارة التعيين: ٢٩، والبلغة: ٧٢.

(٧) يُنظرُ: هدية العارفين: ١/ ٩٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، د-ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د-ت، ٢/ ١٥٦٣، والأعلام: ١/ ١١٧.

(٨) يُنظرُ: إشارة التعيين: ٢٩، والبلغة: ٧٣، والأعلام: ١/ ١١٧.

(٩) يُنظرُ: بغية الوعاة: ٣٠٤/١، وهدية العارفين: ١/ ٩٥، وكشف الظنون: ٢/ ١٥٦٣.

يتناولها في الشرح، وما يتميز به الشرح أيضًا كثرت اعتماد ابن الخباز على الشاهد الشعري، وكما أنه ناقش المسائل النحوية في ضوء آراء النحاة ومن بينهم آراء الأخفش الأوسط، فكان ينصُّ على اسم الأخفش أحيانًا، وذكر القول دون أن ينسبه إليه أحيانًا أخرى، ولم يرتضِ ابن الخباز آراء الأخفش دائمًا فكان يخالف رأيه هنا، ويوافقه هناك، وذاكرًا إياه للاستئناس في مسألة أخرى، ولكنه لم يغفل ذكره؛ لما له من مكانة بين النحاة سواء وافقهم أو خالفهم، وهذا الكتاب هو في الأصل اطروحة دكتوراه للأستاذ الدكتور: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، وقد نال بها درجة الدكتوراه بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف، طبع الكتاب (طبعته الثانية التي اعتمدتها) سنة ٢٠٠٧م، وبعد ما عرضت له حول شروح اللمع وشُرّاحها، فكان ابن الخباز هو آخر شارح اعتمدت كتابه؛ لأنه من متأخري الشرّاح.

الفصل الأول

آراء الأخفش في الأسماء

المبحث الأول

آراء الأخفش في الأسماء المرفوعة

مـــدخـــل

أثمر اختلاف الرأي بين النحاة العديد من المسائل التي توسعوا في شرحها، وبسطوا القول فيها، فكان لتشدد البصريين أن كانت قواعدهم مطردة، واتساع الشاهد عند الكوفيين والاعتداد بما لم يحتج به البصريون أثره الواضح في ظهور اختلاف الرأي بينهم، ومن ثَمَّ فمن جاء بعدهم من النحاة ونهج نهجهم، كلٌّ يتبع أستاذه ويقتفي أثره، فظهرت المصنفات وتضمنت الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ذاكرين الشواهد عليها سواء من القراءات التي وصفت بالشاذة، أم الشاهد الشعري الواحد أم ما وصفوه بالضرورة الشعرية، أو لهجات لقبائل أهملها البصريون، فكان هذا من باب الإلمام بكل جوانب المسألة، وما قيل فيها، وفي هذا إثراء للغة وللمسألة المطروحة بصورة خاصة، وسار شرّاح اللمع على مذهب من سبقهم من النحاة في تأليف شروحهم فكانوا يضمنونها الآراء المختلفة في المسألة الواحدة، فجمعت العديد من المسائل التي ورد للأخفش فيها رأي، وكانت مجموعة كبيرة منها في الأسماء المرفوعة ، والمنصوبة، والمجرورة، فمثلت مجموعة من المسائل المبحث الأول من هذا الفصل وهي المرفوعات من الأسماء وما كان للأخفش فيها من رأي، وأما المبحث الثاني فتضمن المسائل التي تتعلق بالمنصوبات من الأسماء، ويلي هذا المبحث مبحثٌ ثالث في المجرورات من الأسماء، وختم الفصل الأول بمبحث رابع تضمن القضايا المتفرقة في الأسماء، واشتمل هذا الفصل على (٣٦) مسألة متفرقة توزعت على المباحث الأربعة، فيبدو لي أن أغلب المسائل التي تعددت الآراء فيها والأقوال هي الحروف وتليها الأسماء، فقد أحصيت في شروح اللمع أكثر القضايا المختلف فيها عند الأخفش كانت الحروف، والأسماء وأقلها الأفعال، فكان للأسماء هذه الأهمية؛ لأنها دلت على معناها دون الحاجة إلى أن ترتبط بما يوضح ذلك المعنى، وبهذا كان لها ميزة على بقية أقسام الكلام، وتمثلت مسائل المرفوعات من الأسماء بالآتي:

المسألة الأولى: جواز رفع لفظ الجلالة في (عَمْرَكَ اللهُ)

نقل الأصفهانيّ في باب القسم رأيًا للأخفش في قولهم "عمْرك الله" فقال: ((وقال الأخفش: يجوز رفع لفظ الله على أن يكون رفعًا بالمصدر، والكاف مفعول في المعنى أي: يذكرك الله

بالبقاء فيعمِّرُك)) [1]، فرأي الأخفش أن يكون لفظ الجلالة " الله " مرفوعًا بالمصدر " عمرك"، والكاف تكون مفعولًا به، وقد ذكر ابن سيده (٤٥٨هـ) في المخصص أن الأخفش أجاز الرفع في لفظ الجلالة على أن الفاعل للتذكير، وكأنه قال: أسألك بما أذْكركَ الله به [2]، وأما الأصفهاني فقال: إن الأصل في الكلام أن يقال: عمّرْتُكَ الله تعميرًا، ولكنهم يستغنون بالمصدر عن الفعل فحذفوا الفعل، فبقي قوله " تعميرًا " فحذفوا الزيادة من قوله " تعمير " فبقي " عمرك الله "؛ لأنهم يحذفون الزيادة من المصادر، فالكاف فاعل، ولفظ الجلالة منصوب بالمصدر، ومعنى الكلام: وصفك الله بالبقاء أو عمرك الله بالبقاء[3]، ويلاحظ أنَّ رأيه مخالف لرأي الأخفش، وأما ابن برهان برهان العكبري فذكر قول الخليل في المسألة فقال: ((وقال الخليل: " ذا " ما أقسم عليه: عمرَكَ الله، وأيمنك الله، بالنصب فيهما بمنزلة "الله" بالنصب في القسم، كأنه قال: بعمرِكَ الله، وبأيمنِك الله، فلما حذف الجار اتصل بالفعل فنصب، والتقدير: أُقسم عليكَ بتعميرَكَ الله، أي: بوصفك الله بالبقاء الدائم)) [4]، وللعلوي رأي آخر في " لعمر الله " فهي مبتدأ لخبر محذوف تقديره: لعمرُ الله الله قسمي وحذف؛ لأن الجواب قد سدَّ مسدّه، ولما نزعت اللام وصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه [5]، وعلى رأي ابن الخباز الذي رأى أنه من الجيد أن يكونا منصوبين على حذف حذف حرف القسم وتعدية الفعل إليهما فتقول: عمركَ اللهَ وعمركَ اللهُ، فعلى النصب يكون: أقسمتُ عليك بتعميرك الله، وعلى الرفع : أقسم عليك بأن يعمرَكَ اللهُ [6]، فابن الخباز مرة ينصب ينصب لفظ الجلالة على نزع الخافض، ومرة يرفعه على أنه فاعل للفعل وهذا ما نُسب للأخفش من رأي فيها، وذهب أبو حيان إلى أن "عمرتك الله" فيها لفظ الجلالة منصوب بإسقاط الخافض، ووصل الفعل إليه فنصبه، ويقدر بـ: عمَّرتُكَ باللهِ، أي: ذَكرتُكَ بالله تذكيرًا يُعمرُ القلب ولا يخلو

---

(١) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٤١.

(٢) ينظر: المخصص: لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي المعروف بابن سيده(٤٥٨هـ)، د–ط، دار الكتب الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د–ت، ١٧/ ١٦٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٧٤١، والمخصص لابن سيده: ١٧/ ١٦٤ أيضًا ذكر هذا الرأي.

(٤) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٥٧٤.

(٥) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٨٥.

(٦) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٨٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، د–ط، دار الكتاب العربي للطباعة، القاهرة– الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧م، ١٥٠.

منه [١]، وقد نصَّ ناظر الجيش (٧٧٨هـ) على أنه روى بعض الثقات عن أعرابي: عمرك اللهُ برفع لفظ الجلالة، فأضيف المصدر إلى المفعول ورفع به الفاعل، ثم نقل رأيًا آخر للأخفش أنه ورد في كتابه الأوسط: أصله أسألك بتعميرك الله، فحذفت زوائد المصدر، والفعل، والباء، فانتصب ما كان مجرورًا بها [٢]، وقد علل الخوارزمي (٦١٧هـ) حذف الزوائد بأنه: ((لكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروبًا من التخفيف من ذلك حذف الفعل في بالله، والخبر في لعمرك وأخواته، والمعنى: لعمرك ما أقسم به)) [٣].

والذي يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة، وما نقل عن الأخفش فيها أن له رأيين، أحدهما: أنه رفع لفظ الجلالة بالمصدر، إذ أعمله عمل فعله الذي حُذِفَ، واكتفى بالمصدر عنه، والآخر: أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض على ما ذهب إليه أغلب النحاة، والشرّاح، وهذا الرأي لم أجده في (معاني القرآن) للأخفش.

المسألة الثانية: حد الاسم

نقل العلويّ في كتابه البيان في شرح اللمع الاختلاف الحاصل بين النحاة في بيان حد الاسم، ونقل قول الأخفش في المسألة فقال: ((فأمّا الاخفش فزاد على ذلك فقال: الاسم: ما جاز أن تُدْخِلَه حرفَ الجر، أو تجعله فاعلًا أو مفعولًا، ومَثّلَه فقال: نحو: زيد، وحائط، وحمار)) [٤]، فالذي قصده العلوي من " فزاد على ذلك " أن الأخفش زاد على قول سيبويه في الاسم، فسيبويه قال: ((فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط)) [٥]، فهو لم يحد الاسم، ولم يصرح بحدّه، وإنما اكتفى بالتمثيل حين ذكر الاسم وإنما مثلّ لمسميات الأجناس الثلاثة التي تحمل الخصائص العامة لكل

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: أ. د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق- سوريا، ٢٠٠٠م، ١١/ ٣٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت ٧٧٨هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧م، ٦/ ٣٠٦٨.

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: للقاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تح: د- عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م، ٤/ ٢٥٠.

(٤) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٩.

(٥) كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ)، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م، ١٢/١.

جنس، والذين جاءوا بعده أخذوا يعرضون أقواله، ويستشهدون بها في حديثهم عن حدِّ الاسم، وزاد الأخفش على هذا بأنه تدخل عليه حروف الجر، وأنه يكون فاعلًا أو مفعولًا، وقد علل العلوي لاكتفاء سيبويه والأخفش بهذا عن الاسم؛ بأن النحويين ذكروا إنما لم يحد الاسم؛ لأنه لم ينقله عما عرفت العرب، فلا يحتاج إلى حد؛ لأنهم عرفوه فأشاروا إليه بما يعرفونه [١]، وذهب شارح اللمع الثمانيني إلى نقل الاختلاف بين النحاة أيضًا في حد الاسم ولكنه لم يذكر رأي الأخفش، ثم ذكر أن الاسم هو: ((عبارة عن المسمى فكل ما عبرت به عن قديم أو محدث فهو اسم، وكل ما عبرت به عن ملموس أو مشموم، أو مذوق أو مرئي فهو اسم، والزمان وكل ما يعبر به عنه فهو اسم، والمكان وكل ما يعبر عنه فهو اسم، والجهات وما يعبر عنها فهو اسم، وكل ما تعجب منه، أو وصف أو نودي، أو ذكر، أو أُنث، أو مد، أو قصر فهو اسم، وكل ما صحَّ فيه التعريف والتنكير فهو اسم كقولهم: صه، وصهٍ، فإذا أثبتوا التنوين كان نكرة، وإذا حذفوه كان معرفة، ... وكل ما صح دخول حرف الجر عليه فهو اسم، وكل ما جاز أن تضيفه إلى ما بعده فهو اسم، وكل ما حسن فيه (الالف واللام) التي للتعريف فهو اسم، والاسم ما أخبر به وعنه)) [٢]، وقد فصل الثمانيني القول في بيانه حد الاسم وشمل قوله ما ذكره النحاة السابقون، ومن بينهم قول الأخفش في دخول حرف الجر عليها، وتابع ابنُ برهان العكبري الثمانينيَّ في قوله، فذكر علامات الاسم التي نصَّ عليها [٣]، وأما الواسطي فذكر أن سيبويه لم يحد الاسم، وإن له علامات يعرف بها مثل دخول الالف واللام، وحروف الجر، والتنوين[٤]، وقال أبو البقاء العكبري: إنه ذُكِرَتْ في حد الاسم عبارات كثيرة، لكن لا يستحق اسم الحد منها إلا اليسير، ومن أوجز ما حُدَّ به الاسم وأصحه: أنه لفظ دال على معنى مفرد في نفسه، و" مفرد " احترازًا من الفعل، و" في نفسه " احترازًا من الحرف[٥]، ووجه ابن الخباز حد الاسم بأنه ما حسن

---

(١) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٩.

(٢) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ١٦٢- ١٦٦.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٣.

(٤) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٣.

(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري(٦١٦هـ)، تح: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، ٢٠٠٩م: ٨ فأضاف على تعريفه (غير مقترن بزمان وذكر علامات الاسم).

حسن فيه حرف الجر، أو كان عبارة عن شخص[١]، ومع أن العلوي هو من ذكر قول الأخفش في حد الاسم ولم يشر غيره للأخفش إلا أنهم لم يخرجوا في أقوالهم في الاسم عن قول النحاة بل حتى أنهم أخذوا بقول الأخفش؛ لأنهم ذكروا أنه تدخل عليه حروف الجر، وأما قول المبرد في حد الاسم: ((أمَّا الاسماء فما كان واقعًا على معنى، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الاسماء بواحدة: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)) [٢]، وعدَّ ابن السراج(٣١٦هـ) في أصوله ((الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص)) [٣]، وذكر ابن فارس في الصاحبي قولًا آخر للأخفش في حد الاسم عند ذكره لأقوال النحاة فقال: ((وكان الأخفش يقول: إذا وجدت شيئًا يحسُنُ له الفعل والصفة نحو: زيدٌ قام، وزيدٌ قائم، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك: الزيدان والزيدون ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم، وقال أيضًا: ما حَسُنَ فيه "ينفعني" و "يضرني")) [٤]، ولم يخص قول الأخفش بتوضيح أو تعليق إنما اكتفى بأن يقول: والله اعلم أيُّ ذلك أصح، قاصدًا كل الأقوال، ويبدو أن النحاة نقلوا أقوال السابقين منهم على تعددها، وما ذكروه من علامات للاسم، وبعضهم من نسب الأقوال إلى أصحابها ومنهم من لم ينسب، كما فعل ابن الخشاب [٥]، وبالعودة إلى قول الأخفش الذي هو مدار الحديث في هذه المسألة فهو لم ينص عليه في كتابه "معاني القرآن" على حد الاسم بصورة مباشرة وإنما يمكن أن نجد أنه ذكر علامات للاسم في مواضع متعددة من كتابه، فقال: ((وإنما تدخل الالف واللام على الاسم؛ ويدلك على أنَّ "الالف واللام" في "إلى" ليستا بزائدتين أنك إنما وجدت "الالف واللام" تزادان في

---

(١) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٦٢.

(٢) المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، د-ط، المجلس الأعلى للشورى الاسلامية- لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة- مصر، ١٩٩٤م، ١/ ١٤١.

(٣) الاصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي(ت ٣١٦هـ)، تح: د- عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م، ١/ ٣٦.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، علق عليه: أحمد حسن بسج، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧م، ٤٨- ٤٩، ونسب العلوي في شرحه للمع القول للجرمي: ٩.

(٥) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: لابي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، د-ط، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق- سوريا، ١٩٧٢م، ٧-١٣.

الاسماء ولا تزادان في غير الاسماء)) [1]، فهذه إحدى علامات الاسماء التي ذكرها الأخفش، كما جاء دخول حرف الجر على الاسماء وبيان أثر الحرف في الاسم من حيث الإعراب والمعنى وكذلك استعمال بعضها في معنى بعض[2]، وهذه الحروف لم يذكر دخولها على الافعال وإنما دخلت على الاسماء.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نقول: إن القول الذي نقله العلوي عن الأخفش هو ما تناقله النحاة عنه أو ورد في كتبه المفقودة التي لم تصلنا، ولم ينص عليه في كتابه "معاني القرآن" لكن في طيات كتابه والمسائل التي عرض لها ذكر ما يدل على أنه مع القول بأن حروف الجر من علامات الاسم، وأن الاسماء تقع فاعلًا ومفعولًا، وقد تفرد العلوي في نقل هذا الرأي عن الأخفش من بين الشرّاح.

المسألة الثالثة: رفع الاسم الواقع بعد الظرف وحرف الجر والمشتق

نقل شرّاح اللمع الواسطي، والعلوي، والأصفهاني، وابن الدهان، وابن الخباز رأيًا للأخفش في أن الاسم يرتفع بـ"الظرف وحرف الجر والمشتق " المتقدم عليه، فقال العلوي: ((قولنا: في الدارِ زيدٌ، "زيد" مرفوع بالابتداء، و "في الدار" خبر عن "زيد" وفي الظرف ضمير يرجع إلى "زيد" وإن كان مقدمًا عليه، وعند أبي الحسن الأخفش أن "زيدًا" مرفوع بالظرف كما يرتفع بالفعل إذا قال: قام زيدٌ)) [3]، وهذا ما ذكره الأصفهاني أيضًا [4]، فقال: ((وعند الأخفش يرتفع " قائم" بالابتداء ويرتفع " زيد" بقائم، وليس في " قائم" ضمير على زعمه لارتفاع الظاهر به وقد سد مسد الخبر " أعني زيدًا "، وفائدة الخلاف تظهر في التثنية تقول على قول سيبويه: قائمان الزيدان؛ لأن التقدير عنده: الزيدان قائمان، وعلى زعم الأخفش قائم الزيدان)) [5]، وذكر الأصفهاني أيضًا عدة وجوه من الإعراب لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [6]، فـ"إله"

([1]) معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٩٩٠م، ١/ ٨.

([2]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٥١.

([3]) شرح اللمع للواسطي: ٢٧١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١١٥– ١١٦.

([4]) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٠٦– ٣٠٧.

([5]) المصدر نفسه: ٣٠٩– ٣١٠.

([6]) الزخرف: ٨٤.

رفع والرافع له لا يخلو من أن يكون أحد ثلاثة أما الرفع بتقدير "هو"، أو بالابتداء و "في السماء " خبره، أو بالظرف على زعم أبي الحسن، ثم قال: كلاهما غير واقع؛ لأنه لا ضمير في "في السماء إله" يعود على الموصول، فيكون مرفوعًا لإضمار "هو" الذي حذف لطول الكلام[١]، وذكر هذه المسألة ابن الدهان في باب التمييز في إعراب قولهم: " وعلى التمرة مثلُها زبدًا" قال: أن "المثلُ"، مرفوع بالجار والمجرور، كما يدعي الكوفي، ويجيزه الأخفش[٢]، فذكر لإعراب "مثلُها" أقوالًا متعددة منها قول الكوفيين الذي أجازه الأخفش، وورد في تحقيق آخر للغرة قوله: ((فأمّا مذهب الأخفش في الصفة فلا يرد هنا؛ لأن الصفة لا تكون مضمرة)) [٣]، فما قصده ابن الدهان في قوله هذا، أن الأخفش يطلق الظرف على المحل نحو: أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو، والتقدير: حل أمامك زيدٌ، معللًا ذلك بأن المجرور لا يتقدم على عامله [٤]، فابن الدهان لم يفصل القول هنا في قول الأخفش الذي يرى فيه أن الظرف والجار تعمل الرفع في الاسم الواقع بعدها، وذهب ابن الخباز إلى أن البصريين قالوا: إنها تعرب خبرًا مقدمًا، والكوفيون والأخفش قالوا: إن ما بعدها مرفوع بها [٥]، ولم يعلق العلوي على رأي الأخفش في هذه المسألة، وكذلك الأصفهاني، ولكن ابن الخباز قال: ((ويبطل مذهبهم إنّا نقول: إنَّ خلفكَ زيدًا، وإنَّ في الدارِ عمرًا، والعامل لا يدخل على العامل، وأما قولنا: قائمٌ عبدالله، فلا يجوز أن يرتفع عبدالله بقائم؛ لأنه لم يعتمد، وقول أبي الفتح: " وفيهما ضمير" يؤكد أنهما خبران مقدمان؛ لأنهما لو رفعا ما بعدهما لم يكن فيهما ضمير)) [٦]، فقد أبطل ابن الخباز ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون إذ قال: لو ادخلنا عاملًا لفظيًا على الجملة لعمل فيها، والعامل لا يدخل على العامل، كما أنها لو عملت الرفع فيما بعدها لم يكن فيها ضمير، وفصّل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة؛ لأنها من المسائل الخلافية فقال: ((ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدارِ عمرو، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٠٤.

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٤٢.

(٣) باب النكرة والمعرفة من الغرة لابن الدهان: ٦٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩.

(٥) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١١٧.

(٦) المصدر نفسه:١١٧.

البصريين، ..... وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في قولك: أمامك زيدٌ، وفي الدارِ عمرو، حلَّ أمامك زيدٌ، وحلَّ في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل)) [١]، وهذه حجة الكوفيين على صحة مذهبهم، في أنه على تقدير فعل محذوف اكتفى بالظرف منه، وأنهم ذهبوا إلى أن في قول سيبويه –ما يدعم صحة مذهبهم – في أن الظرف يرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ، أو صفة، أو حال، أو صلة، أو معتمدًا على استفهام أو حرف نفي، أو كان الواقع بعده "أنّ" التي في تقدير المصدر، فإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك في هذه المسألة التي أُختلف فيها[٢]، وقال الأصفهاني: إن في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾ [٣]، " أُميون " فهو مرتفع بالظرف عند أبي الحسن لا بـ"استقر" الذي تعلق به " منهم " [٤]، فرأى أن الأخفش رفع الاسم بالظرف وليس بتقدير " حلَّ أو استقر " الذي قدره الكوفيون، كما ذهب البصريون إلى الاحتجاج لرأيهم، وتبقى هذه المسألة خلافية، فقد نقل الأصفهاني أن الأخفش قال: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ [٥]، فـ"ما أصابهم" رفع بـ"مصيبُها" و" مصيبُها" مبتدأ وما ارتفع به يسد مسد الخبر، ويُحْتج لأبي الحسن بقوله تعالى: ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ ﴾ [٦]، " عاليهم" مبتدأ و "ثياب سندس" سندس" مرتفع به، ولو كان "ثياب سندس" مبتدأ و "عاليهم" خبره لم يجز؛ لأن "عاليهم" مفرد فلا يكون خبرًا للجمع، وليس له حجة في الآية؛ لأن عاليهم صفة لقوله: ﴿ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾[٧]، ﴿

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن أبي سعيد للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د–ط، دار الفكر، بيروت– لبنان، د–ت، ١/ ٥١– ٥٢، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: علي نجدي ناصف– د– عبدالفتاح اسماعيل، د–ط، لجنة احياء التراث الإسلامي– المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة– مصر، ١٩٩٤م، ٢/٢٤٤، إذ نقل رأي الأخفش برفع الاسم بالظرف كما في قولهم: في الدار زيدٌ.

(٢) ينظر: الانصاف للإنباري: ١/ ٥٢.

(٣) البقرة: ٧٨.

(٤) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٧١.

(٥) هود: ٨١.

(٦) الإنسان: ٢١.

(٧) الإنسان: ١٩.

عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ ﴾ أي: يعلوهم، واسم الفاعل إذا كان صفة رفع ما بعده [1]، ومما تقدم يظهر أن الظرف والمشتق وحرف الجر المتقدم على الاسم، وهل عملت فيما بعدها؟ وهل تعرب خبرًا مقدمًا؟ أو مبتدأ؟ نجد أنها مسألة طال الخلاف فيها وكان لكل فريق حججه فيما ذهب إليه، وكان الأخفش من أنصار المذهب القائل إنها تعمل فيما بعدها الرفع قياسًا على العوامل اللفظية التي تعمل في طرفي الجملة، وهذا الرأي لم ينص عليه الأخفش في (معاني القرآن) في الآيات التي تمثّلَ بها الشرّاح.

(1) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣١٠- ٣١١.

المبحث الثاني

آراء الأخفش في الأسماء المنصوبة

مدخل:

تختلف الحالة الإعرابية للأسماء من محل إعرابي إلى آخر، وعلى هذا الأساس فهناك أسماء مرفوعة، وأخرى منصوبة، ومجرورة، وقد تقدّم الحديث على الأسماء المرفوعة في المبحث الأول، وفي هذا المبحث جمعت المسائل التي وجدت فيها للأخفش رأيًا نقلته عنه شروح اللمع، فضمنت المبحث الثاني المسائل المتعلقة بالمنصوبات من الأسماء، وقد احصيت (١٤) رأيًا للأخفش في المنصوبات توزعت بين مسائل في الاستثناء، ومسائل في المفاعيل، وغيرها من المسائل المتفرقة في المنصوبات، وهي كالآتي:

المسألة الأولى: أين قومُك إلّا زيدٌ قيامٌ

نقل ابن الدهان رأيًا للأخفش في تقديم أداة الاستثناء "إلّا" في أول الكلام إذ أجازه الأخفش، فقال ابن الدهان: ((فإن قلت: أين إلّا زيدًا قومُك قيامًا، صحت المسألة؛ لأن العامل " أين"، فإن قلت: أين إلَّا زيدًا قومُك قيامٌ، لم يجزه أحدٌ، فإن قلت: أين قومُك إلّا زيدٌ قيامٌ، أجازه الأخفش وحده)) [١]، وهذا القول الذي نقله ابن الدهان يخالف ما نقله ابن مالك عن الأخفش الذي قال: ((وقال الأخفش: لو قلت: أين إلّا زيدًا قومُك، وكيف إلّا زيدًا قومك جاز؛ لأن هذا بمنزلة أههنا إلّا زيدًا قومُك))[٢]، فعلى ما نقله ابن مالك لم يخالف الأخفش الجمهور، وعلى قول ابن الدهان فهو يخالف إذ ذهب إلى تقدير "أين" على أنها خبر، ونقل القرافي قولًا لابن الدهان في هذه المسألة فقال: إن قولك: أين إلّا زيدًا أخوتُك قيامٌ ، فهو غير جائز؛ لأن العامل في "زيد" هو "قيام" وقد تأخر عنه فلا يصح أن يعمل فيه، ولكن لو قلت: أين إلّا زيدًا أخوتك قيامًا، جاز؛ لأن العامل في الاستثناء هنا "أين" ولم يتقدم المستثنى عليه [٣]، وفي كلام ابن الدهان الأول الذي جوّز فيه أن يقال: أين إلّا زيدًا قومُك قيامًا، قال: صحت المسألة؛ لأن العامل "أين" السؤال هنا هل "أين" من العوامل؟ وهل تعمل فيما بعدها؟ ولم يفصل ابن الدهان المسألة تفصيلًا وافيًا، ولم

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٧٠.

(٢) شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي، تح: د- عبدالرحمن السيد- د- محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٠م، ٢/ ٢٩١.

(٣) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي(ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٨٦م، ١٣٤- ١٣٥.

يبن الفرق بين ما أجازه النحاة، وما أجازه الأخفش، في التركيبين المذكورين، ففي القول الذي أجازه النحاة: أين إلّا زيدًا قومُك قيامًا، أين في محل رفع خبر مقدم، إذ لا تكون "أين" في محل رفع إلا أن تكون خبرًا لمبتدأ [1]، و "قومُك" مبتدأ مؤخرًا، و "زيدًا" مستثنى منصوبًا، و "قيامًا" حالًا منصوبًا، فـ" زيد" مستثنى من القوم ولم يكن لـ"أين" عمل فيه، وأما ما نسبه للأخفش " أين قومُك إلّا زيدٌ قيامٌ " فـ"أين" هنا مفعول فيه ظرف مكان؛ لأنه جاء بعدها كلام تام، و" قومُك " مبتدأ مرفوع، وخبره " قيامٌ "، وزيد مستثنى من " القوم " وعليه فهو لم يتقدم على المستثنى منه، ونلحظ أيضًا أن القرافي جعل "أين" هي العامل في الاستثناء، ويبدو أن هذا الذي قصده ابن الدهان في قوله: " صحت المسألة؛ لأن العامل "أين"، فهي العامل في الاستثناء، فعلى قول النحاة الذي أجازوه نلحظ أن الأداة والمستثنى متقدمين على المستثنى منه، فكيف تبرر هذه الإجازة؟ ووجدت جواب هذا عند ابن مالك إذ قال: وقد يجوز تقديم المستثنى منه، فيقدّر وقوعه مقدمًا، في حال تقدم المستثنى عليه، وعلى ما أسند إليه، وعلة امتناع تقديم المستثنى على المستثنى منه؛ لأنه جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف من المعطوف عليه، فكما لا يصح أن يتقدما على متبوعهما كذلك لا يقدم المستثنى على المستثنى منه، ثم اشترط لحصول مثل هذا التقديم أن يتقدم ما يشعر به مما هو مسند إليه، أو واقع عليه[2]، فبيّن سبب الامتناع، ثم أنه ذكر ما يفسر ما أجازه النحاة وظاهره مخالف لما قيل من امتناع تقدم المستثنى على المستثنى منه، بأن ذلك يكون فيما يجوز تقديمه وتأخيره فإن تأخر كان على تقدير تقدّمه، وذلك بأن يتقدم ما يشعر به أو ما هو مسند إليه وهذا ما نلاحظه في التركيب الذي أجازه النحاة إذ تقدم الخبر "أين" في أول الكلام وحقه التأخير وإنما تقدم لأنه من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، فيكون المبتدأ قد تأخر لضرورة دعت لذلك وإنما هو المقدم، وأما ما أجازه الأخفش فلم يتأخر المستثنى منه بل تقدم، كذلك المبتدأ متقدم وخبره بعده، فيبدو أن هذا ما جعل الأخفش يجيز هذا التركيب، بدليل امتناع الجميع من إجازة " أين إلّا زيدًا قومُك قيامٌ، فتقدت هنا "إلّا" والمستثنى على المستثنى منه، ولم يتقدم ما يشعر بأن ما تأخر حقه التقديم أو على نية التقديم.

([1]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٩٩٤.

([2]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩١.

وهذه المسألة ما هي إلا امتداد لمسألة تقدم اداة الاستثناء والمستثنى على المستثنى منه، والخلاف بين النحاة في الإجازة والمنع[١]، ولكن التركيب الذي أجازه الأخفش لم يخلْ بقاعدة تقدّم المستثنى منه على المستثنى والأداة، ولم أقف على رأيه هذا في (معاني القرآن) ويبدو أنه قد نقله ابن الدهان عن كتب الأخفش الأخرى.

المسألة الثانية: تقدير: أن والفعل بالمصدر في باب المفعول المطلق

نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في باب المفعول المطلق فقال: ((والأخفش ينفرد في هذا الباب بمسألة لا يجيزها غيره، وهي: ضربتُ زيدًا أنْ ضربْتُ، ويقول: هي في تقدير المصدر، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكِّد المصدر المعرفة، ورأيتهُ في كتابه الكبير[٢]، قد منع من المسألة)) [٣]، ومن قوله هذا يتبيّن أن الأخفش قد أجاز وقوع " أنْ مع الفعل"، موقع المصدر المعرفة وأن تكون مفعولًا مطلقًا، والذي يظهر في قول ابن الدهان "ينفرد" أنه لم يقل ذلك غير الأخفش، ولم يجزها غيره، ولكنه عاد وذكر منع الأخفش لهذه المسألة في كتابه الكبير أو ما يسميه النحاة " كتاب المسائل الكبير"، فالحرف المصدري والفعل تؤول بالمصدر لكن النحاة لا يجيزون أن تكون مفعولًا مطلقًا، وقد صرح ابن السراج في الاصول بعدم إجازة وقوع "أن والفعل" موقع المفعول المطلق فقال: ((فتقول: يعجبني أن يقوم زيد، تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت، تريد: صنيعك، إلا أن هذين وإن كانا قد يكونان في معنى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: ضربتُ زيدًا ضربًا، ولا يجوز أن تقول: ضربتُ زيدًا أن ضربتُ تريد: ضربًا)) [٤]، فمذهب ابن السراج هو مذهب النحاة في عدم إجازة ذلك، ومن النحاة الذين وقفوا عند هذه المسألة أبو السعادات ابن الأثير في البديع، فقال: ((وانفرد الأخفش بمسألة لا يجيزها غيره، وهي: ضربتُ زيدًا أن ضربْتُ، ويقول: هو في تقدير المصدر، وقال الزجاج: قول الناس: "لعنهُ اللهُ أن يلْعَنَهُ " ليس من كلام العرب، وردَّ على الأخفش)) [٥]، فنقل رأي الأخفش في

---

(١) ينظر: الإنصاف للأنباري: ١/ ٢٧٣- ٢٧٤- ٢٧٥.

(٢) من كتبه المفقودة، بعضهم يسميه كتاب المسائل الكبير.

(٣) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٧١.

(٤) الاصول لابن السراج: ١/ ١٦١- ١٦٢.

(٥) البديع في علم العربية: للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات ابن الاثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: د- فتحي أحمد عليّ الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ، ١/ ١٢٤.

تجويز تأكيد الفعل بالمصدر المؤول من "أن والفعل" وهذا ما لا تجيزه العربية، وردَّ الزجاج على الأخفش بأن قول الناس: "يلعنهُ اللهُ أن يلعنه" ليس من كلام العرب، ومثل ما ذكره صاحب البديع أيضًا جاء في ارتشاف الضرب لأبي حيان ذكر قول الأخفش، وردَّ الزجّاج عليه في امتناع التوكيد بالحرف المصدري والفعل [١]، ولكنه لم يفصل القول هنا كما فصلها في التذييل والتكميل فقال: ((ولكون المصدر المخصص المعرف لا يجوز أن يقع تأكيدًا للفعل منع النحاة: ضربته أنْ أضربَه، وزعموا أن قول الناس: لعنهُ اللهُ أن يلعنهُ، لحن، قال أبو اسحاق: امتنع في مثل هذا أن يؤكد به الفعل؛ لأن "أنْ" تخلّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم، وقد حُكي عن الأخفش إجازة ذلك، والذي ذكره في الكتاب الكبير إنما منعه، وقال بعض أصحابنا: الذي منع من وقوع " أنْ والفعل " مصدرًا للفعل إنما هو كون "أنْ" يفعل يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فلذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر)) [٢]، فبيّن سبب منع النحاة لوقوع "أنْ والفعل" تأكيدًا للفعل؛ لأن "أنْ" تعطي الفعل المضارع الدلالة المستقبلية، قال ابن يعيش: هي حرف مصدري بلا خلاف تدخل على الفعل الماضي والمضارع، فإذا وقع بعدها الفعل المضارع خلصته للاستقبال، كالسين وسوف، وتصير مع الفعل في تأويل مصدر [٣]، والتأكيد يكون بالمصدر المبهم، والسبب الثاني الذي منع المسألة هو أن " أنْ" تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر لا تدل عليه، وتابع السيوطي قول أبي حيان في إجازة وقوعها موقع المصدر معللًا أسباب المنع، كما نقل إجازة الأخفش لما منعه النحاة فيها [٤]، فلم يجوّز السيوطي ما أجازه الأخفش ذاكرًا أسباب ذلك، وقد ذكر ابن الدهان أن الزجاج قد ردَّ على الأخفش بعدم جواز ما ذهب إليه؛ لأن "أنْ" تخصص الفعل بالزمان المعين– وقصد هنا زمن المستقبل– ولا يؤكد الفعل إلا بالعام من الزمان، نحو: ضربتُ ضربًا [٥]، فلما اختلفت دلالة "أن والفعل" عن دلالة المصدر لم يجوّز الزجاج ما ذهب إليه الأخفش، فقد تحصّل مما تقدم أن

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد– د– رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٩٩٨م، ٣/ ١٣٥٥.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان: ٧/ ١٤٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٣، واللباب لأبي البقاء العكبري: ٣٤٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر لسيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٨م، ٢/ ٧٦.

(٥) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٧١.

الأخفش في هذا القول المنقول عنه أجاز أن تقع "أنْ والفعل" المؤولة بالمصدر، موقع المصدر المؤكد للفعل، وهو بهذا يخالف مذهب جمهور النحاة الذين لم يجيزوا ذلك للأسباب التي ذكروها، ويبدو أن الأخفش في إجازته لم يعتمد الأصل في أن "أنْ" تغير دلالة الفعل للاستقبال، وإنما اعتمد على ما تؤول إليه إذ تقدر بمصدر، فعاملها معاملة المصدر الصريح، هذا رأيه بادئ الأمر فيما يبدو؛ لأن ابن الدهان وأبا حيان قالا: إنه منع هذه المسألة في كتابه الكبير، ويتفرد ابن الدهان من بين شرّاح اللمع بنقل قول الأخفش هنا، ولم ترد هذه المسألة في كتابه (معاني القرآن).

المسألة الثالثة: تقديم المفعول المحصور بـ(إلّا) على الفاعل

ورد رأي للأخفش في كتاب الغرة في شرح اللمع لابن الدهان في باب الاستثناء فقال: ((وأجاز الأخفش: ما ضربَ إلّا زيدًا عمروٌ، ولم يجز: ما ضربَ إلّا زيدٌ عمرًا، وحجته أنَّ المفعول إذا ذكر اضطررت إلى الفاعل، وليس كذلك الفاعل إذا ذكر للغَناءِ عن المفعول، قال: ولو قلتَ: ضربْتُ إلّا زيدًا قومَك، لم يستحسن، وما أراه إلا جائزًا)) [1]، كما سبق هذا القول قولٌ آخر للأخفش: ((وقال الأخفش: لو قلت: ما ضربَ القومَ إلّا بعضَهُم بعضًا، لم يجز، وإنما جوازها أن يقول: ما ضربَ القومُ بعضُهُم إلّا بعضًا... فإن قلتَ: ضربَ إلّا زيدًا قومُكَ أصحابُنا، فاستثنيت "زيدًا" من المفعول لم تصح المسألة عند الأخفش؛ لأن الفعل ليس للمفعول وُضِعَ، فإن استثنيت به من الفاعل صحَّت المسألة؛ لأن الفعل له وضع فكأنه قد ذكر، وغيره يجيز الاستثناء من الفاعل والمفعول به)) [2]، والذي يظهر مما نقله ابن الدهان أن قول الأخفش فيه مسألتان، الأولى: تقديم المفعول على الفاعل، فالسؤال هنا لِمَ لَمْ يجز أن تبقى الجملة على الترتيب المعروف للكلام إذ يلي الفعل الفاعل؟ فجواب هذا أن الأخفش أراد أنه إذا حُصر بـ"إلّا" فإنه يجب تأخير الفاعل، ونقل رأي الأخفش أيضًا القرافي في الاستغناء فقال: ((وعن الأخفش أنه يجيز: " ضربَ إلّا زيدًا قومُك أصحابَنا" على أن نستثني زيدًا من الفاعلين، وقال الأخفش: ولو استثنيته من المفعولين لم يحسن؛ لأنك لم تجيء للمفعولين بذكر في أول الكلام، و" ضرب" هو

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٨٨.

([2]) المصدر نفسه: ١/ ٤٨٧.

من ذكر الفاعل؛ لأن الضرب لهم)) [1]، فيظهر من قوله أن الأولوية عنده أن يتقدم المفعول على الفاعل.

وقد نصَّ ابن مالك على ذلك في ألفيته أن المحصور بـ(إلّا وإنّما) يؤخر، فقال: [2]

وما بإلّا وبإنَّما انحصر أخِّرْ، وقد يسبقُ إنْ قصدٌ ظهر

وبيّن ابن عقيل قصد ابن مالك فقال: ((يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ"إلّا" أو بـ"إنّما" وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ" إلّا" فأما إذا كان الحصر بـ" إنّما" فإنه لا يجوز تقديم المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصورًا إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ" إلّا" فإنه يُعرف بكونه واقعًا بعد " إلّا" فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر ... ومثال تقديم المفعول المحصور بإلّا قولك: ما ضربَ إلّا عمرًا زيدٌ)) [3]، ومن ثَمَّ فأن أيًا من الفاعل أو المفعول إذا انحصر فله الأولوية في التقديم، والمحصور بـ" إلّا" لا يشترط فيه تقديم أحدهما على الآخر؛ لأنه يُعْرف المحصور إذ يقع بعد إلّا، وذكر المثال عليه بأن المفعول هو المحصور فتقدم على الفاعل، وهذا ما ذكره الأخفش في مثاله ولكنه لم يشرْ إلى مسألة الحصر بـ" إلّا" وكذلك ابن الدهان لم يذكرها، وذكر ابن عقيل مذاهب النحاة في المحصور بـ" إلّا " فقال: إن مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري أنه إذا كان المحصور فاعلًا امتنع تقديمه، وإذا كان مفعولًا جاز تقديمه، والمذهب الثاني هو مذهب الكسائي الذي أجاز أن يتقدم المحصور فاعلًا كان أو مفعولًا، والمذهب الثالث لبعض البصريين، واختاره الجزولي(٨٧٠هـ) والشلوبين(٦٤٥هـ) أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ

---

(1) الاستغناء في الاستثناء للقرافي: ١٣٣.

(2) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني، د–ط، مكتبة دار المنهاج، الرياض –المملكة العربية السعودية، د–ت، ١٠٠.

(3) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت٦٩٨هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة المعراج، نشر دار الغدير، قم– ايران، ١٤٢٩هـ، ٢/ ٨٤– ٨٥.

"إلّا" سواء كان فاعلًا أو مفعولًا [١]، فالمذاهب التي ذكرها انقسمت بين من أجاز مطلقًا وهو الكسائي، وبين من منع وهم بعض البصريين ووافقهم الجزولي والشلوبين، وأما المذهب الذي منع التقديم مع الفاعل وأجاز مع المفعول فهو للبصريين ويظهر أن الأخفش قد تابع مدرسته في هذه المسألة فهو قد أجاز تقديم المفعول ومنع تقديم الفاعل، وقد نصَّ على هذه المذاهب الثلاثة أيضًا أبو حيان ولكنه ذكر أن الكسائي ذهب إلى أن ما حصر منهما بإلّا جاز تأخيره كحاله لو لم يكن محصورًا [٢]، وذهب ابن الوردي (٧٤٩هـ) إلى نقل رأي الكسائي في إجازة تقديم المحصور بـ "إلّا" لفهم المعنى قُدمَ المحصور أو أُخر، وأضاف أن ابن الانباري قد وافقه الرأي[٣]، فما نقله ابن الوردي موافق لما نقله ابن عقيل و المرادي في أن الكسائي أجاز تقديم المحصور بـ "إلّا"، ويخالفهم أبو حيان الذي ذكر بأن الكسائي أجاز التأخير، ولكنهم لم يتطرقوا إلى ذكر رأي الأخفش في المسألة، وتابع ابن هشام النحاة في نقل المذاهب الثلاثة في هذه المسألة ولكنه قال: وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقوله: (البيت من الطويل)[٤]

ولّما أبَى إلّا جِماحًا فُؤَادُهُ ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهْلِ

وقول الشاعر: (البيت من الطويل) [٥]

([١]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٨٦، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تح: أ. د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ٢٠٠١م، ٢/ ٥٩٦.

([٢]) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي الأندلسي، تح: سيدني كلازر، د– ط، مطبعة أضواء السلف، مصر، د–ت، ١١٠.

([٣]) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د– عبدالله بن علي الشلّال، ط١، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م، ١/ ٢٦٣.

([٤]) شعر دعبل بن علي الخزاعي(ت ٢٤٦هـ)، صنعة: د– عبدالكريم الأشتر، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق– سوريا، ١٩٨٣م، ٤١٤، وهما بيتان في الغزل قال في البيت الثاني:

تَسَلّى بأخرى غيرِها، فإذا التي تَسَلّى بها تُغْري بليلى ولا تُسْلي

([٥]) نسب البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح ولم أجد البيت في ديوانه، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: د– عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، ١٩٨٦م، ٤٨٦، و شرح التصريح: لخالد بن عبدالله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار

تَزَوَّدتُ مِنْ لَيلى بتكليمِ سَاعَةٍ فما زَادَ إلّا ضِعْفَ ما بيَ كَلامُهَا

والشاهد تقديم المفعول "جماحًا" على الفاعل "فؤاده"، وشاهد البيت الثاني: تقديم المفعول به "ضعف" على الفاعل "كلامها" [1]، وفي الرأي المنقول عن البصريين والفراء وحتى الكسائي هو إجازة التقديم للمفعول ولم يوجبوه، وأن ابن هشام ذكر قول دعبل الخزاعي وهو خارج عصر الاحتجاج، فيبدو أنه ذكره للتمثيل لا الاستشهاد، ولكن الشاطبي (٧٩٠هـ) في المقاصد الشافية كان له رأي آخر في ثالث المذاهب إذ قال: ((والثالث: الفرقُ بين الفاعل والمفعول، فإذا كان المحصور الفاعل لم يجز تقديمه، وإذا كان المفعول جاز تقديمه، وهو منقولٌ عن الأخفش وابن الأنباري)) [2]، وهذا موافق لما نقله ابن الدهان عن الأخفش في أنه أجاز تقديم المفعول، ومنع تقديم الفاعل، وأنه رأي أغلب البصريين والفراء، وهذا ما نقله عنهم ابن عقيل، ويبدو أنهم أجازوا تقديم المفعول دون الفاعل لأن المفعول إذا تقدم كان في نية التأخير بحكم ترتيبه بعد الفاعل، وهذا الرأي الذي عدَّه النحاة رأي أغلب نحاة البصرة وهو موافق لما ذهب إليه الأخفش كما نُقِل عنه في انه أجاز تقديم المفعول دون الفاعل.

المسألة الرابعة: جواز تقديم الحال على عاملها الظرف

نقل شرّاح اللمع الأصفهاني، وابن الدهان، وأبو البقاء العكبري، وابن الخباز رأيًا للأخفش في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف، فقال الأصفهاني: ((فأما إذا لم يكن العامل متصرفًا فإنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها كقولك: هذا زيدٌ قائمًا يجوز: قائمًا هذا زيد، ويجوز هذا قائمًا زيد، وأبو الحسن يجيز في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا

الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م، ١/ ٤١٤، و شرح الأشموني على الفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط٢، مطبعة مصطفى لباب الحلبي، القاهرة– مصر، ١٩٣٩م، ٢/ ١٨٣.

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، د–ط، المكتبة العصرية، بيروت –لبنان، د–ت، ٢/ ١٢٠، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٤١٣– ٤١٤.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تح: د– عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي– جامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ٢/ ٦٠٥.

﴿ [١]، فيمن قرأ بالنصب [٢]، أن تكون حالًا من الضمير في الظرف وهو قوله: " لذكورنا " على تقدير: ما في بطون هذه الأنعام ثابتة هي لذكورنا خالصةً، فالعامل في الحال هو الظرف عنده، وأجاز تقديم الحال عليه فيجيز: زيد قائمًا في الدار، ويجيز: مررتُ جالسًا بزيد بتقدير: مررت بزيد جالسًا)) [٣]، ونقل هذا القول عن الأخفش أيضًا أبو البقاء العكبري [٤]، وأضاف ابن الدهان في الغرة أن قولهم: زيدٌ قائمًا في الدار، فسيبويه يمنعه؛ لأنه معنى فلا يقوى قوة العامل القوي في تقدم معموله عليه، والأخفش والكسائي يجيزونه، بما يسوغه القياس، وجاء في أشعار العرب كقول الشاعر: (البيت من الكامل) [٥]

بالله ربّك إن دخلتَ فقُلْ لهُ إنَّ ابن هرمةَ واقفًا بالبابِ

فواقفًا حال من المضمر في الظرف [٦]، فلم يختلف قول ابن الدهان عن الشرّاح الآخرين في نقل الخلاف في المسألة، ورأي الأخفش فيها، ويظهر من كلامه أنه متابع لرأي سيبويه، ونقل ابن الخباز أيضًا الخلاف في قولهم: زيد قائمًا في الدار، فقال: ((سيبويه لا يجيزه؛ لأن العامل غير متصرف، وأبو الحسن يجيزه)) [٧]، فيظهر أنهم قد اختلفوا في تقديم الحال على العامل فيها فسيبويه وجمهور البصريين لا يجيزون، ومن أجاز ذلك الأخفش؛ لأنها تقع بين جزأين أحدهما متعلق بالآخر، وأما قول الرضي(٦٨٦هـ) في هذه المسألة فإنها خلافية فسيبويه لا يجيز، والأخفش أجاز ولكنه اشترط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائمًا في الدار، وهذا بناءً على قوة الظرف عنده فيعمل دون اعتماد نحو: في الدار زيدٌ، ولكن إذا تأخر المبتدأ فهو موافق لمذهب

---

(١) الأنعام: ١٣٩.

(٢) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، د–ط، مكتبة المتنبي، القاهرة–مصر، د–ت، ٤٦، قال: ((خالصُهُ بالهاء كناية ابن عباس، وخالصةً بالنصب الزهري، وخالصٌ بغير هاء ابن عباس، وخالصًا بالنصب سعيد بن جبير)).

(٣) شرح اللمع للأصفهاني: ٤٦٦.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣٤٠.

(٥) شعر ابراهيم بن هرمة القرشي(ت ١٧٦هـ)، تح: محمد نفاع– حسين عطوان، د–ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د–ت، ٧٠، ورواية البيت في الديوان: بالله ربّك إن دخلتَ فقلْ لها هذا ابن هرمة واقفًا بالباب

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٠٣.

(٧) توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٠٦.

سيبويه في المنع [١]، وقد تضمنت عبارة خالد الأزهري(٩٠٥هـ) الأدلة التي استدل بها الأخفش على مذهبه، وأضاف إليها قراءة الحسن البصري(١١٠هـ)[٢]، في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [٣]، بنصب "مطويات" على الحال وهي متوسطة بين المخبر عنه "السموات" "السموات" وبين المخبر به " بيمينه"، فالتقدير والله أعلم: والسموات بيمينه مطويات، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، ثم قال: إن هذا مذهب الأخفش، وسبقه الفراء(٢٠٧هـ) وتبعهم الناظم في التسهيل وشرحه [٤]، وكان للسيوطي رأي آخر فقال: ((وفي توسطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال: أحدها: الجواز مطلقًا وصححه ابن مالك نحو: زيدٌ متكئًا في الدار، والثاني: المنع مطلقًا لضعف العامل وعليه الجمهور، وصححه أبو حيان ورُدّ بالسماع قال تعالى: ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [٥]، والثالث: الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو: أنت قائمًا في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر وعليه الكوفيون))[٦]، فلم ينسب السيوطي القول الأول للأخفش على الرغم من أن بعض النحاة نسبوه له، وأما بقية شرّاح اللمع فنقلوا أن العامل إذا لم يكن متصرفًا لم يجز تقديمه، ولكنهم لم يذكروا رأي الأخفش[٧]، فالذي جوّزه الأخفش في تقدم الحال على العامل فيها هل ذكره في "معاني القرآن"؟ فأجد أنه ذكر الحال في مواضع متعددة ولكنه لم يذكر هذا الرأي، وأما الآية القرآنية التي قيل: إنه احتج بها فلم يذكر فيها الحال أو القراءة التي وردت في "مطويات" وإنما قال: ((وقال: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ٢/ ٢٤.

(٢) تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٣م، ٧/ ٤٢٢، وذكر أن قراءة النصب في "مطويات" هي لعيسى والجحدري، وأن الأخفش استدل بها على جواز: زيدٌ قائمًا في الدار، إذ أعرب "وفي السموات" مبتدأ و"بيمينه" الخبر، وتقدمت الحال والمجرور.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٩٩– ٦٠٠، وشرح الاشموني: ٣/ ٦٥– ٦٦.

(٥) الزمر: ٦٧.

(٦) همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٢٤٠.

(٧) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٧٤– ٤٧٥، وشرح اللمع للواسطي: ٧٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٢١– ٢٢٢.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [1]، يقول: في قدرته، نحو قوله: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [2]، أي: وما كانت لكم عليه قدرة، وليس "الملك" لليمين دون الشمال وسائر البدن، وأما قوله: ﴿ قَبْضَتُهُ ﴾، نحو قولك للرجل: "هذا في يدك وفي قبضتك")) [3]، فيبين معنى الآية أن الأرض كلها تحت قدرته وفي قبضته، وجاءت "مطويات" بتنوين الضم ولم يذهب فيها إلى قراءة النصب، وبما أن "معاني القرآن" لا يتضمن كل آرائه النحوية فيبدو أن رأيه هذا هو مما نقله عنه النحاة، وذكره شرّاح اللمع، وقد اعتدَّ لصحة ما ذهب إليه بما ورد من شعر، وقراءة عن بعض القراء.

المسألة الخامسة: جواز تقدم " إلّا " على العامل عند تقدم المستثنى منه

نقل ابن الدهان في الغرة رأي البصريين في أنهم أجمعوا على جواز تقدُّم " إلّا "على المستثنى منه، إذا كان العامل مقدمًا عليها، فقالوا: قامَ إلّا زيدًا القومُ [4]، وأجاز الأخفش تقدّم " إلّا " على العامل عند تقدّم المستثنى منه، فقال ابن الدهان: ((فإن قلت: القومُ إلّا زيدًا جاؤوا، لم يجزه أحد إلّا الأخفش، فإنه أجازه في كتاب المسائل الصغير[5]، فقدّم " إلّا " على العامل، فإن راعى قوة العامل وضعفه جاز، وإنما المقصود أنه يجوز تقديم " إلّا " على العامل عند تقدّم المستثنى منه، ويقول الأخفش: لو كانت " إلّا" بمنزلة "مع" لم يجز: قامَ إلّا زيدًا قومُكَ، ولا خلاف في جوازه))[6]، ونقل هذا الرأي أيضًا عن الأخفش القرافي (٦٨٤هـ)[7]، فهذه المسألة تأخذ جانبين مهمين الأول: لماذا منع النحاة تقدم "إلّا" على العامل ؟ ولماذا جوّزه الأخفش ؟ والجانب الثاني: لماذا لم يجوزه الأخفش إذا كانت " إلّا" بمعنى "مع" ؟ ويجيب ابن الدهان لما منع النحاة أن يقال: القومُ إلّا زيدًا جاؤوا؛ لأن الفعل ليس له عمل في " القوم" الذي استثنى منهم، فلا يكون إلّا متعلقهُ في الفعل، ولو استثنى من الواو في الفعل لكانت إلّا قد تقدمت على

---

(1) الزمر: ٦٧.

(2) النساء: ٣٦.

(3) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٧.

(4) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦٧.

(5) من كتبه المفقودة.

(6) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦٧.

(7) ينظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي: ١٣٤.

العامل، ولكان "زيد" انتصب ب " إلّا" وهو جعله مستثنى من القوم، والقوم مبتدأ، والابتداء هو العامل فيه [١]، فسبب منعهم هذا القول أن العامل قد تأخر فلا يعمل فيما قبله، فلا يصح أن يقال: القومُ فاعل للفعل "جاؤوا" المتأخر عنه، وإذا استثنى "زيد" من " الواو" في الفعل لتقدمت " إلّا" والمستثنى على العامل، وقد لوحظ في كلام ابن السراج ما يوافق سبب المنع فقال: ((ولا يجوز أن يعمل ما بعد " إلّا " فيما قبله، لا يجوز: ما أنا زيدًا ضارب)) [٢]، فلم يجز أن يعمل "ضارب" في "زيد"؛ لأنه متأخر بعد "إلّا"، وهذا أيضًا ذكره ابن الدهان فقال: ((ولا يعمل ما بعد " إلّا " فيما قبلها عند بصريٍّ)) [٣]، وهو بهذا يتابع قول ابن السراج فلا يعمل ما بعد " إلّا " فيما قبلها عند البصريين عامة، وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه بأن " إلّا" حرف نفي يليها الاسم، والفعل كحرف الاستفهام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد " إلّا " فيما قبلها [٤]، فذهبوا إلى شبهه بحرف الاستفهام ، وهناك رأيٌ آخر أن ((المستثنى لما تجاذبه شبهان: أحدهما كونه مفعولًا، والآخر كونه بدلًا، جعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه، عملًا بكلا الشبهين)) [٥]، فكونه أشبه المفعول والبدل أجازوا أن يتقدم على المستثنى منه، ولكنهم لم يجيزوا يجيزوا أن يتقدم على العامل فيه، وهذه الأدلة التي استدل بها النحاة على منع تقدم "إلّا" على العامل، فيما أجاز الأخفش خلاف ذلك، كما نقل عنه ابن الدهان دون أن يبّين الأسباب التي أجازت هذا التقديم، وابن الدهان ذهب إلى أنه إذا راعى قوة العامل وضعفه جاز فيقول: الرجالُ إلّا زيدًا ضربتُ[٦]، ولكنه لم يوضح قوة العامل وضعفه هنا فيبدو أنه أراد "زيدًا" مستثنى، والرجالُ والرجالُ مستثنى منه، والجملة الفعلية الواقعة بعد "إلّا" التي عملت الاستثناء في "زيد"، وأنه أراد بقوة العامل هنا أن الفعل وإن كان متأخرًا فإنه قد عمل في المفعول المقدم، فـ"الرجال " في المعنى هو المفعول للفعل ويُقدر الكلام: ضربتُ الرجالَ إلّا زيدًا، لأنه ذكر أن للعامل من القوة ما يعمل وإن تأخر فقال: ((الثانية: أن يكون الفعلُ مقدمًا، وإنما قُلنا ذلك؛ لأنه عامل، ورتبة

---

(١) ينظر: الاستغناء في الاستثناء: ١/ ٤٦٧.

(٢) الأصول لابن السراج: ١/ ٢٨٤.

(٣) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦١.

(٤) ينظر: الانصاف للأنباري: ١/ ٢٧٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٧٧.

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦٧.

العامل أن يتقدم المعمول، وإنما قُدّم المفعول وهو معمول ليتبيّن الفعل المتصرف من غيرهِ))[1]، فيبدو أن هذا الذي قصده من قوة العامل، وقد ورد تقديم المستثنى على العامل في الشعر فقال ذو الرمة: (البيت من البسيط)[2]

مُعَرِّسًا في بياضِ الصُّبحِ وقعتهُ وسائرُ السَّيرِ إلّا ذاك مُنجَذِبُ

فـ" ذاك" مستثنى من الضمير في " منجذب"، وهو العامل بواسطة "إلّا" فإن جعلت العامل فيما بعد "إلّا" معنى الابتداء، فيكون عندها الاستثناء من "سائر" وليس من الضمير في "منجذب"، والأجود أن يعمل معنى "سائر" في المستثنى وهو باقٍ فيصبح البيت في قياس العربية[3]، فتقدم (إلّا) على العامل وإن كان المستثنى منه مقدمًا لا يجوز عند النحاة، قال الثمانيني: ((ولا يجوز تقدم المستثنى على ناصبه؛ لأنه ليس بمفعول صحيح، فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوي بـ"إلّا")) [4]، ثم ذهب ابن الدهان إلى أنه لم يجز تقديم "إلّا" على العامل؛ لأن في قولهم: قام القومُ إلّا زيدًا، فيه النفي، فكأنهم قالوا: ما قام زيدٌ، وما في حيز النفي لا يتقدم عليه، وأيضًا ذكر وجه آخر للمنع أن "إلّا" تشبه "لا" العاطفة فلا تتقدم على العامل، كما لا تتقدم "لا" على المعطوفة هي عليه، كذلك لا تتقدم "إلّا" وما بعدها على العامل؛ لأنهم عدّوا أن "إلّا" حرفًا معديًّا منفصلًا عن الفعل، فضعفت عُلقةُ المفعول به إذا تعدى إليه الفعل بنفسه [5]، فبيّن الاسباب التي دعت لمنع تقدم "إلّا" على العامل؛ لتضمن الاستثناء بها معنى النفي، زد على ذلك أنها أشبهت "لا" العاطفة فلا يصح تقديمها، وأيضًا ذكروا مشابهتها لحرف التعدية إذ عدّت الفعل إلى معموله فبتقدمها ضعفت الرابطة بين العامل ومعموله، وذهب ابن عقيل إلى أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة لم يذكر إلا مذهب الأخفش الذي أجاز التقديم إذا كان العامل متصرفًا، نحو: القومُ إلّا زيدًا جاؤوا، ومنع إذا لم يكن متصرفًا كقولهم:

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢١٢.

([2]) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي(ت١٧٠هـ)، تح: علي محمد البجاوي، د–ط، نهضة مصر للطباعة، القاهرة –مصر، د–ت، ٧٥١ ، التعريس: النزول، والوقعة: النَّومة في وجه السحر، وقوله: منجذب: ماضٍ إلى ذلك التعريس.

([3]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦٨.

([4]) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٨٩.

([5]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٦٨– ٤٧٠.

القومُ إلّا زيدًا في الدار، وإجازته مع الفعل المتصرف؛ لأن السماع ورد به قال الشاعر: (البيت من الطويل) [1]

ألّا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

فالاستثناء من ضمير "باطل"، و"باطل" عامل في ذلك الضمير [2]، وبعد ما تحصّل من أقوال النحاة في سبب منعهم التقديم، وبين ما ذكروه من ورود السماع بجواز التقديم الذي ذهب إليه الأخفش لكنه أجازه بشرط أن يكون العامل فعلًا متصرفًا ومنع من أن يكون العامل فعلًا غير متصرف، أو أن يكون جارًا ومجرورًا، فيبدو أن الأخفش ذهب في هذه المسألة إلى الإجازة؛ لأنه يأخذ بالشواهد القليلة، فرأى أن الفعل المتصرف له من القوة ما يجعله يعمل متقدمًا أو متأخرًا. وأما منع الأخفش لهذه المسألة إذا كانت "إلا" بمعنى "مع"؛ لأن معنى "مع" المصاحبة وهذا ينقل "إلا" من بابها وبهذا تكون خلاف الأصل[3]، وإذا خالفت الأصل لا يصح تقديمها على الفعل العامل فيها، وقد بيّن ابن الدهان في شرح الإيضاح[4] أن تعليل النحاة لامتناع تقديم " إلا" على أول الكلام بأنها في الاستثناء كواو "مع" في أن كل واحد منهما مسلط للعامل على ما لم يتسلط عليه قبل وجوده، فكما يمتنع تقديم الواو في باب المفعول معه امتنع تقديم "إلا" في الاستثناء[5]، وهذا الرأي لم أقف عليه في (معاني القرآن) للأخفش، وابن الدهان قد ذكر نقله له عن كتاب (المسائل الصغير) للأخفش.

([1]) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، ط١، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٤م، ٨٥.

([2]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٦٩٨هـ)، تح: د– محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٩٨٢م، ١/ ٥٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٩١، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/ ١٥١٨– ١٥١٩، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ١٩٥.

([3]) مشابهة لمسألة تناوب الواو مناب مع، ورأي الأخفش فيها، ينظر: فصل الحروف.

([4]) أحد مؤلفات ابن الدهان و مازال مخطوطًا لم يحقق.

([5]) ينظر: الاستغناء في الاستثناء للقرافي: ١٣٤.

المسألة السادسة: حيث للزمان

نقل أبو البقاء العكبري في المتبع في شرح اللمع أن الأخفش أجاز أن تكون حيث للزمان فقال: ((فمن ذلك "حيث" هي اسم يكون ظرف مكان، وأجاز الأخفش أن يكون زمانًا أيضًا، فمن ذلك قول طرفة: (البيت من المديد) [١]

للفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بهِ حيثُ تهدي ساقَهُ قَدَمُهْ

أي: مدة حياته)) [٢]، فحيث ظرف مكان، ولكن الأخفش أجاز أن تأتي ظرف زمان مستدلًا بقول الشاعر، ونصَّ المبرد على أنها للمكان [٣]، وقد ذكر ابن يعيش أنها تأتي للزمان بدليل قول طرفة، وماحكاه الكسائي في إحدى لغات العرب في حيث فقال: ((وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في حيث فيقول: من حيثِ لا يعلمون، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا حيث وان كانت مكانًا مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل)) [٤]، وأما ابن مالك فقال: أن لا حجة للأخفش فيما استدل به على مجيء "حيث" للزمان في قول طرفة؛ لأنه قد يكون لإرادة المكان [٥]، وأورد ابن هشام الأنصاري أن بعض العرب يعرب "حيث" ويقرأ بكسرها[٦]، في قوله تعالى: ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [٧]، ولكن هذا يحتمل أن تكون بناء على

---

(١) ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصرالدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م، ٧٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ٧/ ١٩– ٢٠، ونقل قول الأخفش فيها.

(٢) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ١٥٠– ١٥١– ٢/ ٥٣٠ ، وأيضًا ذكرها في اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٣.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٣٣٤.

(٤) شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، د–ط، ادارة المطبعة المنيرية، مصر، د–ت، ٤/ ٩١– ٩٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٢٣٣.

(٦) ينظر: معجم القراءات: د– عبداللطيف الخطيب، د–ط، دار سعدالدين للطباعة والنشر، دمشق –سوريا، د–ت، ٣/ ٢٢٤، فقد قُرئ بالكسر ويحتمل أن تكون على لغة من يبني على الكسر، ونُقل عن الكسائي سماعه من بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة، ومن بني فقعس كلهم يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب.

(٧) الأعراف: ١٨٢

على الكسر، وأن "حيث" للمكان باتفاق النحاة، ماعدا الأخفش الذي أوردها للزمان [١]، فلم ينسب ابن هشام القراءة لقارئ معين، وإنما نسبها لبعض العرب، ولكن ورد في لغات "حيث" الكسر، وهذا يعود بنا إلى توجيه الكسائي الذي حكاه عن بعض العرب وعلل ذلك بأنهم أجروها مجرى ظروف الزمان وأضافوها للجملة، وذكر أبو حيان قول الأخفش في أنها للزمان[٢]، ولكنه لم يشر إلى القراءة التي ذكرها ابن هشام، في تفسيره للآية[٣]، ولم ينصْ من شرّاح اللمع على رأي الأخفش غير أبي البقاء العكبري، فقد ذهب الثمانيني، والعلوي، والأصفهاني إلى أنها ظرف مكان [٤]، وبالعودة إلى كتاب الأخفش "معاني القرآن" ذكر "حيث" في موضعين الأول: قال: ((وذلك أنَّ الاسماء التي ليست بمتمكنة تُحرك أواخرها حركة واحدة، لا تزول علتها نحو: "حيثُ" جعلها بعض العرب مضمومة على كل حالٍ، وبعضهم يقول: "حيثَ" و "حوثُ"، ضمٌّ، وفتح)) [٥]، ولم يذكر لغة الكسر التي ذكرها الكسائي، والموضع الثاني: في بيانه معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴾ [٦]، فقال: ((وفي حرف ابن مسعود: ﴿ أينَ أتى ﴾، وتقول العرب: جئتُكَ من أينَ لا تعلم، ومن حيثُ لا تعلم)) [٧] ، فهنا جاءت "حيث" بمعنى "أين"؛ لأن العرب استعملت "أين" في موضع "حيث"، وأيضًا لم يذكر الأخفش معنى الآية التي ذكرها ابن هشام والتي قُرأ فيها بجر "حيث"، ولما كان معاني القرآن للأخفش غير حاوٍ لكل آرائه النحوية، وإنما نُقل الكم الأكبر منها عن طريق النحاة، فيبدو أن له رأيًا في "حيث" في أنها تأتي للزمان مستدلًا بقول طرفة على ذلك، واستعمال حيث للزمان استعمال صحيح، فنقول مثلًا: (رأيتُ محمدًا حيثُ غَرُبَتْ الشمس) فـ(حيث) للزمان هنا، ولكن الاستعمال الفصيح هو (رأيْتُ محمدًا حين غَرُبَتْ الشمس)، إذن نصل إلى نتيجة في أن (حيث) تكون للمكان، وقد تكون للزمان، لكنه قليل ومنه قول طرفة.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د- عبداللطيف محمد الخطيب، ط١، السلسلة التراثية ٢١، الكويت، ٢٠٠٠م، ٢/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/ ١٤٥٠.

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان: ٤/ ٤٢٨.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٠٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٤٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٣.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٩/١.

(٦) طه: ٦٩.

(٧) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٤.

المسألة السابعة: خبر ليس ضمير متصل

مما ورد للأخفش من آراء في باب الاستثناء نقلها ابن الدهان في كتابه الغرة قال: ((وقال الأخفش: لا يحسن في الاستثناء: أتاني القومُ ليسي وليسك؛ لقلة تصرفها هنا)) [١]، فيظهر من قول الأخفش أنه لم يستحسن اتصال الضمير بليس هنا؛ لأن " ليس" فعل غير متصرف، وهي في باب الاستثناء ترفع اسماء يلزم إضمارها فيها فلا يظهر لفظها، والخبر منصوب دال عليها؛ وذلك لأنها نابت عن "إلّا" وهي حرف فأشبهتها، فالحروف لا تتصرف، ولهذا قال الأخفش: لقلة تصرفها هنا؛ لوقوعها موقع حرف الاستثناء [٢]، فاسمها مضمر وخبرها منصوب بها، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه عند حديثه في : باب لا يكون وليس وما أشبههما" فقال: ((فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيدًا... فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا، وترك إظهار بعض استغناء)) [٣]، فيضمر اسمها ويكون خبرها بعدها ظاهرًا منصوبًا كما ذهب سيبويه وتبعه النحاة من بعده، كالمبرد فقد ذهب مذهب سيبويه فيها [٤]، ولكن ورد في الشعر ما يخالف قولهم فقد قال الشاعر: الشاعر: (البيت من الرجز) [٥]

عدَدْتُ قومي كعديد الطَّيسِ إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي

ففي البيت شذوذ من وجهين أولهما: أنه وصل ليس بخبرها، وثانيهما: أسقط نون الوقاية والأصل أن يكون: ليسني، وورد هذا البيت عند بعض شرّاح ألفية ابن مالك في باب حذف نون

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٥٢٧/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٩٦- ٤٩٧، شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٥٠، وشرح اللمع للواسطي: ٨٤، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣٣، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٠، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢٤.

(٣) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٤٢٨.

(٥) نسب البيت لرؤبة ولكن لم أجده في ديوانه، ذكر في سر صناعة الاعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د- حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق -سوريا، ١٩٩٣م، ١/ ٣٢٣، وخزانة الادب للبغدادي: ٥/ ٣٢٤، والطيس مختلف في معناه بعضهم قال: الرمل الكثير، وقيل: العدد الكثير، واختلفت رواية صدر البيت.

الوقاية[١]، وقد جاء تعليل قول الشاعر "ليسي" بأنه وصل الضمير لأسباب: ((الأول: أن الفعل الجامد يشبه الاسماء، فجاء ليسي كما تقول: غلامي وأخي، والثاني: أن ليس هنا للاستثناء، فحق الضمير بعدها الانفصال، وإنما وصله للضرورة، والنون ممتنعة مع الفصل، فتركها مع الوصل التفاتا إلى الأصل، والثالث: أن "ليس" بمعنى "غير" ولا نون مع "غير")) [٢]، فجملة الاسباب التي ذكرها البغدادي ذهب غيره إلى أن وصله بالضمير وحذف النون شاذ[٣]، أو نادر[٤]، وقيل: ضرورة [٥]، فالضمائر تتصل بـ " ليس " ولكن يلزمها نون الوقاية بينها وبين الضمير، ولكن في باب الاستثناء يفصل الضمير؛ لإجراء "ليس" مجرى "إلّا" لوقوعها موقعها، ولا يجوز أن يتقدم خبرها عليها في هذا الباب؛ لأنها جرت مجرى "إلّا"، كما لا يجوز تقديمهما على الجملة الأولى فلا يقال: ليس زيدًا قام القومُ [٦]، ورأي المرادي أن "ليس" هنا هي الرافعة للاسم والناصبة للخبر؛ لذلك نصبت المستثنى وجوبًا، وعند البصريين اسمها ضمير عائد على "البعض"، وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل[٧]، وكلام المرادي هو المرجح عند ابن هشام فذكر أنها بمنزلة "إلّا" في الاستثناء، والصحيح أنها الناسخة، واسمها ضمير راجع للبعض، واستتاره واجب، ولا يليها إلا المنصوب [٨]، وما يستخلص من بسط أطراف هذه المسألة والأقوال التي وردت فيها يتبين أن وصف الأخفش لدخول الضمير على "ليس" في باب الاستثناء غير مستحسن؛ وذلك لأنه لم يمنع وروده؛ لأنه قد ورد في الشعر للضرورة، كما أنه قد يتصل الضمير بـ"ليس" بشرط أن يفصل بينهما نون الوقاية، وفي الحقيقة أن هذا الشرط لم يشترطه الأخفش بدلالة قو ابن الدهان الذي نقل رأي الأخفش في بداية المسألة، وما أراده الأخفش واضح وهو أن تقول: ليس إيَّاك، وليس إيَّاي، فهو أحسن من ليسي، وليسك، مع جواز الكل، ولكن لم

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٢، وتحرير الخصاصة لابن الوردي: ١٣٥، واوضح المسالك لابن هشام: ١/ ١٠٨، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٣٠٤.

(٢) خزانة الادب للبغدادي: ٥/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠٢.

(٤) ينظر: تحرير الخصاصة لابن الوردي: ١/ ١٣٥.

(٥) ينظر: اوضح المسالك لابن هشام: ١/ ١٠٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/ ١٥٣٨- ١٥٣٩، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٣٠٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د- فخر الدين قباوة- أ- محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م، ٤٩٥.

(٨) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٥٥٦.

يقصد بها الاستثناء، ولو قصد بها الاستثناء فيجب أن يكون اسمها ضميرًا مستترًا، وخبرها منفصلًا عنها؛ لأنها نابت مناب "إلّا" في باب الاستثناء فهي بمنزلة الحرف، فلا يتصل بها الضمير، والأخفش في رأيه موافق لمذهب المدرستين البصرية والكوفية، ويبدو أنه لا يذهب إلى منع المسألة نهائيًا إذا ورد فيها قول أو شعر عن العرب، ولم يتطرق إلى ذكر هذا الموضوع في كتابه "معاني القرآن" مع أنه ذكر "ليس" في كتابه في موضعين[١].

المسألة الثامنة: رأيه في قولهم: ضَرَبْتُ إلَّا زيدًا قومَك.

نقل ابن الدهان رأيًا آخر للأخفش في باب الاستثناء فقال: ((قال: ولو قُلتَ: ضَرَبْتُ إلّا زيدًا قومَك، لم يُسْتَحسَنْ)) [٢]، وهو الشطر الثاني من قول الأخفش في المسألة السابقة، والظاهر أنه أنه أراد أن في هذا المثال تقدم الفاعل وهو الضمير قبل "إلّا" وتأخر المفعول، وتقدم البدل على المبدل منه، وهذا غير مستحسنٍ على حد قوله، ولكنه لم يبين أسباب ذلك، ولم يفصل في المسألة، ولكن النحاة فصّلوا فيها، فمذهب المبرد فيها أنه لا يجوز فيه البدل؛ لأن الاستثناء مقدّم نحو: ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ، فيمتنع البدل؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فبطل البدل[٣]، فرأى المبرد أنه لا يجوز إعراب "زيد" بدلًا في حال تقدم المستثنى على المستثنى منه، معللًا ذلك بأنه لا يوجد ما أبدله منه، وعليه فهو لا يجيز فيه إلا وجهًا واحدًا من الإعراب وهو النصب، وهذا ما نقله ابن عقيل في شرحه على الألفية فقال: ((فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو " قام إلّا زيدًا القومُ " وإن كان غير موجبٍ فالمختار نصبه، فتقول: ما قامَ إلّا زيدًا القومُ)) [٤]، ثم استشهد ابن عقيل بقول الكميت

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٦- ٢/ ٤٩٢، مع أن محقق الكتاب قد ذكر موضعًا ثالثًا ٣٩٨/١، لكني لم أجد فيه ذكرًا لـ"ليس"، كما أن البيت الشعري الذي ورد فيه دخول "ليس" على الضمير لم يكن من شواهده.

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٤٨٨.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٣٩٧، والأنصاف للأنباري: ٢٧٥/١.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٢- ١٨٣.

بن زيد الأسدي في مدحه لآل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: (البيت من الطويل) [١]

وما لِي إلّا آل أحمدَ شيعةٌ وما لِي إلّا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

والشاهد في البيت: قوله: " إلّا آل أحمدَ " و" إلّا مذهب الحق " إذ نصب المستثنى بإلّا في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه والكلام غير موجب، وقد روي رفعه، إذ قال سيبويه: " حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: مالي إلّا أخوكَ ناصرٌ" فأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب [٢]، فما ذكره ابن عقيل أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه والكلام منفي ففيه قولان: الأول: اختاروا فيه النصب، والثاني: الرفع على البدلية عند بعض العرب، وهذا يختلف عما قاله المبرد الذي لا يجيز إلا النصب، ومنع البدل؛ لأنه لا يوجد قبل المستثنى ما يبدل منه، وقد علل ابن هشام إجازة بعضهم غير النصب، بأنه قد سُمِعَ عن العرب على ما رواه يونس عنهم، وأيضًا أن العامل فُرّغ لما بعد " إلّا" وإن المؤخر عام أريد به خاص، فيصح إبداله من المستثنى [٣]، وبيّن خالد الأزهري أن البصريين أوجبوا نصب المستثنى المقدّم مطلقًا سواء كان متصلًا أو منقطعًا، ومنعوا إتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، ويجيز الكوفيون والبغداديون النصب والإتباع في المسبوق بنفي، نحو: ما قامَ إلّا زيدٌ أحدٌ [٤]، وذكر الأشموني أن النصب على الاستثناء هو الفصيح الشائع، وإن ورد عمن يوثق بعربيته الرفع على البدل [٥]، وأما شرّاح اللمع فقد وافقوا الأغلبية في النصب على الاستثناء، وامتناع البدلية [٦].

---

(١) شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي، تفسير: أبو رياش أحمد بن ابراهيم القيسي، تح: د- داود سلوم، و د- نوري حمودي القيسي، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م، ٥٠، وعجز البيت روي: " وما لي إلّا مشعبَ الحقِّ مشعبُ".

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ٢/ ٢٦٨- ٢٧٠.

(٤) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٤٩.

(٥) ينظر: شرح الاشموني: ٢/ ٤٥٢.

(٦) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٨٨، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٤٥، وشرح اللمع للواسطي: ٧٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٩١- ٤٩٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢٠.

وبعد الذي ذكرت من تفصيل النحاة في المسألة أن النصب على الاستثناء هو المختار والمرجح عند أغلب النحاة، وأما الرفع على البدلية فإنه وجه آخر لإعراب المستثنى المقدم على ما روي عن بعض العرب، والذي يظهر في هذه المسألة أنها مرتبطة بالشطر الأول منها إذ لم يجز أن يتقدم الفاعل على المفعول إذا حُصر بـ "إلّا"، كما أنه في قوله: ((ما ضرب القوم إلّا بعضهم بعضًا)) لم يجزه؛ لأنه صححه بأن قدّم البدل على "إلّا"، فقال: ((ما ضربَ القومُ بعضهم إلّا بعضًا))، وفي المثال الثاني الذي ذكره هنا تقدم الفاعل على المفعول، وتقدم المستثنى على المستثنى منه فلم يستحسن أن يكون "زيد" بدلًا من " قومك"؛ لأنه لا يتقدم التابع على متبوعه، وابن الدهان رأى جواز ذلك وهو بهذا لم يتفق مع ما ذهب إليه الأخفش، ولكن رأي بقية الشرّاح موافق لما ذهب إليه الأخفش، ولم أقف على رأيه هذا في (معاني القرآن).

المسألة التاسعة: مقدار المستثنى: أ يكون المستثنى نصف المستثنى منه أو أكثر من نصفه؟

نقل ابن الدهان في الغرة آراء للأخفش في مقدار المستثنى أولها الاستثناء بأكثر من النصف فقال: ((وذلك أن النحاة لا يجيزون: لي عنده عشرةٌ إلّا ستَّة، منهم الأخفش، فيستثني بأكثر من النصف، وبعض النحاة ومنهم السيرافي، وجماعة من الفقهاء يجيزون ذلك)) [1]، فرأي الأخفش في الاستثناء بأكثر من النصف موافق لرأي النحاة في عدم إجازة ذلك، فلا يجوز عندهم أن يقال: لي عنده عشرةٌ إلّا ستة، إذ استثنى أكثر من النصف، فاستثنى من العشرة ستة، ونقل ابن فارس، وأبو حيان(٧٤٥هـ) هذا الخلاف في المقدار بأن البصريين لا يجيزون أن يكون قدر المستثنى نصف المستثنى منه ولا أكثر، بل يكون أقل من النصف، وخالفهم أبو عبيد والسيرافي في أنه يجوز أن يكون قدره، أو أكثر منه، وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون النصف فما دونه[2]، وعلى قول أبي حيان أنهم على ثلاثة مذاهب أولها: من أجاز الاستثناء بأقل من النصف وهم البصريون والاخفش، والمذهب الثاني: مذهب أبي عبيد والسيرافي (٣٦٨هـ) في تجويز أن يكون بقدره أو أكثر منه، وأما ثالث المذاهب فهو لبعض البصريين وبعض الكوفيين أنهم أجازوا أن يكون النصف أو أقل منه، ودليل من أجاز استثناء

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٤٥٤.

([2]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، علق عليه: أحمد حسن بسج، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٧م، ٩٦– ٩٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/ ١٥٠٠، والمساعد لابن عقيل: ١/ ٥٧١– ٥٧٢.

النصف هو قوله تعالى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ﴾ [1]، إذ أن "نصفه" بدل من "قليلًا"، وعاد الضمير على " الليل"، وأطلق على النصف "قليل"، فالمعنى: قم نصف الليل أو أقلّ أو أكثر وقائل هذا الرأي ابن خروف، وأما دليل من أجاز الاستثناء بأكثر من النصف هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [2]، فذهبوا إلى أن الغاوين أكثر، وتأول البصريون هاتين الآيتين، وأجمعوا على أن المستثنى لا يكون مساويًا للمستثنى منه ولا أزيد[3].

ونقل الزركشي (٧٩٤هـ) تأويل البصريين لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾، أن الاستثناء فيها متصل، وهو أقل من المستثنى منه؛ لأن قوله يتناول الملائكة والأنس والجن، وكل الغاوين أقل من الملائكة [4]، ويظهر من تأويلهم أن الاستثناء هنا استثنى فيه القليل من الكثير، وليس النصف أو أكثر منه، وقد ذكر الزركشي أقوال المانعين لاستثناء الأكثر فقال: ((يمتنع، وعليه الزجَّاج وقال: لم ترد به اللغة؛ لأن الشيء إذا نقص يسيرًا لم يزلْ عنه اسم ذلك الشيء، فلو استثني أكثر لزال الاسم، وقال ابن جني: لو قال: له عندي مائة إلّا سبعة وتسعين، ما كان متكلمًا بالعربية، وكان عبثًا من القول، وقال ابن قتيبة [5] في" كتاب المسائل"[6]: لا يجري في اللغة؛ لأن تأسيس الاستثناء على تدارك قليل من كثير أغفلته أو نسيته لقلَّته، ثم تداركته بالاستثناء، ولأن الشيء قد ينقص نقصانًا يسيرًا، فلا يزول عنه اسم الشيء، وأما مع الكثرة فيزول)) [7]، فمن منع علل ذلك بأنه لم يرد في اللغة، وأنه عبث من القول، وأيضًا أن استثناء قليل من كثير لا يلغي ذلك الكثير أو لا يفقده اسمه، ولكن العكس هو ما يلغي اسم الشيء لهذا

---

(1) المزمل: ٢-٣.

(2) الحجر: ٤٢.

(3) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٥١٢- ٥١٣.

(4) ينظر: البحر المحيط في اصول الفقه: بدر الدين محمد بهادر بن عبدالله الزركشي(٧٩٤هـ)، تح: د-عمر سليمان الأشقر، ط٢، دار الصفوة للطباعة، الغردقة -مصر، ١٩٩٢م، ٣/ ٢٨٩.

(5) ينظر: مراتب النحويين: لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة -مصر، د-ت، ٨٤- ٨٥، هو العالم الأديب والناقد اللغوي والمحدّث الثقة أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ).

(6) هو كتاب المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.

(7) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ٣/ ٢٨٨- ٢٨٩.

لم يجيزوا استثناء الكثير، ومع أن الزركشي لم يذكر قول الأخفش هنا لكنه قال أنه رأي البصريين، ويكون الأخفش موافقًا لمذهبهم، فعدم إجازة الأخفش لاستثناء الأكثر هو لأسباب عدة كأن يكون لعدم وروده في اللغة كما ذكر الزجّاجي وابن جني، أو لأنه يلغي اسم الشيء، أو لأن دليل من أجاز لا يراه صحيحًا؛ لأنه تأول إلى أنه استثنى فيه الأقل من الأكثر، أو لسبب في الدلالة إذ أنه يغير دلالة الكلام.

القول الثاني: الاستثناء من أقل النصف فنقل ابن الدهان: ((وأجمعوا على جواز: لي عندهُ عشرةٌ إلّا أربعة، والأخفش قد أباه في المسائل.....، وأجاز الأخفش: لي عندهُ عشرةٌ إلّا درهمًا، وكذلك إلّا درهمين، واستقبح: لي عنده عشرةٌ إلّا ثلاثة، وكذلك: إلّا أربعة، وأجازهُ، وكذلك: لي عندهُ درهمٌ إلّا قيراطًا، وإلّا قيراطين، واستقبح إلّا دانقًا[١]، وأجازهُ، ومنع من: لي عندهُ درهمٌ إلّا ثلاثةَ أرباعه))[٢]، وللنحاة إجماع على جواز الاستثناء بأقل النصف باتفاق من البصريين والكوفيين[٣]، والكوفيين[٣]، ولكن الأخفش له تفصيل آخر في المسألة إذ أنه يجيز أن نستثني واحدًا أو اثنين من العشرة، ويستقبح استثناء ثلاثة أو أربعة من العشرة لكنه يجيزه ولم يمنعه، هذا في الاعداد، ثم يستثني من العملات إذ أنه يجيز " درهم إلّا قيراطًا أو قيراطين " ويستقبح إلّا دانقًا؛ وذلك لأن هذا يتماشى مع قوله السابق في إجازة استثناء الدرهم والدرهمين من العشرة واستقباح الثلاثة والأربعة؛ لأن الدرهم يساوي ستة دوانق، والدانق يساوي قيراطين، فالدرهم يساوي اثني عشر قيراطًا، فيكون استثناؤه هنا كاستثنائه الأول في واحد أو اثنين من العشرة، واما ثلاثة أو أربعة من العشرة فيستقبحها لكنه لم يمنعها، ولكنه منع أن يقال: لي عندهُ درهمٌ إلّا ثلاثةُ أرباعهِ[٤]؛ لأن الاستثناء هنا يكون أكثر من النصف وهو لا يجيزه، ونجد امتناع الاستثناء بأكثر من النصف عند الفقهاء كما ذكر ابن الدهان أنها مسألة مختلف فيها بين النحاة والفقهاء، فجاء في الشرح الممتع على زاد المستقنع في مسألة الطلاق يجب أن يكون المستثنى أقل من النصف فقال: ((

---

(١) ينظر: المعجم الجامع: كايد محمد عثمان شحادة، إشراف: د- أحمد حامد، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ٢٠٠٢م، ٥٤٨، الدانق سدس الدرهم، أي الدرهم يساوي ستة دوانق

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٤٥٥- ٤٥٦.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٥٧٢، واللباب لابي البقاء العكبري: ٢٠٩- ٢١٠، وشرح اللمع للواسطي: ٨٠.

(٤) لأن ثلاثة أرباع الدرهم هي أربعة دوانق ونصف، أو تسع قيراط.

أن يكون المستثنى النصف فأقل، فإذا قال لأمرته: أنت طالق ثلاثًا إلّا اثنتين، تطلق ثلاثًا؛ لأنه استثنى أكثر من النصف فيلغى، ولو قال: نسائي الأربع طوالق إلّا ثلاثًا يطلقن كلهن؛ لأن الاستثناء أكثر من النصف فيلغى، فإذا قال قائل: ما الدليل على أنه ما يصح؟ قالوا: لأن اللغة العربية لا تأتي على هذا الأسلوب، فإذا كان عليك –مثلًا– ثلاثة دراهم فما تقول: عليَّ عشرة إلّا سبعة، ولكن تقول: عليَّ ثلاثة، هذا هو الأسلوب المعروف في اللغة العربية، وما خرج عن الأسلوب العربي فلا عبرة به)) [1]، وهذا الرأي موافق لما ذهب إليه الأخفش كما هو المنقول عنه فعدم جواز الاستثناء من النصف؛ لأنه يلغي الاستثناء، ومما تقدم يمكن أن نفهم أن الأخفش لا يجيز الاستثناء من النصف أو أكثر منه؛ لأنه ليس من أساليب اللغة العربية، زد على ذلك أن الاستثناء بأكثر من النصف يخرجه عن الاستثناء، وهذه المسألة بقسميها لم ترد في كتابه (معاني القرآن).

المسألة العاشرة: مميز كم الاستفهامية

قال ابن الخباز في باب كم: ((وإذا كانت استفهامية لم يكن مميزها إلا مفردًا ولا يكون جمعًا فلا تقول: كم غِلْمانًا لك ؟ كما لا تقول: أعشرونَ غِلْمانًا لك ؟، قال ابن السراج: وحكى الأخفش أنَّ الكوفيين يجيزونه)) [2]، وتبدأ هذه المسألة من هل مميز كم الاستفهامية مفرد أو جمع ؟ فالرأي الأول الذي بادر ابن الخباز إلى ذكره أنه مفرد ولا يصح أن يكون جمعًا، ثم نقل قول ابن السراج أن للأخفش حكاية عن الكوفيين في إجازة أن يكون جمعًا، وسار بقية الشرّاح على الرأي الأول كالثمانيني، والعلوي، والأصفهاني، وأبي البقاء العكبري [3]، وقد نصَّ ابن مالك في الألفية على أن مميزها لا يكون إلا مفردًا فقال: [4]

([1]) الشرح الممتع على زاد المستقنع: لمحمد بن صالح العثيمين، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ، ١٣/ ١٠٥.

([2]) توجيه اللمع لابن الخباز: ٣٩٩.

([3]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٥٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٩٤، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٨٩، المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٦٤.

([4]) ينظر: ألفية ابن مالك: ١٥٩، وشرح الكافية الشافية: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوّض – عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م، ٢/ ٢٠٥.

ميِّزْ في الاستفهام كمْ بمثلِ ما ميَّزتَ عشرين ككم شخصًا سما؟

فقد جعل مميزها كمميز العشرين مفردًا، وبيّن ذلك المرادي فقال: ((إن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين في الإفراد والنصب نحو: كم شخصًا؟، أما إفراده فلازم خلافًا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو: كم شهودًا لك؟ ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال، وجعل التمييز محذوفًا، وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غِلْمانًا لك؟ غذا أردت أصنافًا من الغلمان، وهو مذهب الأخفش)) [١]، فما بيّنه المرادي أن ابن مالك مع رأي الجمهور في أن مميزها مفردٌ، ثم رأي الكوفيين في إجازة أن يكون جمعًا وهذا ما ذكره ابن الخباز عن حكاية الأخفش، ثم ذكر المرادي أن الأخفش له رأي مختلف عن الرأيين الآخرين وهو أنه أجاز أن يكون مميزها جمعًا بشرط أن يكون السؤال عن الجماعات، كما نقل ابن هشام رأي الجمهور، ورأي الكوفيين ولكنه لم يذكر قول الأخفش [٢].

والذي يتحَصّل في هذه المسألة أن في مميز كم الاستفهامية ثلاثة أقوال: الأول: اشترط أن يكون مميزها مفردًا، والثاني: جوز أن يكون جمعًا والثالث: جوّز أن يكون جمعًا مشترطًا فيه أن يكون للاستفهام عن الجماعات، وهذا رأي الأخفش كما ذكر المرادي، ويبدو أن الأخفش جوّز ذلك؛ لأنه استفهم عن الأصناف وليس عن الآحاد، ولم أقف على هذه المسألة عند الأخفش في كتابه (معاني القرآن).

المسألة الحادية عشرة: الناصب للمفعول معه

نقل شرّاح اللمع: الأصفهاني، وأبو البقاء العكبري، وابن الخباز رأيًا للأخفش في ناصب المفعول معه، فقال الأصفهاني: ((وقول الأخفش: إن انتصاب الاسم إنما هو بحذف مع وإقامة الواو مقامه باطل بقوله: كل رجل وضيعته)) [٣]، ونقل أبو البقاء أقوال النحاة وخلافهم ورأي الأخفش[٤]، وكذلك نقل ابن الخباز آراء النحاة والأخفش فقال: ((واختلف النحويون في ناصب المفعول معه، فذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما،

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي: ١٣٣٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٤٦.

(٣) شرح اللمع للأصفهاني: ٤٥٧– ٤٥٨.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣٣٣.

فالواو كحرف الجر في تعدية الفعل إلى الاسم، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الأصل في قولك: قمتُ وزيدًا (قمتُ مع زيدٍ فحذفت مع) وأقيمت الواو مقام "مع" ونقل نصب "مع" إلى ما بعد الواو، وهذا فاسد؛ لأن " مع " ظرف وزيدًا ليس ظرفًا)) [1]، وتنطلق هذه المسألة من كونها مسألة خلافية بين النحاة في الناصب للمفعول معه، فالرأي الذي عليه أغلب النحاة متابعين بذلك سيبويه هو أن الناصب للمفعول معه الفعل بتوسط الواو؛ لأن الفعل لازم وإذا أُريد تعديته للمفعول أوصلته إليه بواسطة الواو، والرأي الثاني هو رأي الأخفش الذي ذهب إلى أنه ينتصب انتصاب "مع"، والأصفهاني أبطل مذهبه، وابن الخباز وصفه بأنه فاسد؛ لأن "مع" ظرف و "زيد" اسم فلا ينتصب انتصابه، وقد فصّل أبو البركات الأنباري القول في الخلاف بين النحاة حول ناصب المفعول معه، فمذهب الكوفيين أنه منصوب على الخلاف، وذلك كقولنا: استوى الماء والخشبةَ، فلا يحسن هنا تكرير الفعل؛ لأن الخشبة ليست معوجة فتستوي، فلما لم يجز تكرير الفعل فقد خالف الثاني الأول، فنصب على الخلاف، وأما رأي البصريين فأنه انتصب بالفعل بتوسط الواو، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل، يقدر بـ: استوى الماء ولابسَ الخشبةَ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، والرأي الآخر هو للأخفش في أنه انتصب انتصاب "مع" نحو: جئتُ مَعَه [2]، ومن النحاة الذين وقفوا مع هذه المسألة مستعرضين آراء النحاة فيها وأدلتهم على ما ذهبوا إليه ابن يعيش ومن بين الآراء التي ذكرها رأي الأخفش فقال فيه: ((وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف قال: وذلك أن الواو في قولك: قمتُ وزيدًا واقعة موقع مع فكأنك قلت: قمتُ مع زيد، فلما حذفت " مع " وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها، وقد كانت مع منصوبة بنفس قمتُ بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريًا مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة

---

(1) توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٠٠.

(2) ينظر: الانصاف للأنباري: ١/ ٢٤٨، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تح: د- يحيى بشير مصري، ط١، طباعة ونشر الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م، ١/ ٦١٩- ٦٢٠، وشرح التصريح: لخالد بن عبدالله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م، ١/ ٥٣٠- ٥٣١.

حرف؛ لأنها مقدرة بحرف جر فإذا الواو ليست موصلة الفعل إلى زيد على مذهبه)) [1]، ولما كانت هذه من المسائل الخلافية لم يصل فيها النحاة إلى رأي واحد، وإنما تعددت الأقوال وذهب كل واحد منهم إلى التعليل لرأيه، وقد تابع شرّاح اللمع الجمهور في أن الناصب للمفعول معه هو الفعل بتوسط الواو، وأيضًا ذهبوا إلى إبطال مذهب الأخفش القائل بانه انتصب انتصاب الظرف.

المسألة الثانية عشرة: النصب على الاستثناء المفرغ

من الآراء التي وردت للأخفش في الغرة في شرح اللمع لابن الدهان قوله: ((وذكر الفراء عن الكسائي[2] إجازة: ما قامَ إلّا زيدًا، وأجازه الأخفش قياسًا على قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ [3]، وعليه قول الشاعر: (البيت من الرجز) [4]

لو قلت ما في قومِها لم تيثَمِ يفضُلُها في حَسَبٍ وميسمِ

ثم قال: وهذا لا يقاس عليه)) [5]، فالذي نقله ابن الدهان عن الأخفش أنه أجاز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ قياسًا على الآية القرآنية، وأن الفراء قد نقل إجازة الكسائي لذلك، ثم ذكر الأخفش قول الشاعر في أنه حذف المستثنى منه ويُقدر بـ" أحد" أي: ما في قومها من أحد، ثم عاد وقال هذا لا يقاس عليه، ففي هذه الآية والشاهد الشعري ذهبوا إلى تقدير محذوف يكون هو الفاعل لما قبل "إلّا"، وينصبون ما بعدها على الاستثناء، ويبدو أن هذا التقدير قد سُمِعَ عن العرب قال سيبويه: ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ [6])) [7]، ثم تمثل سيبويه بقول الشاعر الذي ذكره الأخفش، وقال: إنه أراد ما

([1]) شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، د–ط، ادارة المطبعة المنيرية، مصر، د–ت، ٢/ ٤٩.

([2]) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان: ٢/ ١٥٠٥، وهمع الهوامع للسيوطي: ١٨٧/٢.

([3]) النساء: ١٥٩.

([4])خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القاهر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د–ط، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، د–ت، ٥/ ٦٢.

([5]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥١٠– ٥١١.

([6]) النساء: ١٥٩.

([7]) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٥.

في قومها أحدٌ، فحذفوا هذا، والحذف هنا للتخفيف والاستغناء بعلم المخاطب [١]، وقد ذكر النحاس (٣٢٨هـ) تقدير سيبويه في الآية، وتقدير الكوفيين فيها هو: وإن من أهل الكتاب إلّا من ليؤمننَّ به، ثم قال: وحذف الموصول خطأ[٢]، وظاهر كلام النحاس أنه يوافق ما ذهب إليه سيبويه من تقدير المحذوف، ويُخطّئ تقدير الكوفيين، وهو بهذا يؤيد ما ذهب إليه الأخفش من أنه يجوز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ إذا قدرنا محذوفًا، وفي الاستثناء المفرغ الذي لم يتم فيه الكلام أنه تفرغ العامل قبل "إلّا" للعمل فيما بعدها نصبًا أو رفعًا حسب ما اقتضاه العامل، وهذا ما رآه النحاة[٣]، ونصَّ عليه شرّاح اللمع [٤]، فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان كيف أجازوا النصب على الاستثناء؟ والجواب إن إجازة النحاة لذلك إنما هي لأسباب عدة أولها: ما ذكره سيبويه من سماع لبعض العرب إذ قدروا محذوفًا فنصبوا ما بعد "إلّا" على الاستثناء على أنه بدل من ذلك المحذوف، وهذا أيضًا ما ذهب إليه الكسائي إذ أجاز الرفع على الفاعلية في قولهم: ما قامَ إلّا زيدٌ، والنصب على الاستثناء، بتقديره لـ أحد، وأما الأخفش فقد قاس المسألة على الآية القرآنية إذ قُدِرَ فيها محذوف، وجاء في كلام الأزهري في شرح التصريح قوله: ((والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف، وما بعد " إلّا" بدل من ذلك المحذوف، والتقدير: ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا، وما مررتُ بأحدٍ إلّا بزيدٍ، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلوا العامل بالمستثنى، وسموه استثناء مفرغًا)) [٥].

والذي نصل إليه في هذه المسألة أن الأخفش أجاز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ؛ لأنه ذهب إلى متابعة ما ورد عن العرب وما نصَّ عليه سيبويه من تقدير محذوف وهذا

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٣٤٦، والاستغناء في الاستثناء للقرافي:١٤٤ إذ ذهب إلى تقدير: فريق أو أحد في المحذوف في الآية القرآنية.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس(ت٣٢٨هـ)، اعتنى به: خالد العلي، ط٢، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م، ٢١٥.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٥٥٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٨٥، وشرح الاشموني: ٢/ ٤٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ١٨٦.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٨٥، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٤٥، وشرح اللمع للواسطي: ٧٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣٩، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٨٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢١.

(٥) شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٣٩.

جانب السماع في المسألة، والجانب الآخر هو قياسها على ما ورد في القرآن الكريم، ولم أقف على هذا الرأي للأخفش في (معاني القرآن).

المسألة الثالثة عشر: النصب على تقدير أمدح أو أذم أو أرحم

نقل ابن الدهان رأيًا للأخفش في باب المفعول به عند حديثه عن المفعول به المنصوب بفعل مضمر، إذ جعله على ضربين: عامًا وخاصًا، فالخاص عن قومٍ منصوب بإضمار " أعني"، فينتصب به سبعة أشياء، المدح، والذم، والفخر، والتَّرحُّم، والشتم، والعَلَم المعروف الخصلة باسمه، وسابعها ما ليس فيه معنى من تلك المعاني، وأما الأخفش فينصب في المدح بتقدير " أمدح" وفي الذم ينصب بتقدير " أذم"، وفي الترحُّم بتقدير " أرحم" [1]، فالذي يظهر في كلامه أن المفعول به ينصب بالفعل الظاهر، والفعل المضمر الذي جعله على ضربين عامًا وخاصًا، فالخاص منه أن النحاة ذهبوا فيه إلى تقدير عامل هو " أعني"، وينتصب الاسم بعدها لعدة أغراض جعلها سبعة، ولكن اختلف الأخفش عنهم، فذهب إلى أن العامل المقدر يختلف باختلاف الغرض منه، ففي المدح يكون تقديره " أمدح" وفي الذم يكون تقديره " أذم" وفي الترحم يقدر بـ" أرحم"، ولكن ما ذكره ابن الدهان لم يكن رأيًا أجمع عليه النحاة، وإنما هناك تقديرات مختلفة لهذا العامل، وليس الأخفش الوحيد بين النحاة الذي اختلف تقديره، فقد أفرد سيبويه بابًا خاصًا أسماه " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح" فقال سيبويه: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيمًا، ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره)) [2]، فجاء تقدير سيبويه على وفق كلام الخليل أنه الاسم المنصوب للتعظيم والمدح بإضمار فعل قدره بـ" أذكر"، فكان هو الناصب للمفعول، وهو أيضًا فعل لا يستعمل مظهرًا، وهم بهذا لم يكونوا القوم الذين نصبوا بإضمار " أعني " كما نقل ابن الدهان، وأيضًا لم

([1]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٦٣- ٢٧٤- ٢٧٥- ٢٧٦، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ)، د- زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٩٤م، ٢٧٠ أذ ذكر أنه ينصب بفعل مضمر على معنى الترحم كما في المدح والذم.

([2]) كتاب سيبويه: ٢/ ٦٥- ٦٦.

يختلف تقدير سيبويه للعامل في حالة الشتم أو الذم فهو يقدر " أذكر" فيها أيضًا [١]، وذكر الزجاج(٣١١هـ) أن هذه المسألة قد رأى فيها بعضهم ((أن في كتاب الله أشياء استصلحها العرب بألسنتهم)) [٢]، وقد عدَّ أهل اللغة هذا القول بعيدًا جدًا؛ لأن من جمع القرآن هم أصحاب رسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهم أهل اللغة وكانوا أقرب عهدًا بالإسلام، وقد أخذوه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد كان للخليل وسيبويه و جميع النحويين في هذه المسألة باب سمّوه " باب المدح" قد بيّنوا فيه صحة هذا وجودته، فقالوا: لو قلتَ: مررتُ بزيدٍ الكريمَ، وأنت تريد أن تخلص زيدًا من غيره فالجر هو الكلام فيعرف من ذلك زيد الكريم من زيد غير الكريم، لكنك إذا أردت المدح والثناء لك أن تنصب فتقول: مررتُ بزيدٍ الكريمَ فكأنك قلت: أذكرُ الكريمَ، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [٣]، على معنى: أذكرُ المقيمين الصلاةَ، فنصب على المدح[٤]، فما ورد في القرآن الكريم من آياتٍ قرآنية قطع فيها الكلام عما قبله للمدح أو الذم فهو منصوب بفعل مضمر اختلفت تقديراته بين النحاة، ونقل النحاس أن سيبويه نصب ﴿ المقيمين ﴾ على تقدير "أعني" وأنه مما ينصب على التعظيم والمدح [٥]، واللمسة البيانية التي وردت في هذه الآية أنها قطعت ونصبت على المدح؛ لأنها تضمنت من العبادات الظاهرة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فخص إقامة الصلاة بالمدح لفضلها، ولأهميتها بين العبادات ولأنها لا تسقط بحال من الأحوال لذا قطعها ونصبت بإضمار " أعني أو أخص أو أمدح "[٦]، فعلى اختلاف تقدير النحاة للفعل المضمر في المدح والذم إلا أن النتيجة

([١]) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٠، وشرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي(٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٨م، ٢/ ٣٩٥، والانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، تح: د- زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م، ١٥٤، قال: قول سيبويه مطلق يمكن أن يحمل على أعني.

([٢]) معاني القرآن وإعرابه: لأبي اسحاق ابراهيم بن السَّري الزّجّاج (ت٣١١هـ)، تح: د- عبدالجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م، ٢/ ١٣١.

([٣]) النساء: ١٦٢.

([٤]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٣١- ١٣٢.

([٥]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٦، و مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: د- حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٤م، ١/ ٢١٢

([٦]) ينظر: تفسير البحر المحيط لابي حيان: ٣/ ٤١١.

واحدة في أنهم يجمعون على أن هناك فعلًا مضمرًا أما للمدح أو للذم، وقد تابع الزركشي سيبويه والأخفش في تقدير " أعني" أو "أذكر" أو "أمدح"، وقد نقل رأي الأخفش في هذه المسألة أيضًا، ولكنه ذهب إلى أنه إذا تعيّن المنعوت لم يجز تقدير الناصب له بـ"أعني" كقولهم: الحمدُ لله الحميدَ، بل يُقدر بـ" أذكر أو أمدح" [١]، وبعد ما نقلته بشكل موجز من أقوال النحاة في هذه المسألة أعود لقول الأخفش الذي هو مدار الحديث، فقد ذكر هذه المسألة في مواضع عدة في كتابه " معاني القرآن" بعضها ذكر العامل فيها، وبعضها الآخر أشار فيها فقط إلى أنه نصب على المدح، كما في قوله تعالى: ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾ [٢]، فالرفع في "رفيعُ" على الابتداء، والنصب على قراءة من قرأ "رفيعَ"[٣]، جائز إذا كان الكلام على المدح [٤]، وأما في قوله تعالى: ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [٥]، فأجاز أن تجعله منصوبًا على المدح فقال: ((كأنه حين ذكره ذكره أقبل على مدحه؛ فقد: ذكرنا قرآنًا عربيًا بشيرًا ونذيرًا، أو ذكرناه قرآنًا عربيًا، وكان فيما مضى من ذكره دليل على ما أضمر)) [٦]، فهنا جعل ﴿ بشيرًا ونذيرًا ﴾ منصوبة بفعل مضمر قدره بـ"ذكرنا" مستدلًا عليه بالفعل الذي قدره مع ﴿ قرآنا عربيًا ﴾ وفي آية أخرى ذهب إلى تقدير "أذكر أو أعني " فقال في نصب " عينًا "في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [٧]: أن لك أن تنصبها على المدح، كما في ذكر رجلٍ فتقول عنه: العاقلَ اللبيبَ، أي: ذكرتَ العاقلَ اللبيبَ، فتكون على تقدير: أعني عينًا [٨]، وذكر في تقدير العامل في الذم أنه يقدر بـ"أذكر"

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د–ط، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، د–ت، ٣/ ١٩٨.

(٢) غافر: ١٥.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لأبن خالويه (ت٣٧٠هـ)، د–ط، مكتبة المتنبي، القاهرة– مصر، د–ت، ١٣٣ فقال: قرأ بعضهم.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٠٠، وأيضًا في سورة الإنسان: ١٣– ١٧، لم يذكر العامل ٢/ ٥٦٠

(٥) فصلت: ٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٠٤.

(٧) الإنسان: ٦.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٥٩– ٥٧٣.

فقال: ((ونصب بعضهم[1]:﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [2]، على الذم، كأنه قال: ذكرتها حمّالة الحطب الحطب)) [3]، فقدر في قراءة النصب أنها نصبت بـ"أذكر" في الذم، ومن خلال ما تقدم يظهر أن للأخفش في مسألة القطع ونصب الاسم على المدح والذم تقديرات عدة، فهو يقدر "أعني" مرة، ويقدر "أذكر" مرة أخرى، وعلى اختلاف التقدير بين النحاة إلا أنهم يجمعون بأن الاسم إذا قطع نُصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ويخرج لأغراض كالمدح والذم والترحم وغيرها.

([1]) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة: لأحمد بن محمد عشر البّنا(ت١١١٧هـ)، تح: د- شعبان محمد اسماعيل، ط١، عالم الكتب، بيروت -لبنان، ١٩٨٧م، ٢/ ٦٣٦، " واختلف في (حمّالة) فعاصم بالنصب على الذم ".

([2]) المسد: ٤.

([3]) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٨٨

المبحث الثالث

آراء الأخفش في الأسماء المجرورة

مدخل:

مثّل الجر الحالة الإعرابية التي إنمازت بها الأسماء عن الأفعال، ويكون الجر للأسماء أما بأن يسبقها حرف جر، أو أن تجر بالإضافة، وعند جمعي لآراء الأخفش وجدت له آراء مختلفة في الأسماء المجرورة بحرف الجر، وأسماء مجرورة بالإضافة، فأفردت مبحثًا للأسماء المجرورة بالإضافة في مبحث مستقل في فصل الأسماء، وكان نصيب الأسماء المجرورة بحرف الجر مبحثًا في الفصل الثالث، وتضمن هذا المبحث (٤) مسائل جرت فيها الأسماء بالإضافة، وهي كالآتي:

المسألة الأولى: إضافة اسم الزمان "يوم"

نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في باب ظرف الزمان في امتناع إضافة ظرف الزمان "يوم" للجملة الأسمية والجملة الفعلية التي فعلها فعل ماضٍ فنقل: إن هذه الظروف يضاف منها ما كان بمعنى " إذا " إلى الجملة الفعلية، وما كان بمعنى "إذ" إلى الجملة الفعلية والاسمية، ولكن شرط أن لا يكون الفعل أمرًا أو نهيًا؛ لأنه موضع تخصيص، وهو شائع غير مخصّص، فتقول: أجيؤُكَ إذا قام زيدٌ، وكذلك: أجيؤك يوم يقومُ زيدٌ، ولا يحسن أن يقال: أجيؤك يوم زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائمٌ زيدٌ، وعلة امتناعه من الجملة الاسمية؛ لأنه بمعنى "إذا" وهي فيها معنى الشرط، والدليل على أنه بمعنى "إذا" كون العامل فيه مستقبلًا، وعلة امتناعه من الإضافة للفعل الماضي؛ لأنه ظرف للمستقبل، فإذا قيل: كيف تضيف "إذا" للماضي وهو ظرف مستقبل؟ فالجواب: أن "إذا" تعكس قضيته كما تفعل "إن" الشرطية، وليس "يوم" كذلك، وهذا مذهب الأخفش[1]، فما نقله ابن الدهان في هذه المسألة هو ما عدّه بأنه مذهب الأخفش في إضافة الظروف إذا كانت بمعنى "إذا" أو بمعنى" إذ"، ومن هذه الظروف "يوم" الذي تضمن معنى "إذا" فلم يجز إضافته للفعل الماضي؛ لأنه يدل على المستقبل، ولا إلى الجملة الاسمية؛ لأنه بمعنى "إذا" التي فيها معنى الشرط، على الرغم من أن "إذا" تضاف إلى الماضي لكنه منع إضافة "يوم" إلى الماضي؛ لأن "إذا" تعكس دلالة الماضي فقولنا: أزورك إذا جاء زيدٌ، فمجيء زيد لم يتحقق بعد على الرغم من كونه فعلًا ماضيًا، ولكن هذا لا يتحقق مع "يوم" فلا تغيير دلالة الفعل الماضي، وهذا ما يفهم

([1]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٩٧-٢٩٨

من كلام ابن الدهان الذي نسبه للأخفش، وقد نصَّ سيبويه على إضافة "يوم" إلى الفعل المضارع في باب سمّاه" ما يضاف إلى الافعال من الاسماء" فقال: ((يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيدٌ، وآتيك يومَ يقول ذلك، وقال الله عزّ وجل: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [1]، و ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[2]، وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم...- ثم قال-: فإن قلت: يكون هذا يوم زيدٌ أميرٌ. كان خطأ، حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ)) [3]، فما ذكره سيبويه هنا أنه أجاز أن يضاف "يوم" للفعل المضارع وذكر له أمثلة وردت في القرآن الكريم، ثم بيّن أن "يوم" لا يضاف إلى الجملة الاسمية؛ لأن "إذا" لا تضاف إليها، وهذا موافق لما ذهب إليه الأخفش، وذهب الفراء في بيانه معنى قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ إلى أنه يجوز رفع "يوم" ويجوز نصبه؛ لأنه أضيف إلى غير اسم وقصد إضافته للفعل[4]، وعلل النحاس إضافة الفعل لأسماء الزمان؛ بأن الفعل بمعنى المصدر [5]، وتابعه في هذا الرأي شارح اللمع الأصفهاني [6]، أما ابن برهان العكبري فقد عدَّ الأصل في الإضافة أن تكون إلى الأسماء، ولكن أضيف اسم الزمان "يوم" إلى الفعل في الآية التي ذكرت مثالًا [7]، وبعد ما تقدم من آراء للنحاة في هذه المسألة يتبين أنهم لم يختلفوا في أن اسم الزمان "يوم" يضاف إلى الفعل المضارع دون الماضي؛ لأنه دال على المستقبل، ولا يضاف إلى الجملة الاسمية؛ لأنه متضمن معنى الشرط لأنه بمعنى "إذا"، وكان هذا مذهب الأخفش، والمبرد كما ذكر ابن الدهان، ولكن محقق كتاب "الغرة" ذكر أنه لم يقف على رأي الأخفش، ولكني عدّتُ إلى كتاب الأخفش "معاني القرآن" فوجدت أنه قد ذكر هذه المسألة فقال: ((وقال: ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ

([1]) المرسلات: ٣٥ .

([2]) المائدة: ١١٩

([3]) كتاب سيبويه: ٣/ ١١٧- ١١٨.

([4]) ينظر: معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي- محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ١٩٥٥م، ١/ ٣٢٦- ٣٢٧.

([5]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٥٥.

([6]) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٢٠٠.

([7]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٦٨٧.

﴾ [1]، فأضاف المعنى؛ فلذلك لا ينون" اليوم "؛ كما قال: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [2]، وقال: ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ [3]، معناه: هذا يوم فتنتهم، ولكن لما ابتدأ الاسم وبنى عليه لم يقدر على جره، وكانت الإضافة في المعنى إلى "فتنة"، وهذا إنما يكون إذا كان "اليوم" في معنى "إذ" وإلّا فهو قبيح، ألا ترى أنك تقول: لقيتك زمن زيدٌ اميرٌ، أي: إذ زيدٌ أميرٌ، ولو قلت: ألقاك زمن زيدٌ أميرٌ. لم يحسن)) [4]، فذهب الأخفش إلى أن دخول اسم الزمان "يوم" على الجملة الأسمية على أنه إضافة على المعنى، وإذا أضيف للفعل فهو على تأويل المصدر فـ" يوم يفتنون " أي: يوم فتنتهم، مشترطًا أن يكون "يوم" بمعنى "إذ" وإلا فهو قبيح، ومن خلال ما تقدم يظهر أن رأي الأخفش في إضافة اسم الزمان للفعل جعله مقتصرًا على الفعل المضارع، وإذا أضيف "يوم" للجملة الاسمية فهو يجعل الإضافة على المعنى وتابعه أكثر النحاة من بعده.

المسألة الثانية: الإضافة في فو

نقل الأصفهاني في شرحه للمع رأيًا للأخفش في قول الشاعر العجاج: [5]

خالط من سلمى خياشيمَ وفَا

((فإن التقدير فيه " وفاها" على تقدير المضاف إليه كذا زعمه الأخفش، وليست الألف فيها بدلًا من التنوين، كما هو في: رأيت زيدًا؛ لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم المتمكن على حرف واحد)) [6]، ونقل هذا الرأي أيضًا الثمانيني ولم ينسبه إلى الأخفش وقد ذكر أن حذف المضاف إليه ضرورة وهو على نية التقدير[7]، وأما العلوي وأبو البقاء العكبري فقد ذكرا قول الشاعر والرأي

([1]) غافر: ١٦.

([2]) الذاريات: ١٣.

([3]) المرسلات: ٣٥.

([4]) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٩- ٥٠٠.

([5]) ديوان العجاج: (عبدالله بن رؤبة بن لبيد) برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تح: د- عزة حسن، د-ط، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ٤٢٤.

([6]) شرح اللمع للأصفهاني: ٢٤١- ٢٤٢.

([7]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢٦٧.

والرأي الذي ذهب إلى أن التقدير "وفاها" ولكنه حذف المضاف إليه، دون نسبة للرأي [١]، فما نسبه الأصفهاني للأخفش لم ينسبه الثمانيني والعلوي وأبو البقاء العكبري له، ولكن الرأي الذي نُقل هو للأخفش، وهذا الرجز اختلف في كلمة "وفا" منه، فالأصل في الكلمة أنها اسم من الاسماء الخمسة وهي (أبو، وأخو، وحمو، وفو، وذو) وهي أسماء معربة بالحروف بالواو رفعًا، والألف نصبًا والياء جرًا [٢]، و "فو" تستعمل على ضربين: بالواو أو بالميم، فإذا كانت بالواو تكون ملازمة للإضافة لظاهر أو مضمر، ولا يجوز إفرادها لئلا يلحقها التنوين فتسقط واوه لالتقاء الساكنين، فيكون الاسم الظاهر على حرف واحد وهذا لا يجوز، فيقال في الرفع: هذا فوك، وفو زيدٍ، وفي النصب: رأيت فا زيدٍ، وفي الجر: مررت بفيك[٣]، فهي معربة بالحروف في في حال الإضافة وقد أفرد لها سيبويه بابًا أسماه " هذا باب ما تغير في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا تغير إذا كان اسم رجل أو امرأة " فذكر "فو" قائلًا: ((فأمّا فم اسم رجل، فإنَّك إذا أضفته قلت: فَمُكَ، وكذلك إضافة فم، والذين قالوا: فوك، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففوك لم يغير له فم في الإضافة، وإنما فوك بمنزلة قولك: ذو مالٍ)) [٤]، فبيّن سيبويه أن "فوك" لم تغير "فم" للإضافة وإنما "فو" تأتي بالواو مرة وبالميم أُخرى، وجعلها بمنزلة "ذو"، وذهب السيرافي إلى أنه قد يضطر الشاعر فيجيء بـ"فو" دون إضافة واستدل على قوله ببيت العجاج الذي ذكرته سابقًا [٥]، ورأى الفارسي أن هذه الألف بدل من التنوين، وهي منقلبة من العين؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنه الساكن الأول، فبقي الاسم على حرف واحد، فجاءت الألف عوضًا عنه وهذا جائز في الشعر؛ لأن الشاعر يضطر لذلك ويجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام [٦]، فالسيرافي لم يجعل الألف عوضًا ولكن الفارسي جعلها عوضًا عن التنوين؛ لأن الاسم الاسم بقي على حرف واحد وهذا لا يجوز، فعوضت الألف وهذا ضرورة، وجعلها السيرافي

([١]) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٦٨- ٦٩، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ١٩٢

([٢]) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٤- ٤٥.

([٣]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني:١/ ٢٦٦، وشرح اللمع للأصفهاني:٢٤٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١١٤.

([٤]) كتاب سيبويه: ٣/ ٤١٢.

([٥]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١١٤.

([٦]) ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، قرأه وعلق عليه: د- يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٣م، ٤٥.

ضرورة اضطر لها الشاعر فلم يذكر المضاف إليه وهذا على مذهب الأخفش في المسألة، ووافقهم ابن مالك إذ قدر الكلام ب" خياشيمها وفاها " فحذف المضاف إليه ونوى ثبوته، وبقي المضاف على حاله الأول [١]، وقال ابن عقيل: ((وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها_ كما حكى الفارسي في المثال أيضًا من كسر اللام مع تنوين، بتقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت)) [٢]، فقد ذهب إلى تقدير الإضافة إذن هي على نية الإضافة، وذكر ناظر الجيش: إنه كان من الأولى أن لا يذكر المصنف أن المضاف إليه محذوف منوي الثبوت؛ لأن الإضافة المقدرة في حكم الملفوظ بها [٣]، وقد أورد السيوطي اختلاف الأقوال في هذا الرجز وتخريج قول الشاعر "وفا" فقال: ((فأفرده لفظًا حالة النصب، فخصه البصريون بالضرورة، وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجًا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، فأبقى المضاف إليه على حاله، أي: خياشيمها وفاها، وأما عكس ذلك وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي إلّا في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة)) [٤]، فقد فصّل القول في آرائهم آرائهم فما يراه البصريون فيه أنها ضرورة، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه قد حذف المضاف إليه، وتابعهم بهذا ابن مالك، وأما إبقاء الميم مع الإضافة فقد منعه الفارسي إلا في الضرورة.

ومن النحاة الذين وقفوا على هذه المسألة خالد الأزهري فخرّج قول الشاعر على الشذوذ؛ لأنه منصوب بالألف عطفًا على "خياشيم" المنصوبة بـ" خالط" مع أنها غير مضافة، ثم نقل رأي الأخفش في المسألة وابن مالك الذي تابعه، وقول ابن كيسان: إنما جاز ذلك؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف التنوين وأبقى الكلمة مفردة على حرفين؛ لأن الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم تبقَ الكلمة على حرف واحد، وجعل ابن مالك الإضافة الملفوظة والمنوية في ذلك سواء [٥]، فوجّه البيت على الشذوذ ثم عرض رأي الأخفش وابن مالك، وقول ابن كيسان بأن الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، ومن نصَّ على قول الأخفش أيضًا البغدادي في الخزانة

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٥٠.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ١٨٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش: ١/ ٢٧٥.

(٤) همع الهوامع للسيوطي: ١/ ١٣٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٨، والدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٩م، ١/ ٣٦ إذ ذكر أنه أفرد "فمًا" عن الإضافة في حال النصب.

فقال: ((خالط من سلمى خياشيم وفا..... على أن أصله "وفاها" فحذف المضاف إليه، وقال أبو علي في " إيضاح الشعر": أعلم أن أبا الحسن الأخفش قال: إن التقدير: وفاها، فحذف المضاف إليه)) [1]، وجاء في المقاصد النحوية أن الأصل في "وفا" هو: فاها، أي: فمها، وقال محمد بن يزيد "قصد المبرد": كثير من الناس لحنوا العجاج في هذا البيت، وهو ليس عندي بلاحن؛ لأنه اضطر فأتى به في القافية لا يلحقه تنوين، ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينون هذا، وقال شارح الكتاب: إنه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة للضرورة [2]، فمذهب المبرد في هذا الرجز أنه ليس لحنًا كما أُتهم الشاعر، وإنما حذف المضاف إليه ضرورة اضطر لها الشاعر في قصيدته، والذي يمكن أن نخلص إليه أن أغلب النحاة كانوا على مذهب الأخفش في أن المضاف إليه محذوف للضرورة، وأن هذه الألف ليست عوضًا عن التنوين إذ لا يجتمع التنوين مع "فو"؛ لأن "الواو" ساكنة فتحذف مع التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد وهذا لا يجوز، وعليه تكون "الألف" حرف نصب، والمضاف إليه محذوفًا، وهذه المسألة لم أقف عليها في كتاب (الأخفش "معاني القرآن).

المسألة الثالثة: مسألة في قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [3]

نقل العلويّ في شرحه للمع رأيًا للأخفش في هذه الآية، فقال: ((إن قال قائل: فقد ذكرتم أن "مائة" تفسر بواحد، وقد قال الله تعالى: ﴿ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾ فجاء بالجمع، فينبغي على هذا أن يجوز "ثلاثمائة رجال"، قيل له: هذه الآية فيها قراءتان: منهم من يضيف "المائة" إلى "سنين"، والأكثر ينون "المائة" ولا يضيف، فأما من نون فإنه ينصب "السنين" على البدل من "ثلاثمائة"، ولا يجعله تفسيرًا، ذكر ذلك أبو الحسن الأخفش، وأبو إسحاق الزجاج)) [4]، وأما الواسطيّ فلم ينص على رأي الأخفش وإنما قال: ((والأجود: ثلاثمائة بالتنوين ليكون "السنين" بدلًا من

([1]) خزانة الأدب للبغدادي: ٣/ ٤٤٢- ٤٤٣.

([2]) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لبدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(٨٥٥هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة- مصر، ٢٠١٠م، ١/ ٢٠٣- ٢٠٤.

([3]) الكهف: ٢٥.

([4]) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٥٠.

الثلاثمائة)) [١]، وذهب أبو البقاء العكبريّ في المتبع إلى أنها قُرأت بإضافة "مائة" إلى سنين، وقرأت بالتنوين ففي "سنين" وجهين: الأول بدل تقديره: ولبثوا سنين ثلاثمائة، وهذا تبيّن للعدد، والثاني: تمييز بالجمع على الأصل وهو ضعيف [٢]، فالأمر الأول أن في هذه الآية قراءتين، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: ﴿ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾ منونًا، وأما قراءة حمزة والكسائي فهي: ﴿ ثَلَاثَمِائَةِ سِنِينَ ﴾ بالإضافة غير منون [٣]، ويبدو أن اختلاف القراءة هو الذي خرّج إعرابين في الآية، فعلى قراءة الإضافة من غير تنوين فقد ذهب قوم إلى أنها غير مختارة؛ لأن العرب إذا أضافت إلى الجنس أفردت، وهنا أضافت إلى جمع "سنين"، وقيل: إنها قراءة صحيحة؛ لأن المعنى في ذلك هو الجمع، فإذا قلت: عندي مائة درهم، قصدت: مائة من الدراهم، فأكتفى بالواحد من الجمع، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم، وقد قال الكسائي: العرب تقول: أقمت عنده مئة سنة ومئة سنين، ومن نوّن ولم يضف فقد بيّن عدد السنين، وأبدلها من ثلاث [٤]، وقد أجاز الزجاج في "سنين" أن تكون منصوبة أو مجرورة، فالنصب على معنى: لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائةٍ، أو على تقديرٍ آخر العطف على "ثلاث" أما عطف البيان والتوكيد، وأيضًا أجاز أن تكون نعتًا لـ"مائة" وهو راجع في المعنى إلى "ثلاث" [٥]، وذكر النحاس ما ذكره الزجاج في قراءة من لم ينون، وعاد لقراءة التنوين فعدّها بعيدة عن العربية ويجب أن تتوقى القراءة بها؛ لأن العرب تقول: ثلاثُ مائةِ سنةٍ، فتحمل سنة على معنى سنين فيكون على المعنى والأصل [٦]، فحمل الكلام على المعنى حسن في القياس، قليل في الاستعمال؛ لأن الواحد أخف من الجمع وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال وإلا فهو الأصل [٧]، وقال أبو علي

---

(١) شرح اللمع للواسطي: ٢١٤.

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٩٧.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تح: د- شوقي ضيف، د-ط، دار المعارف مصر، د-ت، ٣٨٩- ٣٩٠، وحجة القراءات: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٩٧م، ٤١٤، و البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرى، عبدالفتاح القاضي، د-ط، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د-ت، ١٩١.

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ٤١٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢٧٨.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٥٤١.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن: لمكي القيسي: ٤٤٠.

الفارسي: "سنين" بدل من "ثلاثمائة" [1]، ومن التوجيهات التي ذكرها الشوكاني في هذه القراءات: على قراءة التنوين ونصب "سنين" فأنها تكون بدلًا أو عطف بيان، وذهب الفراء والزجاج والكسائي إلى أن فيها تقديمًا تأخيرًا، يُقدر: سنين ثلاثمائة، ورجح هذا الرأي أبو علي الفارسي، وعلى قراءة الإضافة ف "سنين" تعرب تمييزًا على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز، ثم نقل قولًا للأخفش: إن العرب لا تكاد تقول: مائة سنين[2]، فلم يخرج ما ذكره الشوكاني عمّا نقله النحاة قبله، فما نقله النحاة هو الترجيحات التي خرجت إليها هذه الآية في ما ورد فيها من قراءات، فكل قراءة احتملت أن تأخذ حالة إعرابية أو أكثر، وأيضًا بيّنوا كيف فسرت "المائة" بالجمع، وبعد ما نقلته من أقوال للنحاة في هذه الآية أعود لرأي الأخفش الذي ذكره العلوي بأنه نصب "سنين" على أنه بدل ولم يجعله تفسيرًا، وعند مقارنة هذا النقل بما تحصلّت عليه في "معاني القرآن للأخفش" فإنه قال: ((وقال: ﴿ ثلاثمائةٍ سنينَ ﴾ على البدل من "ثلاث" ومن "المائة"، أي: لبثوا ثلاثمائةٍ، فإن كانت "السنون" تفسيرًا لـ" مائة " فهي جر، وإن كانت تفسيرًا ل" ثلاث" فهي نصب)) [3]، فالإعراب الأول الذي ذهب إليه هو البدل في حالة التنوين، ولكنه ذكر أن "سنين" قد تكون تفسيرًا، فإذا كانت تفسيرًا لـ"مائة" فتكون مجرورة، وإذا كانت تفسيرًا لـ" ثلاث" فهي منصوبة، فيتحصّل مما تقدم أن الأخفش قد وافق قراءة التنوين وخرّج القراءة إما على البدلية، أو على التفسير.

المسألة الرابعة: الإضافة في الظروف المبهمة

تفرد ابن الدهان في الغرة بنقله رأيًا للأخفش في باب ظرف المكان، إذ قسَّم ابن الدهان الظروف المبهمة الموضوعة للجهات الست، أو ما كان صالحًا لهن جميعًا، إلى ثلاثة أقسام، قسم يختص بجهة معينة، وقسم عام لكنه يتخصص بالإضافة، والقسم الثالث عام بلا تخصص،

---

(1) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ط٣، ١٩٨٣م، ٥/ ١٣٠، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ)، تح: موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمد علي حسنين صبرة، جامعة القاهرة– كلية دار العلوم، مصر،٢٠٠١م، ٣٧٢.

(2) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٠هـ، ٣/ ٢٦٩.

(3) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٣٦.

وكان رأي الأخفش الذي نقله في هذا القسم فقال: ((وأجازَ الأخفش: مرَرْتُ برجلٍ بعيدًا مِنْك، ولم يجزْ: زيدٌ بعيدًا منك؛ لأنه هنا معتمد الفائدة، وهو ثَمَّ فضلة، ويجيزهما في قريب، فيقول: مرِرْتُ برجلٍ قريبًا منك، وزيدٌ قريبًا منك؛ لأنه يقال: هو قربك، ولا يقال: هو بُعْدِك، فالقريبُ أقوى في التمكن، ولم يجز: زيدٌ أعلى الحائط، ويجيز: زيدٌ أسفلَ الحائطِ، حملًا على "قريب")) [1]، وأول الكلام في هذه المسألة لم أقف على هذا الرأي للأخفش في كتابه "معاني القرآن"، ولا فيما نقله النحاة عنه، وثانيه سؤالٌ يتبادر للأذهان لماذا أجاز "رجلٍ بعيدًا"، ولم يجز "زيدٌ بعيدًا"؟ وفي كلام ابن الدهان الذي يسبق هذه المسألة ذكر أن هذه الظروف موغلة في الإبهام، أكثر من الظروف التي اختصت بالجهات؛ لأن المختص بجهة معينة يكون صالحًا لقريب الجهة وبعيدها، وأما "القريب والبعيد" لا يصلح إلا لقريب أو بعيد[2]، فكون هذه الظروف موغلة في الابهام يصلح أن تأتي مع النكرة؛ لأنها لا تدل على شخص معين، وأما مع" زيد" فأنه معرفة والظرف مبهم فلم يجز ذلك، فهنا يفرق الأخفش بين الصفة والخبر، فأجاز قولهم: مررْتُ برجلٍ بعيدًا منك؛ لأنها صفة والصفة فضلة فيجوز ذلك فيها؛ إذ إنها ((تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتذكير ولا يكون أخص منه)) [3]، وأما قولهم: زيدٌ بعيدًا منك، فلم يجزه لأنه واقع خبرًا، والخبر هو الجزء المتمم للكلام الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ[4]، ومن ثَمَّ فأن العلاقة بين الخبر والصفة من حيث المعنى وثيقة إذ إن كلًا منهما له فائدة مهمة يحققها لمتبوعه، فالخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ، وكذلك الصفة أفادت تخصيص المتبوع أو تعيينه، ولكن هناك أيضًا فرقًا بينهما إذ أن الخبر يكون جزءًا من الجملة، وهو عمدة في الكلام وليس فضلة كالصفة، وبدون الخبر لا تتحقق الفائدة من الكلام، ولكن الصفة على الرغم مما تضيفه للمتبوع من فائدة إلا أن الكلام يتم دونها، وهي فضلة يمكن الاستغناء عنها، وتبقى الفائدة حاصلة، فالذي ذهب إليه ابن الدهان في توضيحه رأي الأخفش وإن كان كلامه موجزًا إلا أنه بيّن إجازة الأخفش للمسألة إذا كان الظرف واقعًا وصفًا؛ كون

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٣٢٠.

([2]) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٢٠.

([3]) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لجمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت٧٦١هـ)، اعتنى به: محمد أبو الفضل عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ٢٠٠١م، ٢٢٢

([4]) ينظر: أوضح المسالك لأبن هشام: ١/ ١٩٤.

الوصف فضلة، ومنعه مع الخبر لأنه معتمد الفائدة، لأن الظرف ما كان حاويًا للشيء، أي مشتملًا عليه كاشتمال الظرف على مظروفه، أو أنه كان محلًا للأفعال، فشبهه بالأواني التي تحل فيها الأشياء[١]، فإجازة الأخفش لقولهم: مررتُ برجلٍ بعيدًا منك؛ لأنه وقع صفة وهي فضلة فبالرغم من بُعد الظرف عن الاحتواء إلا أنه أجازه؛ لأنها فضلة ويراد منها تحقيق فائدة لأن الكلام غير معتمد عليها، ومنعه مع الخبر لأنه يجب أن يحقق فائدة للكلام فضعف لابتعاده عن الاحتواء، وأما إجازته لذلك مع "قريب" لأنها أقوى في التمكُّن أي تمكنها من الاحتواء وقربها منه؛ لأن السامع استفاد منه القرب الذي كان يجهله وعليه تعين المكان الذي أراد، كما أن "قريب أو قربك" أخص الظروف التي تكون للجميع؛ لأنها لا تصلح إلا للقريب[٢]، فسيبويه نقل عن الخليل رحمه الله أنه زعم أن النصب جيد إذا جعلت ظرفًا، فقد قال العرب: هو قريبٌ منك، وهو قريبًا منك، أي: مكانًا قريبًا منك، ومن ذلك قول العرب: هم قُرابَتك، أي قربك يعني في المكان، وهم قُرابتَك في العلم، أي: قريبًا منك في العلم [٣]، فيجيز بها أن تكون خبرًا، أو أن تكون صفة، وقد علل السيرافي الرفع هنا بقوله: ((لأن الجهات المحيطة قد كثر استعمالها ظرفًا، فقويت في الظرفية أكثر من غيرها من أسماء الجهات)) [٤]، كما ذكر السيرافي أيضًا أنه إذا أريد به تعيين موضع المحل أو ذكره من حيث القرب أو البعد، فإن النصب يجوز فيه على الظرف، أو أن يرفع على أنه خبر الأول تشبيهًا، ولكن الأكثر فيه النصب[٥]، فرأي الأخفش في "قريب" هو على مذهب الخليل وسيبويه في أنه يجوز فيها أن تقع صفة أو خبرًا، وفي الشطر الثاني من المسألة أن الأخفش حمل منعه إجازة " زيدٌ أعلى الحائط" على "زيدٌ بعيدًا منك"؛ لأن العلو هنا أفاد البعد كما أفاده "بعيد"، وأجاز: زيدٌ أسفل الحائط، حملًا لها على "قريب" لأن "الأسفل" هو بمنزلة القريب، والذي نصل إليه في قول الأخفش في هذه المسألة أنه إذا كان الظرف معتمد الفائدة فلا يصح أن يكون بعيدًا عن الاحتواء؛ لأن السامع بحاجة إلى تحديد الموضع واستعمال الظرف

---

(١) ينظر: اسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تح: محمد بهجت البيطار، د–ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق– سوريا، د–ت، ١٧٧.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير: ١/ ١٦١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٠٩– ٢١١– ٢١٢، والأصول لابن السراج: ١/ ١٩٨، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ١١٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٢٩٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٣.

المبهم لا يحقق هذه الفائدة؛ لأنه ليس قريبًا من الاحتواء، وأما إذا كان صفة فهي فضلة يمكن أن تتحقق فائدة الكلام دونها وإن كانت بعيدة الاحتواء، ثم أجاز المسألة في "قريب"، وحمل عليها إجازة " زيدٌ أسفل الحائط"، وحمل على المنع قولهم: زيدٌ أعلى الحائط.

المبحث الرابع

آراء الأخفش في قضايا أخرى في الأسماء

مدخل:

يتضمن هذا المبحث المسائل المتفرقة في الأسماء، لم أتمكن من توزيعها على مباحث تحت عناوينها الخاصة بها، فقمت بجمعها تحت عنوان (آراء الأخفش في قضايا أخرى في الأسماء) ضمت آراء مختلفة للأخفش في مسائل مثل العامل في التوابع، وتثنية أجمع، ووصف النكرة بالمعرفة، ورأيه في وصف ابن عرس، وآراء في الممنوع من الصرف، وهي (١٦) مسألة كالآتي:

المسألة الأولى: العامل في التوابع

من الآراء التي نقلها شرّاح اللمع للأخفش هو رأيه في العامل في التوابع، فقد اختلف النحاة في العامل فنقل الثمانيني: ((وكان الأخفش يقول: العامل في هذه التوابع كلها معنى لا لفظ)) [١]، وهذا الرأي أيضًا نقله العلوي في شرحه للمع [٢]، وأما الأصفهاني فقد قال: ((وزعم الأخفش أن العامل في الصفة كونه تابعًا للموصوف، فالتبعية هي العاملة وإن كانت معنوية، واحتج في ذلك بأن هذا أعني التبعية مؤثرة في هذا الباب؛ لأنه جاء في التوابع ما لا يلي العامل وذلك نحو: أجمعين وأكتعين، فلا يجوز: جاءني أجمعون فتوليه العامل فعلم أن إعرابه إنما هو لكونه تبعا)) [٣]، ونقل ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع اختلاف النحاة في العامل في التوابع فقال: ((واختلف الناس في الصفة والتوكيد وعطف البيان؛ فزعم قوم أن العامل في التابع منها هو العامل في المتبوع، وهذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش: العامل في هذه الأشياء كونها تابعة لما قبلها، فلذلك المعنى هو العامل، بمنزلة الابتداء، ووقوع الفعل موقع الاسم، فحجة الأخفش هو من هذه الأشياء ما لا يصلح أن يلي العامل، فلما كانا كذلك عُلم أنّ العامل فيه غير العامل في الأول، واحتج أيضًا بأن الوصف قد يكون معربًا، والموصوف مبنيًا نحو: يا زيدُ الظريفُ، فـ"زيد" مبني وصفته مرتفعة ارتفاعًا صحيحًا، فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف لم تختلف حركتهما)) [٤]، وأما ابن الخباز فبيّن رأي الأخفش في العامل في الصفة فقال: ((وذهب

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥٤٠.

(٢) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٨٨- ٢٨٩.

(٣) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٤٥.

(٤) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٠٧- ٧٠٨، و تحقيق أبواب التوابع في كتاب الغرة لابن الدهان النحوي: ٤١.

أبو الحسن إلى أن عامل الرفع في الصفة كونها صفة لمرفوع، وكذلك عامل النصب والجر فيها، وفي الذي قاله نظر؛ لأن حق العامل أن يكون متحققًا بدون المعمول، وهذا لا يتحقق إلا به ومعه)) [1] تبدأ هذه المسألة من قولهم اختلف النحاة في العامل في التوابع، ويظهر ذلك فيما نُقل عن سيبويه أنه ذهب أن العامل في التوابع هو العامل في المتبوع فكل واحد من التوابع يعمل فيه ما عمل في متبوعه، فمثلًا قولنا: مررتُ برجلٍ ظريفٍ، فالعامل في "ظريف" هو "الباء" التي عملت في "رجل"؛ فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد [2]، ونقل رأي الأخفش أيضًا أبو البقاء العكبري ولكنه لم ينقله في شرحه للمع "المتبع" وإنما نقله في اللباب فقال: إن العامل في الصفة عند الأخفش معنوي وهو كونها تابعة، فإذا كانت تابعة للموصوف في الحقيقة لذا لا يقتضي العمل، وإذا أراد كونها تابعة له في الإعراب فهذا ليس بيانًا للعامل فيها، وأصل الخلاف في العامل في هذا التابع ما هو؟؛ لأن التبعية معنى واحد والشيء الواحد لا يعمل اعمالًا مختلفة في معمول واحد، وتابع أبو البقاء مذهب سيبويه في أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ لأنها هو في المعنى، بدليل أنه يحذف الموصوف ويلي العامل الصفة، كقولهم: مررتُ بالظريفِ[3]، ورأى الرضي أن مذهب سيبويه أولى؛ لأن الذي ينسب للمتبوع في قصد المتكلم هو المنسوب لتابعه أيضًا، فلو قلنا: جاءني زيد الظريف، فالمجيء ليس منسوبًا لـ" زيد" مطلقًا وإنما قُيّد بقيد الظرافة، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، صار التابع والمتبوع كمفرد منسوب إليه، فالرضي يوافق ما ذهب إليه سيبويه في العامل، مع أنه نقل رأي الأخفش، ورأي آخر لم ينسبه لقائل، لكنه رجح مذهب سيبويه عليها [4]، وكان أبو حيان من النحاة الذين وقفوا عند هذه المسألة مستعرضين الخلاف الحاصل فيها، وأيضًا ذكر أن الاختلاف في أكثر القضايا في التوابع مرده إلى خلافهم في العامل فرأى أن مذهب الخليل وسيبويه، والأخفش، والجرمي وأكثر المحققين في العامل هو التبعية للمنعوت، ولكنهم اختلفوا في التبعية من اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف، ومنهم من ذهب إلى اشتراط اتحاد الإعراب، ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب، وبعضهم الآخر فصّل إذ شرط مع

---

(1) توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٦٦.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٤٢١.

(3) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ١/ ٢٧١.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧٩.

اتحاد الإعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من جنس واحد، وأن لا تكون العوامل مختلفة وهذا ما ذهب إليه سيبويه، والخليل، ثم ذكر مذهب المبرد، وابن السراج، وابن كيسان في أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وأنه ينصب عليه انصبابة واحدة[١]، فاختلاف النحاة في أكثر مسائل التوابع مرده لاختلافهم في العامل في التابع، واختلفوا في التبعية من حيث هي اتحاد المعنى والإعراب، أو اتحاد المعنى فقط دون الإعراب، وبعضهم فصّل فيها إذ رأى أن اتحاد الإعراب واتفاق جهته، وعدم اختلاف العوامل هو ما يشترطه في التبعية وعدّه ابو حيان مذهب سيبويه، والخليل، وما نسبه للمبرد، وابن السراج، وابن كيسان هو ما نسبه غيره لسيبويه، ولا يتخلف ما نقله السيوطي عما نقله أبو حيان من قول النحاة في هذه المسألة[٢]، وهذا ما نصَّ عليه خالد الأزهري [٣]، ولم أقف على رأيه هذا في كتابه "معاني القرآن".

فالذي يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة أن الأخفش قد ذهب إلى أن العامل في التوابع هو عامل معنوي، خلافًا لرأي سيبويه الذي يرى أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، ومسألة اختلاف النحاة في العامل لاختلافهم في تفسير هذه التبعية من حيث الإعراب والمعنى واتحادها أو افتراقها، فنتج عنها اختلاف في تفسير العامل فجعل سيبويه العامل فيها واحدًا لأنها كالشيء الواحد، وأما الأخفش فعدَّ العامل فيها معنويًا.

المسألة الثانية: تثنية "أجمع"

نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في باب التوكيد فقال: ((وأجمع وجمعاء اسمان، وهو اتفاق وقع في اللغة كـ"سلمان" اسم رجل وسلمى اسم امرأة، وليس على عطشان وعطشى؛ لأن هذين وصفان وذينك اسمان، ولا يثنيان استغناءً عن تثنيتهما بـ"كلا وكلتا" ولو ثنيته لأغنى عن ذكر "كلا وكلتا" في التأكيد، وقد أجاز ذلك الكسائي والأخفش)) [٤]، فأجمع وجمعاء لا يثنيان بل استغنى عنهما بـ"كلا وكلتا"، وعلى هذا الرأي أغلب النحاة، ولكن مذهب الكسائي والأخفش أنهما يجيزان تثنيتهما، واختلف نقل الرأي في تحقيق الغرة "أبواب التوابع" فقال ابن الدهان: ((يرى

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤/ ١٩٢٥- ١٩٢٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٣/ ١١٤.

(٣) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ٢/ ١٠٧- ١٠٨.

(٤) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٨٩.

الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن خروف أنه يجوز تثنيتهما، فيقال في تثنيه " أجمع أجمعان، وأجمعيْنِ" وفي تثنية "جمعاء جمعاوان وجمعاوين"، وقد احتجوا بأن قالوا: إنَّ "أجمع" قد جمع على "أجمعين وأجمعون"، وما يجوز أن يجمع فإن تثنيته جائزة، وقد ردَّ البصريون على ذلك بأنَّ "أجمع" معرفة في جميع أحوالها، ولا تنكر أبدًا، وما يلازم التعريف فلا تصح تثنيته ولا جمعه أبدًا، وأما "أجمعون" فإنه قد جاء شاذًا على غير قياس، فلا يحمل عليه، وهو عندهم ليس بجمع ل"أجمع")) [1]، ولم ينص الأصفهاني على رأي الأخفش أو أن ينسب الرأي فقال: ((واعلم أن أجمع لم يستعمل تثنيته واستغنى عنه بكلا كما استغنوا بترك عن ودع ووذَر)) [2]، فالأصفهاني يوافق من منع تثنيتها، استغناءً بـ" كلا وكلتا"، وهذا هو مذهب البصريين، قال البطليوسي (٥٢١هـ): إن هناك من يتوهم أن أبا القاسم الزجاجي قد أغفل إضافة "أجمعان وأكتعان" للمذكر، و "جمعاوان كتعاوان " للمؤنث" لكتابه أو أسقطه من متن الكتاب، وإنما أسقط أبو القاسم ذلك قاصدًا؛ لأن العرب لم تستعمله، وقد نقل قول الزجاج: بأن العرب استغنت عن أجمعان بـ" كلا "، وعن جمعاوان بكلتا، كما استغنت عن" ودع بترك"، إلا أن أهل الكوفة وبعض البصريين قد أجازوا ذلك، كما أجازه الكسائي، وقد خطّأ النحاس هذا؛ لأن العرب لا تستعمل في مثل هذا إلا "كلا وكلتا"، والعلة الأخرى أنك لا تقول: رأيتُ زيدًا أجمع؛ لأن أجمع لا يؤكد به إلا ما جاز تفريقه[3]، ففي كلام البطليوسي أن تثنية "أجمع" موجودة ولكن غير مستعملة؛ لأنهم استغنوا عنها بصيغة أفادت التثنية، ولكن الكوفيين أجازوا استعمالها وتابعهم بعض البصريين ولكنه لم يسمِ أحدًا منهم، وكذلك الكسائي أجاز ذلك، ثم ذكر قول النحاس في تخطئة مذهب الكوفيين؛ لأن ذلك لم يستعمله العرب، كذلك أن أجمع لا يؤكد به إلا ما جاز تفريقه لذا لا يثنى، وأيضًا ذكر الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) أنه يستعمل للاثنين كلا وكلتا وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فقالوا: أجمعان وأكتعان، والصواب مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فلا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع، وبهذا عُلم أنه قد استغني عنه، والمخالف أما لاقتضاء سماع أو قياس، فإذا كان قياسًا فالسماع خالفه بأنهم استغنوا عنه ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لا يلتفت

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق أبواب التوابع: ٥٥– ٥٦.

([2]) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٦١.

([3]) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبدالكريم سعودي، د–ط، دار الطليعة للطباعة، بيروت – لبنان، د–ت، ١٢٥.

إلى القياس، وإذا كان سماعًا فلا بد أنه سماع قليل؛ لأن البصريين قد استقرؤوه فلم يجدوه، فذلك دليل على قلته وشذوذه، والشاذ القليل لا يعتد به [١]، فأبو علي الشلوبين تابع البصريين محتجًا بأدلتهم على صحة مذهبهم، ونسب ابن عصفور تثنية أجمع وجمعاء لأهل بغداد والكوفة قياسًا، والصحيح أنه لا يجوز ذلك؛ لأن العرب استغنت عنه [٢]، وأضاف ابن مالك أن ((الأخفش قال في المسائل: وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة، فيقول: أجمعَين وجمعاوان وكتعاوان)) [٣]، فما نُسِب للأخفش هو ما سمعه عن العرب، وهو في المسائل قال: "وزعموا" فهو هنا ينقل عن غيره، وهناك من اختلف مع هذا المذهب قال ابن أبي الربيع (ت٦٨٨): لا يقال: جمعاوان كتعاوان؛ لأن جمعاء معرفة ملازم للتعريف، وما يلازم التعريف لا يصح تثنيته، والكوفيون خالفوا في ذلك، فذهبوا إلى إجازة "أجمعان وأكتعان وأبصعان "، وفي المؤنث "جمعاوان كتعاوان بصعاوان"، واحتجوا بالجمع، وأما البصريون فلا يجيزون ذلك لما ذكره من أسباب، وعدَّ مذهبهم هو الصحيح [٤]، والذي يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة أن الأخفش يجيز تثنية "أجمع وجمعاء" موافقًا بهذا المذهب الكوفي، محتجًا بالسماع عن العرب، والقياس على أنه يُجمع، وما يجمع يصح تثنيته، ولم أقف على رأيه هذا في (معاني القرآن).

المسألة الثالثة: تعريف المعدود

نقل الأصفهاني في شرحه للمع رأيًا للأخفش في تعريف المعدود فقال: ((ولا يجوز تعريف المعدود فتقول: قبضت العشرين الدرهم ولا الخمسة عشر الدينار، وقال أبو الحسن: يجوز أن تعرّف المعدود فتقول: قبضت الأحد عشر الدرهم، وقال أبو علي: إن صحت الرواية عن أبي

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تح: د- تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٣م، ٢/ ٦٧٩

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د- إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٨م، ١/ ٢٣٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٩٣.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: لأبن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تح: د- عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م، ١/ ٣٦٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني: لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تح: طه عبدالرؤوف سعد، د-ط، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر- سيدنا الحسين- مصر، د-ت، ٣/ ١١٤.

الحسن فوجهه أن يقال: إن اللام التي في الدرهم ليست للتعريف وإنما هي زائدة)) [١]، ونصَّ أبو البقاء العكبري أيضًا في المتبع في شرح اللمع على قول الأخفش فقال: ((وأجاز الأخفش أن تقول: الخمسة العشرة الدرهم، على أن تجعل الألف واللام في العشر والدرهم زائدتين وهو ضعيف، وهو مذهب البغداديين، وفيه من القبح ما ذكرنا من أن الألف واللام حقهما أن تكون في أول الاسم لا في وسطه)) [٢].

والذي يظهر في الرأيين اختلاف واضح فالأصفهاني نسب للأخفش أنه أجاز تعريف المعدود مع العدد المركب فأجاز أن يقال: قبضتُ الخمسة عشر الدرهم، فالتعريف في الجزء الأول من العدد وفي المعدود، ثم علل ما ذهب إليه الأخفش بما قاله أبو علي الفارسي بأن الألف واللام في المعدود زائدة، ولكن الرأي الذي نسبه أبو البقاء العكبري للأخفش إذ أجاز إدخال التعريف على جزأي العدد المركب وعلى المعدود، معللًا ذلك بزيادتهما، وإن هذا المذهب ضعيف، وهو مذهب البغداديين، وعدّه قبيحًا؛ لأن الأصح والأحق في الألف واللام أن تدخل على الجزء الأول من العدد المركب، فيما نسب شارح اللمع الثمانيني ما نقله أبو البقاء العكبري للكوفيين وذهب لفساد الرأي[٣]، وتابعه الواسطي فقال: ((ولا تعرف العشر؛ لأن الاسم لا يُعرّف من وجهين، ولا يُعرّف الدرهم؛ لأنه مميّز، والمميّز لا يكون إلا نكرةً، والكوفيون يدخلون الألف واللام على جميع هذا)) [٤]، فقول الكوفيين والأخفش في تعريف المعدود يضيف إليه الواسطي وأبو البقاء العكبري، والثمانيني أنهم يُعرّفون جزأي العدد المركب والمعدود، وبيّن الواسطي سبب امتناع ذلك بأن الاسم لا يُعرّف من وجهين فـ" عشر" معرفة بالإضافة فهي نكرة أُضيفت إلى معرفة، فلا يصح إدخال أداة التعريف عليها، والسبب الآخر أن "درهم" هو تميّز للعدد والتميّز نكرة فلا يُعرّف، وممن صرّح بهذا الرأي أيضًا العلوي في شرحه للمع [٥]، ولم يختلف توجيه ابن الخباز لمسألة تعريف العدد المركب والمعدود عما ذكره الشرّاح قبله، ولكنه لم ينسب الرأي الذي أجاز

---

(١) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٢٠.

(٢) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٩٥.

(٣) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٢٦.

(٤) شرح اللمع للواسطي: ٢١٤، وشرح الأشموني: ١/ ٢٣٥ نسب الرأي للكوفيين والأخفش.

(٥) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٤٧– ٥٤٨.

دخول التعريف على جزئي العدد والمعدود [1]، وقال ابن السكيت (٢٤٤هـ): إن هذا رأي الكسائي إذ ادخل الألف واللام في العدد كله وفي المعدود فتقول: ما فعلتِ الأحد العشر الألف الدّرهم؟، والبصريون يُعرّفون الجزء الأول من العدد فقط فيقولون: ما فعلت الأحد عشر ألف درهم؟ [2] وعلى ما هو معروف فالكسائي رأس المدرسة الكوفية فإذا نُسبَ الرأي له فهذا يدلّ على أن هناك اختلافًا في نسبة الرأي فبعضهم ينسب إلى الكوفيين عامة وبعضهم يخص الكسائي، وبعضهم الآخر يقول: الرأي للبغداديين، وأخذ المبرد يستعرض جملة من الأسباب المانعة لهذه المسألة فقال: ((اعلم ان قومًا يقولون: أخذت الثلاثةَ الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كله خطأٌ فاحش، وعلة من يقول: هذا الاعتلال بالرواية؛ لا أنَّه يُصيب له في قياس العربية نظيرًا، ومما يبطل هذا القول أنَّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية، والقياس حاكم بعد أنّه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: جاءني الغلام زيدٍ؛ لأن الغلام معرّف بالإضافة، وكذلك لا تقول: هذه الدار عبدالله، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ، وقد اجتمع النحويون على أنّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم)) [3]، فما ذكره المبرد في تعدد الرواية في تعريف العدد المركب فمرة يُعرّف الأول ومرة يُعرّف العدد كله مع المعدود، واعتبر أن هذا خطأٌ فاحشٌ على حد قوله، ليس لاختلاف الرواية، وإنما لأنه لا يصح إدخال التعريف على المعرف بالإضافة، ولا يُعرّف تمييز العدد، ثم خطّأ من رأى سبب ذلك اعتلال الرواية؛ لأنه لا نظير لهذا في قياس العربية فلا يصح عندهم تعريف المعرّف بالإضافة؛ لأنها بمنزلة الاسم المركب كحضرموت وبعلبك، ومن ثم فالنحويون يجمعون على امتناع ذلك، وهذا الإجماع حجة على عدم جواز تعريف جزئي العدد وتعريف المعدود، وقال أبو علي الفارسي: ((ولا تدخل الألف واللام في الاسم المفسرّ، وقد روى أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش أن بعض العرب يقول: الخمسة عشر الدرهم، وليس له من القياس وجه، وكذلك لا يجوز دخول الألف واللام في الاسم الثاني نحو: الخمسة العشر درهمًا، ولكن: الخمسةَ

([1]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٤٣- ٤٤٤.

([2]) ينظر: إصلاح المنطق: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر – عبدالسلام محمد هارون، د–ط، دار المعارف، القاهرة –مصر، د–ت، ٣٠٢- ٣٠٣.

([3]) المقتضب للمبرد: ٢/ ١٧٣.

عشرَ درهمًا؛ لأن الاسم لا يُعَرَّفُ من موضعين)) [1]، فما نقله أبو علي الفارسي ابتدأه بأن التعريف لا يدخل على الاسم المفسرّ وقصد بذلك التمييز ، ثم نقل رواية أبي عمر عن الأخفش فيما سمعه من بعض العرب في تعريف مميز العدد المركب، بيّن إن ذلك ليس له وجه في القياس هذا من جانب، ومن جانب آخر إن تعريف جزأي العدد المركب غير جائز؛ لأنه سيكون معرّفًا من وجهين، وهذه المسألة من المسائل الخلافية التي نقل الأنباري الخلاف الحاصل بين المدرستين حولها، فالكوفيون يجيزون تعريف العدد المركب بجزأيه، وكذلك تعريف تمييز العدد وهذا يكون بناءً على أصلهم الذي ذهبوا إليه في التمييز وهو جواز مجيئه معرفة، وأما البصريون فلا يجيزون تعريف الجزء الثاني من العدد المركب؛ لأنه لما تركب أحدهما مع الآخر تنزَّلا منزلة اسم واحد، فلا يجمع في تعريف الاسم بين تعريفين، كما أن الاسم الثاني نزل من الأول منزلة بعض حروفه، وأما حجة الكوفيين على ما ذهبوا إليه، هو ما رواه أبو عمر عن الأخفش ما سمعه من العرب، فيعتدون بالنقل؛ لأن القياس ضعيف جدًا [2]، فحجة الكوفيين التي ذكرها الأنباري ومن قبله الفارسي هو النقل فيما سمعه الأخفش من بعض العرب، فالأخفش هنا ينقل ما سمعه عن العرب، ويبدو أنه وفق هذا نُسب إليه الرأي، فاعتمد الكوفيون سماع الأخفش حجة على رأيهم، وفي الأصل هم أجازوا أن يكون التمييز معرفة، فهذا يتناسب مع ما ذهبوا إليه في هذه المسألة، والذي نخلص إليه هنا أنَّ في هذه المسألة ثلاثة آراء: الأول: تجويز الكوفيين والأخفش دخول الألف واللام على جزئي العدد المركب وعلى تمييزه، والثاني: رأي البصريين الذين منعوا تعريف العدد المركب بجزأيه، وكذلك تعريف تمييزه لما ذكروا من حجج ذكرتها سابقًا، والثالث: وهذا الرأي نسبه ابن يعيش لقومٍ من الكتّاب لم يحددهم بأنهم يدخلون الألف واللام على الاسماء الثلاثة قصد العدد المركب وتمييزه، وقال عنه: هو فاسد، ويبدو أن مردّ هذا إلى من نسبه إلى البغداديين إذ قال ابن جني: ((ولا يجوز العشرون الدرهم ولا الخمسة عشر الدينار، ولا نحو ذلك؛ لأن المميز لا يكون إلا نكرة على أن الكُتَّاب الآن على طريقة البغداديين

([1]) التكملة هي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د- حسن شاذلي فرهود، ط١، طبع جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م، ٦٨.

([2]) ينظر: الإنصاف للأنباري: ١/ ٣١٢- ٣١٣.

وفيه من القبح ما ذكرته)) [1]، فقول ابن جني هذا يظهر منه أنه ينسب هذا الرأي للبغداديين بالرغم من أنه قليلًا ما ينسب رأيًا لجهة معينة في "اللمع"، فإذا صحة نسبة الرأي للأخفش فهو موافق لمذهب الكوفيين معتمدين على السماع الوارد عن بعض العرب.

المسألة الرابعة: منع وصف ابن عرس

نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش فقال: ((ومنع الأخفش من وصف ابن عرس، إذا عنيت أُنثى؛ لأنك إن قلتَ: صغيرة لم تحترم اللفظ، وإن قلتَ: صغير لم تحترم المعنى)) [2]، فمنع الأخفش وصف " ابن عرس: وهو دويبة صغيرة دون السنور"، تجمع على بنات عرس وبني عرس وهذا محكي عن الأخفش [3]، وقال ابن منظور: تجمع على بنات عرس ذكرًا كان أو مؤنثًا، معرفة أو نكرة، وقال الكسائي: ابن عرس دويبة تجمع على بنات عرس [4]، فنجد اختلافًا حاصلًا في جمعها، فبعضهم يجمعها على بنات عرس سواء في ذلك المذكر والمؤنث، والرأي الثاني هو للأخفش الذي جمعها على بني عرس، وهذا القول عن الأخفش أيضًا نقله ابن يعيش في شرح المفصل [5]، فاختلافهم في جمعه هو السبب في منع الأخفش لوصفه فهو يرى أنه إذا وصفته بصفة وأنثتها لم تحترم اللفظ، وإذا ذكّرتها لم تحترم المعنى؛ لأنهم قد اشترطوا أن توافق الصفة الموصوف في إعرابه وفي الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك توافقه في تعريفه وتنكيره، وتأنيثه وتذكيره [6]، فإذا كان من شرط الصفة موافقة الموصوف، من هنا منع الأخفش وصف ابن عرس، لأننا في المفرد نقول: ابن عرس، فوصفه إذا وافق اللفظ فقد خالف المعنى، وإذا وافق

([1]) اللمع في العربية: لابي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: د- سميح ابو مغلي، د-ط، دار مجدلاوي للنشر، عمّان -الأردن، ١٩٨٨م، ١١٥.

([2])الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٤٤، والغرة في شرح لمع ابن جني لابن الدهان تحقيق أبواب التوابع: ٢١٥،والرأي المنقول في التحقيقين متطابق.

([3]) ينظر: حياة الحيوان الكبرى: لكمال الدين محمد لن موسى الدّميري (ت ٨٠٨هـ)، ط٢، منشورات الرضي، قم- إيران، ١٩٤٥م، ٩٨، ولسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري(ت ٧١١هـ)، تح: عبدالله علي الكبير- وآخرون، ط١، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت، ٣٢/ ٢٨٨١.

([4]) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٢/ ٢٨٨١.

([5]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٦.

([6]) ينظر: المصدر السابق: ٣/ ٥٥.

معناه خالف لفظه، فكان هذا دليل الأخفش على ما ذهب إليه، وقد ذكر الأخفش جمع "ابن عرس" على " بنات عرس" فقال: ((وقال الأعشى [1] (البيت من الطويل)

وإنَّ امرأ أهدى إليك ودونهُ من الأرضِ موماةٌ وبيداءُ خَيفَقُ

لمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأنْ تَعْلَمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّقُ

فأنث، و"المحقوق" هو "المرء"، وإنما أنَّثَ لقوله: "أن تستجيبي لصوته " ويقولون: بنات عرس، وبنات نعش، وقالت امرأة من العرب: " أنا امرؤٌ لا أحبُّ الشَّرَّ")) [2]، فلم يذكر الأخفش أن "ابن عرس" تجمع على "بني عرس" بل قال: "بنات عرس" ولكن قول الأعشى الذي تمثّل به فقد أنّث "المحقوق" وهو يقصد "المرء"، ولكنه أنّث؛ لأنه قال: إن تستجيبي لصوته، فحملها على ظاهر اللفظ، وهذا البيت هو الشاهد السابع والثمانون بعد الثلاثمائة في خزانة الأدب وقال فيه: إن الكوفيين استدلوا به على جواز ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له [3]، فرأى البغدادي أن الكوفيين جعلوا الصفة هنا جارية على غير من هي له؛ لأنه قصد بالمرء ممدوحه، والخطاب لناقته، هذا قول البغدادي، وأما الأخفش فالصفة عنده مؤنثة والقصد بها للمذكر "المرء" فجاءت على غير موضعها، وهذا الشاهد استدل به على أنه يُذَكَّر بعض المؤنث إذا أضيف للمذكر، ومنه حمل قولهم "بنات عرس" على هذا فالمقصود به يشمل المذكر والمؤنث، في حين أنه لم يذكر له جمعًا آخر.

المسـألــة االخامسة: وصف النكرة بالمعرفة

نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في إجازة وصف النكرة بالمعرفة فقال: ((وأجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ [4]، أن يكون "الأوليان" صفة "آخرين"؛ لأنه لما وصفه اختصَّ، وهذا

([1]) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تعليق: د– محمد حسين، د–ط، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة – مصر، د–ت، ٢٢٣، وفي رواية الديوان: وإن امرأ أسرى إليك ودونه فيافٍ تنوفاتٌ وبيداء خيفقُ

([2]) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦١.

([3]) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٢٩١.

([4]) المائدة: ١٠٧.

لا يقول به بصري غيره)) [١]، فهذا الرأي منقول عن الأخفش في تحقيقي الغرة، وقد نُسب إليه أنه أجاز وصف النكرة بالمعرفة مشترطًا ذلك بتخصيصها، وذهب الزجاج في بيان معنى هذه الآية إلى أنها من أصعب ما في القرآن من إعراب، فأوليان في قول أكثر البصريين مرتفع على أنه بدل مما في "يقومان"، فيكون المعنى: فليقم الأوليان بالميت مقام هذين الخائنين"، ثم ذكر أقوالًا أخرى في هذه الآية، ثم قال: أجود هذه الأقوال أن يكون "الأوليان" بدلًا [٢]، فعلى اختلاف الأقوال التي نقلها الزجاج إلا أنه جعل أجودها القول بأنها "بدل"، ومثل ما ذكره الزجاج أيضًا ذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في الكشاف أن "الأوليان" بدل من الضمير في "يقومان"، أو بدل من "آخران"، كما جوز أن يكون "الأوليان" مرتفعًا بـ"استحق"، وعلى قراءة "الأولين" [٣] فهو وصف للذين استحق عليهم مجرور، أو منصوب على المدح[٤]، وأخذ أبو البقاء العكبري يستعرض جملة من الأقوال التي وردت في إعراب "أوليان" فقال: الأول: خبر لمبتدأ محذوف، يمكن تقديره: هما الأوليان، والثاني: أنه مبتدأ و"آخران" خبره، والثالث: فاعل للفعل "استحق"، والرابع: بدل من الضمير في "يقومان"، والخامس: يكون صفة لـ "آخران"؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وصف وهذا محكي عن الأخفش [٥]، فقد جمع أبو البقاء العكبري الأقوال التي وردت في إعرابها وختمها برأي الأخفش الذي ذهب إلى إجازة وصف النكرة بالمعرفة، وهذا أيضًا ذكره الرضي [٦]، وقال ابن عقيل: إن الأخفش أجاز وصف النكرة بالمعرفة شرط أن تتخصص النكرة قبل الوصف[٧]، وأيضًا ذكر ذلك أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي[٨]، ولما كانت هذه المسألة من المسائل التي تناولها الأخفش في "معاني القرآن" فقد ذكر في بيانه معنى قوله تعالى: ﴿ مِنَ

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٣٣، والغرة في شرح لمع ابن جني تحقيق أبواب التوابع: ١٩٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢١٦- ٢١٧.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد، ٢٤٨وهي قراءة ابن كثير وأبو عمر وابن عامر والكسائي.

(٤) ينظر: تفسير الكشاف: لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ)، علق عليه: خليل مأمون شيحا، ط٣، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٩م، ٧/ ٣١٤.

(٥) ينظر: التبيان لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣١٧.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٠٧.

(٧) ينظر: المساعد لابن عقيل: ٢/ ٤٠٢.

(٨)ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤/ ١٩٠٨- ١٩٠٩، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان: ٤/ ٤٩، ومغني اللبيب لابن هشام: ٥/ ٢٥٠، ٦/ ١٩٥، وهمع الهوامع للسيوطي: ٣/ ١١٨.

الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾ [1]، ((أي: من الأولين الذين استحق عليهم، وقال بعضهم: ﴿ الأوليان ﴾ وبها نقرأ [2]؛ لأنه حين قال: ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ ﴾؛ كأنه قد حدهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال: ﴿ الأوليان ﴾، فأجرى المعرفة عليهما بدلًا، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير)) [3]، ففي قوله الأول قدمها وجعلها مجرورة بـ"من"، ثم ذكر رأي بعضهم وهي قراءة الرفع بالألف لـ"الأوليان" وهو مثنى إذ جعلها بدلًا؛ لأنه حددها حتى صارت كالمعرفة في المعنى فحملت عليه؛ لأن ما حمل على المعنى عند العرب كثير، ولم يشرْ الأخفش لأقوال أُخر في إعراب هذه الآية كما نقل عنه، ولم يتطرق إلى كونها صفة لنكرة، فعلى الرأي الذي بين أيدينا للأخفش فهو يوافق ما ذهب إليه جمهور النحاة فيمن نقلنا عنهم، وإن كان للأخفش رأي آخر في هذه الآية فهو ليس في "معاني القرآن"، بل قد يكون في مؤلفاته الأخرى، فقد نقل النحاة والشرّاح عن كتابيه المسائل الكبير والصغير الكثير من الآراء.

المسألة السادسة: ما منع من الصرف

الممنوع من الصرف هي الأسماء التي لا يدخلها التنوين، ولا تجر إلا بالإضافة، ولكن الأصل في الاسماء كلها الإعراب؛ لأنها تدل على معانٍ مختلفة بلفظ واحد احتيج إلى إعرابها، ولكن لو تضمنت معنى الحرف أو وقعت موقع الفعل المبني بنيت؛ وعلة ذلك أن الفعل ثقيل، فكل اسم اجتمعت فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقام علتين لا يدخله تنوين ولا كسر، وذكر النحاة للمنع من الصرف أسباب عدة [4]، وقد ذكر الشرّاح آراء مختلفة في باب الممنوع من الصرف للأخفش، سأذكر هذه المسائل على ما وردت في شروح اللمع:

([1]) المائدة: ١٠٧.

([2]) ينظر: السبعة لابن مجاهد:٢٤٩، روى نصر بن علي عن أبيه عن قرة قال: سألت ابن كثير فقرأ: "اسْتَحَقَّ" بفتح التاء و "الأولينِ" بالألف على التثنية.

([3]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٠.

([4]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٩٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٨٥٢/٢، ومعاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة، عمان –الأردن، ٢٠٠٠م، ٢٨١/٣.

١- مسألة رمان

نقل شرّاح اللمع أن الأخفش ذهب في "رمان" فيما كان آخره الفًا ونونًا زائدتين وليست له "فَعلى" إلى رأي اختلف فيه عن رأي سيبويه، فنقل الثمانيني: ((فإن سميته بـ"رمَّان" فسيبويه لا يصرفه ويحمله على كثرة زيادة الألف والنون، ويصرفه نكرة، وكان الأخفش يقول: النون أصلية، ويحمله على الأكثر في أسماء النبات يقول: "رمان" كـ" قُرَّاص وخُبَّاز")) [١]، وأما شارح اللمع الواسطي فلم ينسب الرأي لقائل، وإنما قال: إذا سميت به فمنهم من لا يصرف، ويعتبر زيادة الألف والنون، ومنهم من يصرفه معتبرًا أنه نبات، وأن نونه أصلية[٢]، وأما العلوي فنصَّ على أصحاب الرأي في" رمان" فقال: مذهب الخليل فيها أن النون زائدة وإن لم يعرف اشتقاقه، وقد حُكِيَ عن الأخفش أن النون أصلية؛ لأن الألف والنون إنما كثر زيادتها في الجموع والمصادر[٣]، فيما ذهب أبو البقاء العكبري إلى ذكر رأي سيبويه، ولكنه ذكر رأي الأخفش ولم ينسبه [٤]، وورد "رمَّان" مثالًا للمنع من الصرف، والذي نقله الشرّاح أن الأخفش خالف رأي سيبويه فيها، فالنون عند الأخفش أصلية وليست زائدة، على اعتبار أنه اسم لنبات، فهو يذهب إلى جعلها منصرفة، فيما رأى سيبويه والخليل أن النون زائدة، إذ قال سيبويه: إنه سأل الخليل عن "رمّان" فقال الخليل: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر- وقصد هنا زيادة الألف والنون- إذا لم يكن له معنى يُعرف [٥]، فحمله على الأكثر فيها أراد به زيادة الألف والنون، ولكنه اشترط فيه أن لا يكون له معنى يعرف، والذي يبدو أنه لو كان له معنى معروف فيمكن أن يجعله منصرفًا، وحمله له على الأكثر؛ لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه، فهو يحمل على زيادة الألف والنون، كما أنه ليس في اللغة "رمن" فيكون "رمَّان" على زنة "فُعَّال"، زد على ذلك أنه ليس اشتقاقه بمعروف، إلا أنه قد يخرج "فُعْلان" من "الرِمّ" التي بمعنى الكثرة [٦]، وقد نقل الزجاج[٧]،

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٩٢.

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٢.

(٣) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٥- ٥١٦.

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٧٧.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢١٨.

(٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: هدى قراعة، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧١م، ٣٧.

الزجاج[١]، وابن السراج قول سيبويه عن الخليل ولم يتطرقا لقول الأخفش[٢]، وعلة امتناع صرف ما آخره ألف ونون زائدتان؛ أنها كالألف والنون في "سكران" وهاء التأنيث لا تدخل على ما كان مثل "عثمان" من الأسماء، كما لا تدخل هاء التأنيث على "سكران"، لذا جرى مجراه، فلم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة [٣]، فيتحصّل مما نُقل أنه إذا سميت بما آخره ألف ونون فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ولكن رأي الأخفش مختلف عن رأي سيبويه في "رمَّان" فهو يحملها على أن النون أصلية؛ لأنه اسم لنبات فيكون منصرفًا [٤]، وبهذا فالأخفش يجعل "رمان" منصرفة بناءً على أن "الألف والنون" في آخره أصلية، وهو اسم لنبات.

٢- الوصف إذا سميت به انصرف

نقل الثمانيني في شرحه للمع في باب الممنوع من الصرف أن ((كل صفة على "أفعل" مما مؤنثه "فعلاء" في الألوان والخلق المشنوء نحو: أحمر وأزرق وأعمى وأعرج وغيرها، فهذا له ثلاث مراتب: فرتبته الأولى: لا ينصرف للصفة ووزن الفعل الذي يغلب، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، والرتبة الثانية: أن تسمى بهذه الصفة، فعند سيبويه يجتمع فيها الصفة والتعريف ووزن الفعل، وعند الأخفش أن التعريف يبطل الصفة، فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل فقط بلا خلاف بينهما في أنه لا ينصرف، والرتبة الثالثة: أن تنكره بعد التسمية، فعند الأخفش أن التنكير يبطل التعريف فلا يبقى فيه إلا وزن الفعل، فينبغي أن يصرفه، وعند سيبويه: أن التنكير أبطل التعريف فبقي فيه وزن الفعل والصفة التي كانت في الأصل فينبغي أن لا يصرف)) [٥]، ونقل ونقل الواسطي والأصفهاني هذا الرأي عن سيبويه والأخفش ولكنهما أضافا قول المازني[٦]، الذي الذي سأل الأخفش عن هذه المسألة فقال له: اصرف، فقال المازني: كيف تقول: مررتُ بنسوةٍ

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج: ٢/ ٨٦.

(٣) ينظر: علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥هـ)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م، ٤٦٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/ ٧١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٦٤.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٧٣- ٧٧٤، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٤٢- ٤٤٣.

(٦) ينظر: مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د-ط، مكتبة الخانجي، القاهرة -مصر، د-ت، ٧٠- ٧١.

أربعَ، فقال: اصرف، فقلت له: أليس في "أربع" وزن الفعل والصفة؟ فقال: رددته إلى أصله، وأصله: العدد، فقلت: ألا فعلت ذلك مع "أحمر" فلم يأت بمقنع[١]، وأيضًا نصَّ العلوي على قول سيبويه والأخفش [٢]، وتابعهم فيما نقلوا عن سيبويه والأخفش أبو البقاء العكبري في شرحه للمع [٣]، فتدور مسألة الوصف وعلة المنع من الصرف بين رأيين الأول لسيبويه والثاني للأخفش، فقد أجمعوا في أنه يمتنع من الصرف للصفة ووزن الفعل، وإذا سميَّ بها اجتمع فيها الصفة والتعريف ووزن الفعل عند سيبويه، والتعريف يبطل الصفة عند الأخفش فيبقى فيها التعريف ووزن الفعل وعليه اجتمعت علتان فيمنعه من الصرف أيضًا، وأما الرأي الثاني في المسألة فهو إذا نكرت الصفة بعد التسمية فأبطل التنكير التعريف فبقي وزن الفعل فقط وهذه علة واحدة لا تمنع من الصرف عند الأخفش، ولكن عند سيبويه التنكير أبطل التعريف ولكن بقي فيه وزن الفعل والصفة التي وجدت من الأصل وعليه منع من الصرف، وما ذكره أبو عثمان المازني من سؤاله الأخفش عن صرفه "أربع" فأجابه: أن أربع وإن كان على وزن "أفعل" إلا أنه اسم للعدد وليس صفة فصرفه باعتبار الأصل، وقد ذكر سيبويه هذه المسألة بقوله: ((كل أفعل يكون وصفًا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة)) [٤]، وقوله هذا يؤيّد ما تناقلته عنه كتب النحو في هذه المسألة، وأيّد المبرد المبرد رأي الأخفش وتابعه فيه فقال: ((أرى إذا سمّي بأحمر، وما أشبهه، ثم نُكر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة "أفعل" الذي يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره)) [٥]، وعلى هذا فالمبرد وافق مذهب الأخفش، ولكنه لا يجيز أن يقاس عليه غيره، وأما الزجاج فقد فقد تابع ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة [٦]، ومنع ابن السراج "أحمر" من الصرف للصفة ووزن الفعل، وذكر أن الصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام، وكل بناء تدخله الألف واللام فهو منصرف، ومتى صارت الصفة اسمًا فقد زال عنها الصفة [٧]، فرأي ابن السراج في "أحمر"

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٣، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٩٢- ٦٩٣.

(٢) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٧.

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٧٧- ٥٧٨.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠١.

(٥) المقتضب للمبرد: ٣/ ٣١٢.

(٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٢٤.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج: ٢/ ٨٢- ٨٣.

أنه منع من الصرف لعلتين الصفة ووزن الفعل، ولكنه عاد إلى ذكر أن الصفة تعرف بالألف واللام فتنصرف، ولم يذكر تفصيل صرفها، ولكن يبدو أنه قصد إذا دخل التعريف ألغى الصفة، فبقي وزن الفعل فقط وهذا علة واحدة فصرف معها، وفي الإيضاح للزجاجي أن سيبويه قال: إذا سمينا رجلًا بأحمر لم نصرفه في النكرة، محتجًا بأن أحمر نعتٌ وهو اسم، قال: فالذي يمنعه من الصرف موجود فيه إذا سمي به، ثم قال أصحابنا: هذا محال، إذا سمّينا بأحمر صرفناه أيضًا [١]، وعلل الوراق منعه من الصرف في حال التسمية التعريف ووزن الفعل، فإذا نكرته زالت عنه إحدى هذه العلل فانصرف في النكرة [٢]، وهذا الرأي الذي ذكره الوراق هو للأخفش كما يذكر ذلك ابن يعيش، وابن عصفور[٣]، ويمكن أن نصل في هذه المسألة إلى أن الأخفش قد خالف سيبويه في الصفة إذا سمّي بها يبطل الصفة، وإذا نكرتها بَطُل التعريف فلم يبقَ فيها إلا وزن الفعل لذا فهو يصرفها.

٣- الجموع

جاء في كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي أنه إذا ((سميت بهذه الجموع ثم نكرتها بعد التسمية ففيها خلاف فعند سيبويه لا تنصرف لبقاء الوزن، وعند الأخفش تنصرف لذهاب التعريف، فإن صغرتها انصرفت لذهاب الوزن، ولو صغرت "سراويل" لم ينصرف؛ لأنه في الأصل مؤنث، والتأنيث لا يزول بالتصغير)) [٤]، فالجموع التي قصدها العلوي في كلامه هي " " نعل وسراويل" وغيرها، فلهذه الجموع أوزان تمنعها من الصرف على رأي سيبويه، وعند الأخفش فأنها تنصرف لذهاب التعريف عنها، فـ "سراويل" اسم اعجمي وقع في كلام العرب فالحقوه بأبنية ما لا ينصرف، ولا يعتد بعجمته؛ لأنه اسم جنس، وهناك من ذهب إلى أنه جمع "سِروالة"، وقال قوم: إذا سميت به ونكرته بعد التسمية فينبغي أن تصرفه فرقًا بين الجمع الذي يسمى به، والجمع الذي لا يسمى به [٥]، فما ذكره الثمانيني يماثل ما نقله العلوي ولكنه لم ينسب الرأي للأخفش في

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د- مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت –لبنان، ١٩٧٩م، ١٤٢.

(٢) ينظر: علل النحو للوراق: ٤٥٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٣٢- ٣٣٣.

(٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٢٧

(٥) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٤.

في إجازة صرف الجموع إذا سميت بها ونكرتها، وتابع الواسطيُّ الثمانينيَّ في ذكر هذه المسألة دون نسبة الرأي للأخفش أو لغيره [١]، وقد أضاف الواسطي أن " مساجد " إذا سميت بها لم ينصرف، فإذا نكرته فمنهم من يصرفه محتجًا بأنه قد زال الجمع بتسميتك به، ومنهم من منع الصرف مراعيًا اللفظ [٢]، وقال سيبويه: ((وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما اعرب الآجرّ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة)) [٣]، فسيبويه جعله واحدًا وأنه أعجمي إلا أنه أتى على بناء في العربية لا ينصرف في النكرة والمعرفة، لذا منع من الصرف، ونسب أبو حيان الرأي الذي تناقله الشرّاح للأخفش فقال: ((والمشهور في "سراويل" منع الصرف في النكرة والمعرفة، ونقل الأخفش: أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعله اسمًا مفردًا، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب "سروالة" وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سِرْوَال)) [٤]، فقد استند الأخفش إلى ما سمع من كلام العرب في "سراويل" لذا ذهب هذا المذهب فيها، وأما "مساجد" التي ذهب الأخفش إلى أنها تنصرف إذا سميت بها رجلًا، فقد ذُكر أن النحويين إذا سموا رجلًا بمساجد منعوه من الصرف معرفة أو نكرة، فيما عدا الأخفش الذي خالفهم في جعله "مساجد" منصرفة إذا سميت بها، وعلل الأخفش رأيه بأنه منع من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نُقل وسمّي به خرج عما يمنعه، وعلل أيضًا بأنه منعه من الصرف للمعرفة والبناء، فإذا نكرته صرفته [٥]، ومذهب المبرد أن ما ذهب إليه الأخفش هنا هو القياس في صرفه الجمع إذا سميت به وهو نكرة، ناقلًا حجة الأخفش بأن العرب جعل بعضهم هذا الجمع على أنه واحد كما في "سراويل" لذا هي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب [٦]، والذي يمكن أن نفهمه مما علل به الأخفش لمذهبه في هذه الجموع أنها قد تعامل معاملة الواحد فتنصرف لذلك، أو إذا نكرتها فيبطل التعريف فيها لذا تنصرف.

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٩، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/٥٨١- ٥٨٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٢٥.

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٨- ٢٠٩.

(٣) كتاب سيبويه: ٣/ ٢٢٩.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٥٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٨٥٣، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ٢/ ٣٢٠- ٣٢١.

(٦) ينظر: المقتضب للمبرد: ٣/ ٣٤٥.

٤ – أشياء

نقل العلوي رأي سيبويه والأخفش في مسألة "أشياء" وعلة منعها من الصرف فقال: ((فأما "أشياء" فهي اسم واحد مؤنث موضوع للجمع، على هذا قول سيبويه والخليل، ووزنها "فعلاء" كـ" حمراء وصفراء" وجعلوها نائبة عن "شيء" لو كسر؛ لأنه لو كسر لجاء على "أفعال" .... وحُكِيَ عن أبي الحسن أن أصلها "أشيئاء" كـ" أصدقاء" فحذفت الهمزة التي هي لام الفعل تخفيفًا)) [١]، فرأي سيبويه والأخفش هنا لم يختلف إذ أجمعوا على منعها من الصرف، ولكن اختلفوا في وصف العلة المانعة للصرف، فسيبويه والخليل جعلوا العلة المانعة هي شبهها بحمراء التي منعت من الصرف لأن في آخرها ألف التأنيث الممدودة فلا ينصرف معها الاسم نكرة ولا معرفة ولا مكبرًا ولا مصغرًا؛ لأن التصغير لا يزيل العلامة، وأما الأخفش فحجة منعه لها من الصرف أنها تشبه "أصدقاء" وما ختم بألفي التأنيث لا ينصرف، وأما بقية شرّاح اللمع وما نقلوه من آراء في هذه المسألة فلم يذكر الثمانيني رأي الأخفش بل اكتفى بذكر رأي سيبويه [٢]، في حين نصَّ الأصفهاني على الرأيين في "أشياء" وحججهم في منعها من الصرف ولم يختلف قوله عما نقله العلوي [٣]، وقد وردت لفظة "أشياء" في القرآن الكريم ممنوعة من الصرف ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[٤]، فقال الفراء: "أشياء" هنا في موضع خفض* لا تجري[٥]، وقد ذكر بعض النحويين أنها كثرت في الكلام وهي "أفعال" فأشبهت "فعلاء" فلم تُصرف، كما لم تصرف "حمراء"، ثم قال: لو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجري؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف، وكثر الكلام بيزيد، فأجروه مع أن فيه ياء زائدة تمنع الإجراء، ورأى الفراء أن أشياء جمعت على "أفعلاء" وحذف من وسط "أشياء" همزة، فكان ينبغي

---

(١) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٧– ٥٠٨.

(٢) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٨٥.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٧١٢– ٧١٣.

- الخفض= الجر مصطلح بصري، والخفض مصطلح كوفي.

(٤) المائدة: ١٠١.

(٥) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها: د– عبدالله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة– مصر، ١٩٩٠م، ٩٨– ١٠٠، يجري= يصرف فذكر الفراء "يجري" المصطلح الكوفي مع أنه جمع في كلامه المصطلحين (يجري ويصرف)، والمبرد ذكر في المقتضب بابًا سمّاه (باب ما يجري وما لا يجري).

أن تكون "أشيئاء" فحذفت الهمزة لكثرتها[1]، فالموضع الذي جاءت فيه "أشياء" في سورة المائدة موضع الجر بحرف الجر "عن" ولكنها منعت من الصرف تشبيهًا لها بـ"حمراء" ولكن كان له رأي هنا إذ إنّ كثرة ورودها في الكلام تجيز فيها الصرف ممثلًا لذلك بأنهم صرفوا "يزيد" مع أنه على وزن الفعل، ثم تابع كلامه بأنها قد حذف منها همزة في الوسط وهو بهذا موافق لمذهب الأخفش فيها، وأما النحاس فقد نقل أقوال الخليل، وسيبويه، والأخفش والمازني، والفراء، والكسائي في "أشياء"، ولكنه قدَّم لكلامه بأنها "لا تنصرف"، ولم يرجح أحد الأقوال، وإنما ذكر حججهم، وما نقله النحاة في علل منعها من الصرف [2]، وفي المنصف ((قال أبو عثمان: "أشياء" فعلاء مقلوبة، وكان أصلها "شيئاء" مثل "حمراء" فقلب، فجعل الهمزة التي هي أولًا فقال: أشياء، كأنها "لفعاء"،... ولو جاءت الهمزة في " أشياء" في موضعها لجاءت مؤخرة بعد الياء، فكنت تقول: "شيئاء" فاعرف هذا، وكان أبو الحسن يقول: "أشياء: فعلاء" وجُمع "شيء" عليه كما جُمع "شاعر على شعراء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافًا وكان الأصل " أشيئاء" فثقل هذا فحذفوا، وقال أبو الفتح: اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن في "أشياء" إلى ما ذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها، فيقولا: إنها "أفعال"؛ لأنهما رأياها نكرة غير معروفة نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [3]، فلما رأياها نكرة غير معروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل: هي "فعلاء" منقولة إلى "لفعاء" وقال أبو الحسن: هي "أفعلا" وقول الخليل فيها أقوى؛ وذلك أن حملها على هذا الظاهر، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام)) [4]، ففي كتاب المنصف لابن جني الذي شرح فيه كتاب التصريف للمازني بيّن أصل "أشياء" الذي ذكره المازني و الخلاف الحاصل في الأصل الذي عليه "أشياء" ثم بعد ذكر ذلك، ذهب المازني إلى ترجيح قول الخليل فيها إذ إن الحمل على الظاهر في أنها مقلوبة أولى من الحمل على الحذف؛ لأنه يكثر في كلامهم القلب فحمله على الأكثر هو القياسي، وأما ابن جني فعلل لعدم أخذها على الظاهر من لفظها إلى أن الخليل والأخفش قد تنبّها إلى أنها نكرة غير معروفة، وذهب الكسائي إلى أن "أشياء" " أفعال"

([1]) ينظر: معاني الفراء: ٣٢١.

([2]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٨.

([3]) المائدة: ١٠١.

([4]) المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني: تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله امين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، الإسكندرية – مصر، ١٩٥٤م، ٢/ ٩٤– ٩٥.

وهي بمنزلة " أبيات" إلا أنه لما جمعت على "أشياوات" أشبهت ما واحده على "فعلاء" فلم تصرف؛ لأنها جرت مجرى "صحراء وصحراوات" [١]، فعلة منعها من الصرف كما ذهب الكسائي هي أنها أشبهت ما واحده على "فعلاء"، فيما ذهب الفراء مذهب الأخفش في أنها على "فعلاء" محذوفة اللام [٢]، فما أجمع عليه النحاة في "أشياء" أنها ممنوعة من الصرف، واحتج كل واحد منهم لمذهبه بحجج، وما ذهب إليه الأخفش هنا أنها منعت من الصرف لأن أصلها "أشيئاء" فحذفت همزة الوسط فأصبحت "أشياء" كما في "أصدقاء وأولياء" فكان في آخرها ألفا تأنيث فكان هذا علة منعها من الصرف عنده.

٥- تسمية المؤنث باسم المذكر

نقل ابن برهان في شرحه للمع رأيًا اجمع عليه النحاة في المنع من الصرف فقال: ((امرأة سميت بـ"عمرو" لا تنصرف معرفة في قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس، والخليل، وسيبويه، وأبي الحسن سعيد، وأبي عثمان المازني، قال سيبويه: المؤنث أشد ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر)) [٣]، فيظهر اجماع النحاة في هذه المسألة في منع تسمية المؤنث باسم المذكر من الصرف؛ لأن المؤنث يلائم المؤنث، وقال سيبويه: "الأصل عندهم" ولم يبن عند من؟ هل قصد النحاة أو العرب؟ ويمكن أن يحتمل الاثنين، فالأصل في الاسم المؤنث أن يكون للمؤنث، والاسم المذكر للمذكر، فلما خرج عن الأصل منع من الصرف، وهذا ما نقله الثمانيني في شرحه إذ أنه نقل عن عيسى بن عمر، الذي يجيز تسمية المؤنث بالمذكر معللًا ذلك بأنهم كتسمية المؤنث بالمؤنث، ولك أن تصرفه أو تمنعه، ثم ذكر الثمانيني قول سيبويه في أنها خرجت عن الأصل وكأنهم عدلوا الشيء عما يستحقه إلى ما لا يستحقه فازداد ثقلًا لذا منع من الصرف [٤]، وقد نقل الواسطي أيضًا رأي سيبويه، وعيسى بن عمر وذهب عيسى إلى جعله كهند فقال: هو ليس بأسوأ حالًا من هند، فمرة

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢/٩٥- ٩٦، وكتاب الواضح في النحو: لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تح: أ. د. عبدالكريم خليفة، ط٢، دار جليس الزمان، عمّان –الأردن، ٢٠١١م، ١٧٦.

(٢) ينظر: المنصف لابن جني: ٢/ ٩٦.

(٣) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٣٨، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٨١.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٨٣.

يجعله منصرفًا، ومرة يمنعه [١]، وأما أبو البقاء العكبري فلم ينسب رأيًا لأحد من النحاة وإنما قال: ((فإن سميت مؤنثًا بمذكر كان حكمه كحكم تسمية المؤنث بمؤنث، وذلك كامرأة سميتها "عمرًا" فإنها كهند، وفيها الصرف وتركه، وإن سميتها "عمر" لم تصرفها في المعرفة البتة)) [٢]، وفي اللباب اشترط أن يكون ساكن الوسط نحو: عمْرو لم تصرفه؛ لأنه منقول عن الأصل إلى الفرع، وبهذا زاد الثقل، فعادلت الخفّة أحد الفروع فبقي فرعان يمنعانها من الصرف [٣]، فظاهر قول أبي البقاء الأول أنه تابع عيسى بن عمر في جعلها مرة منصرفة ومرة منعها، دون ذكر العلة المانعة، وفي قوله الثاني فيشترط فيه أن يكون ساكن الوسط فيمنع من الصرف لثقله، ونقله عن أصله إلى فرع عليه، وقد نصَّ سيبويه على هذا الرأي وذكر رأي النحاة فيها فقال: ((فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية)) [٤]، فلم يجز سيبويه والنحاة الصرف هنا؛ لأنه القياس؛ لأنها خالفت الأصل الذي وضعت عليه فمنعوها من الصرف، وأما عيسى بن عمرو فيصرف؛ لأنه من أخف الأبنية، وعلل الزجاج منعها من الصرف الذي أجمع عليه النحاة؛ بأنها ثقيلة ولأن المذكر لا يجانس المؤنث، وأما عيسى فذهب إلى أن سكون الوسط قد خفف فحطه عن الثقل فيصرف الاسم [٥]، ومنع الزبيدي صرفها في المعرفة، وصرفها في النكرة [٦]، فبين من تابع رأي الجمهور الجمهور وبين من ذهب مع رأي عيسى بن عمرو، فرأي الأخفش هو الأساس في هذه المسألة هو أنه منع من صرف الاسم المذكر إذا سمّينا به المؤنث؛ لأنه أولا يخالف الأصل الذي عليه، والثاني أنه يجب أن يسمى المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر ولما خالف ذلك منع من الصرف.

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٠.

(٢) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٧٤- ٥٧٥.

(٣) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ٣٢٤.

(٤) كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤٢.

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٥١.

(٦) ينظر: كتاب الواضح في النحو للزبيدي: ١٨٠.

٦-الأسماء الأعجمية

من العلل المانعة للصرف العجمة ومعها علة أخرى، فنقل ابن برهان العكبري رأي الأخفش في "عزير" فقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [١]، فقال ابن برهان: ((وقال أبو الحسن سعيد: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ.... ﴾، منونة، وهي قراءة وكلام العرب، وحذف النون من ها هنا رديء في العربية، ولا أعلم إلا أني قد سمعت من العرب)) [٢]، فالعجمة من العلل المانعة للصرف وإن كان النحاة يقسمونها إلى: ما يصح دخول الألف واللام عليه في جنس ويعاملونه معاملة الاسم العربي في الصرف، وإذا لم يصح دخول الألف واللام عليه فهو علم، وكل ما اجتمع فيه علتان منع من الصرف [٣]، ولكن الأخفش نقل القراءة الواردة في "عزير" إذ قرأ بتنوين "عزيرٌ" وقد اختلفوا فيها، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة بغير تنوين، وقرأ عاصم والكسائي منونًا [٤]، وفي البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي أن في "عزير" ترقيق للراء لورش؛ لأنه اسم عربي وليس أعجميًا؛ لأن عزير من التعزير الذي معناه التقوية [٥]، فاختلاف القراءة مرده إلى سؤال مفاده هل عزير عربي أو أعجمي؟ فعلى قراءة التنوين هو عربي فلم يمنع من الصرف، وعلى قراءة من أسقط التنوين فهو أعجمي فمنعه من الصرف، والقراءتان معتد بهما فلم تُخرّج أحدهما على القلة أو الضعف وإنما قال الفراء: "قرأها الثقات" بالتنوين وبطرح التنوين، وقال: وجه التنوين أن الكلام ناقص، و"ابن" في موضع خبر لـ"عزير" فوجه العمل أنك تنون إذا رأيت الكلام محتاجًا إلى "ابن"، وإذا كان الكلام يكتفي ويتم معناه دون "ابن" كأن يظهر اسم أبي الرجل، أو كنيته، أسقطت التنوين؛ لأن حذف النون –قصد التنوين– إنما يكون في الموضع الذي يجري في الكلام كثيرًا، فيستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل، وربما حذفت النون مع أن الكلام لم يتم؛ وذلك لأن باء "ابن" ساكنة ويستثقل اجتماع النون مع الساكن، فحذفت استثقالًا لتحريكها، وعليه قُرأ: ﴿ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ

---

(١) التوبة: ٣٠

(٢) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٦٠

(٣) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٠٤

(٤) ينظر: السبعة لابن مجاهد: ٣١٣، والكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني (ت٤٧٦هـ)، سالم بن غرم الله بن محمد الزهراين، رسالة ماجستير، إشراف: د– محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى –كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ٢/ ٣٨٨

(٥) ينظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: ١٣٥

﴾ [1]، فعدَّ القراءة للثقات ولا شك في صحتها عنده، ولكن كيف تؤول القراءتان عنده؟ فعلى قراءة التنوين فإن الكلام محتاج إلى تتمته و"ابن" خبر لعزير، ومن أسقط التنوين فإنه استثقل الجمع بين التنوين وسكون الباء في "ابن"، فلم ينون، وقال النحاس: إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين إذا أعربت "عزير" مبتدأ خبره "ابن" أجاز سيبويه مثل هذا بعينه، كذلك لأبي حاتم السجستاني رأي آخر إذ ذهب إلى أن "عزير" اسم اعجمي فمنع من الصرف، وقد غلّط النحاس قول أبي حاتم؛ لأنه عدَّ "عزير" اسمًا عربيًا مشتقًا مستدلًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ [2]، ولو كان أعجميًا لانصرف؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير [3]، فمذهب النحاس في "عزير" أنه اسم عربي مشتق بدليل ما ورد من فعل في القرآن الكريم، فضلًا عن أنه إذا كان أعجميًا فإن ياء التصغير التي دخلت عليه تجعله منصرفًا، ولم يوافق النحاس السجستاني في ما ذهب إليه، وقد فصّلَ عبد القاهر الجرجاني القول في قراءة إسقاط التنوين من "عزير" فقال: ((إنهم قد حملوها على وجهين: أحدهما: أن يكون القارئ له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ولم يحركه، والوجه الثاني: أن يكون الابن صفة، ويكون التنوين قد سقط على حد سقوطه في قولنا: جاءني زيدٌ بنُ عمرٍو، ويكون في الكلام محذوف، واختلفوا في المحذوف، فمنهم من جعله مبتدأ فقدّر: وقالت اليهود هو عزير بن الله، ومنهم من جعله خبرًا فقدّر: وقال٤ت اليهود عزير بن الله معبودُنا، وفي هذا أمر عظيم؛ وذلك أنك إذا حكيت عن قائل كلامًا أنت تريد أن تُكذِّبه فيه، فإن التكذيب ينصرف إلى ما كان فيه خبرٌ، دون ما كان صفة)) [4]، فيأخذ الجرجاني قراءة حذف التنوين باتجاهين: الأول: حذف التنوين لالتقاء الساكنين وأن "عزير" مبتدأ و"ابن" خبره، والثاني: أن يكون "ابن" صفة وفي الكلام محذوف، ولكنه ذكر أن "ابن" إذا كانت "صفة" يقع في الكلام إشكال وهو أن إثبات صدق الكلام من كذبه يكون في الخبر وليس الصفة، وبذلك أخرج "ابن" من موضع الإنكار والنفي إلى موضع الإثبات، والله جلَّ شأنه بعيد عن شبه المخلوقين، وأما الأخفش فقد قال: ((وقد طرح بعضهم التنوين، وذلك رديء؛ لأنه إنما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن "ابن" وكان ينسب إلى اسم معروف، فالاسم

([1]) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣١.

([2]) الفتح: ٩.

([3]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٥٩.

([4]) دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، علق عليه: محمود محمد شاكر، د–ط، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د–ت، ٣٧٥– ٣٧٦.

ههنا لا يستغني، ولو قلت: "وقالت اليهود عزيرُ" لم يتم كلامًا؛ إلا أنه قد قُرِئ وكثر، وبه نقرأ على الحكاية، كأنهم أرادوا: وقالت اليهود نبينا عزيرُ بن الله)) [1]، فمذهب الأخفش في ترك التنوين إذا كان الكلام لم يتم أنه رديء؛ لأن الاسم هنا لا يستغني عن "ابن"، ولكن هذه القراءة كثرت، ويمكن أن تكون على تقدير حكاية قولهم: نبينا عزيرُ بن الله، وقوله هذا هو ما نقله عنه ابن برهان في شرحه، وقد اعتمد الأخفش فيها على ما سمع من العرب، وقراءة القراء الثقات كما وصفهم الفراء والنحاس، ويمكن نستخلص مما ورد في هذه المسألة أنهم يجمعون على صحة القراءتين أولًا، وثانيًا: أن "عزير" تقرأ منونة أما لأنها اسم عربي مشتق من الفعل "تعزروه"، أو لأن الكلام هنا لا يستغني عن تتمته، وأما قراءة إسقاط التنوين فأنهم فتحتمل على تقدير محذوف في الكلام، ويكون تقديره على حكاية قولهم، وهذا ما ذهب إليه الأخفش.

٧- علة منع صرف الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط

نقل العلوي أن للنحويين خلافًا في الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط فقال: ((فكان سيبويه يختار ترك صرفها، ويجيز صرفها، وكان الأخفش لا يجيز صرفها بحالٍ، ويقول: قد اجتمع فيها علتان تمنعان الصرف، وسكون الأوسط لا يغير حكمًا ثبت واستقر، وأما من صرف فإنه ذهب إلى أن هذه الأسماء قد بلغت نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات، فصار ذلك مقاومًا لأحد الثقلين، واحتج بأن هودًا، ونوحًا ولوطًا، أسماء أعجمية، وهي معارف، وصرفت لقلة الحروف وسكون الأوسط، وكل مذهب جيد مأخوذ به؛ لأن العرب تكلمت بالصرف وتركه ألا ترى قول الشاعر: [2] (البيت من المنسرح)

لم تَتلفَّعْ بفضلِ مئزرها دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ بالعلبِ

فصرف ولم يصرف في بيت واحد؛ لأنهما جائزان)) [3]، فالعلوي نقل أن سيبويه يختار ترك الصرف، ولكنه أيضًا يجيز الصرف، ولكن العلوي لم يوضح متى يختار الترك؟ ومتى يجيز الصرف؟ ويمكن أن نستنتج أن اختيار الترك يكون إذا عُدت أسماء أعجمية، والصرف يكون إذا

---

(1) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥٦.

(2) ينظر: ديوان جرير: لجرير بن عطية الخطفي(ت١١٤هـ)، تح: كرم البستاني، د-ط، دار بيروت، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م، ٦٧، وفي الديوان عجز البيت: ولم تُغْذَ دعدُ بالعلبِ.

(3) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٩.

عاملتها على أنها أسماء عربية لقلة حروفها وسكون الأوسط، وتمثل العلوي بقول جرير الذي وردت فيه لفظة "دعْد" مرتين مرة مصروفة؛ و مرة ممنوعة من الصرف، لأن العرب تجيز ذلك على حد قوله، في حين يختلف ما نقله الثمانيني عما نقله العلوي فهو لم ينسب الرأي لقائل، وإنما ذهب إلى أن ما كان على ثلاثة أحرف فينصرف سواء كان معرفة أم نكرة، وسكن الأوسط أم تحرك، كما في " نوح، ولوط وعزَرَ" [١]، وإلى مثل هذا القول ذهب الواسطي، وابن برهان العكبري، والأصفهاني، وأبو البقاء العكبري، وابن الخباز [٢]، فيظهر مما ذكره الشرّاح أنهم قد تابعوا مذهب سيبويه في جواز صرف الاسم الثلاثي إذا كان ساكن الوسط، وأضاف تجويز ذلك في متحرك الوسط أيضًا، والاسم الثلاثي المتحرك الوسط نوعان: مؤنث كما في "دعد" فمنهم من ذهب إلى صرفها مرة والترك أخرى، والمذكر مثل" نوح" فيصرفونه على أنه من ثلاثة أحرف وساكن الوسط فكان أخف حركة لذا صُرف، وعلى هذا المذهب أكثر النحاة كالسيرافي، وابن برهان، وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني، الصرف والمنع [٣]، ورأى ابن يعيش أن ساكن الوسط الثلاثي إذا كان لمؤنث وكان معرفة فالوجه منعه من الصرف؛ لاجتماع علتين، ومن صرفه لخفته إنما جعل الخفة قاومت أحدى العلتين فبقيت علة واحدة، وأما إذا كان لمذكر وكان أعجميًا فمصروف ألبتة، وأضاف أن ما اعتمدوه في صرفهم "دعد" هو ما اعتمدوه في صرفهم "نوح"[٤]، فإجازة الصرف وتركه مرده إلى أن هذه الأسماء أعجمية الأصل ولكنهم صرفوها لخفتها على قاعدة الثلاثي متحرك الأوسط [٥]، إذن هذه المسألة يظهر فيها إجماع للنحاة في جواز صرف الثلاثي الساكن الوسط، وبعضهم أجازه حتى في المتحرك الوسط سواء كان لمؤنث أو مذكر، في حين إنّ الأخفش لم يجوّز ذلك محتجًا بأنه قد اجتمع فيه علتان تمنعانه من الصرف، وخفة اللفظ لا تغير الحكم الثابت.

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٠٥

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٠٦، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٤٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٩٦، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٧٢- ٥٧٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤١٤- ٤١٥

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٧٦- ٨٧٧

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٧٠- ٧١

(٥) ينظر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د- عبد العزيز علي سفر، ط١، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠٠٠م، ٢٨٥- ٢٨٦

٨- الصفة من " أفعل من "

نقل الثمانيني أن سيبويه والأخفش منعا من الصرف كل صفة على " أفعل من" فقال في هذه المسألة: ((كل صفة تكون على "أفعل من" نحو: أفضل منك، فهذا "أفعل" لا يكون صفة إلا أن يكون معه "من" في اللفظ أو في التقدير، وهذا لا ينصرف مصغرًا، ولا مكبرًا؛ لاجتماع الصفة ووزن الفعل الذي يغلب، فإن سميت به لم ينصرف، مصغرًا، ولا مكبرًا؛ لأنه قد اجتمع فيه التعريف والصفة ووزن الفعل الذي يغلب به، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، ولو نكر لكان ينبغي أن يصرف؛ لأن فيه الصفة ووزن الفعل لأنه متى كانت معه "من" فلا ينفك من الصفة)) [١]، فتمنع "أفعل منك" للصفة ووزن الفعل والتعريف؛ لأن "من" إذا لازمته لا ينفك عن الوصف، ولكن لو نُكّر وحذفت "منك" ينصرف، وهذا بلا خلاف بين سيبويه والأخفش، وبيّن ابن برهان أن "منك" ليست هي المانعة له من الصرف، كما تمنعه الإضافة على ما اعتدّ به الكسائي؛ لأنك تقول: عليٌ خيرٌ منك، فتنون، فهذا يدل على أنه منع من الصرف بسبب الوصف ووزن الفعل [٢]، وللعلوي رأي آخر في صرف "أفعل منك" فالأساس عنده أنها ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل، ولكن لو حذفت همزة "أفعل" فأنه ينصرف كما في "خير وشر" فإن أصلها "أخير وأشر" فلما حذفت همزتها تخفيفًا انصرفت[٣]، فرأيه يخالف رأي سيبويه في صرفها إذ رأى سيبويه أنها تصرف في النكرة بغير "منك" [٤]، ونقل ابن الخباز اجماع سيبويه والأخفش في أنهما يمنعان صرفه وإن كان نكرة؛ لأن معه "منك" التي تؤكد الوصفية فيه، ولو نكرته وأزلت "منك" ينصرف بإجماع سيبويه والأخفش؛ لأن زوال "منك" أزال الوصفية، وكذلك انصرف "خير وشر" مع "منك"؛ لأنها بقيت متضمنة الوصفية لزوال وزن الفعل منها [٥]، فلم يذكر سيبويه أن حذف الهمزة يزيل عنها وزن الفعل فتنصرف، والعلوي حذف الهمزة للتخفيف عنده، فصرفت ولم يذكر أنها بقيت متضمنة علة واحدة وهي الوصفية لذا تنصرف كما ذكر ابن الخباز، ويبدو إنه

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٧٤، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ٩، والعلل في النحو للوراق: ٢٩٦-٢٩٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٥٩-٨٦٠.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٥١.

(٣) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٨- ٥١٩.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠٢.

(٥) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤١٩.

اختلفت صياغة الكلام عند النحاة فأنهم يجمعون على أن "أفعل منك" تمنع من الصرف؛ للتعريف ووزن الفعل والصفة، فإن زال منها علتان صرفت، فالتنكير يزيل التعريف، وحذف الهمزة يزيل وزن الفعل فتبقى على علة واحدة وهي الوصفية فلا تمنع من الصرف، وهذا ما نُقل عن الأخفش فهو يمنع صرفها إذا جاءت معها "منك" فلو نكرت وحذفت "منك" تنصرف بلا خلاف.

٩- ترك صرف ما ينصرف في الضرورة

من الآراء التي نقلها ابن برهان العكبري في باب الممنوع من الصرف، ترك صرف ما ينصرف ، ثم ذكر رأي الأخفش به فقال: ((وقال أبو الحسن سعيد: ولك ترك صرف ما ينصرف للضرورة أيضًا، نحو قول الأخطل: [١] (البيت من الكامل)

طلبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هوتْ بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غدورُ

وتابع أبا الحسن أهل الكوفة وأبو علي)) [٢]، وهذه المسألة من المسائل الخلافية التي فصّل الانباري فيها القول، فإن مذهب الكوفيين والأخفش وأبي علي الفارسي وابن برهان من البصريين أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف للضرورة الشعرية، محتجين بأمثلة من الشعر، منها قول الأخطل إذ ترك صرف "شبيب" مع أنها منصرفة [٣]، فابن برهان ممن نصر مذهب الأخفش في هذه المسألة، ولكنه لم يضع شرطًا لتجويزهم ما ذهبوا إليه، على عكس الرضي الذي ذكر أن الكوفيين وبعض البصريين أجازوا ترك صرف ما ينصرف في الضرورة ولكن ليس مطلقًا، وإنما بشرط العلمية، دون غيرها من الأسباب؛ لقوتها، إذ تكون العلمية مؤثرة في المنع من الصرف في الاسم إذ يكون موقوفًا عليها، فأما أن تكون سببًا لا غير، أو أن تكون شرطًا لا غير، أو أن تكون سببًا وشرطًا معًا[٤]، فلم يقف ابن برهان على شرط العلمية الذي ذكره الرضي، وإنما اكتفى بما ذكره، وقال ابن عقيل: إن مذهب الكوفيين والأخفش قد كثر السماع به، إذ منع صرف

([١]) ينظر: ديوان الأخطل: ١١٨، الأزارق: فرقة من الخوارج، شبيب: ابن يزيد من بني مرة خرج على عبدالملك فكانت له وقعة شديدة مع الحجاج ومات غرقًا.

([٢]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٧٧- ٤٧٩.

([٣]) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢/ ٤٩٣- ٤٩٤، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ٢/ ٣٥٣.

([٤]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠٤- ١٠٥، ١/ ١٨٣.

المنصرف اضطرارًا عندهم خلافًا لأكثر البصريين، وجعله ثعلب اختيارًا مع أن فيه خلافًا، فأنشد شعرًا فيه منع ما ينصرف، فقيل له: هذا موضوع؛ لأن فيه منع المنصرف، فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟ [1]، فأيد ابن عقيل مذهب الأخفش والكوفيين؛ لأنه قد كثر السماع به، وأما قول ثعلب فجعله يؤيد "الاختيار" مع أن ظاهر كلامه موافق لمذهب الأخفش ومن تابعه، فهو ينشد شعرًا فيه منع المنصرف من الصرف، واحتج له بأنه جاز في الكلام، أفلا يجوز في الشعر الذي تكثر فيه الضرورات؟ فمعنى ذلك أن ترك صرف ما ينصرف جائز في النثر، والنثر محل اختيار من قبل الكاتب؛ لأنه غير مقيد بوزن وقافية، وأما الشعر فمحلُّ اضطرار؛ لأن الشاعر يضطر فيكسر القاعدة في سبيل استقامة الوزن، فيبدو أنه جائز عنده وهو موافق للأخفش، وإن لم ينص على أنها ضرورة، فالأخفش ومن تابعه من الكوفيين أجازوا ذلك في الضرورة [2].

ومع أن هذه المسألة خلافية بين المدرستين إلا أن كثرة الشواهد الشعرية التي أيدت مذهب الأخفش والكوفيين، فخرج عن حكم الشذوذ لكثرة النقل، وفي هذه المسألة أيّد الأنباري الرأي الكوفي فيها، وذهب إلى صحتها لما ورد فيها من شواهد [3].

ويمكن أن نصل في هذه المسألة إلى أن الأخفش قد اعتمد على النقل وكثرة الشواهد في صحة ما ذهب.

المسألة السابعة: مهما

ذكر الواسطي في شرحه للمع في باب الشرط والجزاء أسماء الشرط ومنها "مهما" والاختلاف بين النحاة في أصلها، وذكر قول الأخفش فقال: ((وقال الأخفش: أصلها زجر كما تقول: صه، وجيء بـ "ما" للجزاء، فالثانية اسم)) [4]، وأما الثمانيني فلم ينسب الرأي بل قال: ((وقال قوم: هي "مه" التي للردع والكف، زادوا عليها "ما" فتغير معناها بدخول "ما" عليها فجعلوها

([1]) ينظر: المساعد لابن عقيل: ٣/ ٤٣- ٤٤.

([2]) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/ ٨٩٢.

([3]) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢/ ٥١٣- ٥١٤.

([4]) شرح اللمع للواسطي: ١٧٣.

كشرط))[1]، وأما العلوي في شرحه فقد نسب الرأي إلى الزجّاج فقال: ((وقال الزجّاج: هي "مه" التي للكف والزجر "ما" بعدها للمجازاة، والدليل على أنّها بمعنى "ما" رجوع الضمير إليها في قول المتنخَّل الهُذليّ: (البيت من المتقارب) [2]

إذا سُدْتَهُ سُسْتَ مِطْواعَةً ومهما وكلتَ إليهِ كفاهُ

فالهاء في "كفاه" راجعة: إلى "مهما" فهذا دليل على أنها "ما" الموصولة)) [3]، وتابع قول الثمانيني، الأصفهاني موضحًا بأنها "مه" التي دلت على معنى "اسكت" وضُمتْ إليها "ما" فحدث بالتركيب معنى الشرط والجزاء، ومع أنه لم ينسب الرأي لقائل[4]، واستشهد أبو البقاء العكبري على أن "ما" التي لحقت "مه" اسم[5]، بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [6]، وأنزل ابن الخباز "مهما" منزلة "ما" وهو بهذا موافق لرأي الزجّاجي [7]، ويبدو أن "مهما" قد اختلف النحاة فيها وذهبوا مذاهب متعددة، وشرّاح اللمع قد ذكروا هذه المذاهب والأقوال، فنقلوا رأي الخليل الذي ذكره سيبويه فقال: ((سألت الخليل عن مهما فقال: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغوًا، بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت: إنْ ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [8]، ... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون "مه" كإذ ضُمَّ إليها "ما")) [9]، فقد ذكر الشرّاح الآراء، ومنها رأي الأخفش الذي ذهب إلى أنها مكونة من جزأين الأول "مه" بمعنى الزجر أو الردع، ثم أضيفت "ما" فتضمنت الشرط

([1]) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٠١.

([2]) المتنخل الهذلي: هو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن خنيس، ديوان الهذليين: ٢/٣٠ في الديوان (سُدْتَ) وليس (سُسْتَ).

([3]) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٤٦- ٤٤٧.

([4]) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٠.

([5]) ينظر: المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٢٩.

([6]) الأعراف: ١٣٢.

([7]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٣٧٢، وحروف المعاني للزجّاجي: ٢٠.

([8]) النساء: ٧٨.

([9]) كتاب سيبويه: ٣/ ٥٩- ٦٠، والمقتضب للمبرد: ٢/ ٤٧، والأصول لابن السراج: ٢/ ١٥٩، وحروف المعاني للزجاجي: ٢٠، والجنى الداني للمرادي: ٦١٣- ٦١٤، ومصابيح المغاني في حروف المعاني لابن الخطيب الموزعي: ٤٧٠.

وتكون اسمًا، وقد ذكر ابن عقيل في المساعد الخلاف في "مهما" والآراء فيها ومنها رأي الأخفش والزجّاج والبغداديين إذ عدّوها مركبة من "مه" بمعنى اسكت و "ما" الشرطية[1]، وتابعه المرادي في نقل هذه الآراء[2].

وأما الأخفش فقد ذكر "مهما" في كتابه معاني القرآن فقال: ((وقال: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [3]، لأنّ "مهما" من حروف المجازاة، وجوابها: ﴿ فَمَا نَحْنُ ﴾))[4]، فلم يذكر أنها مكونة من جزأين، ولم يتطرق لتفاصيلها والآراء فيها، بل قال: هي من حروف المجازاة.

والذي يمكن جمع تفاصيله في هذه المسألة أنَّ "مهما" قد تعددت الآراء فيها وأقدم هذه الأقوال قول الخليل، وقول سيبويه والأخفش التي تناقلتها كتب النحو، وقد نقلها الشرّاح أيضًا، ولاسيما رأي الأخفش لكنهم لم يعلقوا على هذا الرأي أو أن يرجحوا أحدها على الآخر وإنما عرضوها مكتفين بذلك، والأخفش عدَّ "مهما" من حروف المجازاة دون تفصيل في المسألة، فيظهر أن تفصيله فيها قد نقلته عنه كتب النحو.

---

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٣/ ١٣٧.

(2)ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٦١٣- ٦١٤.

(3) الأعراف: ١٣٢.

(4) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٥.

الفصل الثاني

آراء الأخفش في الأفعال

المبحث الأول

آراء الأحناف في الأفعال الماضية

مدخل

الأفعال في اللغة العربية جزء لا يتجزأ من أساس تقوم عليه اللغة، وقد تنوعت الأفعال وتعددت من حيث دلالتها الزمنية، وهذا موضع خلاف بين المدارس النحوية، فمنهم من قسمها إلى قسمين: ماضية، ومضارعة، ومنهم من قسمها إلى ثلاثة: ماضية ومضارعة، وأمر، وبعد استقراء آراء الأخفش في شروح اللمع وقفت على نوعين من الآراء، نوع اختص بالأفعال الماضية، ونوع آخر اختص بالأفعال المضارعة، فذكر آراء في هذين النوعين من الأفعال، وما يدخل تحتهما من مسائل، فجاء المبحث الأول عن آرائه في الأفعال الماضية، وهي مسائل متعددة لأبواب مختلفة من أبواب النحو العربي توزعت في تسع مسائل ناقشتْ آراء مختلفة، ودليل الأخفش على ما ذهب إليه، فقد ذهب إلى أن الفعل الماضي يقع حالًا دون الحاجة إلى تقدير " قد" في الكلام واستدل على ذلك بآية قرآنية، وأن له آراء نُقلت عنه في باب ظنَّ في أكثر من مسألة، وآراء أخرى في الأفعال المضارعة توزعت في ثمان مسائل كان له رأي في عدم جواز جر الأفعال، كذلك رأيه في إجراء بعض الألفاظ مجرى القسم، وغيرها من الآراء التي توزعت بين مبحثين، والمسائل هي:

المسألة الأولى: الماضي الواقع حالًا ومجيء قد

وقع الواسطي الضرير في وهم عندما نسب رأيًا للأخفش حول ذكر" قد" مع الفعل الماضي الواقع حالًا فقال: ((وعند الأخفش يجوز أن تقدرها ولا تنطق بها؛ لأنها تقرب الماضي إلى الحال))[1]، ولكن الصحيح هو عكس ذلك، إذ إنه أجاز وقوع الماضي حالًا من غير تقدير لـ" قد"، إلا أن النحاة أجازوا وقوع الماضي حالا شرط أن تأتي معه "قد" سواء ظاهرة أو مقدرة؛ لأنها تقرب الماضي إلى الحال؛ لأن من المعاني التي تخرج إليها قد هي إفادة التوقع، وأثبت الكثيرون ذلك مع الفعل الماضي كما نُقِل عن الخليل قوله: ((يقال: قد فعل، لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذّن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك))[2] فمجيء قد مع الفعل الماضي يرِد للدلالة على التقريب، فهي تلزمه حين يقع حالا، وإن لم ترد معه قد فهي مقدرة عند أغلب النحويين، وقال المرادي: ((وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع.

---

(1) شرح اللمع للواسطي: ٧٥، وقد نقل الرأي أيضًا في الشرح المنسوب للعبرتي: ١٥١- ١٥٢.

(2) مغني اللبيب لابن هشام: ٢/٥٣١- ٥٣٢.

وكذلك قال ابن مالك في " التسهيل " فتدخل على فعل ماض متوقّع، لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. وقال ابن الخباز: إذا دخل" قد" على الماضي أثر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرًا منتظرا، فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. وهذا تفسير الخليل))[1] إذن يحتاج الفعل الماضي إلى دخول " قد " عليه حتى يقرب المعنى للحال؛ لأن دلالة الفعل الماضي بعيدة عن الحال، ولهذا نجد النحاة قد ذهبوا الى تقديرها إذا لم تكن في الكلام حتى يصلح كونه حالا، ووجّهَ ابن الدهان ذلك قائلًا: ((وإنما وقع الماضي معه " قد" مظهرة أو مقدرة موقع الحال نظرًا إلى الحالة التي انتقل عنها، فإذا أوقعوه حالًا وجعلوا معه" قد" قرينة إلى الحال فكانت له بمنزلة حرف المضارعة، ويقرب ما بين الحال والماضي امتناع نون التوكيد من الدخول عليهما)) [2]، فتوجيه ابن الدهان أن الماضي محتاج إلى قد؛ لأنها تقربه من الحال وتكون له بمثابة حرف المضارعة، وأما الأخفش فإنه ذهب الى أن الفعل الماضي يقع حالا دون الحاجة الى قد في الكلام وهذا ما أشارت إليه الكتب النحوية، وهو مخالف لما ذكره الواسطي في شرحه للمع، والمسألة التي نحن بصددها هي مسألة خلافية بين الفريقين فصّلَ فيها الانباري في كتابه الأنصاف، مبينًا أدلة الفريقين وإن كان ميالا الى جهة البصريين أكثر، ولكن إذا تساءلنا لِم هذا الخلاف؟ وهل منعوا أن يقع الماضي حالا أبدا أو أن هناك شرطا لوقوعه؟ فالجواب أنهم قالوا: إن وقوع الجملة الفعلية حالا جائز في الجملة التي يكون فعلها فِعل الحال؛ لأنك تخبر عن حاله التي جاء عليها، وأما المستقبل فلا يقع حالا لما في ذلك من البعد، والفعل الماضي فإنه لا يقع حالا لبعده من فعل الحال[3]، وذلك لأن الحال: ((إنما هي هيأة الفاعل، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقة، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر ولا أحول، ولا جاءني عمرو طويلا ، فأن قلت متطاولا ،أو متحاولا، جاز لأن ذلك شيء يفعله، وليس بخلقة))[4] وعلى وفق تعريف الحال فإنه يبين هيأة صاحبه أو صفته وقت الفعل، أي اثناء الإخبار عنه، ودلالة الفعل الماضي تتنافى مع ذلك؛ لأن الحال يبين الهيأة في الزمن

([1]) الجنى الداني للمرادي: ٢٥٧.

([2]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٣٦٨.

([3]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٧٤- ٧٥.

([4]) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٥٥.

الحالي، فقال المبرد: فإذا قلت: ((جاءني زيد ماشيًا، لم ترد أنه يعرف بأنه ماش، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها)) [١]، وعليه تنافت دلالة الحال مع دلالة الفعل الماضي وهذا هو سبب الخلاف بين المدرستين أو بين النحاة لنكون أكثر دقة؛ لأن بعض نحاة المدرسة البصرية وافق الكوفيين في رأيهم وبعض الكوفيين وافق البصريين لذا فهو خلاف بين النحاة حول هذه المسألة، فالأخفش البصري يوافق الكوفيين في جواز مجيء الفعل الماضي حالا دون" قد " مظهرة أو مضمرة، أما الفراء وهو رأس مدرسة الكوفة فهو يوافق البصريين في مجيء" قد " مع الفعل سواء قدرت أو أظهرت ليكون حالا[٢] ومن الأدلة التي احتج بها الكوفيون والأخفش على صحة مذهبهم هو قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٣] وأكثر ما دار الحديث حول هذه الآية حتى كأنه لم يكن هناك مثال على مجيء الماضي حالاً دون "قد" غيرها، فقد أشارت إليها كل الكتب التي ناقشت مجيء الماضي حالا دون قد، وذكرها الواسطي في شرحه في كون "حصرت" صفة لقوم وقد حذف، إلا إنه ذكر أن الأخفش عدها حالا مقدرا "قد" في الكلام وهذا على عكس ما نسب الى الأخفش الذي قال في إعراب هذه الآية في كتابه معاني القرآن ما نصه: ((حَصِرَةً صدورهم أو حَصِرتْ صدورهم فـ" حصرة" اسم؛ نصبته على الحال، و"حصرت" فَعِلَتْ وبها نقرأ))[٤] والواضح من كلامه أنه عدّها حالًا في الحالتين سواء كانت "حصرة" اسم فهو حال، أو "حصرت" هنا فعل وهي أيضًا حال لم يقدر قبلها شيء ولم يذكر احتياجها لـ" قد"؛ لأن كلامه صريح وواضح، كما ورد من الشواهد على مجيء الماضي حالا دون قد قول الشاعر: (البيت من الطويل) [٥]

وإنّي لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر

قال الفراء في تفسير هذه الآية: ((معنى قوله: ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٦] أي ضاقت صدورهم، صدورهم، وقد قرأ الحسن "حَصِرةً صدورهم" والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون قد ذهب

---

(١) المقتضب للمبرد: ٤/ ٣٠٠

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٢٤، والمقتضب: ٤/ ١٢٤

(٣) النساء: ٩٠

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦٣

(٥) البيت لأبي صخر الهذلي: خزانة الأدب للبغدادي: ٣/ ٢٥٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٦٧/٢

(٦) النساء: ٩٠

عقله، وسمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير، فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها قد مضمرة إلا أن يكون مع كان جحد فلا تضمر فيها قد مع جحد لأنها توكيد والجحد لا يؤكد؛ ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز ما قد ذهبت)) [1].

وعليه فإن لكل واحد منهم حججه التي احتج بها، فالكوفيون يرون أن كثرة الشواهد الواردة تجيز لهم بناء هذه القاعدة دون تقدير لـ"قد" ووافق على ذلك الأخفش على ما أشارت إليه المصادر النحوية، وما تناقله النحاة؛ لأن الماضي قد يدل على زمن لم ينقض وهو بحكم الحال، والمعروف عن منهج المدرسة الكوفية ابتعادهم عن التأويل واعتماد الشواهد التي لا يرتضيها البصريون، أما البصريون فقد ذهبوا الى تأول ما وجدوه مخالفا لقاعدتهم، ففي هذه المسألة هناك عدة شواهد جاء فيها الماضي حالا دون " قد " وهذا ما ذكره ابن هشام[2] وإن للفعل الماضي دلالات متعددة ذكرها القداماء وبحثها المحدثون، فنجد أن الماضي جاء دالا على الزمن المطلق، أو الحدوث بصورة متكررة، أو أن ينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، أو أن يستعمل الماضي ويراد به الحاضر[3]، ودلالات اخرى ذكرتها الدراسات لم يلتزم الماضي فيها دلالة واحدة بل يخرج إلى دلالات بحسب السياق والقرائن أو المقصود من الكلام، فمذهب الكوفيين والأخفش الذين اعتمدوا على ما ورد من شواهد وأدلة، وعلى أن الفعل الماضي يصح وقوعه صفة للنكرة فصح وقوعه حالا للمعرفة، جوّزوا وفقها مجيء الماضي حالًا دون قد ظاهرة أو مقدرة، كما إن الأخفش نصَّ في كلامه على جواز وقوع الحال اسمًا أو فعلًا.

المسألة الثانية: تعدية المضمر إلى المضمر

ذهب شارح اللمع الأصفهاني إلى أن من خواص هذه الأفعال(ظنَّ وأخواتها) ((تعدية المضمر إلى المضمر تقول: ظننتني قائمًا وحسبتك منطلقا وزيد ظنه قائما، فيتعدى ضمير

([1]) معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨٢.

([2]) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٥٣٧.

([3]) ينظر: الفعل والزمن: د- عصام نور الدين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٨٤م، ٥٤، والدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية دراسة في ضوء السياق اللغوي: د- محمد رجب محمد الوزير، علوم اللغة، دار غريب، القاهرة- مصر، مج١، ع٢، ١٩٩٨م، ١٤٢-١٤٣-١٤٤، والتحويل الزمني للفعل الماضي في العربية: أ- البشير جلول، مجلة الخير- ابحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، ع٦،٢٠١١م، ٥.

الفاعل المرفوع إلى ضميره المنصوب، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [1] ففي رآه ضمير الإنسان وهو الفاعل والهاء يعود إليه أيضًا)) [2] وقد عدّهَ مزية لهذه الأفعال إذ يتعدى المضمر الى المضمر، وهو جائز بينما بقية الافعال مفتقرة لمثل هذه المزية، واستدل على رأيه بالآية القرآنية، ثم عاد وذكر رأي الأخفش فقال: ((وجاز زيد ظنه منطلقا لقوله تعالى: ﴿ إن رآه استغنى ﴾ هكذا ذكره الأخفش)) [3]، فالأصفهاني لم يذكر رأي الأخفش صريحًا وإنما عبر عنه بقوله: (هكذا ذكره الأخفش)، لكنه علل لم جاز في هذه الأفعال دون سواها هذا النوع من التعدية؟ وذلك لأنها ليس لها تأثير في مفعولها الاول وانما القصد الى المفعول الثاني بالفائدة فلم يبالوا في الاول اي شيء كان ضمير الفاعل أم غيره [4]، فقد عملت هذه الافعال القلبية في ضميري رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمى؛ واشتركت معها رأيت الحلمية والبصرية واستدلوا على ذلك بأمثلة منها: علمتني فقيرا الى عفو الله[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾ [6]، ففي الآية تعدى المضمر في أراني الى المضمر في أعصر، كذلك أراني الثانية الى المضمر في أحمل، فهل يجوز أن يوضع نفس موضع الضمير الثاني؟ كأن يقال: ظننت نفسي عالما، فقال ابن كيسان : يجوز، ومنعه الأكثرون لأنهم جوزوا ذلك مع بقية الأفعال دونها كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [7]، ولو سُئِلَ لِم جاز أن يكون في هذه الأفعال ضمير الفاعل والمفعول لشيء واحد ؟

يكون الجواب وذلك لأنه جاز أن يقول المتكلم عن نفسه: عَلِمتُني منطلقا، وفي غيرها يذكر لفظ النفس، مثل كرهت نفسي وضربت نفسي وغيرها؛ لأن الغالب في الأفعال القلبية أن فعل الفاعل متعلق بغيره؛ فإذا جمعناهما سبق الفهم إلى المغايرة، وهذا ما لا يوجد في أفعال القلوب لأنها متعلقة باعتقادات من العلم والظن، وهذه صفات تتعلق بنفس الإنسان أكثر من صفات

---

(1) العلق: ٦-٧.

(2) شرح اللمع للأصفهاني: ٤٢٨.

(3) المصدر نفسه: ٤٢٩.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٠.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوّض – عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م، ١/ ٢٥١.

(6) يوسف: ٣٦.

(7) القصص: ١٦.

غيره[1] وفي الأمثلة التي وردت وتعدى فيها المضمر إلى المضمر كانت عائدة على صفات تخص الإنسان ففي الآية أراني أعصر فهو يتحدث عن نفسه ويرى أنه يعصر والثاني أراني أحمل فسبق الفهم للمقصود من الكلام، بخلاف لو كانت الأفعال غيرها فلو قلنا: ضربتني ربما يسبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حينها حركة المضمر على دفع ذلك، كما أنه ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر[2] ونلحظ من خلال ما سبق أن النحاة قد أجازوا تعدية المضمر الى المضمر في باب ظنَّ وعلم، وأشار الاصفهاني الى أن الأخفش قد جوّز ذلك أيضًا، ومما نقل عن الأخفش وذكر فيه مسألة التعدية هذه، هو في مسألة أرأيتَكَ زيدًا ما صنع، إذ قال: ((لا يجوز أن يكون هذا الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين؛ لأن الثالث غير الثاني، ولا يلزم له فيه ذكر، ولو كان كذلك لكسرت التاء في المؤنث، ولما تَعَدى مُضمَرُهُ المرفوع الى مضمره المنصوب)) [3]، فالأخفش لم يأت على ذكر مسألة تعدية المضمر إلى المضمر في كتابه معاني القرآن، لكن الآراء المنقولة عنه تذكر ذلك، زد على ذلك أن الأصفهاني قد تفرد بذكر هذا الرأي عن شرّاح اللمع ما عدا ابن الدهان الذي نقل رأيًا مقاربا لما نقله الأصفهاني، والذي يمكن أن نخلص إليه في هذه المسألة أن الأخفش قد أجاز تعدية المضمر إلى المضمر كون هذا قد اختص في باب ظنَّ وعلم بصفات الإنسان، وأجاز النحاة ذلك موافقين رأي الأخفش في كون فاعل الافعال القلبية ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى.

المسألة الثالثة: ظن إعمالها وإلغاؤها وإجراؤها مجرى القسم

تفرد الأصفهاني بنقله قولًا للأخفش في " إعمال ظنَّ وإلغائها" فقال الأخفش: ((إذا لم تُعدَّ هذه الأفعال فقبيح أن لا تجري مجرى القسم، ولهذا المعنى لم يحسن وقف الأنباري وسهل على قوله: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ لأنه لما وقف ولم يُعَدّ وجب أن يجاب بجواب القسم وكأنه قال: (وضل عنهم ما كانوا يدعون / ومن قبل وظنوا) وأيقنوا وعلموا حتى صار كأنهم أقسموا

([1]) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، تح: د- رياض بن حسن الخوّام، د-ط، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤م، ٢/ ٣٦.

([2]) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٦.

([3]) الغرة في شرح اللمع لأبن الدهان: ١/ ٢٧٠- ٢٧١.

مالهم من محيص)) [1]، فذكر الأصفهاني في شرحه للمع "ظنَّ وأخواتها" وما تميزت به من خواص منها أن هذه الأفعال تلغى إذا توسطت أو تأخرت كما حين نقول: محمدٌ أظنُّ قائم و محمدٌ قائم أظنّ، وهو يرجح إعمالها في حالة التوسط وعدَّه أحسن معللًا ذلك بأنه للمبتدأ أقرب، أما في حالة التأخر فإن الإلغاء أحسن، وفسر قوله لما الإلغاء أحسن في هذه الأفعال قال: لأن الكلام يكون مفيدًا بعد الإلغاء كما كان مفيدًا قبله، فأما إذا تقدم فقد قصدت إليه فلابد من إعماله وإن لم يكن له أثر فلا يجب أن نتوهم أنها ملغاة وليس هناك فائدة، لأنها تجري مجرى القسم وما بعدها أجوبة لها كما تكون في القسم، واحتج بآيات من القرآن الكريم [2]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [3]، فهذه الآية التي استدل بها الأصفهاني وما جاء في تفسيرها عند الأخفش ((أي: فاستيقنوا؛ لأن " ما " ههنا حرف وليس بـ" اسم"، والفعل لا يعمل في مثل هذا؛ فلذلك جُعِلَ الفِعلُ ملغى)) [4]، وقول أبي الحسن هذا يذكر إلغاء هذه الأفعال لأن ما بعدها لا يصلح لأن تعمل فيه كونه حرفًا، ولكن لم يذكر أنها تجري مجرى القسم، وفسرت هذه الآية ((وظنوا: اي ايقنوا. قال السدي: ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ أي: من حيدة ورواغ من العذاب. والظاهر: ان ظنوا معلقة. والجملة المنفية في موضع مفعولي " ظنوا "، وقيل: تم الكلام عند قوله " وظنوا " أي: وترجح عندهم أن قولهم " ما منا من شهيد " منجاة لهم، أو أمر يوهمون به. والجملة بعد ذلك مستأنفة)) [5]،هنا "ظنَّ" معلقة عن العمل وليست ملغاة، وأن الجملة المنفية (مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) سدت مسدّ مفعولي "ظنَّ"، أما على الرأي الذي يرى أن الكلام قد تم عند "ظنوا"، فما بعدها كلام مستأنف، ففي هذا التفسير لها احتمالان أما أن تكون معلقة أو تكون ملغاة موافقًا قول الأخفش السابق، ولكن أيضًا لم يذكر لنا أنها جرت مجرى القسم وأفادته، فإنه بالرغم من تقدم الفعل فإنهم أجازوا إلغاء عمله، فعلى رأي الأخفش الذي نقله الأصفهاني فإنه إذا لم تعدَّ هذه الأفعال فقبيح أن لا تعدّ جارية مجرى القسم، فهو هنا لم يذكر علة الغاء عملها مع تقدمها؛ لأنها إذا تقدمت كان الإعمال فيها واجبًا، فما هو عمل ظنَّ وأخواتها الذي يلغى؟ ولِمَ تلغى عن العمل؟ والجواب هو أن ظنَّ واخواتها هي أفعال تدخل بعد أن تستوفي فاعلها على

---

(1) شرح اللمع للأصفهاني: ٤٢٥.

(2) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٤-٤٢٥.

(3) فصلت: ٤٨.

(4) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٠٩.

(5) تفسير البحر المحيط لابي حيان: ٤٨٢/٧.

المبتدأ والخبر ليكونا مفعولين لها وهذا مذهب جمهور النحاة، إلا السهيلي الذي يرى أن المفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا[١]، وهي من الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فلِما احتاجت الى المفعولين وليس إلى أحدهما؟ نجد جواب هذا التساؤل في قول ابن جني: ((الثاني منها افعال الشك واليقين مما كان على المبتدأ وخبره، فكما لابد للمبتدأ من خبره فكذلك لابد للمفعول الأول من المفعول الثاني وتلك الأفعال ظننت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت وعلمت ورأيت بمعنى علمت تقول: ظننتُ زيدًا قائمًا وحسبتُ محمدًا جالسًا وخلت أباك كريمًا)) [٢]، فيوضحَ ابن جني احتياج ظنَّ واخواتها الى المفعولين معًا كاحتياج المبتدأ الى الخبر ليتم به معنى الكلام لذلك لا يمكننا الاستغناء عن أحدهما لافتقار معنى الكلام إليه، ولما كانت تحتاج مفعوليها معًا فهي تعمل فيهما النصب سواء كان ظاهرًا أو مقدرًا، وإنها معتمدة على المفعول الثاني الذي هو خبر للمفعول الأول لأنك لو قلت: ظننتُ زيدًا منطلقًا فأنت لم يكن شكك في زيد وإنما شكك في الانطلاق الحاصل من زيد هل وقع أم لا، فلو قلت: زيدٌ منطلقٌ قبل أن تدخل هذه الأفعال، فإنما تفيد المخاطب بأنك عرّفته الانطلاق الذي لم يعرفه لا ذاته التي عرفها[٣]، إذن ظنَّ وأخواتها تحتاج المفعولين، فقال الثمانيني: هذه الأفعال إذا تقدمت وجب إعمالها، ووجب أن تنصب المفعولين؛ وذلك لأن العلم و الشك لما تقدما قويا فلم يجز إلغاؤهما نحو: ظننتُ زيدًا منطلقًا، وخلتُ أباك خارجًا، وإن وقوع الشيء أولًا دليل على قوة العناية به[٤]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن برهان العكبري والواسطي[٥]، وتابعهم في ذلك بقية شرّاح اللمع[٦]، في وجوب إعمالها إذا تقدمت ولم يتطرقوا إلى إلغائها مع تقدمها ومعاملتها معاملة القسم، وذهب أبو حيان إلى أن ثمة خلافًا إذ يكون الإعمال والإلغاء، فمذهب جمهور النحاة أنَّك مخيّر بين أن تعملها أو تلغيها، وذهب الأخفش إلى أنَّه ليس على التخيير، وإنّما هو إلزام إذا ابتدأت به لتخبر عن مدلول ذلك الفعل من شكّ أو غيره، فتعمل الفعل في جميع الحالات متقدمًا

---

(١) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري:١/ ٣٥٨.

(٢) اللمع في العربية لابن جني: ٥٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٢٨١.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٤٥.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٠٧، وشرح اللمع للواسطي: ٦٢.

(٦) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي:٢٠١- ٢٠٢، الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٥٥، وشرح وشرح اللمع للعبرتي:١٤١، المتبع لابي البقاء العكبري:١/ ٣١٩، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٢٨.

أو متوسطًا أو متأخرًا، فإن ابتدأت، وأردت جعل الخبر في شك، أو غيره ألغيت وابتدأت، ووفق ما نقله أبو حيان عن الأخفش إنه إذا أريد إثبات معنى الشك أو أي معنى آخر فتعملها في كل حالاتها وليس لك الخيار، فإن ابتدأت وأردت جعل الخبر في شك ألغيت ابتدأت، وأما السيوطي فقد قال: ((وخصَّ متصرف القلبيَ بالإلغاء آخرًا ووسطًا والأكثر يخيّر)) [١]، وذكر المرادي إن من القبيح إلغائها متقدمة، وعدّها مسألة خلافية حيث ذهب البصريون إلى منع الإلغاء إذا تصدرت، وذهب الكوفيون والأخفش وابن الطراوة إلى أنه جائز[٢]، وأما العلة في مذهب الكوفيين والأخفش فهو أن هذه الأفعال ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية لذا فإنها تلغى نتيجة ضعفها[٣]، وعلى هذا الرأي الذي ذكرته الدراسة فإن ضعفها قد جعل الابتداء متغلبًا عليها فألغيت عن العمل، ولكن ابن هشام يرى أن الغاءها متقدمة مشروط بأن يقع قبلها شيء من الكلام نحو قولك: متى ظننتُ محمدًا قائمًا [٤].

فالذي يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة وما اورده النحاة من آراء فقد ذهب بعضهم إلى جواز إلغائها متقدمة وذكروا لذلك أسباب كضعف ظنَّ وأخواتها، أو أن يتقدم عليها شيء من الكلام له الصدارة، ورأي الأصفهاني الذي نقله عن الأخفش في إجرائها مجرى القسم إذا لم تعدّ فقد تفرد بنقله من بين شرّاح اللمع، زد على ذلك إن الأخفش لم ينص على هذا الرأي في كتابه معاني القرآن بل ذكر أنها لم تعمل لأن ما بعدها حرف لا يصلح أن يكون مفعولًا لها.

المسألة الرابعة: ظنَّ وأخواتها وما يسدّ مسد مفعوليها

ظنَّ وأخواتها من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر وتنصبهما مفعولين لها، فهي إذن متعلقة بالمفعولين عاملة فيهما وهما المبتدأ والخبر، لكنها أيضًا قد ينوب عن مفعوليها (أنَّ وأسمها وخبرها) أو (أن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها) مناب المفعولين من باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من باب(أعلمت) ولا يسد إلا مسد اسم واحد[٥]، ولما كانت تسد مسد

---

(١) همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤٨٩، وينظر: تحرير الخصاصة لابن الوردي: ١/ ٢٤٥، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: ٧١، الأصول في النحو لابن السراج: ١/ ١٨١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٣٨١.

(٣) ينظر: الخلاف النحوي بين الأخفش الاوسط والبصريين: ٤٣-٤٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبن هشام: ٢/ ٥٨.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٩٨.

مفعول واحد فإنها محتاجة إلى مفعول ثانٍ فذكر الثمانيني أن الأخفش قال: ((أنَّ وأسمها وخبرها في تأويل المصدر، فإذن لا بد من المفعول الثاني إما في اللفظ أو في التقدير، فإذا قال: ظننت أنك خارج فهذا عنده مفعول اول، والثاني محذوف تقديره، ظننت خروجك واقعا)) [١]، ونصَّ على رأي الأخفش أيضًا الواسطي في شرحه للمع، والأصفهاني[٢]، فنحتاج إلى تقدير مفعول ثانٍ لأنها سدت مسد مفعول واحد وهذا على رأي الأخفش؛ لأنه لا يمكن الاقتصار فيها على مفعول واحد، والذي دعاه إلى التقدير أنه اعتبر المفعول الثاني محذوفًا، ولو قلنا لماذا محذوف؟ نجد ذلك في قول الأخفش: بأن المفعول الثاني محذوف؛ لأن أنَّ مصدرية، فقدرها هي وما عملت فيه بمصدر مفرد، كقول القائل: علمتُ أنَّ زيدًا قائم، أي: علمت قيام زيد كائنًا [٣]، فهو يرى (أنَّ واسمها وخبرها) و(أن المصدرية ومعمولها) تقدر بمفرد فيسد مسد مفعول واحد فنحتاج إلى التقدير حتى تستقيم الجملة ويكون لظنَّ مفعولان، وأما سيبويه فإنه جعلها تستغني بأن واسمها وخبرها فقال: ((فأمّا ظننت أنّه منطلقٌ فاستغنى بخبر انَّ، تقول: أظنُّ أنّه فاعلٌ كذا وكذا، فتستغنى. وإنّما يقتصر على هذا إذا عُلِمَ أنه مستغنٍ بخبر أنّ)) [٤]، وعلى رأي سيبويه أننا لا نحتاج إلى التقدير بل أن الكلام مستغنٍ بذكر أنَّ واسمها وخبرها أو أن المصدرية ومعمولها؛ لأنها سدت مسد مفعولي ظنَّ، وتعليل هذا الاستغناء لو قلتُ: حسبت أنَّك محسن، وظننتُ أنك عفيف بكونها لما اقتضت اسمًا وخبرًا فإن الكلام قد طال فأغنى عن ذكر المفعول الثاني [٥]، وقد وافق رأي سيبويه من شرّاح اللمع ابن الدهان في الغرة ولم يذكر آراء النحاة في المسألة بل ذكر أن " أنَّ" وما عملت فيه سد مسد مفعولي ظننتُ [٦]، وأما التقدير في قولهم: ظننت إنَّ زيدا قائمٌ، فإنه قد أُستغني عنه من ثلاثة اوجه: أحدها: أنه لا فائدة فيه، والثاني: إن ما تعلق به العلم والظنّ مصرّح به وهو القيام الذي ذكر؛ لأن زيدًا غير مظنون وإنما قيامه وقد صرح به، والثالث: أن "أنَّ" للتوكيد مع بقاء الجملة على رمّتها فهي كـ" لام الابتداء " وكما لا

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٦٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٣٦- ٤٣٧.

(٣) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ١٨١.

(٤) الكتاب لسيبويه: ١/ ١٢٥- ١٢٦.

(٥) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٤٦.

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٦٧.

يحتاج هناك إلى تقدير مفعول كذلك ههنا[١] فهم لم يروا مسوغًا للتقدير الذي ذهب إليه الأخفش، فالكلام تام لا يحتاج الى تقدير شيء فيه فتحققت الفائدة وفُهِم المعنى المراد فلا يحتاج الى تقدير أو تأويل، ومن ثَمَّ حملوا (ليت أن زيد خارج) فقالوا: ((قال صاحب الكتاب: وتقول: ليت أن زيدًا خارج وتسكت كما سكت على ظننت أن زيدًا خارج، قال الشارح: تقول ليت أن زيدًا خارج وتكتفي بأن مع صلتها عن أن تأتي بخبر ليت؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر لدخولها على المبتدأ والخبر كما كانت ظننت وأخواتها كذلك، فجاز أن تقول: ليت أن زيدًا خارجٌ، كما تقول: ظننتُ زيدًا خارج و لا تحتاج الى خبر؛ لان الصلة قد تضمنت الاسم والخبر فلم تحتج إلى ذكر المفعول الثاني لأنك قد اتيت بذكر ذلك في الصلة))[٢]، وعليه فإن (أنَّ ومعموليها) كما في: ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ، أو كما في قوله تعالى: ﴿ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٣] يسدان مسد مفعولي ظنَّ، وإن كانت تقدر بمفرد للطول، ولأن الخبر والمخبر عنه يجريان في الصلة، فسيبويه لا يرى في الكلام حذفًا ولا يحتاج الى تقدير فيه، أما الأخفش وتابعه المبرد فيرون أن هناك محذوفًا والكلام يفتقر إلى تقدير مفعول ثانٍ يقدر بـ(ثابت أو مستقر) كما يسد عنها أن وصلتها كما قال تعالى:﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [٤]، فتضمن مسندًا ومسندًا إليه قد صُرِح بهما في الصلة [٥].

والذي أصل إليه في هذه المسألة وتحديدًا في قول أبي الحسن الأخفش أنه لا يرى " أنَّ ومعموليها أو أن وصلتها " قد يوفيان ظنّ مفعوليها، بل مفعول واحد؛ لأنه قدرها بمفرد فنحتاج الى تأويل وتقدير المفعول الثاني.

المسألة الخامسة: عســى

نقل الواسطي في شرحه للمع في باب "عسى " إذا وُصِل بها الضمير رأي الأخفش بذلك إذ قال: ((وقال الأخفش: هو مرفوع كما كان الظاهر، قال: وإن كان هذا ضمير المنصوب فهو

---

(١) ينظر: اللباب لابي البقاء العكبري: ١٨١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨٥.

(٣) البقرة: ٢٥٩.

(٤) العنكبوت: ٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤٨٧.

مرفوع؛ لأن الضمائر يُتّسعُ فيها، فيقع المنصوب موضع المرفوع، والمرفوع في موضع المنصوب، ألا ترى أنّك تقول: مررتُ بك أنت، فأكدّتَ المجرور بضمير المرفوع وهكذا تؤكد المنصوب بالمرفوع)) [١]، فليس هناك خلاف في دخول الضمير على عسى، لكن الذي يظهر من الآراء هو نوع الضمير الداخل عليها؛ لأن عسى فعل ماضٍ غير متصرف وتعمل في الجملة الداخلة عليها إذ ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي بذلك محمولة على "كان " فأُجريت مجرى الأفعال الناقصة في عملها، إلا إنها افترقت عن كان وأخواتها بأن خبرها يرد جملة فعلية مسبوقة بأن الناصبة[٢]، وحقُّ عسى أن يكون اسمها مرفوعًا وخبرها منصوبًا، وعندما يتصل بها ضمير فالأولى أن يكون ضمير رفع كونه اسمها، لكن ورد اتصال ضمير النصب بها، فاختلف النحاة في تعليل ذلك، فنقل لنا الواسطي قول أبي الحسن بأن الضمير مرفوع كما كان الظاهر وإن كان ضمير نصب، معللا ذلك بأن الضمائر يُتّسعُ فيها فيمكن أن يأتي المنصوب محل المرفوع والعكس أيضًا قد يرد، من باب الاتساع في الضمائر أو الاتساع اللغوي، كقولهم: مررتُ بك أنت، فيقول : كما جاز لكم تأكيد الضمير المرفوع بالمجرور، فيمكن لنا وضع ضمير النصب محل ضمير الرفع، وأما سيبويه فقال: ((أمّا قولهم: عساك فالكاف منصوبة، والدليل على أنها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك " ني "، قال عمران بن حطّان: [٣] (البيت من الوافر)

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازِعُني لعَلِّي أو عسانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عسايَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لَعَلَّ في هذا الموضع)) [٤]، فحمل سيبويه عسى على لعلّ، لوجود رابط مشترك بين الأثنين وهو إفادة الترجي وهو ما أوجب جمودها، وقد اشترطوا في عدها حرفًا اتصال الضمير بها مباشرة، وإليه أشار سيبويه[٥]، هنا

---

(١) شرح اللمع للواسطي: ١٩٢، وشرح اللمع للعبرتي: ٢٠٠- ٢٤٤ فقد ورد الرأي فيه أيضًا.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٧، وشرح اللمع للثمانيني: ١/ ٧٤٤، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٤٢٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٩٥.

(٣) البيت من شواهد كتاب سيبويه: ٢٧٤/٢-٢٧٥، وخزانة الادب للبغدادي:٥/ ٣٤٩.

(٤) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٥٥٦.

(٥) ينظر: عسى في العربية(دراسة في الخلاف النحوي): د- فراس عبدالعزيز عبد القادر، مجلة آداب الرافدين، الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع٤٩، ٢٠٠٨م، ١٥.

عُدّتْ عسى حرفًا دالًا على الرجاء كلعلَّ لأنهم يرون أن ما ينطبق على الحروف ينطبق عليها، إذ لا يظهر معناها إلا بانضمام غيرها إليها تمامًا مثل لعلَّ، وعليه حُمِل دخول ضمير النصب عليها فيكون اسمها كقول الشاعر: [1] (البيت من الطويل)

فقلتُ عساها نارُ كأسٍ وعلَّها تَشَكَّى فآتي نحوها فأعُودُها

والشاهد في البيت " عساها نارُ كأس " جاءت فيه عسى بمعنى لعلَّ وهي هنا حرف نصبت الأول ورفعت الثاني، واسمها ضمير الغائبة، والخبر نار كأس[2]، وعليه فعسى تتردد بين الحرفية والفعلية، فمجيء ضمير النصب متصلا بها جعل النحاة يحملونها على لعلَّ ويعتبرونها حرفا وإلى هذا المعنى أشار الأصفهاني في شرحه قال: ((واعلم أن عسى يدخل عليها الضمير ويتأكد شبهيتها بلعلَّ ثم عند ذلك ينصب الاسم ويرفع الخبر فتقول عساني أفعلُ كذا وهذا لا يكون إلا في المضمرات، أما في المظهرات فلا))[3]، فأجاز الأصفهاني عدها حرفا مثل لعلَّ فقط عند اتصال الضمير بها، ولم يجز مع الظاهر، وهذه الآراء قد ذهبت إلى حرفيتها متابعين بذلك سيبويه الذي حملها على لعلَّ، وأما رأي الأخفش فإنه جعل عسى باقية على رفعها الاسم، ونصب الخبر، لكنه جعل ضمير النصب الياء وأشباهها موضع ضمير الرفع، فينوب عنه، وأن والفعل في موضع نصب خبر لها على وضعه الأول، واختار ابن مالك مذهب الأخفش، لسلامته من عدم النظير، إذ يرى أنه ليس فيه إلا أن ينوب ضمير النصب عن ضمير الرفع، وحجته بأن ذلك موجود في اللغة كقول الراجز: [4] (البيت من الرجز)

يا بن الزبير، طالما عصيكا وطالما عنَّيتنا إليّكا

([1]) البيت لصخر بن جعد الخضري، ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٤٢١/١، والجنى الداني للمرادي: ٤٦٩، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٣٥٠.

([2]) ينظر: النحو المصفى: محمد عيد، د–ط، مطبعة دار النشر، الفجالة – مصر، د–ت، ٢٨٠– ٢٨١.

([3]) شرح اللمع للأصفهاني: ٦٨٣، وإلى ذلك ايضا أشار العلوي في كتاب البيان في شرح اللمع:٤٨٤.

([4]) نسب المرادي البيت لرجل من حمير: ينظر كتاب الجنى الداني للمرادي: ٤٦٨، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٣٥٠.

ونيابة المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كأنت[1]، وعلل ابن عصفور قول الأخفش: ((إنَّ الذي دعا إلى أنَّ يقال أنَّ الضمير وأن كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع أن يبقى على ما كان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع أنَّ في موضع نصب، والظاهر منصوب، فالجواب: إنَّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر))[2].

والذي يمكن أن نخلص إليه في هذه المسألة أن النحاة يرون أن عسى قد تأتي فعلًا، وقد تأتي حرفًا وذلك إذا دخلت عليها ضمائر النصب المتصلة، وكان لكل فريق منهم تعليل لما ذهب إليه، أما الأخفش فإنه لم يذهب إلى تأويلات وحمل أمر على آخر، إنما أجاز أن يُتسع في الضمائر فيحمل ضمير على ضمير آخر، فوضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، ويؤيد ذلك قول ابن يعيش الذي رأى في عسى أن لها حالًا مع المضمر لا تكون مع الظاهر، كما كان لـ" لولا" في قولهم: لولاي ولولاك [3].

المسألة السادسة: كان بمعنى صار

ذكر الأصفهاني في شرح اللمع أن كان تأتي بمعانٍ مختلفة، ومن معانيها أن تكون بمعنى " صار " ونقل إنشاد الأخفش لبيت من الرجز يؤيد هذا الرأي، فقال: ((من أقسام كان أن يكون بمعنى صار والفرق بين كان وصار أن كان لا يوجب التنقل وصار يوجب التنقل تقول: صار زيد غنيا، ولم يكن قبل بهذه الصفة فمما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [4] أي: صار الآن في المهد ولم يريدوا أن يخبروا بشيء كان قد مضى لأنه ليس بموضع التعجب إذ كل أحد كان صبيا في المهد فلا يجوز أن يكون لما مضى، وأنشد أبو الحسن(الأخفش): [5] (البيت من الرجز)

والرأس قد كان له شكير

([1]) ينظر: كتاب الجنى الداني للمرادي: ٤٦٧-٤٦٨.

([2]) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٢/ ٢٩٢

([3]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣٣

([4]) مريم: ٢٩.

([5]) ينظر: جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م، ٢/ ٨٢٩ أنشده ابن دريد (والرأس قد صار له شكير)، مادة (ر-ش- ك)، وقد نُسب للعجاج ولم أقف عليه في ديوانه.

أي: صار ألا ترى أنه لا يقال: قد كان فيما مضى شكير لأن الشكير: إنما يظهر في الحال دون ما مضى فصح هذا)) [١] ومفاد هذا الرأي أن الأخفش بإنشاده لهذا البيت، أثبت دلالة "كان" على معنى صار؛ لأن الشكير هو ما نبت من شعر ضعيف تحت الشعر القوي، أو بين الضفائر[٢]، فلم يصح معه ان تكون كان دالة على المضي، ولكن الرماني له رأي آخر في قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ في معنى كان فهو يرى أنها زائدة [٣]، وقد تفرد الأصفهاني بنسبة هذا الرأي للأخفش من بين شرّاح اللمع ، إذ ذكروا مجيء كان بمعنى صار لكنهم لم ينسبوا الرأي إلى الأخفش[٤] وذكروا أنها تجعل بمعنى صار إذا أريد بلفظ الماضي الحاضر مستدلين على ذلك بشواهد عدة، ومن الشواهد قول الشاعر: [٥] (البيت من الطويل)

بفيفاء قفرٍ والمطيُّ كأنَّها قطا الحزنِ قد كانتْ فراخا بيوضها

أي صارت بيوضها فراخا، فلا يمكن أن تكون فراخًا قبل أن تكون بيوضا، وقد استعملت العرب كان بمعنى صار في أشعارها، وجاءت في القران الكريم قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [٦]، أي صرتم، لأنه قال: ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ [٧]، فكنتم خير أمة أي: صرتم خير أُمة [٨]، وفي هذه الأمثلة وغيرها يتضح أن لـ" كان" خصوصية تركيبية تركيبية فهي تنقل زمن الجملة ومعناها حسب طبيعة دخولها التركيبي فقد تدل على الماضي، وقد تدل على المستقبل أو الحاضر، أو تكون بمعنى صار، وهذه الخصوصية ليست متاحة في

---

(١) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٥٢.

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٢٧/ ٢٣٠٦.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/ ٢١٧.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٣٨٩، وشرح اللمع للواسطي: ٤١، شرح اللمع لابن برهان:١/ ٥٠، وكتاب البيان للعلوي: ١٤١، وشرح اللمع للعبرتي: ١٢١، والمتبع في شرح اللمع: ١/ ٢٥٧، وشرح الرضي: ١/ ١٠٣٣

(٥) ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: تح: د- حسين عطوان، د-ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د-ت، ١١٩.

(٦) آل عمران: ١١٠.

(٧) آل عمران: ١٠٣.

(٨) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٥٠.

غيرها من الأفعال، ولها أثر في المعنى بالإضافة إلى الأثر الإعرابي الذي تحدثه بالدخول على الجملة الأسمية[١]، وأيضا من الشواهد على مجيء كان بمعنى صار قول الشاعر جرير: [٢]

فارقتني حين غَضَّ الدَّهر من بصري وحين كنتُ كعظم الرمةِ البالي

فالشاعر يتحدث عن تقدمه في العمر وكبر سنه، وكيف أن بصره أصبح ضعيفًا، وصار كعظم الرمة البالي، فلم يرد الزمن الماضي من دلالة كان بل أراد صار؛ لأنه لم يكن في شبابه كعظم رمة بالي، والآيات القرآنية التي تضمنت مشاهد القيامة جاءت معها كان، ولا يصح أن تكون دالة على المضي؛ لأن هذه الأحداث مستقبلية، قال تعالى: ﴿ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا ﴾ [٣] وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾[٤]، ومن قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا * وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾[٥] ففي هذه الآيات كان الحديث عن أحداث مستقبلية ودلالة كان بمعنى صار[٦] أي: فتحت السماء فصارت أبوابا، وسيرت الجبال فصارت سرابا، ولو عدنا لكتاب الأخفش معاني القرآن فهو عند حديثه عن كان تحدث عن عملها ونصبها للخبر إذا كانت ناقصة، أو تكون بمعنى " وقع " فتستغني عن الخبر لأنها تكون تامة، ولم يتطرق لمجيئها بمعنى صار[٧].

وعند جمع دقائق هذه المسألة وما ذكره النحاة فيها فقد جاء رأي الأخفش مطابقًا لما ورد عن العرب من استعمال كان بمعانٍ عدة، فالشواهد التي احتج بها النحاة كانت دليلًا على ورودها بمعنى صار، والأخفش اعتمد على السماع الوارد فيها محتجًا به على ما ذكر.

---

(١) ينظر: كان في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية: أحمد عبدالله الصايل، إشراف: د- عادل سلمان بقاعين، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٢م، ٢٠، والمقرب لابن عصفور: ١/ ٩٣، ومنهج السالك: ٥٨.

(٢) ديوان جرير: ٣٤٥.

(٣) المزمل: ١٤.

(٤) الرحمن: ٣٧.

(٥) النبأ: ١٩- ٢٠.

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ١/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٣/ ١١٥٥، وشرح التسهيل للمرادي: ٢٩٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٥١.

المسألة السابعة: حاشا، خلا، عدا

ذكر الثمانيني أن بعض الكلمات قد تكون فعلًا أو حرفًا، ثم بعدها وضح ما يكون كذلك فقال: ((فأما عدا ففاعلها مضمر فيها، وهو مذكر، لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، وإنما يكشف تثنيته وتذكيره وتأنيثه المنصوب بعده، تقول: قام القوم عدا زيدًا، فأما من جعل عدا حرفًا فإنه يجر بها ما بعدها... وأما حاشا فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالفعل الذي قبله، وكان الأخفش يجيز أن يكون حاشا فعلًا،..... فأما خلا فسيبويه والأخفش يجيزان فيها أن تكون حرفًا جارًا، وأن تكون فعلا ناصبًا))[1]، فأشار إلى مجيء هذه الكلمات مرة مرة فعلًا وأخرى حرفًا، والذي يهمنا هنا هو رأي الأخفش في هذه المسألة، وبالعودة إلى كتب النحاة نجد صاحب شرح التصريح ذكر أن من عدَّ حاشا فعلًا وحرفًا هو الأخفش ونحاة آخرون، فقال: ((وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائم))[2]، فرأي الأخفش أن حاشا تأتي حرفًا إذا كان ما بعدها مجرورًا، وتأتي فعلًا إذا كان ما بعدها منصوبًا، وهذا في حاشا فقط نلحظ خلافًا للنحاة في عدّها حرفًا وفعلًا أما عدا وخلا فليس فيها خلاف، قال سيبويه: ((وما جاء من الأفعال فيه معنى إلّا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات))[3]، ورأي الأخفش لا يخالف رأي سيبويه إلا في حاشا فيذكر كونها فعلًا وحرفًا، على عكس سيبويه الذي يراها حرفًا، وهذا أيضًا ما ذكره الواسطي في شرحه قائلا: حاشا عند سيبويه حرف ودليله على ذلك أنها تعلق الفعل كما تعلقه حروف الجر، وأما خلا فقد حكى سيبويه فيها الفعلية والحرفية، وهذه الثلاثة إذا نُصِبَ ما بعدها فهي أفعال، وإذا جر ما بعدها فهي حروف، وإذا دخلت عليها " ما " ينصب ما بعدها والدليل على ذلك أن ما المصدرية لا تدخل إلا على الافعال، وقد حكى الأخفش فيها الحرفية بجعل " ما " زائدة فيجوز فيها النصب

([1]) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٩٩-٥٠٠ وأيضًا:١/٤٨٢-٤٨٣ وأيضا ذكر هذه المسألة ولكن لم ينسب الآراء ينظر: ١/١٨٨.

([2]) شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٣٨، والمقتضب للمبرد: ٣٩١/٤.

([3]) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٩- ٣١٠.

والجر[١]، فنقل رأي سيبويه وأضاف إلى ذلك دخول " ما " المصدرية على " خلا وعدا وحاشا " فلم يكن ما بعدها إلا منصوبًا، لكن الأخفش يجعل " ما " زائدة فيكون ما بعدها منصوبًا أو مجرورًا جوازًا، ويخالفه ابن يعيش الرأي قائلا : بأن ما خلا وماعدا فلا يقع بعدهما إلا ما يكون منصوبًا؛ وذلك لأن ما المصدرية قد دخلت عليهما ولا تكون صلتها إلا فعلًا وفاعلها مقدر[٢]، ولكون " ما " مصدرية فدخولها على عدا وخلا يحكم بفعليتهما عند جمهور النحاة، وهي وصلتها في موضع نصب حال بإجرائها مجرى المصدر على رأي السيرافي، ومنصوبة على الاستثناء على رأي ابن خروف، وعلى الظرفية أي: قام القوم في وقت مجاوزتهم " زيدًا " فدخله معنى الاستثناء على رأي ابن الضائع، وهناك من تابع الأخفش في رأيه في جعل ما زائدة وجر ما بعدها، كالجرمي، والفارسي، والربعي، والكسائي[٣]، ومن خلال ما عرضت يمكن أن نقول: إن للنحاة في حاشا وعدا وخلا ثلاثة مذاهب:

الأول: قول سيبويه ومن تبعه من البصريين، في أن حاشا حرف جر دائما، ولا تأتي فعلا، وأما عدا وخلا فقد عدّت أفعالا.

الثاني: قول الأخفش ومجموعة من النحاة في أنها تأتي حرفا كثيرًا ويكون ما بعدها مجرورا بها، وتستعمل فعلا متعديا بقلة فيكون ما بعدها منصوبا وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته.

الثالث: قول الكوفيين في كون حاشا فعلا دائما لأنها تتصرف.

فذهب الأخفش إلى أن الثلاثة تأتي حروفًا وتأتي أفعالًا معتمدًا على ما ورد منها في كلام العرب، ولم يذهب مذهبهم في التأويل والتفريق بين حاشا الاستثنائية وحاشا التي تأتي فعلا متعديا متصرفا، وإنما اعتمد على ظاهر الكلام فإذا كان ما بعدها منصوبا عدّها فعلا وإذا كان مجرورا فهي حرف.

---

(١) ينظر شرح اللمع للواسطي: ٨٤، وذُكر في شرح اللمع للعبرتي: ١٦٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧٨.

(٣) ينظر المساعد لابن عقيل: ١/ ٥٨٤.

المسألة الثامنة: الفعل وجد

ثمة مسألة نحوية مفادها متى يكون الفعل "وجد " متعديًا لمفعولين ومتى يكون متعديًا لمفعول واحد؟ وجواب ذلك: أن لهذا الفعل معاني تُحدد كونه متعديًا لاثنين أو لواحد من المفاعيل، فمن معانيه: وجد فلان ضالته وجدانا ووجودًا، أو بمعنى استغنى ومصدرها وجْد ووُجدْ وجِدة، أو بمعنى غضب ومصدرها مَوْجدة، وبمعنى حزن ومصدرها وَجْد [١]، فعلى المعنى الأول فهي متعدية لمفعول واحد فتقول: وجدتُ الدابة أي: أصبتها، أما على المعنى الثاني فهي لازمة قال تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[٢] أي سعتكم، والواجد: الغني[٣] أما "وجد" التي تتعدى إلى مفعولين فهي في باب ظنّ وتكون بمعنى علمتُ، وإلى هذا المعنى أشارت كتب النحاة فمتى كانت "وجد" بمعنى علم كانت متعدية الى مفعولين ونسب ابن برهان العكبري هذا القول لأبي الحسن الأخفش في قوله عز وجل: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [٤]، والمصدر منه وجدان[٥]، والمعنى الذي تدل عليه وجد هو الذي حدد لنا كونها متعدية أو لازمة ، ومتعدية لمفعول واحد أو لاثنين، ولكن الذي يظهر من المقارنة بين الشروح أن " وجد " إذا كان مصدرها " وِجدان " فهي تتعدى لمفعول واحد، وإذا كان بمعنى العلم ومصدرها الوجود تتعدى الى مفعولين، ولكن ابن برهان العكبري قال: إن "وجد" إذا كان مصدرها " وجدان " فهي متعدية إلى مفعولين وينسب القول إلى الأخفش، في حين يرى الأصفهاني أنها إذا كان مصدرها "وجدان" فهي متعدية لمفعول واحد وإن كانت بمعنى علم ومصدرها الوجود تعدت لمفعولين محتجًا بآيات القرآن الكريم كما في قوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ توابًا رحيمًا ﴾[٦]، و ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [٧]، فهذه الأفعال بمعنى علم[١] وإلى هذا الرأي يذهب النحاة في تحديد مصدر "وجد"

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٧٩، وشرح اللمع للعبرتي: ١٤٠.

(٢) الطلاق: ٦.

(٣) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٤٤٣/١، شرح اللمع للواسطي: ٦١، شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١١٥/١.

(٤) البقرة: ١١٠.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١١٦، والكناش لصاحب حماة: ٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٢٤٣، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٣٤.

(٦) النساء: ٦٤.

(٧) ص: ٤٤.

"وجد" فإن كان مصدرها "الوجود" فهي متعدية لمفعولين وتكون بمعنى علم نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [٢] ومتى كانت "وجد" بمعنى علم فهي متعدية لمفعولين، وإن كان لهم رأيان في مصدرها، المنسوب للأخفش في كون مصدرها وجدان، والثاني من قال: إن مصدرها "الوجود" فمع اختلاف الرأي في المصدر الى أنهم يعدونها إلى مفعولين، فيما عدا الأصفهاني الذي يرى أن مصدرها إذا كان "الوجدان" فهي متعدية الى مفعول واحد.

([١]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١١٦، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٣٤، شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٧٨- ٧٩، وشرح اللمع للعبرتي: ١٤٠.

([٢]) الاعراف: ١٠٢.

المبحث الثاني

آراء الأخفش في الأفعال المضارعة

مدخل:

يتضمن هذا المبحث آراء الأخفش في الأفعال المضارعة والمسائل المتعلقة بهذا الفعل، توزعت في (٧) مسائل مختلفة منها دلالة الأفعال على المصادر، وامتناع الجر من الأفعال، ونصب الفعل ورفعه بعد "حتى" في حالة النفي، وغيرها من المسائل وهي كالآتي:

المسألة الأولى: ما جرى مجرى القسم:

ذكر ابن برهان رأي الأخفش في إجراء بعض الألفاظ مجرى القسم قال: ((قال أبو الحسن سعيد: واعلم أنهم يقولون: أشهدُ أنَّك ذاهب، وأُقسمُ أنَّك ذاهب، فيعلمونه وهم يريدون اليمين)) [١] أي أن هذه الأفعال أجريت مجرى القسم في قولهم هذا حيث أعلموا بها عن أمر ما وأرادوا بها اليمين، وذلك باستعمالها في غير بابها وأعملوها على ما كان في بابها، ومن أمثلة ذلك قولهم: يعلم الله أنَّك صادق، وعلم الله أنَّك ذاهب، وكان القياس في هذه الاقوال أن يقال: أشهد أنَّك صادق، إذا أرادوا اليمين، كما يقال: والله إنَّك صادق[٢]؛ ولذا قال سيبويه: ((تقول: أشهدُ إنّه لَمنطلقٌ، فأشهدُ بمنزلة قوله: والله إنّه لذاهبٌ ألا ترى أنك تقول: أشهدُ لعبدالله خيرٌ من زيد، كأنك قلت: والله لعبدالله خيرٌ من زيد)) [٣] وهذه الأفعال، وأيضًا أسماء أجريت مجرى القسم، وأطلق النحاة عليها عبارة: القسم غير الصريح، الذي لا يعرف من مجرد النطق بالجملة بل يعرف بقرينة تدل عليه كذكر الجواب فقال المرادي: والقسم غير الصريح نحو: علم الله، وعاهدت، وواثقت، وعلى عهد الله، وفي ذمتي ميثاق، فلا تعرف كونها قسما من مجرد النطق بها بل تحتاج إلى قرينة تدلنا على كونها قسما كذكر الجواب مع الكلام ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [٤] و يقول النحاة في هذا: إنه جملة قسمية؛ لأنها جاءت توكيدًا وتثبيتًا[٥]، وإلى هذا أيضًا أشار ابن يعيش في أن بعض الأفعال فيها معنى اليمين وتجري مجرى احلف، والفعل

---

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٣٩٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٨/٢.

(٣) كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٦

(٤) المنافقون: ١.

(٥) ينظر :شرح التسهيل للمرادي، ٧٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ١٩٥، والمساعد لابن عقيل: ٢/ ٣٠٢.

يقع بعدها كما يقع بعد القسم(والله) وهي: أشهد، وأعلم، وآليت [١]، فقول الأخفش يأتي مع قول النحاة في إجراء بعض الالفاظ مجرى القسم، والذي سموه القسم غير الصريح لتضمنه معناه، كما في الآية القرآنية التي سبق ذكرها، فالذي دلَّ على كونه قسما هو كسر همزة (إنّ) بعده كما قال ابن مالك [٢]، وانفرد ابن برهان من بين شرّاح اللمع بذكر قول الأخفش في إجراء بعض الألفاظ مجرى القسم، وأيضًا ذكر قول أبي علي الفارسي في هذه المسألة فقال: ((وقال أبو علي: ومن هذا قوله: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [٣] هذه الأفعال قد أجريت مجرى القسم في أن أجيبت بجوابه، وليس القسم مقدرًا بينها وبين الجواب، ولكنه يجتمع فيها مع معناها الذي وضعت له في الأصل معنى القسم)) [٤] ، فالقسم ليس مقدرًا فيها وإنما تضمنت معناه، وجاءت هذه الألفاظ في القسم غير الصريح.

والذي يمكن أن نصل إليه من أقوال النحاة وقول الأخفش في المسألة إن القسم يكون نوعين: قسما صريحا بألفاظ تدل عليه، وقسما غير صريح تستعمل له ألفاظ قد تكون للقسم ولغير القسم، والذي يدل على كونها متضمنة معنى القسم هو ما اشترطه النحاة من وجود جواب للقسم في الجملة، وحددوا أفعالًا وأسماء قد تأتي متضمنة معنى القسم، كالذي ذكره أبو الحسن في (أشهدُ أنّك ذاهب) فهذه الجملة قد أعطت علمًا وأيضًا تضمنت اليمين.

المسألة الثانية: الياء في صيغة تفعلين

ذكر الثمانيني في حديثه عن الضمائر المتصلة بالأفعال الخمسة فتحدث عن الياء التي للمؤنثة في (تفعلين) ونقل رأي الأخفش فيها فقال: ((وكان الأخفش يقول: هذه الياء حرف التأنيث، وضمير المؤنث مستتر في الفعل كما كان في المذكر)) [٥]، والذي يظهر من كلام الثمانيني أن أن رأي الأخفش كان مختلفًا عن رأي غيره من النحاة لذا خصه بالذكر؛ لأنه لا يرى في الياء

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٩١، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٤٠٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٦.

(٣) فصلت: ٤٨.

(٤) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٣٩٦/٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٣٧٤– ٣٧٥.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٥٧٩.

المتصلة بالفعل علامة إعراب إنما هي علامة للتأنيث، والفاعل قد استتر في الفعل كما استتر فاعل المذكر، وقد صرح بذلك الواسطي الضرير في شرحه للمع بأن هذه الأمثلة الخمسة وما اتصل بها من الضمائر فاعل لها، فالألف في "تضربان" والواو في "تضربون" هما الفاعل في الفعلين ولا خلاف في ذلك عند النحاة، ولكن الياء في "تضربين" أُختلف فيها فهي عند سيبويه فاعل وعلامة للتأنيث، وعند الأخفش هي دالة على التأنيث والفاعل مضمر فيها [1]، وفي توجيه اتصال هذه الحروف بالأفعال قال سيبويه: ((واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثنّي يَفْعَلُ هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين،... وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في التثنية)) [2]، فقد لوحظ في كلام سيبويه أن هذه الحروف التي لحقت الأفعال المضارعة هي علامة على تثنية وجمع الفاعلين وليس علامة على تثنية وجمع الأفعال؛ لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وهي أيضًا ليست حروف إعراب، وذهب ابن يعيش في بيان إذا كانت هذه الضمائر دالة على التثنية والجمع والتأنيث أم هي ضمائر للفاعل؟ فيوضح ذلك بقوله: ((اعلم إن هذه الأمثلة أعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ليست تثنية للفعل ولا جمعا له في الحقيقة؛ لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير... فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع فالتثنية في قولك: يفعلان والجمع في قولك: يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل)) [3]، وهنا فرق ابن يعيش بين " الواو، والألف، والياء " التي تلحق الأفعال، ومتى يمكن أن تعدّ حروفًا للدلالة على التثنية أو الجمع أو التأنيث، فاللاحق لهذه الأفعال هو ما دلَّ على أن فاعلها مثنى أو جمع أو مؤنث، وذهب إلى الاستشهاد بقول سيبويه الذي قسمها إلى اسم وحرف، فالاسم ما تقدم عليه الظاهر فتعتبر هنا أسماء وضميرٌ يعود على الفاعل، أما إذا تقدمت الافعال التي اتصلت بها هذه الحروف فهي هنا حروف للدلالة على أن الفعل لجماعة أو

([1]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٥٨– ١٥٩، وشرح اللمع للعبرتي: ٢١٦، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٠٧ ذكر هذا الرأي المحقق نقلًا عن شرح الواسطي.

([2]) كتاب سيبويه: ١/ ١٩– ٢٠.

([3]) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٧، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ١٧١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٤٨.

لأثنين، أو لمؤنث، فالخلاف في الضمائر التي دخلت على الأمثلة الخمسة هو فقط في الياء الداخلة على" تفعلين " فهي عند سيبويه ضمير متصل وهو فاعل للفعل، أما الأخفش فيرى أنها علامة للدلالة على أن الفاعل مؤنث، والفاعل مستتر في الفعل، وشاطر الأخفش في قوله هذا المازني كما نقل ذلك السيرافي إذ قال: ((وقد قال أبو عثمان وغيره من النحويين: إن الألف في "قاما" والواو في " قاموا" حرفان لا يدلان على الفاعلِين والفاعلَين المضمرين، وأن الفاعل في النّية، كما أنك إذا قلت: زيدٌ قامَ ففي " قام " ضمير في النّية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنى وجمع فالضمير أيضًا في النّية غير أنّ له علامة)) [1]، فهو أعتبر أنها علامة للتثنية والجمع والتأنيث وليست هي الفاعل، وذكر قول المازني هذا العلوي في كتاب البيان ذاهبًا إلى عدم صحة ما ذكره المازني، وذهب النحاة إلى إبطال رأي الأخفش بأنه لو كانت هذه الياء علامة للتأنيث فقط لم تسقط في التثنية، ولكن عند التثنية تسقط هذه الياء مما يدل على أنها ضمير الفاعل، ولكن الذي نسب للأخفش في رأيه بـ" ياء تفعلين" أنه عدَّها حرفًا دالًا على التأنيث فقط وليس ضمير الفاعل، ورأي الأخفش هذا لم ينسبه الثمانيني أو الواسطي إلى كِتاب من كتب الأخفش، وانفردا بنسبة هذا الرأي للأخفش من بين شرّاح اللمع. وفي كتابه معاني القرآن ذكر نون الوقاية إذا لحقت أحد الأفعال الخمسة كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي ﴾ [2] قال: ((فثبتت فيه نونان واحدة للفعل، والأُخرى للاسم المضمر، وإنما ثبتت في الفعل؛ لأنه رُفع، ورفع الفعل إذا كان للجميع والأثنين بثبات النون))[3]، فالذي يُلحظ في كلامه مسألتان الأولى: أنه عدَّ الواو اسمًا مضمرًا ولم يعدَّه علامة للجمع، وما نقله النحاة إنه اختلف فقط في الياء المتصلة بـ" تفعلين " بأنها حرف دال على التأنيث والفاعل مستتر في الفعل، وهو هنا لم يذكر" تفعلين "، فالأفعال الخمسة عنده أربعة؛ لأنه ذكر التثنية والجمع ولم يتطرق إلى ذكر ياء المؤنثة، ولم يأتِ على ذكر معنى الآية التي جاءت فيها صيغة تفعلين في القرآن الكريم(هود: ٧٣) وغيرها من المواضع في الآيات القرآنية، وما يستخلص من بسط جوانب هذه المسألة صحة ما نسبه الشرّاح للأخفش في عدّه الياء في تفعلين

([1]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٥٠، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٢٠.

([2]) الأعراف: ١٥٠.

([3]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٨.

علامة للتأنيث، وشاطره في هذا الرأي المازني، واختلافه عن سيبويه والجمهور الذين يرون إنها علامة للفاعلين.

المسألة الثالثة: توسط القسم بين الشرط وجزائه

نقل ابن برهان العكبري في شرحه للمع رأيًا للأخفش حول توسط القسم بين الشرط وجزائه فقال: ((قال أبو الحسن سعيد: إن قلت: إنْ تأتيني- يعلمُ اللهُ – أُكرمْكَ، ساغ لأنّك صدرت الشرط وجزمت الجزاء)) [1] ، ففي الحديث عن اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة، ذهب ابن برهان إلى الاستشهاد بكلام الأخفش في أن جملة الجواب التي في الكلام هي للشرط وليس للقسم؛ وذلك لأن أسلوب الشرط في اللغة العربية قائم على جزأين، يكون الجزء الأول سببًا في وجود الجزء الثاني، والجزء الأول هو جملة الشرط، والجزء الثاني جملة جواب الشرط، وإن أسلوب القسم مكون من جزأين جملة القسم وجملة جواب القسم التي يتم بها المعنى، وكلا الأسلوبين الشرط والقسم يحتاج إلى جواب، وعند اجتماعهما يستغني بجواب أحدهما عن الآخر؛ لأن اجتماع جوابين في جملة واحدة يؤدي إلى تكرار في الكلام لا فائدة منه، ولهذا فإن الجواب الذي يأتي في الأسلوب الشرطي الذي يقترن بالقسم، يكون جوابا للشرط والقسم، ولكن النحاة أرادوا تحديدا للناحية الشكلية أن ينسبوا الجواب لواحد منهما، فإذا اجتمعا حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم منهما عليه [2]، والذي يذهب إليه النحاة في اجتماع كل من الشرط والقسم في جملة واحدة يستغنى عن جواب أحدهما بجواب الآخر، ولما كان لكل واحد من الاسلوبين جواب يتمم معنى جملته، فأي منهما يتم حذف جوابه استغناء بجواب الآخر؟ فما كان من النحاة إلا أن يكون هناك شرط في حذف جواب أحدهما، وهو المتأخر منهما يتم حذف جوابه ونستدل بجواب المتقدم عليه، فنقل لنا ابن برهان ما ذكره الأخفش في قوله: إن تأتِيني- يعلمُ اللهُ

([1]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٣٩٥.

([2]) ينظر: أسلوبا الشرط والقسم بين لغة الشعر الجاهلي ولغة الحديث الشريف، جمله داود عبدالجليل عياش، رسالة ماجستير، إشراف د- عودة خليل أبو عودة، جامعة الشرق الأوسط- كلية الآداب، الاردن، أيار- ٢٠١٠م، ١١٦- ١١٧.

– أكرمْكَ، إذ حذف جواب القسم لصدارة الشرط وجزم جواب الشرط، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته إذ قال: [1]

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخّرت فهو ملتزم

وقد شرح ابن عقيل قول ابن مالك في ألفيته قال: ((فإذا اجتمع شرط وقسم، حذف جواب المتأخّر منهما، لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: إن قامَ زيدٌ والله يقمْ عمرو فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: والله إن يقمْ زيد ليقومنَّ عمرو، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه)) [2]، وهذه الآراء للنحاة تُجمع على أن الشرط والقسم إذا اجتمعا فإنه يحذف جواب المتأخر منهما ونلمح هذا في قول الأصفهاني في باب القسم إذ قال: ((وأعلم أن العرب تقول: واللهِ لئن جئتني لأفعلن فقولهم: لأفعلن جواب القسم دون جواب الشرط قال تعالى: { قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ }[3]، فرفع" لا يأتون" لأنه جواب القسم أي والله لئن اجتمعت الأنس والجن)) [4]، فهو هنا جعل الجواب للقسم دون الشرط؛ لأن القسم قد تصدر الكلام، فيحذف جواب المتأخر منهما، وفي توجيه اللمع لابن الخباز ذكر أنه سأل شيخه عن سبب افتقار القسم إلى الجواب مع أن جملتي القسم والشرط أختان، وكلاهما يحتاج إلى جواب؟ فأجابه: بأن القسم مُؤَكِّد ومُؤَكَّد، والمُؤَكِّد من غير مُؤَكَّدٍ لا يكون [5]، لأن الغرض الأساسي لدخول القسم على الكلام هو التأكيد فحذفوا جوابه مستدلين عليه بجواب الشرط المتقدم، وهذا ما نصَّ عليه الأخفش في الرأي المنقول عنه، وتعليل النحاة لذلك هو الاستغناء بجواب المذكور عن جواب المحذوف منهما.

([1]) الفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو: لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)، تح: أ– سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني، د–ط، مكتبة دار المنهاج، الرياض– المملكة العربية السعودية، د–ت، ١٥٤.

([2]) شرح ابن عقيل: ٤/ ٣٦، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف: لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، تح: د– رياض بن حسن الخوّام، د–ط، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٤م، ٢/ ١٢٠، وشرح الاشموني : ٤/ ٣٩– ٤٠، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش: ٦/٣١٢١.

([3]) الإسراء: ٨٨.

([4]) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٤٤.

([5]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٨٠.

ونخلص في هذه المسألة إلى أنه اتفق رأي النحاة مع رأي الأخفش في الاستغناء عن جواب المتأخر من الشرط والقسم إذا اجتمعا في جملة واحدة، وقد علل الرضي سبب الاستغناء في ذلك فقال: ((وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة، وهي أنَّ أداتي القسم والشرط: أصلهما التصدر، كالاستفهام، لتأثيرهما في الكلام معنىً، ثم إنَّ كلاًّ منهما لكثرة استعمالهم له، وبعدهما عما يؤثران فيه، أي جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي لا يكون في الجوابين علامتهما، أمّا الشرط فنحو: آتيك إن تأتني، أما القسم فنحو: زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظًا، وأمَّا من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم، ولكن القسم أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنه أكثر دورانا في الكلام... وأيضا تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف*)) [1]، فالمسوغ لحذف جواب القسم إذا توسط هو إمكانية الاستغناء عنه لكثرة دورانه على ألسنة المتكلمين، ويؤتى به لتأكيد الكلام المقسم عليه فإن تأثيره عند حذف جوابه أقل من تأثير جواب الشرط لأن الشرط يتوقف على وجود جوابه، وهذا ما يمكن أن نستشفه من أقوال النحاة الواردة في هذا الخصوص، ولاسيما قول الأخفش الذي انفرد ابن برهان بنقله في شرحه من بين الشرّاح الآخرين.

المسألة الرابعة: دلالة الأفعال على المصادر والزمان

استشهد الواسطي في حديثه عن دلالة الأفعال بقول أبي الحسن الأخفش إذ قال فيها: ((الأفعال أدلة على المصدر، وعلى الزمان وليس لها معنى في أنفسها، فلو أضفنا إليها ونحن نريد الزمان والمصدر لكنّا قد أضفنا إلى شيءٍ ونحن نريد غيره، وذلك لا يجوز، فكما لا يجوز: غلامٌ الضاربُ، وأنت تريد غلامُ المضروبُ، كذلك لا يجوز أن تضيف إلى الفعل وأنتَ تريد غيره، أعني المصدر والزمان))[2]، وعند البحث في هذه المسألة وقول الأخفش فيها وجدت أنها مسألة خلافية في أيهما أسبق الفعل أم المصدر؟ والذي ذهب إليه الأخفش أن الأفعال متضمنة معنى المصدر والزمان، وهو بهذا وافق رأي شيخه سيبويه، الذي يرى أن الفعل أُخذ من لفظ احداث

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٤٠٧، * يقصد أن حصول الجواب متوقف على حصول الشرط.

(2) شرح اللمع للواسطي: ٩- ١٠.

الاسماء واقترن بزمن، وأحداث الأسماء هي المصادر كما ذكر العلوي في شرحه للمع[١]، وقد نصَّ سيبويه على هذا الرأي في كتابه فقال: ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٢]، وقد مثلَ سيبويه للأحداث التي عرّفها بـ" الضَّرْب، والحمد، والقتل" وهي دالة على المصادر، وعليه وإن اختلفت صياغة التعريفين ولكن معناهم واحد، فالأفعال تضمنت أحداثًا وزمنًا فصّله سيبويه بقوله: بين ماضٍ وحاضر ومستقبل، فالفعل يحمل دلالتين واختلف بذلك عن الاسم الذي يحمل دلالة واحدة هي دلالة المعنى، وبالعودة إلى كون هذه المسألة خلافية، كيف فسر البصريون كون المصدر أصلًا للأفعال؟ إنهم يرون أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل معدد الأزمنة، والمطلق أصل للمقيد وعليه يكون المصدر أصلًا للفعل [٣]، وتابعهم في هذا الرأي الثمانيني في شرحه للمع إذ قال: ((ومن علامات الفعل: أن يكون مشتقًا من مصدر، ويدل على زمان مخصوص، والمصدر هو الكلمة الثالثة من تصرف الفعل، نحو (الضرب) من: ضربَ، يضربُ، ضربًا))[٤]، وهذا هو رأي سيبويه وجمهور البصريين، وقد علل صاحب الإنصاف لِمَ كان المصدر أصلًا للفعل؟ بأنهم لما احتاجوا إلى استعمال المصادر وجدوها مشتركة في الأزمنة كلها، غير مختصة بزمن معين، ولما كانوا يريدون ان يعينوا زمن الحدوث اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على زمن معين؛ أما ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، حسب الأزمنة الثلاثة فأصبح لدينا أفعال ارتبط كل واحد منها بزمن، وبهذا يكون المصدر أصلًا للفعل، ومنهم من مضى في تعليله كون المصدر أصلًا للفعل إن المصدر يدل على شيء واحد هو الحدث والفعل يدل على شيئين والواحد أصل للاثنين كما المصدر أصل للفعل [٥]، ويبدو أن أغلب النحاة قد ساروا مع المذهب البصري في جعل المصدر أصلًا للفعل، فها هو ابن برهان العكبري قد سار في ركبهم إذ قال: ((المصدر أصل الفعل، بمنزلة النقرة * من الفضة، فالفعل واسم الفاعل والمفعول وظرف الزمان وظرف المكان بمنزلة الآلات المصوغة من الفضة))[٦]، ومثال ابن برهان كمثال السيرافي إذ قال: إن الفعل

---

(١) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٤ .

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٢.

(٣) ينظر: الانصاف للأنباري: ١/ ٢٣٧.

(٤) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ١٧٥.

(٥) ينظر: الانصاف للأنباري: ١/ ٢٣٧.

(٦) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٨، * النقرة : السبيكة.

يصاغ بعدة أمثلة: ضَرَبَ، يَضْربُ، اضْربْ، والمصدر في جميع ذلك واحد لم يتغير، ويبين ذلك الذهب والفضة تصاغ منهما صور لأشكال مختلفة لكن الأصل واحد، كما المصدر أصل تصاغ منه صيغ متعددة وهو موجود في كل أمثلتها [١]، والسيرافي قصد من مثاله الذي تطرق له أن المعادن وإن صنع منها أشياء متعددة إلا أنه يبقى الأصل واحدًا لها، هكذا هو المصدر وإن اشتق منه أفعالًا بأزمنة مختلفة إلا أن أصلها واحد لم يتغير، كذلك ممن أيد أن الأفعال متضمنة أحداثًا وزمانًا موافقًا لسيبويه والأخفش أبو البقاء العكبري إذ قال: ((إن الفعل له حد وعلامات، فحده كل لفظ دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل دلالة وضع))[٢]، ووجّهَ ابن الخباز رأيه في أصل الأفعال فهو يرى أنها مشتقة من المصادر، ولهذا الاشتقاق فائدة وهي الدلالة على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصلة من ماضٍ وحاضر ومستقبل، وانقسامها إلى هذه الأقسام ضروري؛ لأن الفعل لا يخلو من أن يكون زمان الإخبار به زمان وجوده أو غير زمان وجوده، فالأول هو الحال، والثاني أما أن يكون زمنه مرتقبًا أو متقضيًا[٣]، وهذا الرأي أيضًا جاء موافقًا لرأي البصريين الذين استدلوا بأدلة أخرى على صحة ما ذهبوا إليه في عدم اشتقاق المصدر من الفعل، أنه لو كان مشتقًا منه لكان يجب أن يكون جاريًا على سنن في القياس، ولم يختلف أن أسماء الفاعلين والمفعولين لم يختلفا، لكن المصادر اختلفت اختلاف الأجناس مثل الرجل والماء والتراب وغيرها من الأجناس، كذلك لو كان مشتقًا منه للزم أن يتضمن ما في الفعل من دلالتين ودلالة ثالثة، إذ إن أسماء الفاعلين والمفعولين لما كانت مشتقة من الأفعال فإنها تضمنت ما فيها من دلالة فضلًا عن دلالتها على ذات الفاعل والمفعول به، وعليه فإنها غير مشتقة من الأفعال [٤]، وقد ذهب الفارسي إلى تحليل قول سيبويه: ((وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول)) [٥]، فعلل قول سيبويه بأنه أراد منه ((أن الأسماء هي الأول للأفعال؛ لأنها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على ذلك أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثًا بعينه لكنه يعمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٧ –٤٤، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٥٩.

(٢) شرح اللمع لأبي البقاء العكبري:١/ ١٢٥، واللباب لأبي البقاء العكبري: ٣٣١.

(٣) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١٠٠.

(٤) ينظر: الأنصاف للأنباري: ٢٣٨/١.

(٥) كتاب سيبويه: ١/ ٢٠.

جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام، وحكم الفعل أن يكون من المصدر فهذا أحد ما يدلُّ على هذا))[1]، فهذه الأدلة التي ذكرت جملة منها قد فصلَّ فيها صاحب الإنصاف " وغيره" القول وذكر ما للفريقين من أدلة، اكتفيت منها بما ذكرت لأعضد رأي الأخفش الذي هو مدار الحديث في دلالة الأفعال على المصدر والزمان وإن لم ينصَّ على رأيه الذي ذكره الواسطي في هذه المسألة صراحة في كتابه الذي بين أيدينا " معاني القرآن " والأخفش حسب ما رواه لنا النحاة وما استدلوا به من أدلة عقلية في هذه المسألة قد وافق مدرسته البصرية في تضمن الأفعال للمصدر والزمن.

المسألة الخامسة: نصب الفعل ورفعه بعد حتى في حالة النفي

مسألة نصب الفعل ورفعه بعد حتى في حالة النفي، ذكر فيها الأصفهاني رأيًا للأخفش قال: ((ولو قلت ما سار زيد حتى يدُخُلها بالرفع لم يجز عندنا لأن السير لم يقع فلابد من نصب ما بعد حتى، والأخفش يجيز الرفع ويحمل النفي على الإثبات))[2]، ولم يجوّز الأصفهاني رفع الفعل بعد حتى إذا كان الكلام منفيًا لمخالفة النفي الإثبات فلا يحمل عليه، فعدم جمعهم بين الأمرين وذلك لتعليلهم رفع الفعل في قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [3] برفع "يقول" بعد حتى إنه إذا كان الفعل بمعنى المضي أو الحال فتقول: سرتُ حتى أدخُلُها فلها معنيان: سرت حتى دخلتها، وسرت حتى أدخلها الآن، فالرفع في (حتى يقولُ الرسول) [4] إنما هو على المضي أي وزلزلوا حتى قال الرسول، وعلى المعنى الثاني يكون حكاية حال أي وزلزلوا حتى بلغ حال الرسول إلى هذا [5]، وإلى هذا التعليل ذهب الثمانيني إذ جوّزَ أن يقع بعدها بعدها الفعل والفاعل، فإذا كان الفعل مضارعًا ارتفع، ولا بد أن يكون ما بعدها قد مضى السبب أو المسبّب وأنت تحكي المُسبّب، أو أن يكون قد مضى السبب والمسبب وإنما حكيت المسبب، أو أن يكون مضى السبب وأنت في المسبب كقولهم: سرتُ حتى أدخُلُها، فالسير سبب للدخول

([1]) المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي: ١٨.

([2]) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٢٧.

([3]) البقرة: ٢١٤.

([4]) النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: أ- علي محمد الضباع، د-ط، مطبعة مصطفى محمد، مصر، د-ت، ٢٢٧/٢.

([5]) ينظر شرح اللمع للأصفهاني: ٥٢٦- ٥٢٧.

فإن قلت: هذا وقد مضى السير والدخول فقد مضى السبب والمسبب وإنما حكيت المسبب، وإذا كان في حال دخولك فقد مضى السبب وأنت في المسبب وعلى الوجهين يرتفع الفعل، وعليه توجيه قراءة ﴿ وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ بالرفع لأن الزلزلة سبب والقول مسببً، وقد مضى السبب ونحن نحكي المسبب الساعة [1]، فإذا كان الرفع مشروطًا بكون معنى الكلام دالًا على المضي أو الحال، ففي حالة النفي لم يجوّز الأصفهاني أن يرفع الفعل معها لأنه يرى أن النفي معناه أن الفعل لم يقع بعد، لذا فالنصب هو الحال الذي يكون عليه الفعل المنفي بعد حتى، وقال ابن هشام: إن الفعل يرتفع بعد حتى إذا كان دالا على الحال؛ لأن النصب بأن المضمرة التي للاستقبال يتنافى مع الحال لذا رفع الفعل، فإذا كان الحال في زمن التكلم فالرفع واجب كقولهم: سرتُ حتى ادخُلُها، وإذا كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية جاز النصب كما في قراءة ﴿ حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ من قرأ بالرفع، فالفعل لا يرتفع بعد حتى إلا بثلاثة شروط: أن يكون حالا، أو مؤولا بالحال، أن يكون مسببا عما قبلها. وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا، ثم دخلت عليه أداة النفي على الكلام بأسره، ولم تختص على ما قبل حتى فقط، ولو عرضنا هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع، وإنما يمنعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة [2]، والذي ذهب إليه ابن هشام في هذه المسألة أن رفع الفعل بعد حتى له مواضع، فمثلا دلالة الحال تتنافى مع النصب بأن مضمرة وذلك لدلالة الأخيرة على الاستقبال، وعليه فالرفع أوجب، ثم يذكر رأي الأخفش ويعلل له بأنه أراد النفي الذي لحق الكلام بصورة عامة غير مختص بما بعد حتى، وأن سيبويه لو عرض عليه هذا التعليل لهذه الفقرة لم يمنع من رفع الفعل بعد حتى وإن كان هناك نفي.

ويبدو أن النحاة قد بنوا قولهم في هذه المسألة على قول الأخفش وزادوا فيه كما رأينا في ما ذهب إليه ابن هشام، وابن عصفور له رأي مقارب فقال: إذا قدرت النفي دخل بعد دخول حتى فتبقى على حالها قبل النفي من جواز النصب على معنى " إلى"، أو "كي"، والرفع على معنى "الحال" نحو قولك: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، تريد: سرت فدخلتُ، وإن أردت الاستقبال نصبت فتكون بمعنى" كي"، أو "إلى أن" كأنك قلت: سرت كي أدخل المدينة..... فان كثرت السبب

([1]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥١٨، وشرح اللمع للواسطي: ١٠٢- ١٠٣، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٦٥، وشرح اللمع للعبرتي: ١٧٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٤٦- ٢٤٧.

([2]) ينظر مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٢٧٨- ٢٧٩، والكناش لصاحب حماة: ٢/ ١٤- ١٥.

نحو قولك: كثر ما سرت حتى أدخل المدينة، كان الرفع أقوى من النصب وان قللته كان النصب أقوى من الرفع، وإذا قدرت إنها دخلت بعد دخول النفي لم يجز فيما بعدها إلاّ النصب على معنى "إلى أن" كقولك: ما سرتُ حتى أدخلَ المدينة، بالنصب [١]، وأما سيبويه فإنه لم يرفض ذلك لكنه يرى أنه يقبح رفع الفعل بعد حتى والكلام منفي فقال: ((وتقول: قلَّما سرتُ حتى أدخلَها إذا عنيت غير سير، وكذلك أقلُّ ما سرتُ حتّى أدخلَها، من قبل أن قلَّما نفي لقوله كثر ما، كما أنّ ما سرتُ نفي لقوله سرتُ. ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: قلّما سرت فأدخلُها كما يقبح في ما سرتُ، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ))[٢]، فلم يكن في كلام سيبويه ما يمنع رفع الفعل في حالة النفي، لأنه عدَّ النفي في قولهم: " قلَّما" هو نفي" لكثر ما " كما إن ما سرت نفي لسرتُ، فاعتبر الرفع مع هذه الحالة قبيحًا لكن لم يرفضه بدليل قوله: " إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ " أي كان دالًا على الحال أو الاستقبال، فهل يمكن أن نعتبر أنه لا يقبح إذا كان دلالة الكلام عن المضي أو حكاية حال ماضية؟ فقال سيبويه: ((ألا ترى أنّه لو كان قال: قلّما سرتُ فأدخلُها، أو حتى أدخلُها، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلّما، لم يستقم إلّا أن تقول: قلّما سرتُ فدخلتُ وحتّى دخلتُ، كما تقول: ما سرتُ حتّى دخلتُ، فإنَّما ترفع بـ "حتّى" في الواجب، ويكون ما بعدها مبتدأ منفصلا من الاول فيما مضى أو الآن)) [٣]، وهذا الاستدراك على كلامه الاول رأى فيه عدم استقامة الجملة برفع الفعل المنفي بعد حتى والفعل مضارع لكنه يجوز مع الفعل الماضي المبني؛ لأن الرفع بعد حتى يكون في الايجاب، وبالعودة إلى كتابه معاني القرآن وبحث رأيه في إجازة الرفع في حالة النفي وحمله النفي على الاثبات نجد أنه قد عدَّ كل ما انتصب بعد حتى إنما انتصب بأن مضمرة والتي يتنافى معناها مع دلالة الحال والنفي أيضًا فذكر أن جميع ما في القرآن من "حتى" فإنها ناصبة للفعل بعدها بإضمار أن كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ ﴾ [٤]، و: ﴿ حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ [٥] ، وقال: إنه قد وردت قراءة

---

(١) المقرب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبدالستار الجواري- عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٩٧٢م، ١/ ٢٦٩- ٢٧٠.

(٢) كتاب سيبويه: ٣/ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٢٥.

(٤) الرعد: ٣١.

(٥) البقرة: ١٢٠.

بالرفع للفعل بعد حتى ﴿ حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [1] أراد بها حتى الرسول قائل، وجعل ما بعد حتى مبتدأ، ولم يذكر الرفع أو النصب في حالة النفي [2]، وقد تأوّل النحاة رأيه بأن النفي إذا كان للكلام بصورة عامة جاز الرفع، وإن اختص بما بعد "حتى" فالنصب أولى.

المسألة السادسة: امتناع الجر من الأفعال

ذكر الأصفهاني رأيًا للأخفش في باب الإعراب والبناء وامتناع الجر من الأفعال المضارعة، فقال : ((وقال الأخفش: إنما امتنع الجر من الأفعال؛ لأن الأفعال أدلة على فاعليها فهي مع فاعليها جملة فلا يمكن قيامها مقام التنوين)) [3] ، وإلى هذا الرأي أشار الثمانيني ولكنه لم ينسبه إلى الأخفش [4]، فكلام أبي الحسن حول امتناع الجر من الأفعال لم يحدد فيه أي الأفعال على اعتبار أن الفعل المضارع هو فقط المعرب من بين بقية الأفعال لمشابهته الأسماء فأعرب بالرفع والنصب لكن الجر كان مزية للأسماء دونها، ولم يختلف النحاة في امتناع الجر من الأفعال ولكن تعددت آراؤهم واختلفت أقوالهم في تعليل سبب المنع، فالأخفش رأى أن الأفعال أدلة على فاعليها " الفاعل والمفعول " فقولنا: محمد وعلي وأشباهها هي الفاعل أو المفعول بعينه والإضافة تكون إليه لا إلى ما دلَّ عليه ولما كان الفعل دليلًا على الفاعلية امتنع الجر، وقد جاء هذا الرأي موافقًا لقول سيبويه إذ قال: ((ليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الاسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال)) [5]، ومعنى قول سيبويه هذا بيّنه السيرافي فقال: إن سيبويه لم يجعل امتناع الجزم في الأسماء علة يمنع بها دخول الجر في الأفعال بل إنه أراد أن لكل واحد منهما علة تمنعه، وقصد بأن الثاني المجرور داخل في الأول المضاف إلى الثاني، وقد عاقبت الإضافة التنوين؛ لأن التنوين دخل للفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف، ومتى أضيف الاسم خرج إلى حكم

---

(1) البقرة:٢١٤، قراءة نافع بالرفع، ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري:٢/ ٢٢٧.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٢٧.

(3) شرح اللمع للأصفهاني: ١٩٨- ١٩٩، والايضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د- مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م، ١٠٩.

(4) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢١٦.

(5) كتاب سيبويه: ١/ ١٤.

المنصرف فزال المعنى الذي دخل للفرق، وليس المعنى الذي تجر به الاسم في هذه الأفعال؛ لأن الاسم انفرد بمزايا اختص بها دون الفعل [١]، وبالعودة إلى ما ذكره شرّاح اللمع في علة امتناع الجر في الأفعال نلحظ أنهم يدورن في فلك سيبويه والأخفش فاغلب تعليلات الشرّاح لا تخرج عما قالاه، فابن برهان لم يفصل القول في المسألة بل ذكرها بإيجاز إذ قال: إن حروف الجر لا يليها الفعل، وإن الفعل لا يضاف[٢]، وأما الواسطي فإنه عدَّ علة امتناع الجر في الأفعال بأن الجر اختص بالأسماء ولا يدخل على الافعال؛ لأن الجر يكون بشيئين: أما بحرف الجر وأما بالإضافة، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال؛ لأنها من خواص الأسماء، أما الإضافة فتؤثر تعريفًا وتخصيصًا، والأفعال في غاية التنكير لا تعرف ولا تخصص، وإن المضاف إليه يقع موقع التنوين فإذا قلت: غلامُ زيدٍ فـ" زيد " قد وقع موقع التنوين من غلام، فلو أضفنا إلى الفعل لوقع الفعل وفاعله موقع التنوين، والتنوين حرف فلا يقع موقعه شيئان ، وأضاف أن التنوين زائد والفعل ثقيل، فلا يحتمل الفعل الزائد وأيضًا حتى لا يفصل بين الفعل والفاعل وهما كالشيء الواحد[٣]، وقد تابع قول الواسطي هذا العلوي في شرحه فوجه سبب امتناع الجر والتنوين في الافعال إلى ثقلها فلا يدخلها جر ولا تنوين، فضلًا عن أن الجر يكون بحروف لا يحسن دخولها على الأفعال، كما أن الأفعال لا تضاف[٤]، وهذا الرأي موافق لرأي عزالدين القواس الموصليّ (ت٦٩٦هـ) الذي رأى أن الفعل ثقيل فخُصَّ بالجزم على عكس الاسم فإنه لخفته صار الجر من علاماته، ولكنه أضاف بأن الجزم عوض في الأفعال ولو جاز جر الأفعال لأدى إلى أن يجتمع العوض والمعوض عنه، وأنه ذكر أن الجر ليس له إلا عامل واحد وهو حروف الجر سواء أكانت عاملة ظاهرة أومقدرة في المضاف إليه فيمتنع دخولها في الفعل لعدم العامل الضعيف[٥]، ولكن هذا الكلام ينتقض لأن في كلام العرب ما جاء منافيًا له لأن العرب

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٤٣-٤٤.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ١/ ٦.

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٨- ٩، ونصَّ عليه العبرتي في شرحه للمع: ٨٩، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ١٤٨- ٣٩٨.

(٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣١.

(٥) ينظر: شرح الفية ابن معط: لعز الدين أبو الفضل عبدالعزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز القواس الموصلي(ت ٦٩٦هـ)، تح: د- علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥م، ١/ ٢٢٧- ٢٢٨.

قالت: هذا يوم يقوم زيدٍ، وهذه ساعة يذهب بكر، فكيف منعوا الإضافة إلى الأفعال وفي كلام العرب ما يخالفه؟ فيجيب أبو الحسن الأخفش عن ذلك قائلًا: ((إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأن الأزمنة ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء فقووّها بالإضافة إلى الأفعال)) [١]، وقال الأخفش في معانيه: ((تقول: هذا يَوْمُ يَفْعَلُ زيدٌ، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان)) [٢]، ومن العلل التي اعتلوا بها لامتناع الجر من الأفعال ما ذكره الأصفهاني إذ قال: ((ومنع الجر لأنه فرع على الاسم فهو أحط درجة من الاسم فمنع الجر من أجل ذلك ولكن مضارعته للاسم قوية فلا بد من توفير قضية الشبه عليه فعُوّض الجزم من الجر ليكون إعرابه من ثلاث جهات كما هي في الاسماء فهذه العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال))[٣]، فرأي الأصفهاني أن الفعل كونه فرعًا على الاسم فهو أحط درجة منه؛ لذا لم يدخل عليه الجر وعدَّ أن هذه هي العلة المعتمدة برغم من ذكره لعلل أُخر، وابن الوراق لم يكن تعليله بعيدًا عن قول سيبويه والأخفش بل يمكن أن نعدَّه توضيحًا لرأيهما إذ بيّن أن علة المنع هي كون الجر بالإضافة والقصد منها هو تخصيص المضاف والفعل لو أضفنا له لم نخص ما قبله، وأيضًا ذكر علة أخرى هي أن المجرور يقوم مقام التنوين، فلا يصح أن يقوم شيء ضعيف مثل التنوين مقام شيئين قويين هما الفعل والفاعل فسقط الجر من الأفعال [٤]، وكذلك علل ابن الخباز عدم جر الأفعال يعود إلى أن جر الأفعال بالحرف غير ممكن؛ لأن هذا العامل لا يصح دخوله عليها [٥].

والذي يمكن نخلص إليه أن الجر ممتنع في الأفعال لأنها أدلة على فاعليها، وأنها ثقيلة والجر ثقيل والعرب لا تجمع ثقيلين في كلامها، وكذلك أن لحروف الجر معاني تصح مع الأسماء ولا تصح مع الأفعال لاستحالت معانيها، والجر بالإضافة أما أن يفيد تخصيصًا أو تعريفًا والأفعال نكرة لا تخصص ولا تعرّف لذا امتنع الجر فيها.

---

(١) الايضاح في علل النحو للزجاجي: ١١٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٩٣/١.

(٣) شرح اللمع للأصفهاني: ١٩٨- ١٩٩.

(٤) ينظر: العلل في النحو للوراق: ٣١.

(٥) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٦٩.

المسألة السابعة: نقل الأفعــال المتعدية

في باب نقل الأفعال المتعدية إلى مفعولين في باب ظنَّ وأخواتها بالهمزة أو تضعيف العين فتصبح متعدية إلى ثلاثة مفعولين، نقل الثمانيني رأيًا للأخفش في هذه المسألة فقال: وقد أجاز الأخفش نقل جميع أفعال العلم والظن قياسًا، ولكن المتفق عليه بين النحاة والمسموع عن العرب هي أربعة أفعال، وتنقسم إلى منقول بالهمزة وهي : " أعلمتُ، أريتُ، أنبأتُ " ومنقول بالتضعيف وهو" نبّأتُ" [١]، فبعد أن يكون الفعل متعديًا إلى مفعولين فإنه ينقل إلى ثلاثة مفاعيل، وهذه الأفعال اتفق النحاة على تحديدها بأربعة تنقل ثلاثة منها بالهمزة، والرابع بالتضعيف، لكن الأخفش جوّز النقل في جميع أفعال العلم والظنّ قياسًا، وقد تابع الثمانيني في نقل هذا الرأي ابن الدهان في الغرة ذاكرًا أن حجة الأخفش فيما ذهب إليه هو القياس على الباب لكثرته واطراده في كل فعل[٢]، وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن أربعة أفعال فقط هي المتعدية إلى ثلاثة، أما بقية أخوات علمت فمنع من نقلها أكثر البصريين، مقتصرين على ما سُمِعَ عن العرب، ولكن أجازه قوم طردًا للباب[٣]، فقول أبي البقاء بإجازة قوم تعدية بقية أفعال الباب لاطراده يؤيد ما نقله الثمانيني وابن الدهان عن رأي الأخفش، وممن أشار إلى قول الأخفش في هذه المسألة أيضًا ابن مالك إذ قال: ((وزاد الأخفش: أظنُّ وأحسب وأخال وأزعم وأوجد، مستنده القياس على أعلم وأرى، ولا سماع له، واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج))[٤]. ورأى ابن مالك أن الأخفش لم يكن له حجة على إجازة نقل الأفعال وتعديتها إلى ثلاثة مفاعيل سوى القياس إذ قاسها على جواز ذلك في أعلم وأرى فيجوز في بقية أخواتها، والقياس هو من أدلة النحاة الذين ذهبوا إلى إجازة قاعدة نحوية معتمدين على قياسها على أمثالها، وذكر ابن يعيش أن هذه الأفعال منقولة من باب ظننتُ وأخواتها نحو أعلم ورأى، فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، ولما نقلته من فعل إلى أفعل صار الفاعل مفعولا فاجتمع له ثلاثة مفاعيل، والنقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب، فوقف

---

(١) ينظر شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٥٣، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٥٠٧، واللباب في علل البناء والاعراب لأبي البقاء العكبري: ١٨٤.

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٦١.

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣٢١، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٣٨٦.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٣٨٣.

النحاة عند المسموع ولم يتجاوزوه إلى غيره، ولكن الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها، وأما في باب علم وهي خمسة أفعال: أخبر وأنبا وخبّر ونبّأ وحدّث فهذه الخمسة معناها الإخبار والحديث ومعنى الإعلام فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم[١]، وقد نقل ابن يعيش رأي الأخفش في هذه الأفعال في إجازة النقل في جميع أفعال الباب قياسا على أعلم أرى، ولم يكن لها سماع عن العرب، ولكنه أيضًا جوّز أخبر وخبّر وحدّث ونبّأ وأنبأ، معللًا ذلك بأن معناها الإخبار والحديث وكل ما جاء بمعنى الحديث والإخبار فهو إعلام وكل ما كان بمعنى الاعلام تعدى لثلاثة مفاعيل، ثم استشهد ابن يعيش بقول الحارث بن حلزة اليشكري :[٢] (البيت من الخفيف)

إن مَنَعْتُمْ ما تُسألونَ فَمَنْ حُـــــــدِّ ثْتُمُوهُ له علينـا العـلاء

فالشاهد في البيت مجيء الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل فالتاء والميم المفعول الاول، وقد أقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثاني وفي موضع المفعول الثالث هو جملة له علينا العلاء، فيكون معنى البيت أن منعتم ما تسألون من الانصاف فمن حدثتم عنه أنه قهرنا[٣]، فالشاهد السابق الذي ذكره ابن يعيش استدل به على صحة ما ذهب إليه من أن كل فعل تضمن معنى الإعلام جاز تعديته إلى ثلاثة مفاعيل، وذكر سيبويه أن هذه الأفعال منقولة من باب ظنّ وهي لا تكتفي بمفعولين وإنما تتعدى لثالث ويذكر أمثلة لها وخص بالذكر منها فقط الفعل أرى منقولًا من رأى ونبَّأتُ من نبأ وأعلم من علم فقال: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله زيدًا أباك، ونبّأتُ زيدًا عمرا أبا فلان، وأعلمَ الله زيدًا عمرا خيرًا منك))[٤]، ونقل السيرافي في شرحه للكتاب: ((وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب: ضرب منها كان متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما من السبعة الأفعال التي قدمنا ذكرها في الباب الذي قبل هذا، هي ظننت وأخواتها، وهذا الضرب في فعلين من تلك الأفعال فقط، وذلك أرى وأعلم منقولان من رأى وعلم. وكان الأخفش يقيس عليها

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٦٦.

(٢) ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، صنعة: مروان العطية، ط١، دار الإمام النووي للنشر، دمشق- سوريا، ١٩٩٤م، ٨٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٦٧.

(٤) كتاب سيبويه: ١/ ٤١.

الجميع، فيقول: ظنَّ زيدٌ أخاك منطلقًا، وأزعمته ذاك إياهُ، وكذلك يعمل في الأفعال السبعة، وغيره لم يجاوز ما قالت العرب))[1]، ووفقًا لكلام السيرافي فإنه أجاز تعدية فعلين فقط إلى ثلاثة مفاعيل، مع أنه شارح لكتاب سيبويه، وسيبويه مثلَّ لثلاثة منها ثم تطرق إلى رأي الأخفش في هذه المسألة بأنه أجاز النقل معتمدًا قياسها على أمثالها في حين أن غيره لم يخرج عّما قالت العرب، أي المسموع عنها، ورأي الأعلم أنه لم تقتصر تعدية الأفعال إلى ثلاثة على أعلم وأرى فقط وإنما ما كان في معنى الخبر جاز تعديته، وأيضا ذكر رأي الأخفش في هذا الباب[2]، أما بقية شرّاح اللمع فلم يتطرقوا إلى رأي الأخفش في هذه الأفعال بل تكلموا في نقل الأفعال وتعديتها إلى ثلاثة بالهمزة أو التضعيف [3].

وممن ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة شرّاح ألفية ابن مالك فذكر أبو حيان [4]، والمرادي[5]، والشاطبي[6]، قول الأخفش في أنه ألحق ما أمكن نقله بالهمزة من باب ظنَّ قياسًا بباب" أعلم، وأرى " التي تنصب ثلاثة مفاعيل، فأما أبو حيان فقال: وذلك لا يجوز عندنا، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة، وأما المرادي فذكر قول الأخفش ولم يبد رأيه فيه، وهذا الرأي الذي نقله النحاة في مصنفاتهم عن الأخفش لم يرد له ذكر في كتابه معاني القرآن، والذي ألاحظه من الآراء التي عرضت لها أن هناك من النحاة من سار على خطى سيبويه وجعل النقل في هذه الأفعال مقتصرًا على ما مثلَّ له سيبويه في كتابه، وما سُمِعَ عن العرب، ولم يذهب إلى قياس بقية أفعال الباب على بعضها، والذي ذهب إليه الأخفش أنه قاس بقية الأفعال على ما سُمِعَ عن العرب؛ لأن النحاة قالوا: إن هذا الباب منقول من الباب الذي قبله وهو المتعدية إلى مفعولين وبالنقل تعدت إلى ثلاثة قياسا على بقية أفعال الباب

---

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٨٥.

(2) ينظر النكت في شرح كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: ١/ ٢٥٨- ٢٥٩.

(3) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٦٣- ٦٤ ،وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٠٩- ١١٠، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٠٣، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٣٧، توجيه اللمع لابن الخباز: ١٨٣.

(4) ينظر: منهج السالك لابي حيان: ٩٩.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١/ ٥٧٣- ٥٧٤.

(6) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٢/ ٥١٣.

الفصل الثالث

آراء الأخفش في الحروف

المبحث الأول

آراء الأخفش في حروف الجر

مـــــدخـــــل:

لم تخرج الجملة العربية أو الكلام العربي بصورة عامة من ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، فكل واحد منها يمثل جزءًا مهمًا لا يستغنى عنه في اللغة العربية، وللحروف أهمية بالغة في بيان معاني غامضة، أو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، فتعمل هذا الحروف على ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، مع إفادة معانٍ لا يمكن أن يتوصل إليها دونها، وقد دارت آراء الأخفش الأوسط في شرح اللمع حول الحروف في مواضع عدة بلغت (٤٩) مسألة، في مختلف أنواع هذه الحروف، ولما لحروف الجر من أهمية فقد وردت له آراء فيها مثل مجيء (حاشا، وخلا، وعدا) حروف جر إذا كان الاسم الذي بعدها مجرورًا، وأجاز حذف حرف الجر مع الفعل المتعدي، وغيرها من المسائل، أما حروف العطف فكان لها أيضًا نصيب من آرائه فذكر زيادة (ثمَّ)، وتزاد الواو العاطفة، والفاء العاطفة، وغيرها من المسائل التي ورد له فيها رأي، والمسائل تنقسم في ثلاثة مباحث هي:

- حروف الجر
- حروف العطف
- قضايا أخرى في الحروف

المبحث الأول: حروف الجر

مدخل:

اختصت حروف الجر بالدخول على الأسماء، وللجر حروف متعددة بعضها متفق عليه، والبعض الآخر اختلف النحاة في عدّها حروف جر، ومنهم من لا يراها حروف جر، وبعض القبائل جعلت " لعل" من حروف الجر، وهذا الاختلاف أوجد لنا مجموعة مختلفة من حروف الجر التي أضافت معنى إلى الاسم الذي يليها، واطلق الكوفيون عليها حروف الخفض؛ لأنها تخفض الاسم، وسُميت أيضًا بحروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى ما قبلها إلى ما بعدها، وأن بعض الأفعال لا يتعدى إلى المفعول به فيحتاج إلى حروف الجر ليقوى على الوصول إلى مفعوله[1]، وقد جمعت آراء للأخفش في هذه الحروف تضمن (١١) رأيًا، وهي كالآتي:

المسألة الأولى: الجر بـ " خلا وعدا وحاشا "

للأخفش في "خلا وعدا وحاشا" قولان مرَّ القول الأول في فصل الأفعال، إذ عدّها أفعالًا إذا كان ما بعدها منصوبًا، والقول الآخر إنها حروف تجر ما بعدها، وهذا الذي أشار إليه شرّاح اللمع سواء صرحوا باسمه أو لا، فقد ذكر ابن الدّهّان في باب الاستثناء الجر بها على رأي الأخفش فقال: ((الأخفش يجيز في عدا وخلا وحاشا أن يَكُنَّ حروف جرٍ، وسيبويه يحكي الحرفية في حاشا وخلا))[2]، وهذه الثلاثة مرة تعدُّ حروفًا إذا جر ما بعدها ومرة أفعالًا إذا نصب ما بعدها، ويرى ابن الدهان أن من أجاز كونها حروفًا هو الأخفش، وهذا أيضًا نقله الثمانيني في شرحه فيما اشترك من الكلمات في كونه حرفًا وفعلًا بحسب الحالة الإعرابية لما بعده، وذكر ابن برهان العكبري أيضًا أنها قد تأتي أفعالًا أو حروفًا مع أنه لم ينص على قول الأخفش [3]، ونصَّ الواسطي على قول الأخفش فقال: ((فإذا دخلت ما فقلت: ما خلا وما عدا، نصبتَ؛ لأن " ما " مصدرية فلا توصل إلا بفعل، وقد حكى الأخفش فيها الحرفية، فجعل " ما " زائدة، فيجوز فيها

([1]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/٣-٤-٥، وجامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، بعناية: مازن علي الشيخ محمد، ط١، دار الفكر للنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٦م، ٤٦٣.

([2]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٥٣١، وشرح اللمع للثمانيني : ١/ ١٨٨.

([3]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٩٩- ٥٠٠، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٥٢-١٥٥.

النصب والجر)) [١]، والواضح من كلام الواسطي أن الاخفش حتى بدخول ما المصدرية على خلا وعدا فهو يجوّز أن تنصب أو تجر، باعتبار ما زائدة، والجر بـ" خلا وعدا " لا خلاف فيه بين النحاة، ونقل الشاطبي في المقاصد الشافية رأي النحاة في خلا وعدا فقال: أجازوا الجر بخلا وعدا، وأمّا في خلا فقال السيرافي: لا خلاف أعلم في جواز الجر بها، ولكن " عدا " فيها خلاف في جواز الجر بها فذهب ابن خروف إلى الجواز كالناظم، وفي كلام الأخفش ما يشعر بذلك؛ لأنه قال: فإذا جرُّوا بها فهي حرف جر بمنزلة من، وكذلك خلا، ولم يذكر سيبويه الجر بعدا، فاعتبر النحاة أنه لم يجز ذلك؛ لأن السماع في ذلك قليل لم يبلغ سيبويه فلذلك سكت عنه، ولكن بلغ الأخفش فألحقه بـ" خلا " [٢]، وبيّن الشاطبي أن الجر بخلا وعدا ذكره النحاة، وسيبويه لا يجر بـ "عدا " وعلل ذلك ؛ بأن السماع الوارد في الجر بها قليل لم يبلغ سيبويه لذا لم يذكر الجر بها، لكن الأخفش كان أكثر توسعًا في السماع فجوّز الجر بها على ما سُمع من العرب، وهذا الكلام على العكس مما ورد في حاشا في باب الأفعال في كونها تأتي فعلًا، فسيبويه لا ينصب ما بعدها بل جعلها حرف جر لا غير، والأخفش يجر ما بعدها وينصبه، ويشير أبو البقاء العكبري إلى أن الجر بـ"عدا" قليل قال: ((قال قوم: يجوز أن تستعمل حرفًا، مثل حاشى وهو ضعيف؛ لأنه لم يسمع عن العرب فيها الجر، وأما حاشا فحرف جر عند سيبويه؛ لأن العرب جرت بها)) [٣]، ورأي أبي البقاء مشابه لرأي ابن جني إذ لم يذكر الجر بـ"عدا" وذكره لـ "خلا وحاشا " بأن عدّها حروفًا [٤]، وأشار ابن الخباز إلى أن الأخفش هو من جر بـ"عدا" ما بعدها [٥]، وذهب العلوي إلى أن ما بعد عدا لا يكون إلا منصوبًا، أما خلا وحاشا فيكونان فعلين فينصبان، وحرفين فيجران [٦]، واستشهد بقول الشاعر: [٧] (البيت من الرجز)

---

(١) شرح اللمع للواسطي: ٨٤، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٤٠٩.

(٣) المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٣٦٦.

(٤) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٥٥.

(٥) ينظر: توجيه اللمع،٢٢٨- ٢٣٨-٢٣٩.

(٦) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٤٠.

(٧) البيت للجميح الاسدي شاعر جاهلي، والبيت ملفق من بيتين كما جاء في المفضليات: للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي(ت١٦٨هـ)،تح: أحمد محمد شاكر- عبدالسلام محمد هارون، د-ط، مكتبة المعارف، مصر، د- ت، ١٦٧/١ حيث قال الشاعر: حاشى أبا ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضنًّا على الملحاةِ والشَّتمِ

فاستدل النحاة في البيت على أن حاشا حرف جر إذ جرت " أبي "، وأما الأصفهاني فإنه لم يخالف غيره من الشرّاح في نقل رأي سيبويه في مسألة حاشا وعدا وخلا فقال: ((لا يكون حاشا ها هنا حرف" قصد في: حاشا لله " لان حرف الجر لا يدخل على مثله وقد جاءت بعده اللام، وأما سيبويه فيمكن أن يكون اللام عنده زائدة، ويكون حاشا حرفًا وقد نصَّ على ذلك أبو الحسن في الكتاب)) [1]، فالبصريون عدوا حاشا حرف جر ولكن عاملوها معاملة الأفعال إذا دخلت عليها" ما "، في حين أن الأخفش عدّها حرف جر حتى إن دخلت عليها "ما"، أما شرّاح اللمع فيرون أن الأخفش جوّز في حاشا كونها فعلًا ينصب ما بعدها معتمدًا على ما سمع من العرب، وجوّز في عدا أن تكون حرف جر، وهو بهذا يختلف عن رأي سيبويه الذي يرى في حاشا أنها لا تعمل إلا الجر، ولم يذكر أن عدا تجر ما بعدها و وافقه ابن جني بذلك، لكن الاخفش اعتمد ظاهر الكلام وما ورد عمن يوثق بعربيته بأن هذه الثلاثة تأتي حروفًا إذا كان ما بعدها مجرورًا، وتأتي أفعالًا إذا كان ما بعدها منصوبًا.

المسألة الثانية: الجر بـ "مذ ومنذ"

نقل ابن برهان العكبري وابن الدهان في باب "مذ ومنذ" قولًا للأخفش فيهما فقال: ((قال: أبو الحسن سعيد بن مسعدة بن أوس المجاشعي: أهل الحجاز يجرّون بـ" مذ " و " منذ " كل شيء من المعرفة والنكرة، فأمّا تميم وغيرهم، فـ "مذ" ترفع ما بعدها في لغتهم، يقولون: لم أرَ زيدًا مُذْ يومان، أي بيني وبين لقائه يومان، و" مذ " اسم مبتدأ، وما بعدها خبره)) [2]، وعلى حد قولهما فإن الأخفش يذكر لهجات القبائل العربية في مذ ومنذ، فأهل الحجاز يعملون منذ ومذ الجر فيما بعدها سواء كان معرفة أو نكرة، أما تميم وقبائل أخرى ففي لغتهم " مذ " رافعة لما

عمرو بن عبدالله إنَّ به ضنًّا عن الملحاة والشتم

فجاء(أبا) منصوبًا، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري:١/ ٣٦٦، وشرح اللمع للأصفهاني:٥٠٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي:٢٤٠، وشرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥٠٠.

([1]) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠١- ٥٠٢، ذكر محقق كتاب الاصفهاني بأنه قصد أن للأخفش تعليقات على كتاب سيبويه.

([2]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٨٩، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٣٦، وما نقله عن الأخفش هنا مماثل لما نقله ابن برهان العكبري عنه أيضًا.

بعدها، والذي يلتفت إليه الأخفش في قوله إنهم عدوها رافعة لما بعدها إذا كان الكلام على تقدير ما مضى من الوقت؛ لأن قولهم: لم أرَ زيدًا مذْ يومان، يبينه بأنه مضى على رؤيتي له يومان، وعلى لغة أهل الحجاز فهم يجرون بها على تقدير كونها حرف جر بمنزلة " من"، وعامة العرب يقولون لشيء أنت فيه: لم أرَهُ مُذ اليومِ، أو منذُ السَّاعةِ، أو منذُ الليلةِ، أو منذُ العامِ، فتكون عاملة الجر فيما بعدها، وأما إذا كانت لمضى " وهذا يعود بنا إلى رأي الأخفش ومثاله الذي ذكره " فقد أُختلف فيها فبنو تميم وأسد يرفعون ما بعدها، ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس يجرون ما بعدها وإن كانت على المضي، وأما " منذ " فعامر ينصبون ما بعدها، وهوازن وسليم يرفعونه [1]، وذهب ابن عقيل إلى أنهما حرفا جر، يجران من الاسماء الظاهرة اسم الزمان فقط، ويكون لهما معنيان بمعنى " في " إذا كان الزمن حاضرًا، وبمعنى "من" إذا كان الزمن ماضيًا، ويفرق بين استعمالهما فهما حرفا جر إذا كان ما بعدهما مجرورًا، واسمان إذا وقع بعدهما اسمًا مرفوعًا أو فعلًا، فإذا جاء بعدهما اسمًا مرفوعًا فهما مبتدأ، وإذا كان فعلًا فهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما الفعل [2]، فاختلاف اللهجات العربية تظهر مسائله في جوانب متعددة في النحو العربي، بوصفها المصدر الأول الذي استقى منه النحاة، ويذكر الاخفش حالتين إعرابيتين لما بعد منذ ومذ وفق لهجات القبائل العربية الفصيحة فقال: ((في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ ﴾ [3] يريد: منذ اوّل يومٍ؛ لأنَّ من العرب من يقول: " لم أرهُ من يومِ كذا "؛ يريد: منذُ، و﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ يريد به: من أوّل الايام؛ كقولك: " لقيت كل رجلٍ " تريد به كل الرجال)) [4]، وهنا أعمل منذ الجر مع دلالتها على المضي، لأن أول يوم للتأسيس قد مضى كما مضى في قول العرب: لم أرهُ منذ يومِ كذا، وهو

([1]) ينظر شرح اللمع لابن برهان:١/ ١٩٠ ولم ينسب هذا الكلام للأخفش، وقد نسبه ابن خروف الاشبيلي للأخفش: ينظر: شرح جمل الزجاجي: لابي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تح: سلوى محمد عمر عرب، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ٢/ ٦٦١، وشرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥١٣–٥١٥ ، وشرح اللمع للواسطي: ٩٧، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٥٧–٢٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥١٨– ٥١٩، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٩، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٣٩– ٢٤٠.

([2]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٩– ٢٦، كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٥٧–٢٥٨، توجيه اللمع لابن الخباز :٢٤٠–٢٤١.

([3]) التوبة: ١٠٨.

([4]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٦٥.

في الحالتين سواء تفسير الآية أو ما نقل ابن برهان عنه فإنه ينقل قول العرب في منذ ومذ؛ لأنه لم يعطِ رأيه فيها ويستدل عليه بكلام العرب بل إنه يذكر ما قالته العرب وكيف اعملوها فيما بعدها على اختلاف لهجاتهم، وقد تشعبت هذه المسألة وأخذت مجالًا واسعًا من الدرس النحوي حتى نجد أنهم يفردون لها بابًا في كتب النحو، بخلاف غيرها من أدوات الجر أو حروف الجر، فيختلفون في أصل منذ ومذ وأيهما أحق أن ترفع ما بعدها أو تجر ما بعدها [١] يذكر صاحب المغني: ((وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جرّ " منذ " للماضي على رفعه، وترجيح رفع " مذ " للماضي على جره)) [٢]، والذي يهم هنا هو رأي الأخفش في هذه المسألة، فنخلص فيها إلى أنه نقل استعمال القبائل العربية لـ" منذ ومذ" فمن يجر بها لا يفرق بين كون الكلام حاضرًا أو ماضيًا للمعرفة أو النكرة، وتميم لهم استعمال مختلف في " مذ " فقط فهم يرفعون ما بعدها إذا دلَّ الكلام على ما مضى وهي اسم مبتدأ عندهم، وعامة العرب تعملها الجر لدلالة الحاضر، ويختلفون إذا دلت على المضي من يعملها الجر ومن يعملها الرفع، وهذا الذي نقله الأخفش دون أن يعطينا رأيه في المسألة أو أن يرجح رأيًا لأي منهم.

المسألة الثالثة: الكاف

نقل ابن برهان العكبري والواسطي في باب الجر الآراء في الكاف الجارة ومعانيها فهي حرف للتشبيه إذا وقعت صلة للذي، كما تكون اسمًا [٣] كما في قول الشاعر: [٤] (من البسيط)

أتنتهونَ ولن ينهى ذوي شطط كالطّعن يهلك فيه الزيت والفتل

فرأى الواسطي أن الكاف في قول الشاعر اسم؛ لأنه جاء بعدها فعل فيحتاج إلى الفاعل، فيقدر

---

(١) ينظر: الانصاف للأنباري: المسألة ٥٦، وكتاب الجنى الداني للمرادي، ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام: ٤/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٧٥- ١٧٦، وشرح اللمع للواسطي: ٩٢، وشرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥٠٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي:٢٥٥، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥١٤، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦١٩- ٦٢٠، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٦، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣٨٠، وتوجيه اللمع لأبن الخباز: ٢٣٦- ٢٣٧.

(٤) ديوان الأعشى: ٦٣.

بـ: مثل الطعن[١]، أما ابن برهان فنصَّ على قول الأخفش فقال: ((فقال أبو الحسن: وقد تكون الكاف اسمًا، وأبى ذلك الكتاب))[٢]، ثم نقل الواسطي رأي الأخفش في الكاف فقال: ((وقال الأخفش: وهي حرف جر هاهنا تقديره: شيء كالطعن، فحذف الموصوف الذي هو الفاعل وأقام الصفة مقامه كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾[٣] فتقديره: آية يريكموها، فحذف " آية " والعائد وأقام الصفة مقامها)) [٤]، فالكاف في قول الشاعر: كالطّعن، أخذت بين الواسطي والاخفش طريقين مختلفين، فذهب الواسطي إلى أنها اسم لا غير في قول الشاعر، وجعلها الأخفش حرف جر وقدره بشيء، لكن هل للنحاة رأي مختلف عنهما؟ فذهب بعض النحاة وعلى رأسهم سيبويه إلى أن استعمال الكاف اسما قد خصَّ بالشعر، فقال سيبويه: ((أن أناسًا من العرب اضطروا في الشعر وجعلوها بمنزلة مثل، قال الراجز: (البيت من الرجز)

فصيروا مثل كعصف مأكول)) [٥]

ورأى النحاة أن الاخفش أجاز أن تكون اسمًا في الاختيار، وليس فقط في ضرورة الشعر، وتابعه في رأيه هذا ابن مالك، وأبو علي الفارسي، ويعللون سبب إجازته ذلك إلى كثرة السماع الوارد عن العرب به [٦]، فذكر ابن فارس ذلك فقال: ((وتدخل في أول الاسم للتشبيه فتخفض الاسم نحو: زيد كالأسد، وأهل العربية يقيمونها مقام الاسم ويجعلون لها محلًا من الاعراب، ولذلك يقولون: مررت بكالأسد، وأرادوا بمثل الأسد))[٧]، فاختيارها اسمًا ليس مقصورًا على الضرورة كما ذهب

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٩٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٥٥، وشرح ابن عقيل: ٢٢/٢، والاصول: ١/ ٤٣٩، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبدالنور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، د-ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق- سوريا، د-ت، ١٩٥، وكتاب الجنى الداني للمرادي: ٨٢.

(٢) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٧٥- ١٧٦، قصد بالكتاب كتاب سيبويه .

(٣) الروم: ٢٤.

(٤) شرح اللمع للواسطي: ٩٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه:٢٠٣/١، توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٦٢، مغني اللبيب لابن هشام: ٢٢/٣، الاصول لابن السراج: ٤٣٨/١- ٤٣٩، معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٩٧- ٣٣٠(واعتبر الكاف زائدة في كعصف).

(٦) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٦٥- ٣٦٦، توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٦٢، ارتشاف الضرب لابي حيان: ١٧١٣.

(٧) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارسي: ٧٢- ٧٣.

سيبويه ومن تابعه من النحاة بل كان هناك رأي آخر للنحاة في أنها تأتي اسمًا كثيرًا لورود السماع فيها، وأن العرب يجعلون لها محلًا من الاعراب، ويشير المرادي إلى أنها تكون اسما في مواضع منها:

١- أن تقع مجرورة بحرف جر. كالمثال الذي ذكره ابن فارس، مررت بكالأسد.

٢- أن يضاف إليها، وهذا يعود بنا إلى قول الشاعر: "كالطّعن " هنا جاءت مضاف إليه.

٣- وقوعها فاعلًا كقول الاعشى:

أ تنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

فجاءت الكاف فاعلًا للفعل ينهى [١]، وهناك من يشير إلى استعمالها اسمًا قليلًا، كأن تقع في المواضع التي ذكرها المرادي وان يقوم دليل قطعي على اسميتها [٢]، وشذ عن النحاة في رأيه أبو جعفر بن مضاء فقال: هي اسم ابدًا، لأنها بمعنى مثل[٣]، والذي يبدو في كلام النحاة أنهم يرون أن الكاف تكون اسمًا وحرفًا، لكنهم اختلفوا في مجيئها اسمًا فمنهم من تابع سيبويه في كون ذلك جائزًا في ضرورة الشعر، ويمتنع في غير ذلك؛ لأنها تأتي زائدة والأسماء لا تقع موقع الزوائد وإلى هذا أشار ابن السراج [٤]، وذهب ابن عصفور إلى إبطال ما ذهب إليه الأخفش مستدلًا بأن الكاف لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر بدليل السماع والقياس، فدليل السماع أنه لم يُحفظ أن الكاف قد جاءت في منثور الكلام متضمنة أحكام الاسم بل تقرر فيها الحرفية، أما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لم تأتِ على حرف واحد إلّا شذوذًا[٥]، وتابع القسم الآخر الأخفش في أنه يكون في الكلام لورود السماع به عن العرب، وأن لها محلًا من الإعراب، إذ تكون فاعلًا ومضافًا إليه ومبتدأ وغيرها، وأنها في معنى مثل، والذي معناه اسم فهو اسم، واستدلوا بأقوال الشعراء، وأما الأخفش فرأى أنها تأتي اسمًا في غير ضرورة الشعر لما ورد فيها من أدلة، وتحدث عن زيادتها في أغلب المواضع التي ذكر فيها الكاف في كتابه (معاني القرآن).

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٨٢-٨٣.

(٢) ينظر: رصف المباني للمالقي: ١٩٨، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣- ٢٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: ٧٦٢.

(٤) ينظر: الاصول لابن السراج: ١/ ٤٣٧.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/ ٤٩٠- ٤٩١.

المسألة الرابعة: اللام الجارة

حرف الجر اللام تكسر إذا دخلت على الظاهر، وتفتح إذا دخلت على المضمر، وذلك للفرق، فالأصل فيها الفتح؛ لأنَّ كل ما كان على حرف واحد بُنيَّ على الفتح لأنَّه أخف الحركات[١]، وهذا ما أشارت إليه كتب النحاة، وشرّاح اللمع، ولكن ابن الدّهان نقل أن الأخفش سَمِعَ من قرأ [٢] قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [٣] وإنه سمع من العرب من يفتح اللام الجارة مع المظهر [٤]، وقد علل ابن الدهان ذهابهم إلى ذلك أنهم حملوا المظهر على المضمر [٥]، وفتح اللام مع المظهر أشار إليه الثمانيني في شرحه فقال: ((وقد فتحها قوم_ وهم عكل))[٦]، ويؤيد قول الثمانيني هذا ما نقله ابن جني من حكاية عن الكسائي قال: ((وحُكِي أن الكسائي سمع من أبي حزام العكلي: ما كنتُ لَاتِيَك، ففتح لام كي)) [٧]، فالأصل فيها الكسر مع مع الظاهر والفتح مع المضمر قال النحاس: ((اعلم أنها مخفوضة في ذاتها، خافضة ما بعدها أبدًا، وتكون في الأسماء الظاهرة والمضمرة مثل قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨]، فتكون مكسورة مع الظاهر ومفتوحة مع المكني)) [٩]، ولكن هناك من العرب من فتح اللام اللام مع المظهر فذكر ابن جني هذا فقال: ((وذلك أن منهم من يفتح لام الجر مع الظاهر،

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢٢٢، وشرح اللمع للواسطي: ٩٢، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣٩، وشرح اللمع للأصفهاني: ٢٠٩، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٧٢، وأسرار النحو: لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تح: د- أحمد حسن حامد، ط٢، دار الفكر، بيروت -لبنان، ٢٠٠٢م، ٢٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٢٦، وكتاب اللامات: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، بيروت -لبنان، ١٩٨٥م، ٩٧

(٢) لم أقف على هذه القراءة.

(٣) الأنفال: ٣٣.

(٤) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦١٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦١٣.

(٦) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢٢٢.

(٧) سر صناعة الاعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د- حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق -سوريا، ١٩٩٣م، ١/ ٣٢٨- ٣٢٩.

(٨) المنافقون: ٨.

(٩) رسالة في اللامات: لابي جعفر النحاس(ت٩٤٩هـ)، تح: طه حسين، مجلة المورد، العراق، مجلد الاول، ع١-٢، ١٩٧١م، ١٤٦، الخفض مصطلح كوفي يقابله الجر عند البصريين والمكني مصطلح كوفي أيضا يقابله المضمر عند البصريين.

وحكى أبو الحسن[١] عن أبي عبيدة[٢] أن بعضهم قرأ: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾[٣] ﴿[٣] وحسنُ ذلك أيضًا مع (أن) لمشابهتها المضمر، كما يشبه المضمر الحرف فيبنى))[٤]، فتعليل ابن جني كتعليل ابن الدهان في إيقاع "أن" وما بعدها موقع المضمر فتفتح معها اللام، وأما سيبويه فقد ذكر الفرق بين فتح اللام وكسرها فقال: ((فمن ذلك قولك: لعبدالله مالٌ، ثم تقول: لَك مالٌ ولهُ مالٌ، فتفتح اللام، وذلك أنَّ اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال: إنّ هذا لعليٌ ،ولهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر))[٥]، فعلى قول سيبويه إن إن اختلاف حركة اللام جاء للفرق بينها، وحتى لا يكون هناك لبس في اللام هل هي الجارة أو لام الابتداء؟، والذي ذهب إليه الزجاجي في بيان معنى اللام من خلال كسرها أو فتحها فقال: تكون اللام المكسورة على نوعين: ما جاز فتحه على الحال، والثاني: لا يجوز فتحه، فالذي جوّز فتحه على حال: لام الجر وحدها تكون مكسورة مع المظهر في خمسة مواضع هي: مع الظاهر للملك كقوله تعالى: ﴿ الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾[٦] ، وللاستحقاق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾[٧]، وللاختصاص كقولهم: مسجد للفقهاء، وللعذر نحو قوله عزَّ وجل: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾[٨]، والاستغاثة مع المدعوِّ[٩]، فحدد المواضع التي تأتي فيها اللام مكسورة وتكون دالة على معانٍ مختلفة، ووجه المالقي فتح اللام مع الظاهر بأنه مخالف للأصل الذي جاءت عليه اللام، إذ عدَّ أن من العرب من خالف الأصل فيها وفتح اللام مع المظهر ممثلا ذلك بقولهم: المالُ لَزيدٍ، وأيضا ذكر قراءة من قرأ: ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾

---

(١) أبو الحسن الأخفش.

(٢) أبو عبيدة بن معمر بن المثنى التميمي(ت٢٠٩هـ)، نزهة الالباء للأنباري: ٩٥.

(٣) ابراهيم: ٤٦.

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي علي النجدي ناصف – د- عبدالفتاح إسماعيل، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة – مصر، ١٩٩٤م، ٢/ ٣١٤، وسر صناعة الاعراب: ١/ ٣٢٨.

(٥) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٦- ٣٧٧.

(٦) الحج: ٥٦.

(٧) المجادلة: ٥.

(٨) النحل: ٤٠.

(٩) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٤٥.

[1]، وأيضا نصَّ على أن هناك من ذهب إلى كسر اللام مع المضمر معتبرًا ذلك كله شاذًا لا يقاس عليه[2]، ولكن هل ذُكر تعليل آخر لاختلاف حركتها؟ وجواب ذلك نجده عند الرماني إذ بيّن سبب الاختلاف في أصل الحركة فقال: ((علل مكي أنها فتحت مع المضمر استثقالا للكسرة بعدها الضم، ونسب فتح لام كي لبني العنبر وقال: إنَّ بعض النحاة يقولون: أصلها الفتح لفتحها مع المضمر وهو ما ذهب إليه المبرد، ولام كي جارة للمصدر عند مكي، وأما النصب فمثل" أن" مضمرة بعدها وأكد أنها داخلة في اللفظ على الفعل، وفي المعنى على المصدر المجرور بها، والمنسبك من أن المضمرة والفعل)) [3].

فالذي يمكن أن نستشفه من كلام الرماني بما نقله عن مكي أن اللام فتحت مع المضمر كراهة الثقل لو اجتمع كسر مع ضم بعده، كما ذكر أن من خالف الأصل في اللام هم بنو العنبر، ويبدو أن مكيًا استساغ فتحها مع الظاهر إذا كان في الكلام أن المضمرة لأنه سيكون هناك تأويل في الكلام فيقع الظاهر موقع المضمر، وفي معاني القرآن للأخفش نجد أنه قد ذكر سماعه في هذه المسألة فقال: ((وزعم يونس[4]، أنَّ ناسًا من العرب يفتحون اللام التي في مكان مكان كي وأنشد هذا البيت، فزعم أنَّه سمعه مفتوحًا، قال النمر بن ثولب: (البيت من الوافر) [5]

يُؤامرُني ربيعةُ كُلَّ يومٍ لَأُهْلِكَهُ وأَقْتَنِيَ الدَّجاجا

وزعم خلف[6]، أنَّها لُغِةٌ لبني العنبر وأنه سمع رجلا ينشد هذا البيت منهم مفتوحا: (البيت من من الطويل) [7]

فقلتُ لِكلبي قُضَاعَةَ إنَّما تخيَّرْتُمَانِي أهل فَلْجٍ لَأَمْنَعَا

([1]) ابراهيم: ٤٦.

([2]) ينظر: رصف المباني للمالقي: ٢٥٢.

([3]) معاني الحروف للرماني: ٢٧.

([4]) يونس بن حبيب البصري(ت ٨٣هـ)، نزهة الألباء للأنباري : ٥٢-٥٣.

([5]) ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: د- محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م،٥١، وروايته في الديوان: تواعدني ربيعة كل يومٍ لأشريها وأقتني الدجاجا ، وفي خزانة الادب للبغدادي: ١٠/ ٤٣٩.

([6]) أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الاحمر، نزهة الألباء للأنباري: ٥٩.

([7]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٠، ولم ينسب الشاهد.

يريد من أهل فلج، وقد سمعت أنا ذلك من العرب، وذلك أنَّ أصل اللام الفتح، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء، وزعم أبو عبيدة، أنَّه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجر بها ما بعدها في قول الشاعر خالد بن جعفر: (البيت من الوافر) [١]

لَعلَّ الله يمكنني عليها جهارًا من زهير أو أسيد

يريد: لعل الله، فهذه اللام مكسورة؛ لأنَّها لام إضافة، وقد زعم بأنه قد سمعها مفتوحة)) [٢]، ففي الكلام الذي نقله الأخفش عن النحاة وما سمعه منهم ومن العرب أن هناك من خالف الأصل في اللام الجارة وفتحها مع المظهر، وهو هنا لم يختلف عن النحاة فيما نقل فهو يورد السماع فيها على أنه لغة لبعض العرب، ولكنه لم يعط رأيه في المسألة لا موافقة ولا مخالفة، ولكن عمد إلى ذكر السماع فيها وذكره العلماء فيمن سمع فها غير الأصل الذي جاءت عليه، وأما شرّاح اللمع فقد تطرقوا لذكر المسألة لكنهم لم ينقلوا سماع الأخفش فيها فيما عدا ابن الدهان الذي نصَّ في شرحه على قول الأخفش وما سمعه عن العرب.

المسـألـــــة الخامســـــــــة: بله حرف جر

ذكر ابن الدهان في الغرة " بَلْهَ " وأورد الآراء المذكورة فيها وأول ما ابتدأ به هو قول الأخفش متفردًا بنقله هذا الرأي عن الأخفش من بين شرّاح اللمع، فقال: ((وقال الأخفش: في باب الاستثناء بله حرف جر، ووجهه أنَّه إنْ جعلها اسم فعل لم يَسَعْهُ ذلك، لأنَّ الجملة التي تقع في الاستثناء ليس فيها اسم فعل، وإنما لم يجعله مصدرًا كما فعل في: ما عدا زيدًا؛ لأنَّ "ما" قد يمكن أن يكون في ما عدا زائدة، فلا حجة فيه، والحروف قد وقعت في الاستثناء نحو خلا وحاشا)) [٣]، وهذا الرأي الذي نقله عن الاخفش في " بله " أنها حرف جر في باب الاستثناء ولم يجعلها اسم فعل؛ لأنه لم يسعه ذلك كون جملة الاستثناء لم يقع فيها اسم فعل، كما إنه لم يجعله مصدرًا، ويبرر ذلك بأنه قد تأتي في باب الاستثناء حروف جر كما في خلا وحاشا، وأما سيبويه فرأيه في "بله" هو: ((وأمّا بله زيدٌ فيقول: دعْ زيدًا. وبَلْهَ ههنا بمنزلة المصدر كما

([١]) خزانة الادب للبغدادي: ١٠/ ٤٣٨.

([٢]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣٠- ١٣١، و خزانة الادب للبغدادي: ١٠/ ٤٣٨- ٤٣٩.

([٣]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٣٩.

تقول: ضَرْبُ زيدٌ)) [1]، فعلى مذهب سيبويه قد اعتبره اسم فعل بمنزلة المصدر، ولم يضف شيئًا في قوله هذا، لكن أبا علي الفارسي فصل القول فيها فأفرد لها بابًا سمّاه " مما يكون مرة اسمًا من أسماء الفعل، ومرة مصدرًا، ومرة حرف جر" فقال: ((قال أبو الحسن في باب الاستثناء: إنّ " بله " حرف جر، فقال أبو علي: ووجه كونه حرفًا؛ أنّه يمكن أن يقال: إنَّك إن حملته على أنّه اسم فعل، لم يجز؛ لأنّ الجمل التي تقع في الاستثناء، مثل: لا يكون زيدًا، وليس عمرًا، وعدا خالدًا، فيمن جعله فعلًا، ليس شيء منه أمرًا، وهذا يراد به الأمر، وهو اسم للفعل، فإذا كان كذلك لم يجز؛ لأنه لا نظير له)) [2]، فالفارسي يعلل لِما جاز كونه اسم فعل بأن كل ما جعل فعلًا في باب الاستثناء كـ" لا يكون، ليس، عدا " هي ليست أفعال أمر، وإذا جعل" بله " اسم فعل فالمراد منه الأمر وبما أنه ليس كذلك جاز كونه حرف جر، والفارسي أيضًا نصَّ على قول الأخفش في كونها تأتي حرف جر، كما ذكر ابن الدهان في الغرة، وهذا التفسير الذي ذكره الفارسي وضح فيه لِمَ لمْ يجعل الأخفش بله اسم فعل في باب الاستثناء، وأما ابن هشام فقد ذكر لـ" بله" ثلاثة أوجه: اسم فعل بمعنى " دعْ " ما بعده منصوب على المفعولية، ومصدر بمعنى الترك وما بعده مجرور على إضافة المصدر إلى المفعول، واسم مرادف لـ" كيف" ما بعدها مرفوع على أنه مبتدأ خبر عنه بما قبله، واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، فسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء[3]، وذكر ابن يعيش: إن بله تأتي على ضربين: أحدهما أن تكون اسم فعل كصه ومه وتكون بمعنى دعْ وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل، والآخر أن تكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده كما كانت رويد، فمن قال: بله زيدًا جعله بمنزلة دعْ وسمى به الفعل، ومن قال: بله زيدٍ فعلى الإضافة جعله مصدرًا؛ وذلك لأنه لا يجوز أن تضيف وتجعله اسم فعل كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال لأن الأفعال لا تضاف [4]، وذهب المرادي إلى ذكر رأي الكوفيين والبغداديين فيها فهم يعدّونها من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار، لأنهم رأوا ما

([1]) كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٢.

([2]) كتاب الشعر أو(شرح الأبيات المشكلة الإعراب): لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تح: د- محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م، ١/٢٥.

([3]) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٢٠٤- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧، والجنى الداني للمرادي: ٤٢٤-٤٢٥، وحروف المعاني للزجاجي: ١٠.

([4]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٨.

بعدها خارجًا عما قبلها في الوصف فجعلوه استثناء؛ لأن المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد، في حين قال البصريون: إنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، ولكن ردَّ المرادي قولهم هذا وعدّه غير صحيح لأن النصب قد سُمِعَ عن العرب، وإن الأخفش قد عدّها حرف جر [١].

والذي يلحظ في أقوال النحاة أن لهم في "بله" مذاهب مختلفة، فيمكن أن تأتي اسم فعل، أو مصدرًا، أو اسمًا مرادفًا لـ "كيف"، أو أن تأتي حرف جر كما يرى الأخفش، وفي كتابه " معاني القرآن " لم يذكر " بله " مع الأدوات التي ذكرها، فرأيه في هذه المسألة مثل الكثير من آرائه التي نقلها النحاة عنه ولم تصل إلينا عن طريق مؤلفاته.

المسألة السادسة: جواز حذف حرف الجر في الفعل المتعدي بحرف جر

نقل العلوي في كتاب البيان في شرح اللمع في باب المفعول به عند الحديث عن الفعل اللازم وتعديته بحرف جر رأيا للأخفش في جواز حذف حرف الجر في تعدية الفعل في ضرورة الشعر فقال: ((وكل فعل لازم فإنَّه يجوز أن يتعدّى بأحد ثلاثة أشياء: بالهمزة، وبتضعيف العين، وبحرف الجر. فإذا عدّيته بأحدها صار متعدّيًا إلى المفعول، وصار في حكم المتعدي بنفسه، فإذا كان متعدّيًا بحرف جرٍّ كان الجار والمجرور في موضع نصبٍ، نحو قولك: مررت بزيدٍ ونظرتُ إلى عمروٍ، وعند سيبويه لا يجوز حذف حرف الجر، فتقول: مررتُ زيدًا، لا في ضرورة ولا في غيرها، وعند أبي الحسن الأخفش يجوز ذلك في ضرورة الشعر)) [٢]، فذكر العلوي عدم تجويز سيبويه لحذف الجار في تعدية الفعل ثم أردف قائلًا بأن الأخفش أجاز ذلك في ضرورة الشعر، وهذا ما ذكره الثمانيني في هذه المسألة بأن الأخفش جوّز الحذف في ضرورة الشعر لأن الشاعر يضطر إلى تصحيح الوزن وتقويم القافية فإذا سقط حرف الجر وصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فنصبه فقال: قمت زيدًا، ومررتُ عمرا [٣]، ونقل الثمانيني رأي الأخفش وذكر مبررًا لهذا الرأي بأن الشاعر يضطر إلى الحذف ليستقيم الوزن، وأما الواسطي فكان من أنصار الرأي بأن

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٤٢٥-٤٢٦.

(٢) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٩٣- ١٩٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٣٢- ٤٣٣.

الحذف يكون لضرورة الشعر وليس في غيره فقال: ((فليست الباء في "مررت بزيدٍ " زائدة فلا يجوز حذفها إلّا في ضرورة الشعر)) [١]، قال الشاعر: [٢](البيت من البسيط)

أمرتُكَ الخير فافعلْ ما أُمرتَ بهِ فقد تركتكَ ذا مالٍ وذا نشبِ

فأيَّد الواسطيَ حذف حرف الجر في تعدية الأفعال اللازمة للضرورة الشعرية، وذكر البيت الشعري إذ حذف الشاعر حرف الجر في قوله: " أمرتك الخير، يريد: أمرتك بالخير"، ولكن ذكر إمام النحاة سيبويه هذا البيت في كتابه وبين أن حرف الجر محذوف وقد وُصِل الفعل بالمفعول فقال: ((وإنما فُصِل هذا أنّها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلانًا من الرجال وسميّته بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها وأستغفر الله من ذلك..... وليست أستغفر الله ذنبًا وأمرتك الخير، أكثر في كلامهم جميعًا، وإنّما يتكلم بها بعضهم .... وهذه الحروف[٣]، كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة)) [٤]، فالذي ذهب إليه سيبويه أن حذف الجار قد ورد في كلام بعض العرب ولكن الأصل هو أن توصل بحرف الجر، ولم ينص على أنه ضرورة شعرية، وذهب السيرافي في شرح قول سيبويه هذا إلى أنه عنى بذلك أن الأفعال المتعدية إلى مفعولين مما كان في الأصل متعديًا إلى واحد بغير حرف الجر، وإلى الثاني بحرف جر، وإن ليس كل ما كان متعديًا بحرف يجوز حذفه ولكن إذا كان مسموعًا عن العرب جاز[٥]، وأما شارح اللمع الأصفهاني فإنه وضح هذه المسألة وفق رؤيته فقال: ((وحذف الجار من نحو قولك: مررت بزيد وعجبت من عمرو محمول عنده (قصد سيبويه) على الضرورة)) [٦]، ولكنه استدرك على قوله بأنه قد جاء حذف للجار في غير الضرورة فقال: ((وقد جاء منه شيء صالح أعني حذف الجار في التنزيل وغيره، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ

---

(١) شرح اللمع للواسطي: ٦٠، وينظر: شرح اللمع للعبرتي: ١٣٩.

(٢) ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: د- يحيى الجبوري، د-ط، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد- العراق، ١٩٦٨م، ٣١، (في نسخة الديوان أمرتك الرشد).

(٣) يعني الأفعال هنا، ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٣٩ الهامش.

(٤) المصدر نفسه: ٣٨/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٧٦.

(٦) شرح اللمع للأصفهاني: ٤١٨.

تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾[1]، أي لأولادكم، وقال: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[2]، أي على عقدة النكاح فحذف الجار)) [3]، والظاهر من قول الأصفهاني أنه يرى أن الحذف يجوز في الضرورة وفي غيرها لوجود أمثلة كثيرة عليه في القرآن الكريم وفي الشعر لذا فالحذف جائز كما رأى، وقد ذهب ابو البقاء العكبري في بيان قول ابن جني: ((لو قلت: مررت زيدًا لم يجز إلا في ضرورة الشعر)) [4]، فقال: إن المحققين لا يسوغون حذف حرف الجر إلا ما كان ضرورة شعرية، والسبب في ذلك يعود إلى كون حرف الجر كحرف من الفعل، فكما لا يسوغ حذف جزء من الفعل لا يسوغ حذف حرف الجر مستدلًا بأمرين: الأول: أنه لا يصل إلى المفعول إلا به لأنه تتمته، والثاني: أنّك إذا عديت الفعل بطريقة أخرى كهمزة التعدية أو تضعيف عين الفعل لم تحتج إلى حرف الجر معها كقولك: فَرِحتُ بزيدٍ، فلو قلت: أفرحتُ زيدًا أو فرّحته، فقد قام التضعيف وهمزة التعدية مقام حرف الجر، وأما ما كان ضرورة شعرية فلا يقاس عليه [5]، فيبدو أن أبا البقاء العكبري قد شاطر سيبويه الرأي في أن الحذف لا يجوز لا في الضرورة ولا في غيرها فلم يقس على ما جاء في الشعر من حذف الجار واستدل على ذلك بأدلة ذكرها في كلامه، وقال السيوطي في هذه المسألة: ((ويطرد أي يكثر ويقاس حذفه أي الحرف لكثرة الاستعمال نحو: دخلت الدار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام وتوجهت مكة، فيسمع ولا يقاس عليه)) [6]، فالسيوطي هنا لم يكن مع بقية النحاة في ما يرون وإنما ذهب إلى القياس على الكثرة الواردة في الحذف أما ما كان قليلًا فلا يقاس عليه، وجاء في أصول ابن السراج رأيٌ آخر حول حذف حرف الجر فقد ذهب ابن السراج إلى أن حذف حرف الجر إنما كان للاتساع والاستخفاف، وإنه قيل له مفعول به لأنه حين قال القائل: ضرب وقتل قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ فالأصل أن يكون متعديا بحرف

([1]) البقرة: ٢٣٣.

([2]) البقرة: ٢٣٥.

([3]) شرح اللمع للأصفهاني: ٤١٨.

([4]) اللمع في العربية لابن جني: ٤٦.

([5]) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣١٢، ويشير في اللباب لابي البقاء العكبري: ١٩٠، إلى حذف حرف الجر فيصبح الفعل متعديًا بنفسه في قوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾(الاعراف: ١٥٥) والتقدير: من قومه.

([6]) همع الهوامع للسيوطي: ٣/ ٦.

الجر وقد حذفوه استخفافا [١]، وممن ذهب إلى عدم جواز الحذف إلا في الضرورة ابن عصفور فقال: جاز حذف الخافض إن كان المفعول أنَّ أو أنْ مع صلتها، تقول: عجبت من أنّك قائم، ومن أن يقوم زيد، ولك أن تحذف "من" وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يجز حذفه، إلّا فيما كان فيه سماع فقالوا: فرقته، وفزعتُه، أو جاء في ضرورة [٢]، وأيضا الاعتماد على السماع في حذف الجار مذهب أبي حيان فقد رأى أن حذف الحرف ووصول الفعل إلى الاسم فينصبه غير جائز إلا فيما سُمِع[٣]، وإلى هذا المعنى ذهب الدكتور ابراهيم السامرائي فرأى أن اسقاط حرف الجر ومثل لذلك بـ" في " بأنه يسقط لظهور الظرفية التي أشار إليها حرف الجر لوجود الظرف الحقيقي كما في: الجنة ، الدار، المدينة وغيرها، واسقاط الجار أمر استدعاه الإيجاز الذي جرت عليه العربية [٤]، فسقوط حرف الجر لظهور الظرفية يمكن أن نلمحه في تفسير الأخفش لقوله تعالى: ﴿ وَلَنْ يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾[٥]، إذ قال: ((أي في أعمالكم، كما تقول: دخلتُ البيت، وأنت تريد: في البيت)) [٦]، وقد ذكر الأخفش تعدية الفعل باللام في أكثر من موضع في كتابه "معاني القرآن" وبين أنها يوصل بها الفعل[٧]، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[٩]، فبين الجواز وعدمه في حذف حرف الجر مع الفعل المتعدي وآراء النحاة في ذلك.

وأما رأي الأخفش فمن خلال ما ذكره في كتابه فإنه لم يأت على ذكر حذف حرف الجر مع المتعدي للضرورة أو أنه جوّز ذلك في كل الأحوال؛ لأنه فسر آيات قرآنية ولم يستشهد على الحذف بالشعر فهو لم يتطرق إلى مسألة، كون الحذف ضرورة أو أنها لغة لبعض العرب في

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/١٧١.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور: ١/ ١١٥.

(٣) منهج السالك لأبي حيان: ١٢٧.

(٤) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: د- ابراهيم السامرائي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٨٣م، ٨٦.

(٥) محمد: ٣٥ .

(٦) معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٥٢٠، و ١/ ٣٩٦ .

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤٠- ٣٠٣- ٣٩٥- ٢٥٢- ١٧٠، و الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٩٧ حيث رأى إنه عدى الفعل باللام مع إنه متعدٍ بنفسه؛ لأن المعمول متقدم على عامله فقواه بحرف الجر.

(٨) يوسف: ٤٣ .

(٩) الاعراف: ١٥٤.

كتابه معاني القرآن، ولكن ما نقله العلوي في شرحه من أنه أجاز ذلك في ضرورة الشعر يمكن أن نعلله بأن الأخفش لم يخرج عما ذكره سيبويه الذي رأى أنها لغة لبعض العرب ويبدو أن الشعراء قد نظموا على هذه اللغة وإن كانت قليلة فجوّز الأخفش ذهاب الشاعر في الضرورة إلى تلك اللغة على قلتها لورود نصوص قرآنية بها.

المسألة السابعة: كف الباء عن العمل بـ(ما)

نقل ابن الدهان في كتابه" الغرة في شرح اللمع " عند حديثه عن حرف الجر الباء رأيًا للأخفش قال فيه: ((وزعم الأخفش أنَّهم كفّوا الباء بـ" ما " عن العمل)) [١]، ثم استشهد بقول الشاعر: [٢] (البيت من المتقارب)

على أنَّها إذ رأتني أُقا ... دُ قالتْ بما قد أراهُ بصيرا

فالذي ذهب إليه ابن الدهان فيما نقله عن الأخفش أن "ما" كفت الباء الجارة عن العمل، وقد اكتفى بقوله هذا ولم يعلق على المسألة، ويتفرد من بين شرّاح اللمع في نقله هذا الرأي، وقد ذهب محقق كتاب "الغرة في شرح اللمع" إلى أن هذا الرأي قد نسبه أبو حيان في "ارتشاف الضرب" لابن مالك، وعندما عدت لكتاب ارتشاف الضرب وجدت أنه قال: ((وزعم ابن مالك أنَّ باء الجر، قد تكف "بما" ويليها الفعل، وتحدث "ما" الكافة في الباء معنى التقليل، فتصير بمعنى ربّما)) [٣]، فعلى حد قول أبي حيان أن ابن مالك يرى أن "ما" كفت الباء عن العمل، واحدثت "ما" مع الباء تقليلًا، ولكن لو بحثنا عن رأي ابن مالك هذا في كتبه نجده يختلف عما نقله أبو حيان عنه، فقد قال ابن مالك: ((زيادة "ما" بين الباء ومجرورها؛ كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[٤]، وقد تُحْدث زيادة "ما" مع الباء تقليلًا وهي لغة هذيلية)) [٥]، فإن ابن مالك قد جعل "ما" زائدة داخلة بين الباء الجارة ومجرورها ولم يذهب إلى أنها كافة كفت الباء عن عملها، لكنها قد تحدث معنى التقليل على لغة هذيل، ورأي النحاس في إعراب هذه الآية أن" ما" يجوز

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٠٩.

(٢) ديوان الاعشى: ٩٥.

(٣) ارتشاف الضرب لابي حيان:٤/ ١٦٩٩- ١٧٠٠.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٣٦٨.

فيها ثلاث حالات: فأما أن تكون زائدة و"رحمة" مجرورة بالباء، أو أن تكون" ما " اسمًا نكرة مجرورًا بالباء و" رحمة" نعتًا لـ" ما "، أو فبما رحمةٌ أي فبالذي هو رحمةٌ[١]، وإلى زيادة "ما" ذهب الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب، وابن عقيل في شرحه على الالفية إذ رأوا أن زيادة "ما" بعد حروف الجر "من، وعن، والباء" لا تكفها عن العمل، وأضاف الرضي أن هناك من قال بأن "ما" قد تكون نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منها [٢]، وقد خرّجَ الرماني زيادة الباء على الشذوذ؛ لأنها دخلت على الفاعل في غير قوله تعالى: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[٣]، وذلك في قول الشاعر: [٤] (البيت من الوافر)

ألم يأتك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فأعتبر أن معناها: ما لاقت، والباء زائدة شذوذًا؛ لأن زيادتها ليست في فاعل كفى [٥]، وذهب المالقي وابن هشام إلى أن "ما" في هذا البيت زيدت للضرورة، حيث جعلا "ما" فاعلًا للفعل يأتيك، والباء زائدة[٦]، وللنحاة أقوال متعددة في "ما" التي بين الباء الجارة ومجرورها فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ومنهم من جعلها اسمًا نكرة يجر بالباء، ومن ذهب إلى أنها بمعنى الذي، ونجد أن هناك من رأى أن الباء هي الزائدة أما شذوذًا كما عند الرماني، أو للضرورة عند المالقي وابن هشام، ولم يذكر أنها كافة سوى أبي حيان ونسب الرأي لابن مالك، وابن مالك قال بزيادتها ولا تكف "ما" عنده إلا " ربَّ، والكاف " [٧]، ولكن لم يكن هناك من نسب الرأي فيها إلى الأخفش، وبالعودة إلى كتاب الأخفش معاني القرآن ورد ذكره لـ "ما " مع الباء الجارة في أربعة مواضع سأعرض لها لبيان رأي الأخفش في المسألة فذكرها:

([١]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٥٩.

([٢]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٣٧٦/٢-١٣٧٧، وشرح ابن عقيل: ٢٦/٣- ٢٧.

([٣]) الرعد: ٤٣.

([٤]) شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، د- ط، مطبعة الآداب، النجف الأشرف- العراق، ١٩٧٢م، ٢٩، البيت من مقدمة قصيدته التي يذكر فيها حادثة الدروع مع زياد، ويتطرق إلى مقدمات حربه مع بني ذبيان.

([٥]) معاني الحروف للرماني: ١٢-١٣، ومعجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبدالغني الدقر، ط١، دار القلم، دمشق – سوريا، ١٩٨٦م، ١١٦ إذ ذهب إلى زيادة الباء.

([٦]) ينظر: رصف المباني للمالقي: ١٧٧، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ١٥٧.

([٧]) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٦٨/١- ٣٦٩.

أولًا: فقال: في معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[1] ، يقول " إلى الهلكة" والباء زائدة؛ نحو زيادتها في قوله: ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[2]، وإنَّما هي" تنبت الدُّهن"؛ ثم تَمَثَّلِ بقول الشاعر ذي الرمة: [3] (البيت من الطويل)

كَثِيرًا بما يترُكنَ من كلِّ جُفْرةٍ زفير القواضي نحبّها وسُعالُها

يقول: " كثيرًا يتركن "، والباء و ما زائدتين [4]، فنجده قد خرّجَ " بما " في البيت على زيادة "ما و و الباء" ولم يذكر أكثر من ذلك ولم يعلل لسبب الزيادة.

ثانيًا: ((قال تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾[5]، فـ" ما " زائدة؛ كأنَّه قال: " فبنقضِهِم "، و "بكفرِهِم"، وبقولهم: ﴿ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ ﴾[6])) [7]، والذي يظهر في كلامه أنه قال: بزيادة "ما" التي دخلت بين الباء الجارة ومجرورها، بدليل أنه حذف "ما" وجعل الباء متصلة بالمجرور، و جر الأسماء بعدها.

ثالثًا: ((وقال تعالى: ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾[8]، فقوله: ﴿ كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾– والله أعلم –يقول: بتكذيبهم، جعل_ والله أعلم_ ﴿ كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ اسمًا للفعل، والمعنى: لم يكونوا ليؤمنوا بالتكذيب، أي: لا نسمّيهم بالإيمان/ بالتّكذيب)) [9]، ففي قوله نجد له رأيين في "بما" مرة جعل "ما" زائدة وأوصل الباء بمجرورها، ومرة جعل الباء زائدة و" ما كذبوا" اسمًا للفعل، ونقل النحاس في إعراب هذه الآية قول الأخفش فقال: ((قال الأخفش: أي فما كان ليحكم لهم

([1]) البقرة: ١٩٥.

([2]) المؤمنون: ٢٠.

([3]) ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة العدوي(ت١١٧هـ)، شرح: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية: أبو العباس ثعلب(ت٢٩١هـ)، تح: د– عبد القدوس أبو صالح، د–ط، مؤسسة الإيمان، بيروت– لبنان،١٩٨٢م، ١/ ٥٣٢ في نسخة الديوان قال: (كثيرًا لما يتركن).

([4]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٧٢– ١٧٣.

([5]) النساء: ١٥٥.

([6]) النساء: ١٥٦.

([7]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦٩.

([8]) الأعراف: ١٠١.

([9]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٣٣– ٣٣٤.

بالإيمان بتكذيبهم أي ليسوا المؤمنين بتكذيبهم))[1]، وهنا أيضًا "ما" زائدة؛ لأنه حذفها حين قدر الكلام، وأوصل الباء بمجرورها.

رابعًا: قال الأخفش في معنى قوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[2]، أي أن تقدير الكلام: أصدع بالأمر، ولا يكون إضمارًا للباء وحذفها؛ لأنك لا تقل: كلّم الذي مررت، وأنت تريد: به[3]، به[3]، والذي يمكن أن نخلص إليه من جمع ما تفرق من آراء في هذه المسألة التي نسب للأخفش أنه قال: بأن " ما " الداخلة على الباء الجارة تكفها عن العمل، ولم ينقل ذلك عن الأخفش غير ابن الدهان، فلم يذكر غيره من النحاة أن الأخفش قال بهذا الرأي، والذي يثبت ذلك ما قاله الأخفش في معانيه فلم يتطرق إلى كون "ما" كافة كفت الباء الجارة عن العمل، وإنما ذهب إلى زيادة "ما" في أكثر من موضع وأعمل الباء في مجرورها.

المسألة الثامنة: دخول ربَّ على المضمر

ذكر ابن الدهان في الغرة أن ربَّ تدخل على المضمر المفسَّر ونقل رأيًا للأخفش فقال: ((وقال الاخفش: ربَّهُ رَجُلًا، وأصله التوكيد، كأنَّه قال: رب رجُلٍ رجُلٍ، فأضمر أحدهما ونصب الثاني على الحال، وعاد فقال: إنما يُنصَبُ الثاني على التفسير))[4]. ويتفرد ابن الدهان في نسب هذا القول إلى الاخفش، لأن النحاة يرون أنه قليل في اللغة ففي قولنا: ربّه رجلًا، الأصل فيه توكيد كما لو قلت: ربَّ رجلٍ رجلٍ، لكن تضمر أحدهما وينصب الثاني على الحال، أو ينصب على التفسير، ولكنه قد ورد عن النحاة أنه فصيح وقد قاسوا عليه، فكيف اعتبروه قليلًا، أو شاذًا؟ ويجيب على سؤالنا هذا المرادي فقال: ((قلت: لعله أراد أنه قليل بالنسبة إلى الظاهر، ويؤيده قوله في الكافية: (البيت من الرجز)[5]

وربَّهُ عطبا استندر وقس عليه إن شئت وحد عن مُلبس

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: ٣١٦.

(2) الحجر: ٩٤.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥١١.

(4) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٩٤.

(5) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٤٤.

فقال: وقس عليه))[1]، نتبين من قول المرادي أن عدّه قليلًا أو شاذًا إذا ما قيس على الظاهر، لكنهم يقيسون عليه؛ لأنها إذا دخلت على الضمير تنكَّر الضمير بها؛ لأن ربَّ لا تدخل إلا على النكرات، فتقول: رُبّهُ فتضمر قبل الذكر على شريطة التفسير؛ لأنه لا يرجع على مذكور فأشبه النكرة وإلى هذا القول ذهب شرّاح اللمع إلا الثمانيني فلم يتطرق إلى اتصال الضمير بها [2]، ورأي الاخفش لا يخرج عما جاء به النحاة من دخولها على المضمر وإن كان قليلًا في اللغة، لكنه ذكر حالين إعرابيين لما بعدها فقال ابن السراج في الوجوه التي تستعمل فيها ربَّ أحدها: ((دخولها على المضمر على شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: ربَّهُ رجلًا، والمضمر ها هنا كالمضمر في " نعم " إذا قلت: نعم رجلًا زيد، إلا أن المضمر في نعم مرفوع لأنه ضمير الفاعل، وهو مع ربَّ مجرور، وإنما جاز في ربَّ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام، وإنما يخصون به بعضه فإذا فعلت نصبت ما بعد الهاء على التفسير، فقلت: ربه رجلًا، وهذه الهاء على لفظ واحد وإن وليها المذكر أو المؤنث أو الأثنان أو الجماعة موحدة على كل حال))[3]، فيشترط ابن السراج فيما بعد ربَّ أن يكون مفسرًا، فيكون إعرابه بأنه منصوب على التفسير وهذا الذي أشار إليه الأخفش وأضاف إليه النصب على الحال. ومنهم من ذهب إلى أن يضع شروطًا للمضمر الذي تدخل عليه فيذكرون من هذه الشروط: كونه مبهمًا مفسرًا بنكرة، متأخرة، منصوبه

([1]) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٤٤.

([2]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٩٠، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي:٢٥١، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥١١، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١٧١– ١٧٢، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٣٠– ٢٣١.

([3]) الاصول لابن السراج: ١/ ٤١٩، ويشاطره الرأي الهروي في الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ)، تح: عبدالمعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق –سوريا، ١٩٩٣م، ٢٦١.

على التمييز، ولم يقل نصب على التفسير أو على الحال[١]، وذهب ابن عقيل إلى أن دخولها على المضمر شاذ ومثل له بقول الشاعر: [٢] (البيت من البسيط)

واهٍ رأبتُ وشيكًا صدع أعظمه وربَّهُ عطبًا أنقذتُ من عطبهْ

فالشاهد في البيت جرها للضمير واعتبره شاذًا، ومن ذهب إلى شذوذها في هذه الحالة أيضًا من شرّاح اللمع أبو البقاء العكبري[٣]، وما يستخلص من بسط هذه الآراء أن الاخفش رأى أن ربَّ تدخل على المضمر المفسَّر وقولهم: "ربَّهُ رجلًا " أصله التوكيد، والمنصوب بعد ربّ الداخلة على المضمر هو أما منصوب على الحال أو على التفسير، وهناك من شاطره الرأي من النحاة في ما ذهب إليه.

المسألة التاسعة: ربَّ واسميتها عند الأخفش

نقل الواسطي في باب الجر رأي للأخفش في ربَّ فقال : ((وقد حُكِيَ عن الأخفش أنّ ربَّ اسم))[٤]، وما ذكره الواسطي هو ما حُكِيَ عن الأخفش في أنه عدَّ ربَّ اسمًا، وبالعودة إلى كتاب الأخفش معاني القرآن نجد أنه قال عن ربَّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٥] : ((وأدخَلَ مع ربَّ ما لِيُتَكَلَّمَ بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت ما بمنزلة شيء؛ فكأنك قلت: وربَّ شيء يودُّ؛ أي: رُبَّ ودٍّ يودُّهُ الذين كفروا)) [٦] ففي قوله هذا " ربَّ " حرف جر وله في "ما" التي بعدها رأيان الأول: أن "ما" هنا كافة كفت ربَّ عن العمل إذ لا عمل لها فيما بعدها وهو الفعل، والثاني: أن "ما" نكرة بمنزلة شيء وقدّر الكلام: ربَّ شيء يوده الذين كفروا ، وقد

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٤٤٩.

(٢) البيت لم يعزوه لقائل معين، ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١١، توضيح المقاصد للمرادي: ٢/ ٧٤٤، كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد حسن شرّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٧م، ١/ ١٢٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١١، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٣٧٨.

(٤) شرح اللمع للواسطي: ٩١، وأيضًا ورد الرأي في الشرح المنسوب للعبرتي: ١٦٥.

(٥) الحجر: ٢.

(٦) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤١١.

أشار في موضع آخر من كتابه: إذ جعل من بمنزلة " رجل"، فلو لم تكن من بمنزلة " رجل " لم تدخل ربَّ عليها، مستشهدًا على ذلك بقول الشاعر سُوَيْدُ بن أبي كاهل: [1] (البيت من الرمل)

رُبَّ من أنضجتُ غيظًا صدرَهُ قد تمنَّى ليَ شَرًّا لم يُطعْ

فلولا أنَّها نكرة بمنزلة " رجل " لم تقع عليها" ربَّ "، كما تكون ما نكرة إلا إنها بمنزلة شيء، قال الشاعر: [2] (البيت من الخفيف)

ربَّ ما تكره النفوس من الأمـ ـر لهُ فرجةٌ كحلِّ العقالِ

و" ما " في البيت نكرة بمنزلة " شيء " لذا دخلت ربَّ عليها[3]؛ لأن ربَّ يكون مجرورها نكرة أو ضميرًا ولا تجر المعرف بالألف واللام كما قال أبو حيان [4]، وهو في المواضع التي ذكر فيها " ربَّ " لم يتطرق إلى كونها اسمًا، فقد وردت "ربَّ " في معانيه في أربعة مواضع ذكر في موضعين كون ما بعدها نكرة أما بمعنى رجل أو بمعنى شيء، وفي الموضعين الآخرين بين أن الجر بها محذوفة يكون شاذًا [5]، ولكن وفق تعليله لـ" ما " بعدها أثبت الحرفية لربَّ، وهذا يخالف يخالف ما أشار له محقق كتاب شرح اللمع للواسطي إذ أحال على كتاب الأخفش معاني القرآن، لكني لم أجد في الكتاب ما ذكره المحقق، وأما ما نُقل من رأي للأخفش في اسمية ربَّ فقد تكون هذه الآراء قد نقلها النحاة عنه، أو في مؤلفاته التي فقدت، ولكن نجد شرّاح اللمع وبعض النحاة من ينسب هذا الرأي له، إذ قالوا: إن مذهب البصريين فيها أنها حرف مستدلين على ذلك من مساواتها للحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، والكوفيون والأخفش ووافقهم

([1]) خزانة الادب للبغدادي: ٦/ ١٢٣.

([2]) ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير بموت، ط١، المطبعة الوطنية، بيروت –لبنان، ١٩٣٤م، ٥٠، البيت في رواية الديوان: ربما تجزع النفوس من الأمر له فرجة كحلِّ العقال. ومعاني القرآن للأخفش:٣٨/١، وكتاب البيان في شرح اللمع: ٢٥١.

([3]) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٨، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٥٩٢/٢–٥٩٣ إذ يرى إن الدهان أن " ما " في البيت أما أن تكون زائدة ويجر بـ"ربَّ"، أو أن تكون " ما" بمعنى شيء فاقتصروا بـ" ما " حين كفوا بها عن شيء بعدها.

([4]) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان: ١/ ١٧٣٩.

([5]) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١/ ٣٨، ١٤٤، ٢٩٥، ٢/ ٤١١.

ابن الطرّاوة يرون أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب[١]، مستدلين بقول الشاعر: [٢] (البيت من الكامل)

إن يقتلوك فإنَّ قتلكَ لم يكن عارًا عليكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

فينقلون أنه وافق الكوفيين في كون ربَّ اسمًا [٣]، في حين أن هناك نحاة لم ينسبوا هذا الرأي إلى الأخفش بل نسبوه إلى المدرسة الكوفية [٤]، ويبدو أن هناك خلطًا بين رأي الأخفش ورأي الكوفيين الذين يرون في ربَّ أنها اسم، وهذه المسألة ذكرها صاحب الانصاف فقال: ذهب الكوفيون إلى أن ربَّ اسم، والبصريون عدّوها حرف جر[٥]، وعرض ما للفريقين من أدلة وحجج على صحة ما ذهبوا إليه من رأي، ثم ردَّ حجج الكوفيين، وهو بهذا يؤيد صحة أقوال البصريين في ربَّ، ولكنه لم يذكر رأيًا للأخفش في هذه المسألة كما فعل في بعض المسائل التي ذكر آراء العلماء إذا كانت مختلفة، ومن تابع الكوفيين منهم ومن تابع البصريين.

والذي يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة أن هناك من نقل رأيًا عن الأخفش في أنه عدَّ " ربَّ " في باب حروف الجر" اسمًا " متابعًا المذهب الكوفي في ذلك، ومحتجًا بحججهم، أو أن يكون هذا الرأي مذكورًا في مؤلفاته التي لم تصل إلينا والتي اطلع عليها النحاة السابقون، ولكن الواضح في كتابه معاني القرآن أنه تطرق إلى مسألة ربَّ في أنه لا يدخل عليها إلا النكرة، وهي حرف الجر، وتبقى هذه مسألة خلافية بين النحاة، ومن حيث قول الأخفش في كونها اسمًا أو

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥١١، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٨٧، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٣٢، وكتاب الجنى الداني للمرادي: ٤٣٩، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٤٦، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢/ ١١٨٠، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٣١٩.

(٢) البيت لثابت بن قطنة بن كعب العتكي، خزانة الادب للبغدادي: ٩/ ٥٧٦ مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٣١٩، الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٨٧، كتاب الجنى الداني للمرادي: ٤٣٩، همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٤٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٨٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٨٠، الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٨٦، كتاب الجنى الداني للمرادي: ٤٣٩، حاشية الصبان للأشموني: ٢/ ٣٠٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٤٦، مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٣١٩ لم ينسب الرأي للأخفش بل نسبه محقق الكتاب.

(٥) ينظر: الانصاف للأنباري : ٢/ ٨٣٢.

حرفًا فهو متأرجح بين طرفي من ينسبه له ومن لا ينسبه، وما في كتابه يخالف ما نسب إليه إذ إنه ذكرها في أربعة مواضع على أنها حرف جر يدخل على النكرة.

المسألة العاشرة: زيادة من الجارة في الايجاب

نقل الأصفهاني في شرحه للمع قول الأخفش في زيادة من في الايجاب فقال: ((ولا يجوز زيادة من في الإثبات عندنا ويجيزه الأخفش وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [1]، هو عند الأخفش واسألوا الله فضله، وعندنا واسألوا الله شيئا من فضله، وكذا قوله: ﴿ وَآتُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا ﴾ [2] أي شيئا مما أنفقوا وعندهم آتوهم ما أنفقوا، وأما قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾[3] فإن من الأولى لابتداء الغاية أي ابتداء النزول من هذا المكان وقوله: ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ بدل منه وتبيين أو زائدة عند الأخفش وقوله: ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ أي من جبال من برد كما تقول: خاتم حديد وخاتم من حديد، أو تكون زائدة على قول الأخفش أي فيها برد يرتفع برد بالظرف)) [4]، ويبيّن الأصفهاني أن من الجارة أم باب حروف الجر وتأتي على معانٍ مختلفة، ومن المعاني التي ذكرها مجيء من زائدة في النفي دون الإثبات، لكن الأخفش يجيز مجيئها زائدة في الاثبات، ومما استشهد به الاصفهاني في زيادة " من " والكلام موجب قول الشاعر: [5] (البيت من السريع)

هاجِرتِي يا بنةَ آل سعدِ أأن حَلَبْتُ لِقْحَةً للوردِ

جهلتِ مِنْ عنانهِ الممتدِّ

([1]) النساء: ٣٢.

([2]) الممتحنة: ١٠.

([3]) النور: ٤٣.

([4]) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٦- ٥٠٧.

([5]) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، كتب حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م، ٤٣٧/١، نسبه لقبيصة بن النصراني الجرمي، ولم ينسبه الأصفهاني لقائل، شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٧.

فـ" من " زائدة كما يرى الأخفش أي جهلت عنانه، وعند سيبويه إن الجهل يؤول الى النفي [١]، وكذلك نقل الواسطي في شرحه للمع رأي الأخفش في " من " الزائدة في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾[٢]، قائلًا: ((عند الأخفش هي زائدة، وغيره يجعلها مبعّضة ، فإن قيل كيف يبعّض ذلك؟ والواجب أن يغضوا جميع الأبصار، وإنما جاز ذلك من حيث أنهم نُهُوا أن ينظروا إلى ما حرّم الله عليهم دون ما أحل لهم)) [٣]، وذكر الواسطي رأي الأخفش في "من" الزائدة في هذه الآية التي أمرت بغض الأبصار وسأل من ذهب إلى أن من تبعيضية، كيف يغض الإنسان بعض بصره دون بعض؟ لكنه عاد وجوّز كون من تبعيضية؛ لأن الأمر بغض البصر فقط فيما حرم الله النظر إليه، ولم يبين رأيه في "من" الزائدة في الإيجاب التي ذكرها الأخفش في الآية، وقال الثمانيني: "من" تكون زائدة، ودخولها في الكلام كخروجها؛ وذلك لأنها لم تضف أي معنى للجملة فتفتقده بخروجها، كما جاء في قولهم: ما جاءني من أحدٍ، وتقديره: ما جاءني أحد، و"من" زيدت لتؤكد الكلام ، ولا يجيز سيبويه زيادة "من" في الإيجاب، ولكن أجازها غيره [٤]، فبيّن الثمانيني متى تكون "من" زائدة في الكلام ، إذ تزاد في النفي وزيادتها في الكلام لا تؤثر في معناه شيء، وتكون مؤكدة للكلام فقط، ونقل رأي سيبويه، ورأي من أجاز زيادة "من" في الإيجاب دون أن ينسب الرأي للأخفش، وقال الأخفش في زيادة من في الإيجاب: ((وأمَّا قوله: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا ﴾[٥] فدخلت فيه "من" كنحو ما تقول في الكلام: " أهل البصرة يأكلون من البُرّ والشَّعير " وتقول: ذهبتُ فأصبتُ من الطعامِ، تريد: " شيئا"، ولم يذكر " الشيء " وكذلك: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾؛ شيئا ولم يذكر " الشيء " وإن شئتَ جعلته على قولك: ما رأيتُ من أحدٍ، تريدُ " ما رأيتُ أحدًا " و " هل جاءك من رجلٍ "، فإن قلت : إنَّما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك؛ قال: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[٦] فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: قد كان من حديثٍ فخلِّ عنيّ حتى أذهبَ، يريدون: قد كان حديثٌ ونظيره

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٧.

(٢) النور: ٣٠.

(٣) شرح اللمع للواسطي: ٨٨، وشرح اللمع للعبرتي: ١٦٢– ١٦٣.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥٠٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢٩.

(٥) البقرة: ٦١.

(٦) البقرة: ٢٧١.

قولهم: هل لك في كذا وكذا؛ ولا يقولون : " حاجة " و " لا عليك "، يريدون: ولا بأسَ عليك))[1]، فحمل الأخفش زيادة من في الايجاب على النفي والاستفهام؛ لأنه قال: إن شئت جعلته على قولك: ما رأيتُ من أحدٍ، وتريد بذلك: ما رأيتُ أحدًا، أو هل جاءك من رجلٍ؟، وتريد هل جاءك رجل؟ ويستدرك على كلامه بأن هذا ليس نفيًا ولا استفهامًا إنما ايجاب، فكيف زيدت من فيه؟ فاستدلَّ على صحة ما ذهب إليه بقول العرب: قد كان من حديث، ويريدون قد كان حديث، وذهب الدكتور محمد سعد محمد إلى أن الأخفش والكوفيين قد أجازوا زيادتها في الايجاب، مستدلين على ذلك بقول العرب: قد كان من مطر، أي قد كان مطر، وايضا ورد في قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[2] وقد قال تعالى: ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾[3]، فيكون الغفران للذنوب جميعا ومن زائدة، والذي اشترطه البصريون لمجيء من زائدة : أن يكون مجرورها نكرة، وأن تسبق بنفي أو شبهه من نهي أو استفهام ويمكن أن تأتي في الاثبات زائدة عندهم في تمييز كم الخبرية إذا فصل بينهما بفعل كما في قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾[4]، وقد خالفهم الأخفش فجعلها زائدة في الإيجاب وإن كان مجرورها معرفة، على عكس الكوفيين الذين زادوها في الايجاب بشرط كون مجرورها نكرة[5].

والذي ذهب إليه الأخفش ومن تابعه من النحاة في زيادة "من " الجارة في الإيجاب هو أنه يجيز زيادتها، وأنها تأتي مؤكدة للكلام بعدها، ولا يكون هناك تغيير في المعنى عند حذفها، واستدلوا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم من آيات أكدت هذا المعنى ، كذلك ما سُمِعَ عن العرب من نثر أو شعر يؤكد مجيئها زائدة ، وهو لم يشترط لذلك شروطًا كما فعل البصريون والكوفيون بل ذهب إلى أنها تكون زائدة معتمدا في ذلك على معنى الكلام، وما ذهب إليه البصريون مردودٌ، ويخالف ما عليه القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا، ونثرًا، لذا فالأولى أن تستند

([1]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٠٥، ١٩٤، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٧٦، ٣١٦، ٣٣٣.

([2]) الأحقاف: ٣١.

([3]) الزمر: ٥٣ .

([4]) الدخان: ٢٥.

([5]) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٤– ١٥، والخلاف النحوي بين الاخفش الاوسط والبصريين: ٤٧.

إلى تلك النصوص العربية الفصيحة ما دامت تنتمي لعصر الاحتجاج، وقد ذكر الأخفش مجيئها زائدة في مواضع متعددة في كتابه معاني القرآن [١].

المسألة الحادية عشرة: حذف الجار والمجرور دفعة واحدة

نقل أبو البقاء العكبري رأيًا للأخفش في حذف الجار والمجرور فقال: ((قالوا: في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾[٢]، لا تجزي فيه، ثم لا تجزيه، ثم لا تجزى، وكان الأخفش يحذف الجار والمجرور دفعة واحدة من غير تدريج)) [٣]، فبيّن أبو البقاء العكبري أن الأخفش حذف الجار والمجرور الذي قُدِرَ في الآية دون أن يتدرج كما فعل النحاة الآخرون، إذ ذهبوا إلى التدرج في الحذف فقد ذكر الفراء إنه على إضمار الصفة في الصلات فقال: ((فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة فيجوز ذلك كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئًا وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا، وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ويقول: لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمتُ فيه، وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة)) [٤]، والذي أراده الفراء من الصفة هنا هو حرف الجر كما يصطلح على ذلك الكوفيون الذي يتمثل بـ" فيه" إذ اتصل حرف الجر بالضمير العائد على اليوم، إذ حذف الجار والمجرور؛ لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، وهذا الحذف مختلف فيه فالبصريون يقدرونه بـ" واتقوا يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا" ثم حذف فيه، وقال الكسائي: إنه لا يجوز" فيه" والتقدير: " واتقوا يوما لا تجزيه نفس " ثم حذف الضمير المنصوب، وإنما حذف الهاء جائز؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها، أما الفراء فجوّز حذف " الهاء و فيه " وحكى جواز الوجهين عن سيبويه والأخفش والزجاج [٥]، ولكن ولكن بالعودة إلى كتاب سيبويه فقد قال: ((وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرتُ لك، فيقولون: أمّا

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٩٤، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٧٦، ٣١٦، ٣٣٣.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٦٤٦، وينظر: التبيان في اعراب القرآن لابي البقاء العكبري: ١/ ٥١-٥٢.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣١- ٣٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٩- ٤٠.

العلمُ فعالمٌ، كأنه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به، وكان إضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز، كما قال سبحانه: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ أضمر فيه)) [1]، فالذي ذكره سيبويه أن الإضمار أحسن من إدخال ما لا يجوز إدخاله في الجملة أي الذهاب إلى تقدير ما لا يجوز تقديره في الكلام وذكر مثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ ﴾ فلم يذهب إلى التدرج في الحذف بل أضمر " فيه" مباشرة، وأما ابن الشجري في أماليه فذكر: إن النحويين اختلفوا في الحرف المحذوف فالكسائي يرى أن المحذوف هو الهاء فقط إذ إن الجار حذف أولا ثم حذف العائد ثانيا، وقال نحوي آخر: المحذوف هو" فيه "، أما ما ذهب إليه أكثر أهل العربية ومنهم سيبويه، والأخفش بجواز الأمرين ، والأقيس عندي: أن يكون الظرف حذف أولا فجعل الظرف مفعولا به على السعة والأصل: لا تجزي فيه، ثم لا تجزيه، ثم لا تجزي[2]، فنقل ابن الشجري أن سيبويه جوّز الأمرين وهذا ما يبدو مختلفٌ عما في كتاب سيبويه الذي قال: واضمر " فيه "، وأما تجويز الأمرين عند الأخفش فكما نقل ابن الشجري، فنجد عند الأخفش في كتابه معاني القرآن إنه قال: ((فنَوْنَ اليوم لأنه جعل " فيه" من صفة اليوم كأنه قال: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾؛ وإنما جاز إضمار" فيه" كما جاز إضافته إلى الفعل تقول: هذا يوم يفعل زيد، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير اسماء الزمان؛ ولذلك جاز إضمار" فيه "، وقال قوم: إنما أُضمر " الهاء"؛ أراد" لا تجزيه " وجعل هذه الهاء اسما لليوم مفعولا)) [3]، فهنا في كلام الأخفش لم يجوّز الأمرين بل قال: إضمار "فيه" فجوز حذف الجار والمجرور دفعة كما نقل أبو البقاء العكبري ولكنه نقل رأيًا آخر في إضمار " الهاء " لكن هنا لم يضمر الهاء بل حرف الجر،" في " لأنه قال: أراد تجزيه، فقد أُختلف في الحذف منهم من ذهب إلى التدرج في الحذف ومنهم من ذهب إلى الحذف بصورة كاملة فذكر الثمانيني ذلك في شرحه فقال: ((فإن اضطر شاعر جاز أن يسقط هذا الضمير، واختلفوا في الإسقاط فقال قوم: يسقطها مرة واحدة، وقال قوم يسقط حرف الجر حتى يتصل الضمير بالفعل، وإذا اتصل الضمير بالفعل أسقطه، وقالوا مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ

([1]) كتاب سيبويه: ٣٨٦/١.

([2]) ينظر: أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، ط١، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، ١٩٩٢م، ١/ ٦-٧.

([3]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٩٢- ٩٣.

عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ وتقديره: لا تجزي فيه نفس فمن أسقطها مرة واحدة قال: لا تجزي ومن أسقط حرف الجر صار: لا يجزيه ثم أسقط الهاء إسقاطًا ثانيا ﴿ لا تجزي ﴾)) [1]، وجعل الثمانيني إسقاط الضمير مختصًا بالضرورة الشعرية لكنه مثّل بآية قرآنية وليس إسقاط الضمير مختصًا بالضرورة الشعرية كما ذهب النحاة، كذلك فهو نقل التدرج في الحذف عند بعضهم أو الحذف دفعة واحدة ولكنه لم ينسب الرأي إلى قائل معين، وأما الأصفهاني فذهب إلى أن التقدير في هذه الآية هو: يوما لا تجزيه أي حذف حرف الجر دون الضمير[2]، وأيضا لم ينسب الأصفهاني الرأي لقائل.

ومن خلال الأقوال التي ذكرت يمكن أن نلمح أن الحذف في هذه المسألة قد أُختلف فيه بين من ذهب إلى أن حذف الجار والمجرور يكون دفعة واحدة ولا حاجة إلى التدرج في الحذف وإلى هذا ذهب سيبويه، والأخفش، ومنهم من ذهب إلى التدرج في الحذف معللا أسبابه في التدرج، وما ذهب إليه أبو البقاء في شرحه هو ما ثبت من رأي للأخفش في الحذف للجار والمجرور.

---

(1) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٨٠، والمسائل العسكرية: لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، ١٩٨٢م، ١٩١– ١٩٢.

(2) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني:٤٤١.

المبحث الثاني

آراء الأخفش في حروف العطف

حروف العطف

إن العطف هو أحد التوابع، وعطف النسق هو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، واشتركت مجموعة من الأدوات على تحقيقه، بالرغم من اختصاص كل واحدة منها بمعانٍ ميزتها عن بقية الأدوات [1]، وقد تناول العلماء هذه الأدوات بالدرس وعرضوا جوانبها المختلفة، وبينوا نيابة بعضها عن بعضها الآخر، وما تلقيه هذه الادوات من معانٍ على النص الذي يتضمنها، وبينوا المذاهب والأقوال المختلفة فيها، ومن هذا يتبين لنا أهمية العطف والدور البارز الذي تؤديه أدواته في تحقيق انسجام النص وتماسكه، والجملة العربية قائمة على الأحكام التي تربط عناصر النص وأجزاء التعبير التي يتم التوصل إليها باستعمال بعض الأساليب كأسلوب العطف الذي يمثل اسلوبًا نحويًا تقوم على تحقيقه مجموعة من الأدوات، وقد وردت في شروح اللمع مجموعة من الآراء التي نُقلت عن الأخفش في حروف العطف، واختلفت تلك الآراء من حيث زيادة حرف منها، أو مجيء حرف بمعنى حرف آخر، وتمثلت تلك الآراء بمسائل وهي كالآتي:

المسألة الأولى: العطف على اسم إنَّ

نقل ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع رأيًا للأخفش في مسألة العطف على "إنَّ"، فقال: ((وحُكِي أنَّ محمدًا بن سُليمان الهاشمي[2]، قرأ[3]،:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[4]، فمضى إليه الأخفش وقال له هذا لحنٌ، فأعطاه وحباه، وحكى الأخفش في المسائل الكبير في (أرأيتك) أنني سمعتُ من العرب من يقول: إنَّ زيدًا وأنتَ ذاهبان)) [5]، فقبل بيان ما الذي أراده الأخفش في تلحين قراءة محمد بن سليمان الهاشمي، وما سمعه من العرب، ولماذا استشهد ابن الدهان بقول الأخفش في هذه المسألة، أبين رأي النحاة في العطف على " إنَّ " ولما كانت شروح

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٤– ١٨٥، وتوضيح المقاصد للمرادي: ٣/ ٩٩٣.

(2) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس(ت١٧٣هـ)، كان واليا على البصرة أيام المهدي، ينظر: تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي: ٣/ ٢١٥، وإنباه الرواة للقفطي: ٢/ ٤٣.

(3) القراءة منسوبة لعبدالوارث عن أبي عمرو، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ١٢١.

(4) الاحزاب: ٥٦.

(5) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٨١– ٨٢.

اللمع هي محل الدراسة، واللمع هو الأصل نذهب إلى ابن جني ورأيه فقد قال: إذا عطفنا على "إن ولكن" بعد أن استوفيا خبرهما، جاز في المعطوف النصب على اللفظ، والرفع على موضع الابتداء فلنا أن نقول: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا أو وعمرُو[1]، فنجده قد ذكر أن المعطوف يكون خبرها له إعرابان أما النصب على اللفظ أي على اسم إنَّ، أو أن يرفع عطفًا على موضع إنَّ واسمها لأنهما في موضع الابتداء، وقد ذهب شرّاح اللمع في تفسير قول ابن جني وتفصيله فذكروا أنه إذا نصب المعطوف فهو من باب عطفه على اسم إن قبل الخبر، ومن رفعه فهو أما عطفه على موضع إن واسمها أو لكن واسمها لأنهما في موضع ابتداء أو عطفه على المضمر في الخبر والأحسن فيه أن تؤكد المضمر ثم تعطف عليه[2]، وهذا الشطر الأول من المسألة وهو العطف على إنَّ واسمها وهي مستوفية خبرها، وأما الشطر الثاني فهو العطف عليها قبل أن تستوفي خبرها وهو موضع الشاهد الذي استشهد به ابن الدهان بقول الأخفش فقد ذهب النحاة إلى أنه إذا عُطف على أنَّ واسمها قبل تمام الخبر فلا يجوز بالمعطوف إلا النصب ويشترط تثنية الخبر، وقد وضح ابن يعيش ذلك في شرحه للمفصل فقال: ((إن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه فعلى هذا تقول إن زيدًا وعمرًا منطلقان، ولا يجوز الرفع في عمرو بالعطف على الموضع لأن الكلام لم يتم، إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف)) [3]، فلم يجز الرفع في المعطوف لأن الخبر لم يتم، ولا يصح أيضًا تأويل الكلام إلا بعد تمامه، واختار هذا القول الرضيّ موافقًا بذلك النحاة وقد تضمن شرحه لهذه المسألة أدلة البصريين على منعهم أن يقال: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان، برفع عمرو؛ والسبب في ذلك أن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم هو الابتداء والعامل في خبر "إنَّ ": إنَّ، فيكون "قائمان" خبرًا عن زيد وعمرو معًا، وبهذا فقد عمل عاملان مختلفان في معمول واحد، وذلك لا يجوز؛ لأن عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن

([1]) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٤١.

([2]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٠٨- ٤٠٩، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٨٤، وشرح اللمع للواسطي: ٤٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٧١- ١٧٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٣٨٤- ٣٨٥، وشرح اللمع للعبرتي: ١٢٨- ١٢٩، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٢٨٨- ٢٨٩، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٥٥.

([3]) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٨.

مؤثرين مستقلين في التأثير لأنه يستغني بكل واحد منهما على الآخر [١]، ولكن أجاز الكسائي أن يقال: إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان؛ لأن "إنَّ" وأخواتها غير عاملة في الخبر عند الكوفيين، والعامل في خبر" إنَّ" هو اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عندهم وبهذا لم يصدر أثر عن مؤثرين[٢]، واستشهد على مذهبه بقول جرير: [٣]،(البيت من الكامل)

إنَّ الخلافَةَ والنُبوَّةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسادةٌ أطهارُ

فالشاذ في البيت رفع " المكرمات" بعطفها على موضع " إنَّ " واسمها، وقال ابن هشام الأنصاري في هذا الشاهد: ((والمكرمات، فالرفع إما بتقدير مبتدأ، ومنهم المكرمات، فحذف الخبر، كما قال: وسادةٌ أطهار، فحذف المبتدأ أي: وهم سادة، وأما معطوفًا على المستتر في الظرف أي استقرت فيهم "هما والمكرمات"، وفي هذا ضعف لعدم الفصل، وأما معطوفًا على محل اسم أنَّ عند من جوّز ذلك، وعلى ذلك فيكون ثَمَّ خبر آخر محذوف معطوف على الخبر تقديره: كائنة فيهم)) [٤]، وما جاء أيضًا من الشواهد على مذهب الكسائي قول رؤبة: [٥] (البيت من الرجز)

إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفا يدا أبي العبَّاسِ والصُّيوفا

والشاهد في البيت نصب " الصيوفا " عطفاً على اسم إنَّ، وبعد أن عرضت لآراء النحاة في هذه المسألة أعود إلى رأي الأخفش فقد ذكر الزجاجي حكاية تخطئة قراءة محمد بن سليمان الهاشمي الذي رفع " ملائكتُهُ " عطفًا على إنَّ واسمها وهي لم تستوفِ خبرها، فجاءه الأخفش ناصحًا له، فقبل نصحه وأمر له الأمير بالعطاء[٦]، فالأخفش لم يجوّز الرفع للمعطوف في هذه القراءة، وأما ما حكاه الأخفش عن العرب فهو ما رآه النحاة قد وافق فيه الأخفش مذهب الفراء الذي ذهب إلى

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٦٣-١٢٦٤.

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع: ١/ ٨٠، والمتبع في شرح اللمع: ٢٨٧/١، واللباب لابي البقاء العكبري: ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٦٥.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام: ٣٦٩ .

(٤) المصدر نفسه: ٣٧٠- ٣٧١.

(٥) المصدر نفسه: ٣٦٨.

(٦) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٤٤- ٤٥، قال حدثنا الأخفش الكبير وقصد سعيد بن مسعدة، والأخفش الأكبر عنده هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد، وأمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: عبدالسلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م، ٢٢٦- ٢٢٧.

جواز الرفع فيما كان مبنيًا فلا يظهر عليه العمل [1]، فالرأي المنقول عن الأخفش هو ما حكاه عن العرب في أنهم يرفعون فيما لا يظهر عليه الإعراب وكان مبنيًا، وهذا ما نصَّ عليه الفراء فقد كان مذهبه متوسطًا بين مذهب سيبويه الذي ذهب إلى المنع مطلقًا ومذهب الكسائي الذي أجازه مطلقًا، فالرأي الذي يمكن أن نقول: إنه رأي الأخفش في المسألة هو ما ذكره في تخطئة قراءة الرفع لمحمد بن سليمان الهاشمي، وأما الرأي الآخر فهو ما سمعه من العرب، وأما في كتابه " معاني القرآن" فقد ذكر هذه الآية وبين معنى " يصلون و صلوا " دون أن يذكر رأيه في العطف على " أنَّ واسمها" [2].

المسألة الثانية: اللفظ معطوف والمعنى جواب التمني

وقف ابن برهان العكبري في شرحه للمع على دراسة للآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام، ذاكرًا ما جاء فيها من وجوه القراءات المختلفة وكيف وُجّه إعراب الآية حسب كل قراءة، ثم ذكر توجيه الأخفش للقراءات فقال ابن برهان في قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3]، أن في هذه الآية قراءات مختلفة، فقد قُرِئت بالنصب [4]، وقُرِئت بالرفع[5]، وقد وجه الأخفش القراءتين، فعلى قراءة النصب قال: ((قال أبو الحسن سعيد: النصب النصب جواب التمني ، وما بعد الواو كما بعد الفاء، وإن شئت رفعت وجعلته على مثل اليمين، كأنهم قالوا: لا نكذب والله بآيات ربنا ونكون والله مؤمنين، هذا إذا كان على هذا الوجه، منقطع من الأول، والرفع وجه الكلام وبه نقرأ؛ لأنه إذا نصبها جعلها واو عطف، وإذا جعلها واو عطف

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٠/١- ٣١١- ٣١٢، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٨٢، وارتشاف الضرب لابي حيان:١٢٨٨/٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٦٥.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٨١/٢.

(3) الأنعام: ٢٧.

(4) ينظر: التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)، تح: أوتو يرتزل، د-ط، ط، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م، ١٠٢، قراءة النصب قراءة حمزة وحفص وإلا ابن عامر نصب (ونكون)، والكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني(ت٤٧٦هـ)، تح: سالم بن غرم بن محمد الزهراني، رسالة ماجستير، إشراف: د- محمد سيدي الحبيب، جامعة ام القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ، ٣٦٢/١، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٤٨.

(5) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٠٢، قراءة الرفع قراءة بقية القراء، والكافي في القراءات السبع:١/ ٣٦٢.

فكأنهم تمنّو ألّا يكذّبوا وأن يكونوا، وهذا- والله أعلم- لا يكون؛ لأنهم لم يتمنوا الإيمان، وإنما تمنوا الردّ، وأخبروا أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين)) [1]، وهذا التوجيه الذي ذهب إليه الأخفش في قراءة النصب على أنها جواب للتمني، وجعل ما بعد الواو كما بعد الفاء، ثم قال: لك أن ترفعه وتجعله مثل اليمين ويكون منقطعًا من الأول، وهو قد اختار قراءة الرفع؛ لأن النصب يجعل الواو عاطفة فيتغير المعنى المراد على حد قوله، وذكر ابن برهان التقدير في قراءة النصب فقال: ((يا ليت لنا الردّ وترك التكذيب والإيمان، فقيل : كيف يتمنّون ما هو من فعلهم ملابسًا، وذلك ترك التكذيب والإيمان؟ والجواب: أن الذي لابسوه لم يكن اختيارًا يستحق به الثواب، فيتمنوا الردّ إيمانًا يحصل لهم به الثواب، وذلك فعل يكون مع التكليف، ولا توفيق إلا بالله)) [2]، فعلى تقدير ابن برهان فأنهم تمنّوا الردّ ليكونوا مؤمنين ليحصلوا على ثواب الإيمان، وأيضًا يتركون التكذيب، وذهب الزجاج في بيان المعنى على وفق قراءة النصب فقال: أنهم تمنوا الردّ ولا يكذبوا على الجواب بالواو في التمني كما يقال: ليتك تصير إلينا ونكرمك، بمعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، فيكون معنى تمنيهم: ليت ردّنا وقع وأن لا نكذب، أي: إذا رددنا لم نكذب[3]، وقد كشف مكي بن أبي طالب عن الوجه الذي عليه قراءة النصب وحجة من قرأ بها فقال: ((وحجة من نصب الفعلين " نكذبَ ، ونكونَ " أنه جعل الفعلين جوابًا للتمني، لأنه غير واجب، ليكونا داخلين في التمني، على معنى أنهم تمنوا الردّ، وترك التكذيب، والكون من المؤمنين، والنصب بإضمار " أن " كما تنصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض؛ لأن جميعه غير واجب، ولا واقع بعد، فينصب الجواب مع الواو، كأنه عطف على مصدر الأول، كأنهم قالوا: يا ليتنا يكون لنا ردّ، وانتفاء من التكذيب، وكون من المؤمنين، فحملا على مصدر "يرد" في العطف، إذ لم يمكن أن يحملا على العطف على " نرد " لانقلاب المعنى إلى الرفع فلم يكن بدّ من إضمار " أن " لتكون مع الفعل مصدرًا، فيعطف مصدرًا على مصدر، وبه يتم النصب على الفعلين)) [4]، فيتضح من كلام مكي أن النصب على جعل الفعلين جوابًا للتمني وقد عطفا على المصدر الذي أوله في قولهم: يا ليتنا نردُّ، فأضمر " أن مع الفعل" فيكون من باب عطف

([1]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٠٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٧.

([2]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٠٤- ٤٠٥.

([3]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢٣٩- ٢٤٠.

([4]) الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي: ١/ ٤٢٧- ٤٢٨، والكافي في القراءات السبع للرعيني: ٣٦٢/١ الهامش.

مصدر على مصدر لأنه نصب الفعلين بأن مضمرة؛ لأن التمني غير واجب ولم يقع بعد، وأما على توجيه قراءة الرفع فنقل ابن برهان العكبري ما نقله ابن جني عن الأخفش فيها قال: ((قال أبو الفتح: وقال أبو الحسن: في قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ.... وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، بالرفع: هو في اللفظ معطوف، وفي المعنى جواب، قال: وذلك أنهم تمنوا الردّ، ولم يتمنوا ترك التكذيب، ولا تمنوا الإيمان، بل أوجبوهما على أنفسهم عند الردّ، وكان يجب لذلك النصب أي: إن يكن لنا ردّ يكن لنا ترك التكذيب منّا وإيمان منّا، ولكنّه جرى اللفظ على العطف، والمعنى على الجواب)) [2]، ويظهر في قول الأخفش المنقول عنه أنه وجّه قراءة الرفع على أنها في ظاهر اللفظ معطوف على الفعل الأول ، ومن حيث المعنى هذه الأفعال واقعة جواب للتمني الذي هو الردّ، ولو رُدّوا فأنهم يتركون التكذيب و يكونون مؤمنين، وأما سيبويه فرأيه في هذه القراءة أن الرفع يكون على وجهين: الأول: هو أن يشرك الآخر الأول، والثاني: كما يقال: دعني ولا أعودُ، فإنما سأل الترك موجبًا على نفسه أن لا يعود ألبتة سواء ترك أو لم يترك، وإنما هو لم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود[3]، فالذي ذهب إليه سيبويه في الوجه الأول هو موافق لما ذهب إليه الأخفش وهو أنه من باب عطف فعل على آخر، وعلى الوجه الثاني فأنهم سألوا الردّ وأوجبوا على أنفسهم الإيمان وعدم التكذيب، ونقل الزجاج في معانيه رأي سيبويه في قراءة الرفع، وبيّن أن المعنى في هذه القراءة هو: ((أنهم تمنوا الردّ، وضمنوا أنهم لا يكذبون، المعنى: يا ليتنا نرد، ونحن لا نكذبُ بآيات ربنا رددنا أم لم نرد، ونكون من المؤمنين، أي قد عاينّا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبدًا)) [4]، وعلى قول الزجاج أنهم يتمنون الردّ ولكنهم أوجبوا على أنفسهم عدم التكذيب والإيمان سواء ردّوا أو لم يردوا؛ لِما عاينوه وشاهدوه فلا يكذبون معه أبدًا، ومن تابع قول سيبويه أيضًا النحاس في إعرابه فقال: على قراءة الرفع فيكون منقطعًا عما قبله وهذا مذهب سيبويه، وقيل أيضًا: العطف والإدغام حسنٌ فيه[5]، وتابع مكي بن ابي طالب بقية النحاة في توجيه الرفع بأنه معطوف على الفعل " نردُّ" والفعلين المعطوفين داخلين في جواب التمنين وهم تمنوا ثلاثة أشياء، وكما جاز الرفع على قطعه عن الأول فيكون التقدير: يا

---

(1) الأنعام: ٢٧.

(2) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٠٧، والمحتسب لابن جني: ١٩٢/١- ١٩٣.

(3) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٤/٣.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢٣٩.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٦١.

ليتنا نردُّ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون من المؤمنين، رددنا أو لم نرد، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[1]، دليل على كذبهم فيما أخبروا به عن أنفسهم فيما تمنوا؛ لأن التمني لا يقع معه تكذيب، إنما التكذيب في الخبر[2]، فلم يخرج مكي عما ذهب إليه سيبويه والنحاة في توجيه قراءة الرفع، والذي يمكن أن نصل إليه من جمع أطراف المسألة وتوجيهات القراءتين فيها فعلى قراءة النصب نجد الأخفش قد اعتبرها جواب التمني، وأيضًا أجاز أن ترفع وتجعلها مثل اليمين وهذا تعليله للنصب، ولكنه ذهب إلى أن الرفع هي القراءة التي عليها وجه الكلام، وبها القراءة معللًا ذلك؛ بأنهم لو جعل الواو عاطفة فيكون أنهم تمنوا الإيمان وعدم التكذيب، وهذا ما لم يتمنوه،

ولما كان قد عدَّ قراءة الرفع هي التي بها القراءة فيكون الرفع في الفعلين هو من باب عطفها على الفعل " نرد " وأنهم تمنوا الردّ ولم يتمنوا ترك التكذيب أو الإيمان بل أوجبوها على أنفسهم عند الردّ، وهذه الأفعال معطوفة في ظاهر اللفظ، وأما في المعنى فهي واقعة جواب التمني، والذي ذهب إليه الأخفش هو ما ذهب إليه سيبويه، وقد تابعهم النحاة في ذلك، ويبدو أن ابن برهان قد تفرد في ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة من بين شرّاح اللمع.

المسألة الثالثة: العطف على عاملين مختلفين بالواو

نقل أبو البقاء العكبري في المتبع في شرح اللمع اختلاف النحويين في العطف على عاملين مختلفين، ورأي الأخفش في ذلك فقال: ((ذهب جمهور النحويين إلى أن العطف على عاملين لا يجوز، وقال الأخفش: يجوز ذلك وصورة المسألة أن تقول: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمروٌ، على أن تعطف ذاهبًا على قائم، وعمرو على زيد، فالأخفش يجيزه إذا كان حرف العطف يلي المجرور))[3]، فالمسألة قد اختلف فيها النحاة فالعطف على عاملين مختلفين غير جائز عندهم ففي المثال الذي ذكره أبو البقاء فأن زيدًا قد ارتفع ب ليس، وقائم مجرور بالباء، وهنا الباء وليس عاملان أحدهما عمل الرفع والآخر عمل الجر، فإذا عطفت عليهما يكون ذاهب معطوفًا على قائم وعامله حرف الجر، وعطفت عمرو على زيد وهو اسم ليس، فهنا يكون العطف على

---

(1) الأنعام: ٢٨.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي: ٤٢٨/١.

(3) المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٤٤٤- ٤٤٥، وأيضًا ذكره في: ١/ ٢٧٣- ٢٧٤.

عاملين مختلفين وهذا مما لم يجزه جمهور النحاة، إلا الأخفش فأنه أجاز ذلك بشرط أن يلي حرف العطف المجرور، وقد بين أبو البقاء العكبري هذا في اللباب فقال: ((ولا يجوز العطف على عاملين، وأجازه الأخفش وصورته: ما زيد بذاهب ولا قائم عمرو، فـ" قائم" معطوف على المجرور، و"عمرو" معطوف على المرفوع، ولا يجيزه الأخفش إلا إذا ولي المجرور المجرور وتأخر المرفوع كقولك: زيدٌ في الدار والسوق عمروٌ))[1]، وذكر ابن السراج أيضًا في الأصول هذه المسألة ورأي الأخفش، ثم ذكر حجج الأخفش على ما ذهب إليه، ومما احتج به مثل قول الشاعر: [2] (البيت من المتقارب)

هوّن عليك فإنَّ الأمور بكفِّ الإلهِ مقاديرها

فليس يأتيك مَنْهِيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورها

وقال النابغة: [3] (البيت من الطويل)

فليس بمعروفٍ لنا أن نرُدَّها صحاحًا ولا مستنكرًا أن تُعقّرا

ثم بين رأي سيبويه في أنه لا يعطف على عاملين مختلفين، وأن في الكلام تأويلًا يرده إلى عمل واحد[4]، وقد شاطر ابن مالك ابن السراج ما نقل ولكن أضاف تفصيلات وتعليلًا لما ذهب إليه الأخفش فقال: ((وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارًا، وكذا إن كان أحدهما جارًا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا، فإن كان أحدهما جارًا واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو.... والصور الموافقة لما أجازه الأخفش كثيرة، وفي قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ *

([1]) اللباب لابي البقاء العكبري: ٢٨٦.

([2]) شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تح: د- محمد علي الرّيح هاشم، مراجعه: طه عبد الرؤف سعد، د-ط، دار الفكر، القاهرة- مصر، ١٩٧٤م، ١/١٩٢-١٩٣، البيت من شواهد سيبويه، قال سيبويه: ومثل ذلك قول الأعور الشَّنِّيّ، وذكر السيرافي الخلاف في العطف على عاملين وأن سيبويه ذهب في هذا البيت إلى أنه من باب عطف خبرًا على خبر.

([3]) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي(ت٣١٠هـ)، تح: علي محمد البجاوي، د-ط، نهضة مصر للطباعة والنشر، د-ت، ٦٢٩ البيت من قصيدة النابغة الجعدي.

([4]) ينظر: الاصول لابن السراج:٢/ ٦٩- ٧٠- ٧١.

وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1]، كفاية، وبينت أن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف مماثل لما تقدم، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه وموافقة الأكثر أولى، وأيضًا فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد، فلا يجوز كما لا يجوز ما هو بمنزلته)) [2]، ومن قول ابن مالك أجد أن هناك اجماعًا من جمهور النحاة على منع العطف على عاملين مختلفين ولكنه لم يبخس حق من ذهب غير مذهب الجمهور فنقل رأيه وحججه وأيده بأن هناك أدلة تؤيد رأي الأخفش، ولكن ابن مالك قد وافق الجمهور؛ لأنه عدّه من باب حذف حرف الجر إذا دلَّ عليه دليل ومن ثَمَّ يكون هناك تقدير في الكلام، ولم يخرج ابن عقيل في المساعد وأبو حيان في ارتشاف الضرب عما ذكره النحاة من خلاف في هذه المسألة ولكنهما ذهبا إلى أن فيها مذاهب: فمنهم من ذهب إلى القول بالجواز مطلقًا، ومن ذهب إلى المنع مطلقًا، ومن فصلَّ في المسألة بين أن يكون أحد العاملين جارًا فجوّزَ العطف، أو ليس بجار فيمتنع، وفي الجار مذهبان: الأول: أن تقدم المعطوف جاز وإلا فيمتنع، والثاني: أن تقدم المجرور في المتعاطفين جاز وإلا فلا، وقد ذكرا أن للأخفش في هذه المسألة قولين: الأول: أنه أجاز العطف، والثاني: أنه منع ذلك ورأيه هذا في كتابه المسائل [3] ثم نقل أبو حيان قول ابن الطراوة فقال: ((وقال ابن الطراوة: العطف على عاملين إنما يكون في ما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظًا ومعنى، فإن انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب وهي جائزة، كأن يكون العاملان ابتداءين أو أحدهما نحو: زيدٌ في الدّار والقصر عمروٌ، وكأن يكون العامل لفظيًا لا معنويًا، كالباء الداخلة في خبر " ليس "، و "ما" و "من" في النفي فهو جائز نحو: ليس زيدٌ بقائم ولا خارج أخوه، وما شرب من عسل زيدٌ ولا لبن عمروٌ، وما شرب زيدٌ من عسلٍ ولا لبن عمرو)) [4]، فابن الطراوة أجاز العطف بالشروط التي ذكرها، ولكنه قد اختلف رأيه عن رأي

([1]) الجاثية: ٤-٥.

([2]) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٧٨، ونصَّ ناظر الجيش على ما قاله ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش: ٧/ ٣٥٠١-٣٥٠٢.

([3]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٤٧١، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٤/ ٢٠١٥-٢٠١٦، وكتاب المسائل الكبير هو أحد مصنفات الأخفش التي لم تصل إلينا فقد فقدت.

([4]) ارتشاف الضرب لابي حيان: ٤/ ٢٠١٦.

الأخفش قليلًا لأن شرط الأخفش أن يلي حرف العطف المجرور، ولكن ابن الطراوة لم يشترط هذا، ويبدو لي أن هذه المسألة لا يختلف النحاة في نقلها ونقل الخلاف فيها، إلا في تفصيلات صغيرة فنجد أن ما قاله المرادي في هذه المسألة موافق لما نقله السابقون له من النحاة ولكنه أضاف على قولهم بأن الأخفش لم يشترط تقدم المجرور في المعطوف عليه فسواء قولنا: إن في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرًا، أو إن زيدًا في الدار والحجرةِ عمرًا، وهو يوافق المذهب القائل بالمنع [١]، والذي يمكن أن نجمعه مما تفرق من آراء في هذه المسألة هو أن جمهور النحاة ذهب إلى منع العطف على عاملين مختلفين؛ لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين[٢]، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هناك قولين في ما نقل عن الأخفش على حد قول ابن عقيل وأبي حيان فمرة جوّز فيها العطف وأخرى منع ذلك، وأما ما نقله أبو البقاء العكبري فيتفرد به بين شرّاح اللمع، وأنه ذكر أن الأخفش اشترط لجواز العطف أن يلي حرف العطف المجرور، ولكن نجد أن المرادي نقل أن الأخفش لم يشترط ذلك، ويمكن أن نصل إلى أن رأي الأخفش قد اشتهر وتناقلته كتب النحو عنه في تجويز العطف على العاملين المختلفين وقد اعتمد على ما ورد من آيات قرآنية وأبيات من الشعر قد عطف فيها على عاملين مختلفين، ولم يذهب مذهب الجمهور في التأويل لما ورد من أمثلة لذلك.

المسألة الرابعة: الفاء زائدة

ذكر شرّاح اللمع رأيا للأخفش في مجيء الفاء العاطفة زائدة نحو قولك: زيدٌ فقام، زيد فوجد، فالفاء هنا زائدة [٣]، فجوّز أن تكون زائدة على وفق ما نقلوه عن الأخفش، فنقل الواسطي: ((والفاء على ثلاثة أقسام: عاطفة، وللجزاء، وزائدة في قول الأخفش، إذا قلت: زيد فقام)) [٤]، وذكر الأصفهاني هذا الرأي لكنه لم ينسبه إلى الأخفش[٥]، واستشهدوا أيضًا على مجيء الفاء

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٨٢٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ٢/ ١٨٨.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢٤٣/١، وشرح اللمع للواسطي: ١١٩، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٨٩٥/٢، وشرح اللمع المنسوب للعبرتي: ١٨٥– ١٨٦، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٤٢٨، و مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٥٠١– ٥٠٢ نقل نص ابن برهان، وشرح التسهيل لابن مالك:٣/ ٣٥١.

(٤) شرح اللمع للواسطي: ١١٩.

(٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥٧٦.

زائدة بما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[1]، ((فالفاء زائدة عند الأخفش؛ لأن الموت اسم " إن " و "الذي" صفه له والفاء إنما تدخل غير زائدة في خبر الذي)) [2]، ورأى الهروي أن الفاء تزاد للتوكيد في خبر كل ما احتاج إلى صلة ذاكرًا الآية القرآنية السابقة ضمن أمثلته التي أوردها[3]، وأيد الرماني زيادة الفاء فقال: ((والمعنى: أن الموت الذي تفرون منه إنه ملاقيكم؛ لأن الكلام لا وجه للجزاء فيه لأن الموت فرُّوا منه أو لم يفرُّوا يلاقيهم)) [4]، واستشهد الشرّاح أيضًا بقول الشاعر: (البيت من الكامل) [5]

لا تجزعي إنْ مُنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلك فاجْزَعِي

فالفاء زائدة في "عند" وجواب الشرط " فاجزعي " أي فاجزعي عن ذلك [6]، وأما الأصفهاني فذكر فذكر زيادتها في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ ﴾[7]، فقدر الآية بـ" لا تحسبهم بمفازة " [8]، [8]، ونصَّ الرضي على أن الأخفش ذهب إلى أن ثلاثة من حروف العطف تأتي زائدة فقال: ((وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة، وأجاز الأخفش: زيد فوجد، وزيد فقائم، قياسًا على زيادة الفاء))[9]، مستدلًا بقول الشاعر: (البيت من الطويل) [10]

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتَهم وأكرومة الحيّيْنِ خِلْوٌ كما هيا

([1]) الجمعة: ٨.

([2]) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٤٢٨، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢٣٤/١.

([3]) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٢٤٦.

([4]) معاني الحروف للرماني: ١٨.

([5]) شعر النمر بن تولب العكلي، صنعة: د- نوري حمودي القيسي، د-ط، مطبعة المعارف، بغداد- العراق، د-ت، ٧٢.

([6]) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٤٢٨/٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥٧٦، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٨٩٥، والأزهية في علم الحروف للهروي: ٢٤٨.

([7]) آل عمران: ١٨٨.

([8]) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥٧٦.

([9]) شرح الرضي على الكافية: ١٣٢١/٢- ١٣٢٢.

([10]) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢١٦ والبيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

وهذا البيت من الشواهد التي تناولها المالقيّ في كون الفاء زائدة، دخولها كخروجها، أو لازمة فقال: ((والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيبويه دالة على معنى السببية كالداخلة في الأجوبة المذكورة لأنّ التقدير: هؤلاء خولان فانكح فتاتهم، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر)) [1]، فالأخفش عدَّ الفاء زائدة، ولكن المالقي المالقي عدَّها غير زائدة وإنما واقعة في جواب معنى الأمر، وشاطره الرأي في هذا الهروي [2]، وبيّن الأخفش أن الفاء تأتي زائدة في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾[3]، فالفاء في لا تحسبنهم زائدة والتقدير: لا تحسبنهم [4]، ومثله ما ورد في معنى قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ ﴾[6]، فقال: ((وإن شئت جعلت هذه الفاءات زائدة، وإن شئت جعلتها جوابًا لشيء)) [7]، فيمكن فيمكن جعل الفاء زائدة أو أن نجعلها جوابًا لأمر أو عرض أو تحضيض، لذا فحرف العطف الفاء قد يأتي زائدًا على رأي الأخفش ونحاة آخرين لورود أمثلة لها في القرآن وفي الشعر، لذلك فإن شرّاح اللمع قد نقلوا رأي الأخفش في أنها تأتي زائدة؛ لأن هناك من لم يذكر أن من معانيها أن تأتي زائدة [8].

المسألة الخامسة: نيابة الواو مناب مع

نقل ابن الدهان في باب المفعول معه مسألة تناوب " الواو " و "مع " ورأي الأخفش في ذلك فقال: ((وإنما أنابوا الواو مناب " مع "؛ لأن " مع " للمصاحبة، ووضع هذه الواو للجمع، والجمع

([1]) ينظر: رصف المباني للمالقي: ٣٨٦-٣٨٧، وينظر: المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: د- علي توفيق توفيق الحمد – يوسف جميل الزعبي، ط٢، دار الأمل، إربد –الأردن، ١٩٩٣م، ٢٢٠.

([2]) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٢٤٣.

([3]) آل عمران: ١٨٨.

([4]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٤٢/١.

([5]) طه: ١٢٨.

([6]) المؤمنون: ٦٨.

([7]) كتاب معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥- ٣٦.

([8]) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: د- كاظم بحر المرجان، د-ط، دار الرشيد للنشر، بغداد –العراق، ١٩٨٢م، ٢/ ٩٤١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٥٣٩- ٥٤٠.

قريب من المصاحبة، ولا يصح أن تتقدم على الفعل؛ لأنها منقولة عن باب لا يصح لها فيه التقديم، فجعل ذلك فيها تنبيهًا على الأصل، ولم يجز لها العمل؛ لأنها منقولة عن باب لا تعمل فيه، فراعينا ذلك الأصل، ولا يجوز حذفها كما لا يجوز حذف اللام في المفعول له؛ لأن الفعل يفتقر إلى الغرض والسبب الذي من أجله وجد بخلاف افتقاره إلى المصاحب لفاعله، ولما سبق من دعاوى لم يجوّز الأخفش: ضحكتُ وطلوعَ الشّمس، على تقدير: مع طلوع الشمس، حين لم يصح فيه العطف، إذ الطلوع لا يكون منه ضحك مثل ضحك زيد، وأجاز: جاء البرد والطيالسة؛ لأن المجيء يصح لهما، فعلمت أن هذا الباب يُراعى فيه أصل وضع الواو)) [1]، وذهب ابن الدهان إلى بيان شرط أن تنوب الواو مناب " مع "، فالواو للجمع و "مع " للمصاحبة والجمع والمصاحبة قريبان، ثم بين شروط الواو هنا فلا تتقدم على الفعل؛ كونها منقولة عن بابها الذي لا تتقدم فيه، ولا يجوز حذفها، وعلى وفق هذه الشروط لم يجوّز الأخفش المثال القائل: ضحكتُ وطلوعَ الشمس؛ لأن الأصل في هذه الواو هو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا صح الضحك من زيد، لا يصح من الطلوع، وعليه لم يجمعهما الفعل، فالواو وإن خرجت عن بابها إلا أنها بقيت محافظة على معناها الأصلي؛ لأنه أجاز أن يقال: جاء البرد والطيالسة؛ لأن المجيء يصح منهما، ومجيء " الواو " بمعنى "مع " هو رأي سيبويه مع بقائها محافظة على معناها الأول فقد سمّى الباب بـ(هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول) فهي وإن كانت بمعنى " مع " لكنها بقيت متضمنة معناها الأول [2]، وممن صرح بهذا الرأي ابن جني في الخصائص بصدد حديثه عن عدم تجويز تقديم المفعول معه على الفعل فقال: ((ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: والطيالسةَ جاءَ البردُ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو: جاءَ البردُ والطيالسةَ، ولو شئت لرفعت" الطيالسة " عطفًا على " البرد "، ولهذا لم يجز أبو الحسن: جئتك وطلوعَ الشمس، أي مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: أتيتُكَ وطلوعُ الشمس، لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك)) [3]، فعلى حد قول ابن جني (

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٣٤٨.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٩٩- ٣٠٠.

([3]) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: الشربيني شريدة، د-ط، دار الحديث، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧م، ٢/ ٣٦٥.

الواو وإن استعملت في باب غير بابها) إلا أنها احتفظت بمعناها الاول، وكان رأي الشرّاح موافقًا لما ذكره النحاة، وما ذكره ابن الدهان فذكروا أنهم لما احتاجوا إلى تعدية الفعل في هذا الباب عدّوه بـ" مع "؛ لأنها تجمع بين الشيئين، وتدخل الاسم الذي قبلها مع الاسم الذي بعدها وتضمه إليه في الحكم، وهذا هو الأصل ثم توسعت العرب فحذفت " مع " من اللفظ، ولكن لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول طلبوا حرفًا ينوب مناب " مع " في الاشراك والاجتماع، فلم يجدوا إلا " الواو "؛ لأنها تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها، وتقوي الفعل الذي قبلها وتوصله إلى ما بعدها[١]، وهذا القول يوافق ما ذهب إليه الأخفش في عدم تجويز المثال القائل: ضحكتُ وطلوعَ الشمس، فهما لا يشتركان في الفعل، وقد وجه ابن الخباز مذهب الأخفش مع أنه لم يذكر رأيه فقال: ((وشرطوا في المفعول معه أن يكون بحيث تصح شركته للفاعل في فعله، ألا ترى أن عمرًا يصح أن يشارك في القيام، فعلى هذا لا يصح أن تقول: تكلَّمَ زيدٌ والحجرَ، كما لا يصح أن ترفع؛ لأن الحجر لا يتكلم)) [٢]، ويوافق ما ذهب إليه ابن الخباز ابن الحاجب في الكافية فقال في تعريفه المفعول معه: هو ما ذكر بعد الواو لمصاحبة معمول فعلٍ لفظًا أو معنًى[٣]، لكنه ذكر أن مصاحبة معمول الفعل ممكنة باللفظ والمعنى ولم يستثنِ شيئًا كما في مثال الأخفش الذي لا تصح فيه المشاركة فأخلَّ بشرط من شروط الواو، وقد ذكر الشاطبي حكاية ابن خروف عن ابن جني في أن العرب لم تستعمل هذه الواو إلا في موضع يصلح أن تقع فيه عاطفة[٤]، وجاء في شرح ابن عقيل أن المفعول معه اسم واقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا يمكن [٥]، فابن عقيل يرى أنه يمكن أن يعطف الاسم الواقع بعد الواو على ما قبلها، وأيضًا يمكن امتناع العطف، وهذا مخالف لما ذهب إليه الأخفش من أنها

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٦٨، وشرح اللمع لابن برهان العكبري:١/١٣٠- ١٣١، وشرح اللمع للواسطي: ٦٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢١٤- ٢١٥وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٥٧- ٤٥٨، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٣٤٨، وشرح اللمع للعبرتي: ١٤٧ وهذا نصّ قول الواسطي في شرحه للمع، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٣٣٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٩٩.

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز: ١٩٩.

(٣) ينظر: الكافية في علوم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: لجمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د- صالح عبدالعظيم الشاعر، د-ط، مكتبة الآداب، القاهرة -مصر، د-ت، ٢٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٧٤- ١٧٥.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٣١٩.

تبقى متضمنة معنى العطف، وذهب عباس حسن إلى أن المفعول معه يحتاج إلى المشاركة الزمنية الحتمية، وأما المشاركة في المعنى للفعل فقد يقتضيها أو لا يقتضيها؛ ففي قولنا: سافر الرحالة والصحراء فتتعين فيه المشاركة الزمنية دون المعنوية؛ لأن المعنوية تؤدي إلى فساد المعنى؛ بسبب أن الصحراء لا تسافر، ولكن لو قلنا: سار القائد والجنود، صحت المشاركة المعنوية والزمنية فالسير يصح من الاثنين [1]، فعلى هذا القول فإن المشاركة الزمنية ملازمة للمفعول معه أما المشاركة في المعنى فأحيانًا يتضمنها، وأحيانًا أخرى لا؛ لأنه لو تضمنها لفسد المعنى وهذا يوافق ما ذهب إليه الأخفش، وبالعودة إلى كتابه معاني القرآن فإنه لم يذكر هذه المسألة، ولكنه ذكر في بيانه معنى قوله تعالى: ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾[2]، أنه يجوز في العربية أن يكون بمعنى: " بآخر "، كما في قولهم: استوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وقولهم: خلطتُ الماءَ واللبنَ، أي: باللبن[3]، فهو هنا بيّن أن العربية أجازت أن ينوب حرف مكان حرف، ولكنه لم يأت على ذكر الواو في المفعول معه وبقائها على معنى العطف فيها، وقد تحصّلَ مما تقدم أن الذي ذكره الأخفش أن الواو نابت مناب " مع " في باب المفعول معه، ولكنها بقيت محافظة على معناها الأول، فمتى صح أن يشترك ما بعد الواو مع ما قبلها في المعنى، فلا يصح وقوعها مكان " مع " إذا لم يصح أن يعطف بها، فلا يصح قولنا: سرتُ والحائطَ؛ لأن السير لا يصح من الحائط كما يصحُ مني.

المسألة السادسة: ثُمَّ بمعنى الواو

تفرّد شارح اللمع ابن الدهان من بين شرّاح اللمع بنقله رأيًا للأخفش في مجيء ((ثمَّ" بمعنى الواو، كما جاء في قول الشاعر: [4] (البيت من المتقارب)

سألتُ ربيعةَ مَنْ خَيرُها أبًا ثمَّ أُمًّا فقالتْ لَمِه

([1]) ينظر: النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط٣، دار المعارف، القاهرة –مصر، د–ت، ٢/ ٣١٤.

([2]) التوبة: ١٠٢.

([3]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٦٨.

([4]) ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة: د– محمد علي دقة، ط١، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٩٩٧م، ١١٥، ورواية البيت في الديوان: سألتُ ربيعةَ من شرُّها أبًا ثُمَّ أُمًّا، فقالوا: لِمَه؟

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[١]، والتقدير: فتحرير رقبة ثم يعودون لما قالوا، هذا قول الأخفش)) [٢]، فنقل ابن الدهان أن الأخفش يرى أن "ثمَّ" تأتي بمعنى الواو في بعض المواضع، كما في قول الشاعر فالشاهد فيه: أبًا ثم أُمًّا، والمعنى: أبًا و أُمّا، ولكن الآية القرآنية التي تمثل بها ابن الدهان على أنها كالمثال السابق، ولكن ما ذكره في التقدير مختلف، ولم يذهب الرماني لذكر قول الأخفش في "ثمَّ" إلا أنه قال: إنها تأتي بمعنى الواو؛ لاشتراكهما في العطف في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾[٣]، فهو يذكر أن في معنى هذه الآية معانٍ عدة ومنها أن "ثمَّ" بمعنى الواو هنا[٤]، كما ذهب إلى أن من معانيها أن تكون بمعنى "الواو" ابن فارس فقد قال: ((وتكون "ثمَّ" بمعنى "واو العطف" قال الله جل ذكره: ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾[٥]، أي: وهو شهيد))[٦]، وذكر أن قطربًا أنشد بيت الشاعر الذي تمثّل به الأخفش على مجيء "ثمَّ" بمعنى "الواو"، وفي معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ﴾[٧]، أن بعضهم بعضهم قال: وصورناكم [٨]، وأما المرادي فذكر أن من جعل "ثمَّ" بمنزلة الواو لا ترتب هم الفراء فيما حكاه عنه السيرافي، والأخفش، وقطرب [٩]، مستدلين على مذهبهم بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[١٠]، ولم يغفل ابن الخطيب رأي الأخفش، وكذلك الفراء في أن "ثمَّ" تأتي للتشريك مع تخلف الترتيب الذي هو معناها في الأصل، فيكون معناها بمعنى الواو، ذاكرًا حجتهم على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ

---

(١) المجادلة: ٣.

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٩٠٠، الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق باب التوابع: ٤١٢-٤١٣.

(٣) الأعراف: ١١.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٢٠.

(٥) يونس: ٤٦.

(٦) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ١٠٦.

(٧) الأعراف: ١١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٦

(٩) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٤٢٧.

(١٠) الزمر: ٦.

سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ﴾[1]، فمعنى "ثمَّ" هنا بمعنى "الواو"، ولم يوافق ابن الخطيب على ما ذهبوا إليه؛ لأن الآيات التي احتجوا بها تُخَرّج على أن "ثمَّ" فيها رتبت الأخبار وليس الحكم [2]، فالذي يذكره النحاة أن الأخفش ذهب إلى أنها تأتي بمعنى الواو لمطلق الجمع، ولكنهم يتمسكون بمعناها الأول وهو إفادة الترتيب مع التراخي، وذكر صاحب خزانة الأدب رأي الأخفش في أحد شواهده، ثم ذكر أن بعضهم قد ردَّ مذهبه؛ لأنه لو صحَّ أن تكون بمعنى الواو لجاز وقوعها حيث يصلح معنى الواو، فيقال: اختصم زيدٌ ثم عمرو، كما يقال: اختصم زيدٌ وعمرو، ولكن هذا لا يقال باتفاق الجميع، ثم ذكر وجهة نظره فيما ذهب إليه الأخفش فقال: أنه لم يدعِ أن "ثمَّ" بمعنى الواو دائمًا، وإنما ذكر أنها قد تأتي بمعناها في بعض المواضع، وذلك على سبيل المجاز[3]، وقال الدماميني معللًا مذهب من قال بمجيء "ثُمَّ" بمعنى الواو: إنما قُصد بها الاستعمال المجازي، ولا يشترط في المجاز أن ينقل بأعيانه عن أهل اللغة، بل يكتفي بالعلاقة بين الحرفين، فالواو لمطلق العطف، و "ثُمَّ" للعطف المقيد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فجاز استعمال "ثمَّ" بمعنى "الواو" فهم نظروا في أمر جزئي لا يقتضي بطلان مذهبهم[4]، وبالعودة إلى كتاب الأخفش "معاني القرآن" فقد ذكر في معنى الآية الآية التي ذكرها ابن الدهان فقال: ((وقوله: ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[5]، المعنى: فتحرير رقبة ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾[6])) [7]، فلم يذكر الأخفش أن "ثُمَّ" بمعنى الواو، أو أن يتطرق إلى معنى "ثُمَّ" بل ذهب لبيان أن تحرير الرقبة يكون قبل أن يتماسا، ويبدو أنه كما ذكرت في مسائل أخرى أن رأي الأخفش وإن لم نتحصّل عليه في "معاني القرآن" إلا أن له من الشهرة ما نقلته عنه كتب النحو وغيرها من الكتب الأُخرى، فقد يكون في مؤلفاته التي فُقِدت، والذي

---

(1) السجدة: ٧- ٨- ٩.

(2) ينظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني: لمحمد بن علي بن ابراهيم بن الخطيب الموزعي (ت ٨٢٥هـ)، ٨٢٥هـ)، تح: د- عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، القاهرة -مصر، ١٩٩٣م، ٢٢٣- ٢٢٤.

(3) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ١١/ ٣٩- ٤٠

(4) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، صححه وعلق عيله: أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت -لبنان، ٢٠٠٧م، ١/ ٤٣٥

(5) المجادلة: ٣

(6) المجادلة: ٣

(7) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٣٧

يمكن أن نصل إليه في هذه المسألة أن الأخفش أجاز أن تكون "ثُمَّ" بمعنى "الواو" في بعض المواضع، وهذا يظهر أنه يذهب إلى المعاني البعيدة للحرف التي لا يتطرق إليها النحاة، ويؤيد مذهبه كثرة الشواهد التي احتج بها.

المسألة السابعة: حتى معلقة

ذكر ابن الدهان في باب "حتى" في مجيئها جارة، أو عاطفة، أو حرف ابتداء، قولًا للأخفش في هذه المسألة فقال ابن الدهان: ((وحكى الأخفش: اجلِس حتى أيُّنا يخرُجْ نخرجْ معهُ، وحكى: مررتُ بالقومِ حتى زيدٌ ممرورٌ به، فلو جرَّ "زيدًا" بقي "ممرور" مرفوعا بلا رافع، والأخفش يقول في المسألة التي ذكرها: أنَّ حتى معلقة))[1]، فما ذكره ابن الدهان عن الأخفش أنه جعل حتى معلقة فلم تعمل فيما بعدها لا جر ولا رفع ولا نصب، وقال ابن الدهان: لم يعلق في باب حروف الجر شيء إنما التعليق عن العمل يكون في باب " علمت" [2]، أما ابن الخباز فقد نسب هذا الرأي للزجاج فقال: ((وإذا كانت حرف ابتداء وقعت بعدها الجملتان الأسمية والفعلية، فالأسمية كقولك: قام القومُ حتَّى زيدٌ قائمٌ، وهذه بمنزلة أمَّا، وذكر ابو إسحاق الزجاج أنَّها حرف جرٍّ، ورد عليه أبو علي بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل))[3]، فالواضح من المثالين اللذين اللذين ذكرهما ابن الدهان وابن الخباز فيما نقلاه عن الأخفش أو الزجاج أن التعليق في حتى وقع إذا كان ما بعدها جملة اسمية، فلو جر الاسم الأول بقي الاسم الثاني بلا رافع، وإن تعليق حتى عن العمل لم يُسمَع به، لم يسمع في باب حروف الجر تعليق؛ لأنها تعمل بحق الأصل كما قال الواسطي في شرحه للمع [4]، وبعد هذا الكلام فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، كيف نتعامل مع حتى إذا جاء بعدها جملة اسمية؟ والجواب نجده عند النحاة فقد ذهبوا إلى إعطاء "حتى" أهمية بحيث أفردوا لها بابًا خاصًا، وقالوا: إن حتى تستعمل في كلام العرب على ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، وابتدائية، وكانت الجارة والعاطفة فيها تفصيلات واختلاف بين النحاة، ولكنهم إذا وجدوا "حتى" في موضع لا يصلح أن تكون فيه جارة ولا عاطفة جعلوها ابتدائية، وهذا إذا جاءت بعدها جملة اسمية، فالجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر فإذا جر الاسم الذي بعد

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٥٩.

([2]) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٥٩.

([3]) توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٤٤.

([4]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٠١، وشرح اللمع في العربية للعبرتي: ١٧٢ وهو نص كلام الواسطي.

حتى بقي الاسم الآخر بلا رافع لذا فهي ابتدائية والجملة التي بعدها مستأنفة، وهذا ما نجده بقول سيبويه في حتى الواردة في قول امرئ القيس:[1] (البيت من الطويل)

سَرَيْتُ بهم حتى تكلَّ مطيُّهم وحتَّى الجياد ما يُقَدْنَ بأرسانِ

فالشاهد في البيت أن حتى الأولى نصب الفعل بعدها، وأما حتى الثانية فهي التي ترفع على حد قوله[2]، وإلى هذا ذهب أكثر النحاة ومنهم شرّاح اللمع، متمثلين لمجيئها حرف ابتداء وما بعدها كلام مستأنف بما ذكره سيبويه من قول أمرئ القيس، وبقول الشاعر جرير:[3] (البيت من الطويل)

فَمَا زالَتْ القَتْلى تُمجُّ دِمَاءَها بدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أشْكَلُ

فحتى هنا حرف ابتداء مثل "أما"، والجملة الاسمية من المبتدأ " ماءُ " وخبره "أشكلُ" كلام مستأنف بعدها[4]، وفيما يتعلق بالرأي المنسوب إلى الأخفش فلم أقف على نسبته إلى الأخفش في كتب أُخرى، وقد ناقش الأخفش مجيء حتى في كتابه معاني القرآن باختلاف الموضع الذي ترد فيه، ولكنه لم يذكر مسألة التعليق مع حتى، فقد ذكر قراءة [5] في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[6]، فقال: ((يريد حتى الرسولُ قائلٌ، جعل ما بعد حتى مبتدأ، وقد يكون ذلك نحو قولك: سرتُ حتى أدْخُلها؛ إذا أردت سِرتُ فإذا أنا داخلٌ فيها))[7]، فالظاهر من كلامه كلامه أنه ذهب إلى تأول قراءة الرفع للفعل بعد حتى إلى أنه بموضع الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ وخبره، وحتى من حروف الابتداء، واما المواضع الأخرى التي ذكر فيها حتى لم يكن

([1]) ديوان امرئ القيس: تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط٥، ١٩٨٤م، ٩٣.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٢٧.

([3]) ديوان جرير: ٢٦٧، البيت من قصيدة يهجو بها الأخطل.

([4]) ينظر: المقتضب للمبرد: ٢/ ٣٩، والأزهية في علم الحروف للهروي: ٢١٥-٢١٧، وشرح اللمع للثمانيني: ٥١٧/١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٦٢- ٢٦٣، والمفصل لابن يعيش: ١٨/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ١١٥٩، ورصف المباني للمالقي: ١٨٠-١٨١، والكناش لصاحب حماة: ١٤/٢-١٥، والجنى الداني للمرادي: ٥٥٢، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٢٨٧- ٢٨٨.

([5]) ينظر: النشر في القراءات العشر لأبي الخير الدمشقي: ٢/ ٢٢٧.

([6]) البقرة: ٢١٤.

([7]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٢٧- ١٢٨.

التعليق من ضمنها[1]، والذي يمكن أن نصل إليه من هذه الآراء أن حتى لها ثلاث حالات: فأما أن تكون جارة أو أن تكون عاطفة أو تكون حرف ابتداء، ولم يقلْ أحد بتعليقها، وأما الرأي المنسوب إلى الأخفش، أو إلى الزجاج فهي رواية ضعيفة؛ لأن الأخفش لم يذكرها في معانيه، ولم تتناقلها عنه كتب النحاة، كما أنه لم يسمع التعليق في باب حروف الجر، وتفرد ابن الدهان بنقل هذا الرأي عن الأخفش من بين شرّاح اللمع مع وصفه للرأي بالطريف.

المسألة الثامنة: زيادة الواو

نقل ابن برهان العكبري و ابن الدهان في شرحيهما على اللمع بأن الواو تأتي زائدة على رأي الكوفيين والأخفش فقال: ((فهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون: (البيتان من الكامل) [2]

حتَّى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبُّوا

وقلبتُم ظهر المجَنِّ لنا إنَّ اللّئيمَ العاجز الخبُّ

أي: قلبتم، والواو زائدة على ذلك كالواو في: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[3]... وأنشد أبو الحسن في ذلك: [4] (البيت من الكامل)

فإذا وذلك يا كُبيْشةُ لم يَكُنْ إلّا كلمَّةِ حالمٍ بخيالِ

وقال أبو كبير الهذلي: [5] (البيت من الكامل)

فإذا وذلك ليس إلّا حينهُ وإذا مضى شيءٌ كأن لم يفعلِ

([1]) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٨- ٢٦٠، ٤٦٣/٢.

([2]) البيتان من شعر الأسود بن يعفر: ١٩ والبيتان وردا بتقديم الثاني على الأول، وينظر: الانصاف للأنباري: ٤٥٨/٢، والازهية في علم الحروف للهروي: ٢٣٦، ورصف المباني للمالقي: ٤٢٥، وكتاب الجنى الداني للمرادي: ١٦٥.

([3]) الزمر: ٧٣.

([4]) ديوان ابن مقبل (هو تميم بن أبيّ بن مقبل شاعر اسلامي مخضرم)، تح: د- عزة حسن، د-ط، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم- وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق- سوريا، ١٩٦٢م، ٢٥٩ في طبعة الديوان عجز البيت: إلّا كحلمة حالمٍ بخيال.

([5]) ديوان الهذليين، البيت لأبي كبير الهذلي(واسمه عامر بن الحليس من شعراء قيس)، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، ١٩٤٥م،٢/ ١٠٠.

فالواو زائدة لا محال)) [1]، فالذي يذهب إليه الشارحان بأن الأخفش مع القول بزيادة الواو وهو بذلك موافق للمذهب الكوفي، وكان دليل الأخفش على ذلك ما ورد في القرآن الكريم من آيات قرآنية عدّتْ الواو فيها زائدة، وكذلك ما ورد من الشعر يؤيد زيادتها، وتعد هذه المسألة من المسائل الخلافية التي اختلف فيها النحاة فيرى الكوفيون والأخفش أن الواو قد تأتي زائدة وأما البصريون فلا يرون زيادتها في شيء مما استدل به الكوفيون وقد فصل صاحب الأنصاف القول في هذه المسألة ذاكرًا ما للفريقين من أدلة وحجج على ما ذهبوا إليه، فحجة الكوفيين السماع فيما ورد من الشعر وآيات قرآنية، والذي وصفه أبو البركات الأنباري بأنه أكثر من أن يحصى، وأما حجة البصريين فهي أن الواو من حروف المعاني فلا يمكن الحكم بزيادتها حتى لا تخرج عن الأصل الذي وضعت له[2]، فالأخفش هنا قد استند إلى أدلة على مجيء الواو زائدة فقد ذكر في كتابه معاني القرآن: ((وقال (تعالى): ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[3]، فيقال: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾[4]، في معنى: ﴿ قَالَ لَهُمْ ﴾، كأنه يلقى الواو، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه، قال الشاعر تميم بن مقبل: [5]

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلّا كلمّة حالمٍ بخيالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن، وقال بعضهم: فأضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضًا، وهو في الكلام كثير)) [6]، فهو يذهب إلى زيادة الواو في هذه الآية بدليل قول الشاعر، وأيضا ذكر أن بعضهم يرى فيها اضمارًا للخبر وهو يستحسن الإضمار في الآية القرآنية، وهناك رأي آخر في هذه الواو في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل فسّماها واو الإقحام فقال: ((مثل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[7]، معناه:

([1]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٤٥، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٨٧٥- ٨٧٦.

([2]) ينظر: الأنصاف للأنباري: ٢/ ٤٥٨- ٤٥٩.

([3]) الزمر: ٧٣.

([4]) الزمر: ٧٣.

([5]) ديوان ابن مقبل: ٢٥٩.

([6]) معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٩٧، ١، ١٣٢، ١/ ١٤٤، ذكر الرأي الذي لا يرى زيادتها وأن الخبر مضمر، ومغني اللبيب لابن هشام: ٤/ ٣٨٨- ٣٨٩.

([7]) الحج: ٢٥.

يصدون، والواو فيه واو اقحام ومثله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً ﴾[1]، معناه: آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، لا موضع للواو ههنا إلا أنّها ادخلت حشوا ومنه قول أمرئ القيس: [2] (البيت من الطويل)

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خبتٍ ذي قفاف عقنقل

معناه: انتحى، والواو ادخلت حشوًا واقحامًا، ومثله قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[3]، معناه: ناديناه، والواو حشو على ما ذكر سيبويه النحويّ)) [4]، فالواو هنا مقحمة بين الكلام وهي حشو زائد وبذلك فإن حذفها من الكلام لا يؤثر في معناه، وأيضًا ذهب الرماني إلى زيادتها على ذكره من أقوال النحاة فيها ومواضع الزيادة سواء في الآيات القرآنية أو في الشعر، ذاكرًا أيضًا قول الخليل السابق [5]، وقد وافق الهروي الخليل في مجيء الواو مقحمة في الآيات التي استشهد بها الخليل وقول امرئ القيس [6]، وفي جانب آخر نجد أن هناك من النحاة من ذهب إلى أنها لا تزاد متابعًا بذلك المذهب البصري كأبي البقاء العكبري فقد ذكر في كتابه المتبع في شرح اللمع وفي اللباب بأن الواو لا تزاد وذلك لسببين:

أولًا: أن هذه الحروف قد وضعت للاقتصار أو عوضًا عن ذكر الجمل، كهمزة الاستفهام فهي عوض عن استفهم أو اسأل.

ثانيًا: وضعت هذه الحروف لمعانٍ فلو ذكرت دون معناها لحدث لبس وإذا خلت من معناها خالفت أصل الوضع[7]، والمالقي قد سمّى الواو في قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ بواو الثمانية

([1]) الأنبياء: ٤٨.

([2]) ديوان امرىء القيس: ١٥، في رواية البيت العجز: بنا بطن حقف ذي ركام عقنقل، ومعاني الحروف للرماني: ٤٠، ورصف المباني للمالقي: ٤٢٥، انتحى: اعترض، والحقف من الرمل: المعوج، والعقنقل: المنعقد المتداخل.

([3]) الصافات: ١٠٣- ١٠٥.

([4]) كتاب الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تح: د- فخرالدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٥م، ٢٨٨.

([5]) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٣٩- ٤٠، والجنى الداني للمرادي: ١٦٥- ١٦٦.

([6]) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦.

([7]) ينظر: المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٤٢٥، و اللباب لابي البقاء العكبري: ٢٧٧- ٢٧٨.

الثمانية دلالة على أن أبواب الجنة ثمانية[1]، وقد مثل ابن فارس وابن الخطيب الموزعي على زيادة الواو وعدّاها مقحمة بقوله تعالى: ﴿ فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾[2]، فقالا: أي اضرب به لا تحنث، جزمًا على جواب الأمر، وهو أجود من حمله على النهي، وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ بدليل الآية الأخرى، وقيل: هي عاطفة والزائدة الواو في: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ وقيل: هما عاطفتان والجواب محذوف أي: كان كيت وكيت [3]، والذي يمكن يمكن أن نجمعه مما تفرق من آراء في هذه المسألة ورأي الأخفش فيها أنه ذهب إلى زيادتها وأن رفعها من الكلام لا يخل بمعناه ولا يؤثر في تركيب الكلام وجاء رأيه هذا مبنيًا على ما ورد في القرآن الكريم من آيات، وما سُمِع من شعر عن العرب في أنها تزاد وتأتي حشوًا.

المسألة التاسعة: زيادة ثُمَّ

من الآراء التي نسبها ابن برهان العكبري للأخفش هي زيادة " ثُمَّ " فقال: ((قال أبو الحسن: وقد زادوا (ثُمَّ) وأنشد بيت زهير: [4] (البيت من الطويل)

أراني إذا ما بِتُّ بتُّ على هوى فَثُمَّ إذا أصبحت أصبحتُ غاديا

وعليه تأول: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[5]، وهذا قول الكوفيين)) [6]، فعلى رأي الأخفش أن " ثُمَّ " زائدة في قول الشاعر فيكون الكلام " فإذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا"، وأيضًا ممن نقل رأي الأخفش في " ثمَّ " ابن الدهان في الغرة إذ قال: ((وجوّز الأخفش أن تكون " ثُمَّ " في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[7]، زائدة)) [8]، فوفق ما نقله ابن برهان وابن الدهان في قول

---

(1) ينظر: رصف المباني للمالقي: ٤٢٦.

(2) ص:٤٤.

(3) ينظر: الصاحبي لابن فارس: ٨٠- ٨١، وكتاب مصابيح المغاني لابن نورالدين: ٥٢٦.

(4) ديوان زهير ابن ابي سلمى: شرحه: أ- علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٨م، ١٤٠، وفي نسخة الديوان قال: أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى وأنّي إذا أصبحت أصبحتُ غاديا

(5) التوبة: ١١٨.

(6) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٤٤.

(7) التوبة: ١١٨.

(8) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٩٠١-٩٠٢.

الشاعر والآية إن (ثُمَّ) زائدة على حد قول الأخفش، وجاء في الصاحبي لابن فارس أنها تأتي زائدة ولكنه لم ينسب الرأي إلى قائل فقال: ((و زعم ناس أن " ثُمَّ " تكون زائدة. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[1]، إلى قوله جلّ ثناؤه: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾، معناه: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض تاب عليهم، وقوله جل ثناؤه: ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا ﴾[2]، وقد كان قضى الأجل، فمعناه: أُخبركم أنّي خلقته من طين، ثم أُخبركم أنيّ قضيت الأجل.... وهذا يكون في الجمل، فأما في عطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل فلا يكون إلا مرتبًا أحدهما بعد الآخر))[3]، فابن فارس قال: ((زعم ناس)) ولم يحدد صاحب الرأي أو من قال به، ولكنه ذكر في آخر كلامه أن مجيئها زائدة يكون في الجمل وليس في عطف الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، فنلحظ في كلامه أنه يوافق على مجيئها زائدة إذا جاءت بين جملتين وليست عاطفة سواء لاسم على اسم أو فعل على فعل، وجاء في المفصل لابن يعيش أن القول بزيادة "ثُمَّ" هو قول الكوفيين[4]، فابن يعيش نسب الرأي الرأي إلى الكوفيين ولم يذكر الأخفش معهم، وقال أبو حيان: فيما حكاه المهاباذي[5]، أن " ثُمَّ " " تأتي زائدة على مذهب أبي الحسن والكوفيين[6]، فأبو حيان نقل حكاية المهاباذي، ومن متأخري متأخري النحاة الذين نصوا على نسبة الرأي إلى الأخفش والكوفيين ابن هشام في مغني اللبيب فقال: ((فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلّف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة)) [7]، ثم ذكر حجتهم على قولهم (الآية القرآنية السابقة وقول زهير ابن ابي سلمى)، وتابع ناظر الجيش الرأي القائل بزيادتها فقال: إنها تزاد إذا دخلت عليها الفاء كما في قول الشاعر زهير: " فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا" [8]، ومثله ما ذكره خالد الأزهري في شرح التصريح إذ قال: ((وزعم الأخفش أن "ثُمَّ" قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك: أعجبني ما

([1]) التوبة: ١١٨.

([2]) الأنعام: ٢.

([3]) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ١٠٦.

([4]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٩٦.

([5]) المهاباذي: أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير(ت ٥٠٠هـ)، ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: ١/٣٢٠.

([6]) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان: ٥/ ١٩٨٩.

([7]) مغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٢٢٠- ٢٢١، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: ١/ ٤٣٣.

([8]) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ٧/ ٣٤٢٩.

صنعت اليوم ثُمَّ ما صنعت أمس أعجب، لأن "ثُمَّ" في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الأخبارين))[1]، والذي ذهب إليه بأنها خرجت عن معناها الأصلي إذ لا وجود للتراخي بين الإخبارين في المثال السابق فيمكن أن تحمل على أنها زائدة، وممن صرح أيضًا بأن هذا الرأي هو رأي الأخفش والكوفيين هو السيوطي في همع الهوامع، والأشموني في شرحه لألفية ابن مالك [2]، ولكن بالعودة إلى معاني الأخفش نجد أنه لم يذهب إلى القول بأن "ثُمَ" زائدة، فجاء ذكره لها في بيان معنى آيتين، فذكر في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾[3]، فقال: ((نصبٌ على ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ لأن "ثُمَّ" من حروف العطف))[4]، وأما الآية التي عُدّتْ حجة الأخفش على مجيء ثُمَّ زائدة فهو لم يذهب فيها إلى بيان معنى الآية بل تحدث عن الوقف، ففي معنى قوله تعالى: ﴿ وعلى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِم الأَرْضُ بما رَحُبَتْ وضَاقَتْ عَلَيهِم أَنفُسُهُمْ وظَنُّوا أَن لا ملجَأَ من اللهِ إِلَّا إِلَيْه ثُمَّ تابَ عليهم لِيَتُوبُوا إِنَّ اللهَ هو التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [5]، قال: ((وهي هكذا إذا وقفتْ عليها، ولا تقول: ملجأْ، لأنه ليس ههنا "نون" ألّا ترى أنَّك لو وقفتْ على " لا خوف " لم تلحق "ألفًا "، وأما: ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً ﴾ [6]، فالوقف عليه بـ"الألف"؛ لأن النصب منون)) [7]، فنجده فنجده لم يذهب لبيان معنى "ثم" أو مجيئها زائدة، وإنما بيّن مسألة أخرى وهي الوقف على " ملجأ " وكيف اختلف الوقف من الآية إلى أخرى، ولكن هناك من نقل الرأي عن الأخفش كما ذكر ذلك جَمْعٌ من النحاة، فيكون على فرض إن الرأي في مؤلفات أُخرى لم تصلنا، ولكن ما بين أيدينا من مؤلفاته "معاني القرآن"، وفي هذه الآية تحديدًا التي نُقِلَ أنه عدَّ "ثم" زائدة فيها، لم نجد ذكر لزيادتها، ولكنه ذكر لها معنى آخر كونها تأتي بمعنى الواو، فقد حرص عند ذكره لأي أداةٍ

([1]) شرح التصريح لخالد الأزهري: ٢/ ١٦٤

([2]) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٣/١٦٥، و شرح الأشموني: ٤/ ٤٢٨- ٤٢٩.

([3]) آل عمران: ٧٩.

([4]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٢٤، و ١/ ٣٢٠- ٣٢١ (ذكر إن ثُمَّ بمعنى الواو).

([5]) التوبة: ١١٨.

([6]) التوبة: ٥٧.

([7]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٦٧.

أن يذكر لها أكثر من معنى تأتي عليه، وقد ذهبت الدكتورة هنية فتح الله في عرض آراء النحاة في هذه المسألة والأخفش على وجه الخصوص ثم رجحتْ الرأي القائل بعدم زيادتها [1].

(1) ينظر: من الآراء التي وافق فيها الأخفش الكوفيين: ١٨٥٤– ١٨٥٧.

المبحث الثالث

آراء الأخفش في قضايا أخرى في الحروف

مدخل

يتناول هذا المبحث مجموعة من الآراء التي تناقلتها شروح اللمع للأخفش في مسائل مختلفة في الحروف، فضُمت تحت عنوان " قضايا أخرى في الحروف " لاختلاف القضايا التي تناقشها تلك المسائل، وهي كالآتي:

المسألة الأولى: إضمار همزة الاستفهام دون أن يدل عليها دليل

من الآراء التي نسبها الأصفهاني للأخفش أنه أجاز أن تحذف همزة الاستفهام دون أن يشترط لذلك دليل عليها فقال: ((إن أبا الحسن قد قال: في قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ ﴾ [1]، إن المعنى: أو تلك نعمة؟ فحذف الهمزة)) [2]، فالأصفهاني من ظاهر كلامه يرى أن حذف همزة الاستفهام جائز إذا دلَّ عليها دليل، ولكن الأخفش أجازه في هذه الآية دون أن يكون هناك دليل على الحذف، وقد قال سيبويه بذلك: ((وزعم الخليل أن قول الأخطل: [3] (البيت من الكامل)

كذبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلامِ من الرَّباب خيالا

كقولك: إنَّها لإبلٌ أم شاة، ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف)) [4]، وقال التميمي وهو الأسود بن يعفر: [5] (البيت من الطويل)

لعَمرُك ما أدري وإنْ كنتُ داريًا شُعيثُ بن سهمٍ أم شعيثُ بن منقر

وقال عمر بن أبي ربيعة: [1] (البيت من الطويل)

([1]) الشعراء: ٢٢

([2]) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٦٧

([3]) ديوان الأخطل، شرحه وصنفه قوافيه: مهدي محمد ناصرالدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٤م، ٢٤٥، البيت من قصيدة في هجاء جرير " إنعق بضأنك يا جرير".

([4]) كتاب سيبويه: ٣/ ١٧٤– ١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٥٤– ١٥٥

([5]) ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، د–ط، وزارة الثقافة والأعلام– مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث١٥، د–ت، ٣٧، وخزانة الأدب للبغدادي: ١١/ ١٢٨، وهو الشاهد الرابع بعد التسعمائة.

لعَمرك ما أدري وإنْ كنتُ داريًا بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ

فاستشهد سيبويه على حذف همزة الاستفهام بما ذكره الخليل من قول الأخطل "كذبتك عينك أم رأيتَ بواسطِ" فحذفت بدليل "أم" في الكلام، ثم ذكر أنه يجوز في الشعر أن تحذف، مستدلًا ببيت الأسود بن يعفر والشاهد فيه: كذبتك عينك، وتقدر: أكذبتك عينك؟، وبيت عمر بن أي ربيعة والشاهد فيه: بسبع رمينَ، والتقدير: أ بسبع رمين؟، وقد عدّها من الضرورة المقبولة؛ لأنه توجد "أم" في الكلام؛ فوجودها يقتضي وجود همزة الاستفهام، والذي يدل على الاستفهام هو المراد في الكلام التنغيم الذي يعرف بالسماع، فطريقة نطق الكلام تبين وجه القول إذا كان استفهامًا أو خبرًا [٢]، وأما قول عمر ابن أبي ربيعة فقيل: إنه من الشواهد التي علق بها الأخفش على كتاب سيبويه، وليس من شواهد سيبويه[٣]، فسيبويه يجعل الحذف هنا مقتصرًا على الضرورة، وأيضًا أن دلَّ دليل على الهمزة المحذوفة، وأما الأخفش فقد أجاز ذلك فيما نقل عنه الأصفهاني في الآية القرآنية، ولم يكن الأصفهاني متفردًا بهذا النقل إذ ذكره النحاس أن الأخفش ذهب لحذف ألف الاستفهام، ثم قال: وهذا لا يجوز؛ لأنها تُحْدث معنى وحذفها محال، إلا إذا كان في الكلام "أم" فجاز حذفها في الشعر، ولا أعلم أحدًا بين النحاة يختلف عنهم في هذا الرأي، إلا شيئاً قاله الفراء: إذ جوّز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك وحكى: تُرى زيدًا منطلقًا، بمعنى: أترى؟ [٤]، وعلى مذهب الفراء: أنه على حذف والمعنى: هي لعمري نعمة إن مننت عليَّ فلم تستعبدني واستعبدت بني اسرائيل[٥]، أجاز النحاس أن يكون في موضع نصب على معنى: لأن عبدت بني اسرائيل [٦]، فلم يجوّز النحاس ما ذهب إليه الأخفش، بل أنه عدّ حذفها من المحال، وإن النحاة قد أجمعوا على تجويز ذلك في الضرورة مشترطين أن تكون "أم" في الكلام، ثم نقل رأيًا للفراء في

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة، جمع: أحمد أكرم الطبّاع، دار القلم، بيروت– لبنان، د–ط، د–ت، ٢٠٩، رواية البيت في الديوان:

فو اللهِ ما أدري وإنَّي لحاسبٌ بسبعٍ رميتُ الجمر أم بثمانِ

(٢) ينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د– خالد عبدالكريم جمعه، ط٢، الدار الشرقية، مصر الجديدة – مصر، ١٩٨٩م، ٤٨٤.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/١٧٤– ١٧٥ الهامش، خزانة الأدب للبغدادي: ١١/ ١٢٢.

(٤) لم أقف على رأي الفراء هذا في كتابه "معاني القرآن".

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٧٦– ٦٧٧.

إجازة خذفها مع أفعال الشك وهذه الصيغة هنا يمكن أن يتعرف السامع على الاستفهام من طريقة نطق الكلام، ومن ذهب لجواز حذف الهمزة أيضًا ابن عصفور(٦٦٩هـ) في الضرائر إذ جعلها من الضرورات الشعرية، فيجوز حذف الهمزة إذا أمن اللبس[١]، واحتج بقول الكميت بن زيد: [٢] (البيت من الطويل)

طَربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ ولا لعبًا منّي وذو الشيبِ يلعبُ

فعدَّ ابن عصفور قول الكميت مما جاز فيه حذف الهمزة وقد أمن اللبس؛ لأن دلالة الكلام تثبت أن "ذو الشيب" لا يلعب، ونقل أبو حيان قول الأخفش: أن قبل الواو همزة استفهام يراد به الإنكار وتحذف لدلالة المعنى عليها، ثم نقل قول النحاس الذي ردَّ مذهب الأخفش، وقول الفراء الذي أجاز الحذف مع أفعال الشك [٣]، فالظاهر أن النحاة قد أخذوا بمذهب سيبويه الذي جعلها ضرورة اختصت بالشعر مشترطًا أن يدلَّ عليها دليل كـ" أم"، وعند البحث عن رأي الأخفش في كتابه "معاني القرآن" وجدت أنه قد قال: ((وقال: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ فيقال: هذا استفهام، كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها؟، ثم فَسَّرَ فقال: ﴿ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٤]، وجعله بدلًا من النعمة)) [٥]، ففسر الأخفش هذا على أنه استفهام حذفت أداته الهمزة، مستدلًا عليه بأن بأن هذا الاستفهام قد فسره القول الذي بعده في الآية ﴿ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ فالنعمة التي مَنَّ بها عليه هي أنه استعبد بني إسرائيل ولم يستعبده بل رباه، كما تذكر الآية التي تسبق هذه الآية قال تعالى: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ [٦]، وجعل " أن عبدت عبدت بني إسرائيل" بدلًا من النعمة، والذي يمكن أن نخلص إليه في رأي الأخفش أنه لا يشترط

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر: لأبن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة للنشر، ط١، ١٩٨٠م، ١٥٨

(٢) ديوان الكميت بن زيد، د- محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت -لبنان، ٢٠٠٠م، ٥١٢، البيت من قصيدة من القصائد التي تعرف بالهاشميات، ورواية البيت في الديوان: طربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ ولا لعبًا منّي أذو الشيبِ يلعبُ، وشرح الهاشميات لأبي رباش القيسي: ٤٣ وردت برواية الديوان إذ اثبت الهمزة في " أذو الشيب يلعب".

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان: ٧/ ١١

(٤) الشعراء: ٢٢

(٥) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦١

(٦) الشعراء: ١٨

أن يدلَّ دليل على الهمزة المحذوفة، وظاهر كلامه أنه يميل إلى أن سياق الكلام هو الذي يثبت إن كان المقصود الاستفهام أو غيره، وأنه يميل إلى أن التنغيم قد قام بوظيفة الترقيم في الكتابة، ودلَّ عليها الاستفهام المحذوف، وبتعبير آخر إن قرينة التنغيم قد اغنت عن قرينة الأداة في المواضع التي تحذف فيها همزة الاستفهام، وهو برأيه هذا قد خرج عمّا أجمع عليه النحاة من أن حذفها يقع في الضرورة الشعرية مشترطين الدليل على الحذف، أو أمن اللبس، وقد أجازه الأخفش في الآية القرآنية.

المـــــــــــسـألـــــــة الثانية: اجتماع أداتي تعدية

ذكر ابن الدهان في شرحه لكتاب اللمع في باب الاستثناء بأن المحققين من النحاة يرون بأن الناصب لما بعد "إلّا" هو الفعل المتقدم بوساطة "إلّا"، أو معنى الفعل بوساطة "إلّا"، ثم بيّن كيف تكون هذه الوساطة، وذكر رأيًا للأخفش في الجمع بين أداتي تعدية فقال: ((فلأنَّ هذا الحرف يوصل القاصر حتى يعمل، فصار بمنزلة الهمزة في الفعل القاصر، ولهذا لم يجيزوا: مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ؛ لأن "إلاّ" معدية فلا حاجة إلى معدٍّ آخر، وقال الأخفش: قد يقول بعض العرب: مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ، وهذا كلامٌ غير حسنٍ)) [1]، المسألة التي في قول ابن الدهان هي اجتماع أداتي تعدية، مع أنه بدأ حديثه عن الناصب لما بعد "إلّا" وذكر أنه ينصب بوساطة "إلّا"؛ لأنها بمثابة المعدّي للفعل القاصر لما بعده ليعمل فيه، وأيد هذا القول ما ذكره النحاة فيها كون "إلّا" واسطة لوصل الفعل لما بعدها وقوته على العمل، وأصبحت كحرف تعدية[2]، فأشبهت "إلّا" حرف التعدية وعليه لم يجز النحاة اجتماع اداتي تعدية في كلام واحد؛ لأنها بمثابة الباء المعدية فلا يحتاج إلى معدٍ آخر، لكن الأخفش نقل عن العرب أن بعضهم قد جمع في كلامه بين أداتين فقالوا: مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ فاجتمعت "إلّا" مع "الباء"، ولكن لم يذكر ابن الدهان تعليل الأخفش لما ذهبوا إليه، ولكنه عدَّ هذا القول غير حسن، مخرجًا ذلك على أن الباء زائدة، فقال: ((والأولى أن تكون الباء زائدة، وإذا كان كذلك كان ما بعدها مفعولًا به صريحًا)) [3]، ونقل أبو

([1]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٤٦٤- ٤٦٥.

([2]) ينظر: اسرار العربية للأنباري: ٢٠١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣١، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٨١، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٣٥٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢١٥، وموسوعة معاني الحروف العربية: د- علي جاسم سلمان، د-ط، دار أُسامة للنشر، عمان -الأردن، ٢٠٠٣م، ٣٤.

([3]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٤٦٥.

حيان قول الأخفش في ارتشاف الضرب فقال: ((وحكى الأخفش عن بعض العرب أنّهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضًا فتقول: مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ)) [1]، ففي قول أبي حيان أن الأخفش قد حكى ذلك عن العرب أنه إذا استثنيت من المخفوض جعلت ما بعد الاداة مخفوضًا، ولكنه لم يذكر تفسير الأخفش لذلك، وأيضًا أبو حيان توقف عند نقله الرأي، ولم يفصل في المسألة، ولم يذكر ما ذكره ابن الدهان من اجتماع اداتي تعدية في الكلام وعدم استحسان ذلك وإن كان منقولًا عن العرب، وهذا ما أيّده السيوطي في عدم جواز اجتماع أداتين لمعنى واحد، فقال: لا يجمع بين أداتي تعدية، فلا يقال: أذهبت بزيد، بل إما الهمزة أو الباء[2]، فلما اعتبرت "إلّا" بمنزلة حرف التعدية وأوصلت الفعل بما بعد "إلّا" والباء أيضًا حرف تعدية فإن اجتماعهما لا يجوز، وبالعودة إلى كتاب الأخفش (معاني القرآن) فإنه لم يتطرق لمسألة اجتماع اداتي تعدية، وما نقله عنه ابن الدهان فهو حكاية عن العرب في أنهم جمعوا بين "إلّا" وحرف الجر الباء في الكلام، ولم يذكرتعليل الأخفش لذلك، أو أنه تبنى هذا الرأي، ويبدو أن ذكر الأخفش لما قالت العرب هو من باب الإحاطة بما تعلق بباب الاستثناء والأقوال المختلفة فيه إذ ذهب النحاة إلى عدم تجويز الجمع، ولكنه ورد عن العرب ما نقله الأخفش عنهم.

المسألة الثالثة: إضمار "من" على المعنى دون اللفظ

نقل شارح اللمع الأصفهاني في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾[3]، رأيًا للأخفش فيها فقال: ((فإنما جاء قوله ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ ليفيد العدد مجردًا من الصغر والكبر؛ لأنه لو قال: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ احتمل أن يكون من أحد القبلين فجاء ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ دفعًا للمحتمل، وزعم الأخفش أن التقدير: فإن كان من ترث اثنتين فأضمر "من" على معناه دون لفظه، كما قال: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾[4]، فجاء "تعمل" على المعنى)) [5]، فالأصفهاني رأى أن "اثنتين" أفادت العدد مجردًا من الصغر والكبر، وأما رأي الأخفش

---

(1) ارتشاف الضرب لابي حيان: ١٥٠٧/٣.

(2) ينظر: الاشباه والنظائر: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د- عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٨٥م، ٢/ ٤٢٦.

(3) النساء: ١٧٦.

(4) الأحزاب: ٣١.

(5) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٣١.

فأن في الكلام "من" مضمرة على المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ ﴾ فجاء الفعل " تعمل" على المعنى وليس على اللفظ؛ لأنها معطوفة على " ومن يقنت" ، وأما مكي بن أبي طالب فقال: ((قوله: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾، إنما ثنى الضمير في "كانتا" ولم يتقدم إلا ذكر واحدة؛ لأنه محمول على المعنى لأن تقديره عند الأخفش: فإن كان من ترك اثنتين ثم ثنى الضمير على معنى "من"))[1]، فهو يذهب مع تقدير الأخفش ويؤيده، ونصَّ أبو البقاء العكبري على أن ضمير التثنية في "كانتا" يعود على الأختين؛ لأنه قال قبل هذا في نفس الآية: ﴿ وَلَهُ أُخْتٌ ﴾، والرأي الآخر أنها ضمير "من" ويقدر بـ: فإن كان من يرث اثنتين، وحمل الضمير على المعنى؛ لأنها تستعمل في الإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد، والفائدة من قوله " اثنتين" هو بيان أن الميراث وهو الثلثان مستحق بالعدد مجردًا من الصغر والكبر[2]، فالظاهر من هذه الأقوال أنهم أخذوا لها تقديرين: أحدهما على رأي الأخفش وهو أن في الكلام "من" مضمرة فيكون التقدير: إن كان من ترث اثنتين فهما مستحقتان للثلثين من الورث، ولم ترد هذا المسألة في كتاب الأخفش "معاني القرآن"، بل تناقلتها الكتب عنه.

المـــــــسألـــــــة الرابعة: ال الموصولة

ذكر شرّاح اللمع في باب الموصول والصلة "ال" وهي من الموصولات التي ذكرها ابن جني في اللمع[3]، فذكروا الخلاف الحاصل في هل هي اسم أو حرف؟ ورأي الأخفش فيها، فنقل الأصفهاني وأبو البقاء العكبري في شرحيهما للمع رأي الأخفش، فقال الأصفهاني: ((وعند أبي الحسن "الأخفش" الألف واللام حرف واقع موقع الاسم؛ لأنه بمعنى الذي فلهذا جاز أن يعود الضمير إليه))[4]، وقال أبو البقاء: ((وأما الألف واللام الموصولة "فاختلفوا" فيها؛ هل هي اسم أو حرف؟ فذهب الأخفش إلى أنها حرف بمنزلة الألف واللام اللتين للتعريف، وقال الجمهور: هي اسم، والدليل على ذلك أنه يعود إليها ضمير، كما يعود على "الذي" ولو كانت حرفًا لما عاد عليها شيء كما لا يعود على " أن" الناصبة للفعل، واحتج "الأخفش" بأنها تحذف في الوصل همزتها كما تحذف همزة لام التعريف فيفضي إلى أن يبقى الاسم على حرف واحد ولا نظير له

---

(1) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ١/ ٢١٥.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: ١/ ٢٨٣.

(3) ينظر: كتاب اللمع في العربية لابن جني: ١٢٤.

(4) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٥٢.

في الموصولات)) [1]، فعلى ما نقله الأصفهاني وأبو البقاء أن رأي الأخفش في "ال" الموصولة تكون حرفًا على خلاف رأي الجمهور، واستدل الأخفش على ما ذهب إليه، أنها بمعنى الذي فأجاز عودة الضمير إليها، كذلك هي بمنزلة الألف واللام اللتين للتعريف، وتحذف همزتها في الوصل كما تحذف همزة لام التعريف، وتبقى على حرف واحد وهذا مما لا نظير له في الموصولات، ولم يذكر الثمانيني الآراء في المسألة بل كان من أنصار مذهب الجمهور في أنها اسم، ولكن محقق شرح اللمع للثمانيني ذكر الخلاف في أن الجمهور عدّها اسمًا وقال: هذا الصحيح مؤيدًا مذهبهم، ورأى المازني أنها اسم موصول، وعند الأخفش حرف [2]، وأما ابن برهان فقد نقل رأي المازني فيها بأنها حرف معنى دال على اسم هو "الذي" فالضمير العائد من الصلة إنما يعود إلى مدلولها لا إلى لفظهما؛ لأنه لا يرجع إلا إلى الاسماء[3]، فلم يذهب ابن برهان إلى نقل آراء الجمهور أو الأخفش بل اكتفى برأي المازني الذي يرى فيها حرف معنى دل على اسم، وعاد الضمير إلى ما دلت عليه وليس لفظها، وتابع الواسطي الجمهور في كونها اسمًا ونقل الخلاف في العائد هل يعود إليها أو إلى ما دلت عليه وهو "الذي"[4]، وتابع العلوي جمهور النحاة والواسطي في عدّها اسمًا فقال: ((وأما الألف واللام فإنما يكونان اسمًا في الموضع الذي يحسن فيه تقدير "الذي" نحو قولنا: القائم أبوه زيدٌ، تقديره: الذي قام أبوه زيد)) [5]، وأيد هذا الرأي (في كونها بمعنى الذي) ابن الخباز[6]، ومن النحاة الذين وقفوا مع هذه المسألة مستعرضين الآراء الواردة فيها والرد عليها ابن هشام الأنصاري فقال في كونها اسمًا موصولًا: ((ومنها "أل" الداخلة على اسم الفاعل، كالضَّارب، أو اسم المفعول كالمضروب، هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ويرده أنها تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم الأخفش أنها حرف تعريف، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا* فَأَثَرْنَ ﴾[7]، فعطف

([1]) المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٦٣٩/٢.

([2]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٧٨.

([3]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٥٨٧.

([4]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٣٤.

([5]) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٨٩.

([6]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٩٦.

([7]) العاديات: ٣- ٤.

"أثرن" على "المغيرات" لأن التقدير: فاللاتي أغرن فأثرن، و"المغيرات" مفعلات من الغارة)) [1]، فبيّن أن الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين عدّوها اسمًا، ثم ردَّ مذهب المازني بأنها تؤول بالمصدر فلا يمكن أن تكون موصولًا حرفيًا، وأما قول الأخفش فهو أنها يمتنع فيها تقديم معمولها عليها، وأيضًا يعطف عليها الفعل كما مثّل في الآية القرآنية، ولا يعطف الفعل على حرف، ونصَّ الأشموني على آراء النحاة المتعددة فيها ثم ذكر الأدلة على اسميتها[2]، وفي معاني القرآن للأخفش ذكر "ال" في مواضع متعددة، ومن هذه المواضع ذكر "الألف واللام" الداخلة على اسم الفاعل في قولهم: هو الضاربُ زيدًا عند حديثه عن تعاقب التنوين مع الألف واللام في المفرد ولا تعاقبانه في الاثنين والجميع[3]، ثم قال: ((فإذا أخرجت "النون" من الأثنين والجمع من أسماء الفاعلين أضفت وإن كان فيه " الألف واللام "؛ لأن "النون" تعاقب "الاضافة" وطرح "النون" ههنا كطرح النون في قولك: هما ضاربا زيدٍ؛ ولم يفعلا؛ لأن الأصل في قولك: الضاربان، إثبات النون؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى " الذي فعل " وإعماله)) [4]، وهو هنا يذكر إسقاط النون من الاثنين والجمع في أسماء الفاعلين عند إضافتها؛ لتعاقبها مع الإضافة، ولكن الذي يتعلق بمسألتنا هو قوله: الأصل في "الضاربان" إثبات النون؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى "الذي فعل" وإعماله، فالألف واللام في "الضاربان" هي بمنزلة "الذي"، ولكنه لم يتطرق لكون هذه "ال" حرفًا أو اسمًا ههنا، ومن خلال ما ذكره الشرّاح حول رأي الأخفش فأنه استدل على كونها حرفًا؛ لأنه شبهها بالألف واللام التي للتعريف، وأن الضمير يعود عليها لأنها في المعنى اسم بمعنى "الذي" فيجوز ذلك، وقد عرض الشرّاح للمسألة وكانوا من أنصار مذهب الجمهور، وليس مذهب الأخفش.

([1]) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: ٨٣.

([2]) ينظر: شرح الاشموني: ١/ ١٦٩.

([3]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٩٠.

([4]) المصدر نفسه: ١/ ٩٠.

المـــــــــسألـــــــــة الخامسة: ال زائدة

ذكر شرّاح اللمع في باب الموصول والصلة بأن "ال" في "الذي" و "التي" زائدة وليس للتعريف؛ لأن هذه الاسماء تتعرف بصلتها، ولو كانت للتعريف لاجتمع فيها أداتي تعريف وهذا لا يجوز[١]، ثم ذهب ابن برهان العكبري إلى بيان ما تكون فيه "ال" زائدة فقال: ((وقالوا: الجمّاءُ الغفير، فذهب الخليل وسيبويه إلى زيادتهما في ذلك، واللام في "ألله" زائدة، وروى أبو الحسن سعيد: الخمسةَ العشرَ درهمًا، فاللام في "العشر" زائدة، وأنشد: (البيت من الطويل) [٢]

أمَا وَدِمَاءٍ لا تزالُ كأنَّها ... على قُنَّةِ العُزّى وبالنَّسْرِ عندما

لقد هِزَّ مِنّي عامِرٌ يومَ لَعْلعٍ ... حُسَامًا إذا ما هُزَّ بالكَفِّ صَمَّمَا

فاللام في "النَسْرِ" زيادة، لأنه عَلَم، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[٣])) [٤]، فقد تزاد "ال" في بعض الكلمات، ولا تكون للتعريف، فـ"ال" التي في الذي والتي زائدة، قال الواسطي: ((فمذهب الأخفش أن تجعل الألف واللام في "الرجل" زائدة، وتصفه بمثلك؛ لأن النية فيه الانفصال)) [٥]، وقال الأخفش: ((ولأن هذه " الألف واللام" إنّما هما جميعًا حرف واحد ك "قد" و "بل" وإنّما تعرفُ زيادتهما بأن تروم " ألفًا ولامًا " أخريين تدخلهما عليهما؛ فإن لم تصل إلى ذلك عرفت أنهما زائدتان... قولك: "التي" و "الذي" و "الله" لا تستطيع أن تدخل عليهن " ألفًا ولامًا " أُخريين؛ فهذا يدلك على زيادتهما)) [٦]، فرأى الأخفش أنها تزاد، وتعرف زيادتها من إضافة " ألف ولام " أُخريين فإن لم تتقبلهما الاسماء تُبَيّن أن هذه " الالف واللام" زائدة، وأما اعتباره أنها

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٧٦، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/٥٨٠، وشرح اللمع للواسطي: ٢٣١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٧٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٤٨، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٦٣٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٨٧.

(٢) معجم الشعراء: لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تح: عبدالستار احمد فراج، تقديم: أ. د- محمود علي مكي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة –مصر، سلسلة الذخائر،ع٩٣، ١٨، البيتان لعمرو بن عبد الجنّ التنوخي جاهلي قديم، وصدر البيت الأول يقول: (أما ودماء مائرات تخالها)، ولم يذكر معه البيت الثاني.

(٣) نوح: ٢٣.

(٤) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٥٨٣.

(٥) شرح اللمع للواسطي: ١١٤.

(٦) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٧.

حرف واحد ك "قد" و "بل" فهذا رأي الخليل الذي نقله عنه سيبويه[١]، وذهب ابن هشام إلى أنها تكون زائدة لازمة وذلك في الاسماء الموصولة كـ"التي والذي" [٢].

فالذي يظهر في هذه المسألة أن "الألف اللام" تكون زائدة في " الذي والتي" لأنهما يتعرفان بصلتهما ولا حاجة لاجتماع أداتي تعريف، وهذا ما ذهب إليه شرّاح اللمع ثم استشهدوا على ما ذهبوا إليه إلى أنها تأتي زائدة في مواضع عدة ذكرها الخليل وامام النحاة سيبويه وأيضًا الأخفش، فمجيئها زائدة هنا أجاز زيادتها في الاسماء الموصولة.

المـــــــسـ ـــألـــــة السادسة: إلا في الوصف

نقل الثمانيني في شرحه للمع رأي الأخفش في "إلا" إذا كانت وصفًا، فقال: ((ولا يجوز أن تكون " إلا وغير" إذا كانتا وصفين إلا لنكرة أو معرفة بالألف واللام، وقد أجاز الأخفش أن تكون وصفًا للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة[٣]، على جواز هذا، وهي قوله تعالى: { فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } [٤]، كما تقول: غير قليلٌ منهم)) [٥]، فالثمانيني لم يبيّن ماهي القراءة التي اعتمدها اعتمدها الأخفش؟ وما الوجه الذي خرّجَ عليه القراءة ؟، وما هو رأيه في ما ذهب إليه الأخفش؟، ولم يذكر لِمَ لم يجز أن تكون وصفًا للمضمر؟، لذا تنطلق هذه المسألة من تساؤل مفاده لماذا لا يجوز أن تكون إلّا وصفًا للمضمر؟، وكيف خرّجَ الأخفش تجويز ذلك على هذه القراءة ؟

ذهب النحاة إلى أن الأصل في "إلّا" أن تكون استثناء، ولكنهم لما اشركوا "غير وإلّا" في أنهما يخرجان ما بعدهما من الحكم الداخل فيه ما قبلهما وهذا في الإيجاب، ويدخلان ما بعدهما في الحكم الذي خرج منه ما قبلهما وهذا في النفي، فلما تشابهتا في ذلك استعملت "غير" في

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٢٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٣٢٤، وشرح الاشموني: ١/ ٢١ فذكر أنها تأتي زائدة كما في الحارث.

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ٢٢، قُرأت (فشربوا منه إلا قليلٌ بالرفع أُبيّ والأعمش).

(٤) البقرة: ٢٤٩.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٩٢.

الاستثناء لمشابهتها "إلّا" ووصفوا بـ" إلّا " لمشابهتها "غير" [١]، فعليه أن الوصف بـ" إلّا" جاء للمشابهة بينها وبين "غير"، وذهب الثمانيني إلى أنهما لا يكونان وصفًا إلا لنكرة أو معرف بالألف واللام، ولم يجز أن تكون وصفًا للمضمر، ولكن الأخفش أجاز ذلك، فلماذا لا يجوز أن تكون وصفًا للمضمر؟ وهذا التساؤل نجد جوابه عند سيبويه فقد قال: ((واعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفًا، من قبل أنّك إنّما تضمر حين ترى أن المحدَّثَ قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها، وتعمُّ وتؤكّد وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل)) [٢]، وتابعه ابن يعيش في شرحه للمفصل [٣]، فيمتنع الوصف لأن الإضمار يكون بعد أن تعارف طرفا الحديث على المعنيّ فأضمر فلم يصف، وقد تابع المبرد قول سيبويه فقال: إن المضمرات لا تنعت؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس[٤]، فهل هناك فرق بين كونها صفة وكونها استثناء؟ قال الواسطي: ((والفرق بين أن تكون صفة، وبين أن تكون استثناءً، أنها في الاستثناء خارجة عن حكم الأول، وإذا كانت صفة فالحكم فيها وفيما بعدها واحد؛ لأن الصفة والموصوف لا يختلفان تقول في "إلا" إذا كانت صفة: قام القوم إلا زيدٌ، وكان يجب أن ترفع "إلّا"؛ لأنها هي الصفة إلا أنها حرف فنقل الإعراب إلى ما بعدها، لأنه اسم، كما اعربت غير إعراب الاسم الواقع بعدها؛ لأنها اسم فأمكن فيها ذلك)) [٥]، وقد ذهب ابن الدهان إلى أن " إلّا " لا تكون وصفًا إلا إلا بشروط؛ لأنها تقصر عن رتبة الوصف، دون أن يذكر تلك الشروط[٦]، ورأي أبي البقاء العكبري في " إلّا " موافق لما ذهب إليه غيره من النحاة فقال: ((وقد جعلت " إلّا " صفة محمولة على "غير" في ذلك، كما حملت "غير" عليها في الاستثناء)) [٧]، وبعد بيان لما منع النحاة وصف المضمر، وكذلك ما ذكر من أن " إلّا " ليس الأصل فيها أن تكون وصفًا وإنما حملت على "غير"، وإذا كان الكلام موجبًا فإن الاسم الواقع بعدها يكون منصوبًا على الاستثناء

---

(١) ينظر: كتاب الحروف والادوات: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د- هادي حسن حمودي، ط١، وزارة التراث والثقافة، مسقط -سلطنة عُمان، ٢٠٠٧م، ٢٨٠- ٢٨١، وكتاب سيبويه: ٢/ ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣، وشرح اللمع للثمانيني: ٤٩٢/١، والجنى الداني للمرادي: ٥١٧- ٥١٨.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ١١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٥٦.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٢٨١.

(٥) شرح اللمع للواسطي: ٧٩، وأيضًا ورد القول بنصه في شرح اللمع المنسوب للعبرتي: ١٥٦.

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٤٦٩/٢.

(٧) المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٣٦٣/١.

وهذا هو الكثير الفصيح فيها، ولكن يجوز أن تجعله مع "إلّا" بمنزلة "غير" تابعًا لما قبلها فتقول: جاءني القومُ إلّا محمدٌ، ورأيتُ القومَ إلّا محمدًا، ومررتُ بالقومِ إلّا محمدٍ[1]، وتجمع إلّا مع الاسم الواقع بعدها فتكون وصفًا لما قبلها واشترطوا فيه أن يكون نكرة أو معرفًا بالألف واللام، أما المضمر فهو رأي الأخفش الذي ذكره عنه الثمانيني، وأما مجيء "إلّا" وما بعدها في موضع الصفة بمنزلة "غير" كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[2]، كأنه قال: ((فهلا كانت قرية آمنت غير قرية قوم يونس)) [3]، فهنا جاءت "إلّا" صفة لنكرة، وأما "غير" فذكر فيها أنها تكون صفة للمعرف بالألف واللام، وصفة للنكرة[4]، فلم يأت الأخفش على بيان معنى الآية التي استشهد بها الثمانيني ، كذلك لم يذكر مجيئها وصفًا للمضمر على القراءة التي نُقل أنه استشهد بها، ولكن ذكر أبو حيان أن هناك اضطرابًا في أقوال النحاة في الوصف بـ "إلّا" فقال: ((واضطرب كلام النحويين في الوصف بـ" إلّا " فقال بعض أصحابنا أنه يخالف سائر الصفات بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة، وقال بعضهم: قول النحويين أنه يوصف بها يعنون بذلك عطف بيان، وقال الأخفش في الأوسط: إلّا والاسم الذي بعدها تكون صفة للاسم الذي قبلها إذا كانتا في معنى الاستثناء وكان الاسم نكرة أو فيه الف ولام نحو: مررت بالقوم إلا أخيك، وجاءني القوم إلا أخوك)) [5]، ونرى من كلام أبي حيان أن هناك من النحاة من جوز أن يوصف بها المضمر كما يوصف بها المعرفة والنكرة، ولكنه لم يذكر أمثلة لما أجازوه، أو أن يذكر من هم النحاة الذين أجازوا ذلك، وأما ما نقله عن الأخفش فذكر وقوعها والاسم الذي بعدها صفة للمعرفة أو النكرة ولم يعلق أبو حيان على رأي الأخفش ولم يذكر أنه قد تابع النحاة فيما ذهبوا إليه من وصفها للمضمر، وأما القراءة التي نُسب إلى الأخفش أنه استشهد

([1]) ينظر: اوضح المسالك لابن هشام: ٢/٢٥٤، ومعاني الحروف للرماني:١٨٤- ١٨٥، والازهية في علم الحروف للهروي: ١٧٣، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣١-٢٣٢، ورصف المباني للمالقي: ٨٧، ومصابيح المغاني لابن نورالدين: ١٠٨، وموسوعة معاني الحروف العربية علي جاسم سلمان: ٣٥.

([2]) يونس: ٩٨.

([3]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٢٣.

([4]) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٦- ١٧.

([5]) منهج السالك لأبي حيان: ١٧٠، ينقل ابو حيان قول الأخفش من كتاب الأوسط: وهو أحد مصنفات الأخفش الأخفش المفقودة.

بها ففي قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[1]، فعلى قراءة الرفع " قليلٌ" تكون هي و"إلّا" وصفًا للضمير في "شربوا" [2]، ومن خلال ما ذكر في هذه المسألة يمكن أن نصل إلى أن الرأي المنسوب إلى الأخفش هناك من النحاة من ذهب إلى تجويز أن تكون وصفًا للمضمر ولكن لم يذكر أن الأخفش قد ذكر ذلك.

المسألة السابعة: الجمع بين اداتي استثناء

نقل ابن الدهان في كتابه الغرة في شرح اللمع في باب الاستثناء أنه لا يجوز الجمع بين آلتين من آلات الاستثناء، فلو قلنا: جاءني القومُ إلّا خلا زيدًا، لم يجزْ، فإن قلنا: إلّا ما خلا زيدًا، فقد أجازه النحاة، وأما الأخفش فأنه قد أجاز: جاءني القومُ إلّا حاشا زيدٍ بالجر[3]، والذي ذهب إليه ابن الدهان أنه لا يجوز اجتماع أداتين من أدوات الاستثناء فيعملان في معمول واحد أو يقع عمل إلّا على الفعل بعدها، ولكن لو تغيّر تركيب الجملة بأن تدخل "ما" بين الأداتين فأجازوه؛ لأن "ما" هنا اسم فلا يقع تأثيره إلّا على خلا أو عدا؛ لأنهما صلة لـ"ما"، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج في الأصول، ولكن ابن السراج نسب رأي الأخفش الذي ذكره ابن الدهان إلى الكسائي بأنه أجاز الجر في قولهم: جاءني القومُ إلّا حاشا زيدٍ، بجر زيد[4]، وأما المثال الذي نُسِب للأخفش في اجتماع إلّا مع حاشا ولِما جوّزه الأخفش؟ فجواب ذلك نجده في كلام سيبويه الذي عدَّ "حاشا" حرفًا يجر ما بعده إذ قال: ((وأمّا حاشا فليس باسمٍ؛ ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))[5]، فعلى قول سيبويه "حاشا" حرف يجر ما بعده، ولكنه لم ينصّ على إجازة اجتماع أداتي استثناء، ولكن على ما نقل لم يمنع الأخفش اجتماع إلّا مع حاشا" دون دخول ما عليها " في الاستثناء؛ لأن حاشا حرف جر تجر ما بعدها وإن كانت متضمنة معنى الاستثناء، وقال أبو علي الفارسي فيها: ((فلا يكون حاشا إلّا

---

(1) البقرة: ٢٤٩.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ١٩٩٦م، ٢٦٣/١.

(3) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥٤٣، وذهب إلى عدم جواز الجمع بين أداتي استثناء السيوطي في الاشباه والنظائر: ٤٢٦/١.

(4) ينظر: الاصول لابن السراج: ١/ ٣٠٣.

(5) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٩.

حرفًا؛ إذ لو كان فعلًا لجاز أن يكون صلة لـ"ما" فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أن والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف))[1]، فكما اختلف في حرفية أو اسمية أو فعلية حاشا اختلف في دخول "ما" عليها في الاستثناء، فمنعه سيبويه، وأجازه بعض النحاة على قلة لاعتمادهم على ما سُمِع، ودخول إلّا على حاشا في الاستثناء موضع خلاف أيضًا فجوزه الكسائي بشرط أن تجر ما بعدها، وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب، ومنع ذلك إذا نصبت ما بعدها، ومنع البصريون ذلك مطلقًا، حاملين ما حكي من ذلك على أنه شاذ [2]، وهذه الثلاثة " خلا وعدا وحاشا " تناولها شرّاح اللمع ورأي الأخفش فيها في مواضع متعددة فبحسب ما نقلوا عنه من آراء أنه عدَّها أفعالًا إذا جاء ما بعدها منصوبًا، وحروفًا إذا كان ما بعدها مجرورًا، ولكن مجيئها في باب الاستثناء مجتمعة مع أداة أخرى من أدوات الاستثناء لم يجوّزه النحاة إلّا إذا دخلت بينهما "ما" المصدرية، ولكن ابن الدهان نقل أن الأخفش قد أجاز ذلك في قولهم: جاءني القومُ إلّا حاشا زيدٍ، بجر ما بعد حاشا، ويبدو أن الأخفش قد اعتمد ما سُمِع عن العرب في دخول إلّا مع حاشا في الاستثناء ولكن لم يذكر معها "ما" فتكون حاشا حرف جر يعمل فيما بعده، وتكون حاشا ومجرورها معمولًا لـ" إلّا".

والذي يمكن جمعه من تفاصيل هذه المسألة وما قيل فيها أولًا: تفرد ابن الدهان من بين شرّاح اللمع في نقل هذا الرأي عن الأخفش، فلم يذهب بقية الشرّاح إلى مسألة اجتماع أداتين من أدوات الاستثناء، ولكنهم ذكروا مجيء " خلا وعدا وحاشا " في باب الاستثناء حروف جر وموضع الجار والمجرور هو النصب [3]، وثانيًا: نسب بقية النحاة الرأي إلى الكسائي وذكروا أن

([1]) التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د- عوض بن حمد القوزي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م، ٢/ ٧٦.

([2]) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٤٢٦- ٤٢٧، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٥٨٦، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٣/ ١٥٣٦، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨، وأوضح المسالك لابن هشام:٢/ ٢٩٣، وشرح الاشموني: ٢/ ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٣، وهمع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٣٢٥-٣٢٦

([3]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٥٠٠-٥٠١، شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٥٢، شرح اللمع للواسطي: ٨٤، كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣٣-٢٣٤، شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٢-٥٠٣، شرح اللمع للعبرتي: ١٥٩- ١٦٠، المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٣٦٥-٣٦٦، توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢٥- ٢٢٦-٢٢٧

الأخفش قد حكى ذلك عن العرب ولكن لم يكن رأيه الخاص بل أن هناك من العرب من قال بذلك، وأيضًا نجد أن الأخفش قد تابع مدرسته البصرية في هذه المسألة في عدّه حاشا حرفًا.

المسألة الثامنة: الفاء ومعنى الجزاء فيها

ذكر ابن برهان العكبري في شرحه للمع في الفاء الداخلة على الفعل المضارع في كونها متضمنة معنى الجزاء قولًا للأخفش فقال: ((وقال أبو الحسن: إنما جزموا " إن تأتِنَا فَتكْرِمْنا نأتِكَ " لأنهم لم يجعلوا الاتيان علّة للإكرام، وإنما دخلت هذه الفاء كما دخلت في: رأيتُ زيدًا فعمرًا، أي: رأيتُ هذا بعد ذا، فإن أردت أنّ الإتيان علّة للإكرام نصبت)) [1]، ففي قول الأخفش هذا يبيّن أن الفاء هنا ليست واقعة في الجزاء أو الجواب وإنما هي الفاء العاطفة؛ لأن الاتيان لم يكن علة الإكرام، وإنما أرادوا أن وقع منك إتيان وإكرام أتيناك، وإذا أرادوا أن تتضمن معنى الجزاء لكان عليهم نصب الفعل " تكرمنا "، وأما شرّاح اللمع فذكروا كونها ناصبة للفعل إذا وقعت جوابًا لمعانٍ مختلفة، وسمّاها النحاة جوابًا مجازًا وتوسعًا، أما إذا لم تنصب الفعل بعدها فهي عاطفة[2]، ومن أوائل النحاة الذين ذكروا هذه المسألة الخليل فقال: ((اعلم أن ما انتصب في باب الفاء على إضمار أنْ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه .....، واعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمار أنْ، إلا أنَّ المعاني مختلفة، وتقول: ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدّثُني، أي لو أتيتني لحدّثتَني، وأما الآخر: فما تأتيني أبدًا إلّا لم تحدثني، أي منك إتيان كثيرٌ ولا حديثٌ منك، وإن شئت اشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدّثُني كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدّثُني)) [3]، فالخليل بيّن أن المنصوب في باب الفاء هو على إضمار أن وتكون الفاء متضمنة معنى الجزاء كما ذهب ابن برهان، وأما إذا لم ينصب ما بعدها فالفاء عاطفة باقية على معناها الأول في أنها أشركت بين الفعلين، وإن النصب بها يكون على معانٍ مختلفة ذكر منها معنيين، ولك الخيار في أن تنصب

([1]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٣٦٠.

([2]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧، وشرح اللمع للواسطي: ١٦٧، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٤٦- ٦٤٧، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري:٢/ ٥١٥- ٥١٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٦٠- ٣٦١.

([3]) كتاب الحروف والادوات للخليل: ٤١١- ٤١٢، وأيضًا ذكره سيبويه في الكتاب: ٣/٣٠- ٣١.

ما بعدها، أو أن تشرك بين الفعلين فتبقيها على بابها عاطفة، واختار هذا القول أيضًا الزجاجي والرماني والهروي [١]، ويبدو أن متأخري النحاة لم يخرجوا عمّا ذكره الخليل وسيبويه والنحاة الاوائل في الفاء فقد ذكر صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) أن من معانيها أنها يكون ما قبلها علة لما بعدها وتجري على العطف والتعقيب دون الإشراك، وتكون للابتداء ويقال لها: فاء الجواب لمجيئها في جواب الشرط، وتأتي في غير الموجب كالشرط والجزاء فيكون الجواب بالفاء على إضمار أنْ[٢]، وذهب المرادي إلى أن الفاء الناصبة للفعل هي الواقعة في جواب الأمر والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتحضيض، والعرض، والتمني، والنفي، والترجي، وهذه المعاني ذكر بعضها الخليل في قوله السابق، ثم ذكر المرادي الخلاف في هل تنصب الفاء الفعل أو الناصب له "أن" مقدرة وذكر قول الكوفيين في أنها ناصبة بنفسها، وقول البصريين في أن الناصب هو أنْ المضمرة[٣]، وصرح السيوطي أن فاء السبّب كما أسماها هي الناصبة للفعل المضارع إذا تضمنت معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جوابًا لأحد أمور كالأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتحضيض، والتمني [٤]، فالفاء الناصبة للفعل المضارع دلّت على أن ما بعدها سببٌ عمّا قبلها، ويترتب ما بعدها على ما قبلها كما يترتب الجواب على السؤال، فالفاء توسطت بين أمرين السابق منها هو السبب في المتأخر الذي يليها، وعدَّت حرف عطف يعطف المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل الذي نصبته [٥].

فالذي ذهب إليه النحاة هو ما نقله ابن برهان عن الأخفش في الفاء الناصبة للفعل المضارع فإذا قصد الجزاء بها نصب الفعل بعدها بأن مضمرة وتؤول أن ومنصوبها بمصدر فقد ذكر الأخفش في كتابه (معاني القرآن) الفاء في مواضع مختلفة وأنها تأتي للمجازاة، وللجواب

---

(١) ينظر: الجمل في النحو: لأبي قاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تح: د- علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٤م، ١٩٣- ١٩٤، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٩، وكتاب الواضح في النحو: لأبي بكر الزبيدي: ١٢٨- ١٢٩، ومعاني الحروف للرماني: ١٧- ١٨، والازهية في علم الحروف للهروي: ٢٤١-٢٤٢، وتابعهم المالقي في رصف المباني: ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠.

(٢) ينظر: الكناش لصاحب حماة: ٢/ ١٤٦- ١٤٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٧٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٥٨- ١٥٩، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠، ومصابيح المغاني للموزعي: ٣٠٥- ٣٠٦.

(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٨-٣٠٩- ٣١٠.

(٥) ينظر: موسوعة معاني الحروف العربية علي جاسم سلمان: ١٤٢- ١٤٣.

وللسبب، وزائدة، والذي يخص المسألة هنا نصب ما بعدها من الفعل المضارع فقال الأخفش: ((قوله: ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[1]، فهذا الذي يسميه النحويون: جواب الفاء وهو ما كان جوابًا للأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي؛ ونصب ذلك كله على ضمير، وإنما نُصب هذا؛ لأن الفاء والواو من الحروف العطف، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسمًا حتى كأنه قال: (لا يكون منكما قرب الشجرة) ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل " أن " لأن " أن " مع الفعل تكون اسمًا فيعطف اسمًا على اسم، وهذا تفسير جميع ما انتصب من " الواو " و " الفاء "، وقد يجوز إذا حسن، أن تجري الآخر على الأول؛ أن تجعله مثله نحو قوله: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[2]، فجعل الأول فعلًا ولم ينو به الاسم، فعطف الفعل على الفعل)) [3]، فعند ملاحظة ما ذكره الأخفش وموازنته مع ما ذكره النحويون نجد أن كلامه موافق لما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تابعهم من النحاة فالفاء إذا أريد بها الجزاء ووقعت في جواب أحد المعاني المذكورة فأن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، أما إذا أريد بها إشراك الفعلين وعطفهما فيتبع ما بعد الفاء علامة الفعل السابق له.

المسألة التاسعة: الكاف في آخر " ويك " خطاب

نقل ابن برهان العكبري في شرحه للمع رأي الخليل والأخفش في " ويكأنّ" في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾[4]، و ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[5]، فقال: ((ذهب الخليل إلى أن " وي " آخر الكلمة، والابتداء " كأنَّ الله "، وي، كأنه لا يفلح الكافرون)) [6]، ثم ينقل رأي الأخفش فيها أيضًا أيضًا فقال: ((ووقف أبو الحسن سعيد بن مسعدة على " ويْكَ "، والكاف في آخر الاسم خطاب)) [7]، فعلى ما نقله ابن برهان فيها قولان الأول: للخليل وهو أنه فصلها إلى قسمين "وي"، و" كأنَّ"، دون أن يفصل فيما قصده في معناها، ثم القول الثاني: للأخفش فهو يقف على "وي"

---

(1) البقرة: ٣٥.
(2) القلم: ٩.
(3) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٦٥- ٦٦.
(4) القصص: ٨٢.
(5) القصص: ٨٢.
(6) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٢١.
(7) المصدر نفسه: ١/ ٢٢٢.

وجعل "الكاف" في آخرها للخطاب، وجاء في الكتاب أن سيبويه قد سأل الخليل عن معنى قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ ﴾، فأجابه: بأن "وي" مفصولة من "كأن"، ولكن ل "وي" هذه وقع بمعنى أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو تكون بمعنى نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا[١]، ونقل السيرافي أن فيها ثلاثة أقوال: أولها: قول الخليل الذي ذُكر، في أنها كلمة تندم يقولها المتندم أو يقولها لغيره، ويكون معنى كأنَّ التحقيق، والثاني: قول الفراء الذي رأى أن " ويك" موصولة بالكاف، وأنَّ منفصلة، ومعناها التقرير، كقولهم: أما ترى؟، والقول الثالث: أن تكون "ويك" بمعنى "ويلك" وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك أعلم أن الله[٢]، وقال ابن جني في الخصائص: ((وذهب الكسائي إلى أن "ويك" محذوفة من "ويلك" ، والكاف عندنا للخطاب حرف عارٍ من الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾[٣]، فذهب سيبويه والخليل إلى أنه "وي"، ثم قال: ﴿ كَأَنَّ اللَّهَ ﴾، وذهب أبو الحسن إلى أنها "ويك" حتى كأنَّه قال عنده: أعجبُ أن الله يبسط الرزق)) [٤]، وجعل الكسائي أيضًا "الكاف" للخطاب، وقد نصَّ ابن يعيش على ما ذكره سيبويه عن الخليل وأضاف أن "وي" تقال في حال الندم والاعجاب بالشيء وهو اسم سمي به الفعل في حال الخبر كأنه يقال: أعجب أو اتندم[٥]، ثم نقل قول الأخفش فيها بأن الكاف للخطاب واستشهد بقول عنترة: (البيت من الكامل) [٦]

ولقد شفى نفسي وأبْرأ سقمها قول الفوارس ويْكَ عنترة أقدمِ

والشاهد أنه جاء بها متصلة بالكاف غير "أن" فهي حرف خطاب [٧]، وبهذا يؤيد ابن يعيش رأي رأي الأخفش، وتابع المرادي هذه الأقوال بالنقل عن الخليل وسيبويه، والأخفش وما ذكره المالقي عنها أيضًا في أنها حرف تنبيه معناه التنبيه على الزجر ويجوز أن توصل به كاف الخطاب[٨]،

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٥٤ الهامش، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ٥٤٨.

(٣) القصص: ٨٢.

(٤) الخصائص لابن جني: ٣/ ٤٠، ومغني اللبيب لابن هشام: ٤/ ٤٢٣- ٤٢٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٧٦.

(٦) ديوان عنترة، تح: محمد سعيد مولوي، د-ط، المكتب الاسلامي، كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٦٤م، ٢١٩، ٢١٩، في رواية الديوان عجز البيت: قيلُ الفوارس ويْكَ عنترَ قدِّمِ.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٧٧.

(٨) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٣٥٣- ٣٥٤.

ولم يذكر الأخفش في "معاني القرآن" في تفسير هذه الآية ما نُقل من رأيه فيها بل أنه قال: ((وقال: ﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، والمفسرون يفسرونها: " ألم ترَ أنَّ الله" [1]، وقال: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وفي الشعر: (البيت من الخفيف) [2]

سألتاني الطلاق أنْ رأتا ما لي قليلًا ، قد جئتماني بنكرِ

ويكأنْ من يكن له نشبٌ يح بب ومن يفتقر يعشْ عيش ضرِّ

والذي يلحظ في هذه المسألة أن للنحاة فيها آراء مختلفة، وما اتفق منها مع رأي الأخفش هو رأي الكسائي بأن "الكاف" للخطاب.

المسألة العاشرة: الناصب لحين بعد لات

نقل الأصفهاني في شرحه للمع قولًا للأخفش في "لات" فقال: ((والمرتبة الرابعة مرتبة "لات" تأنيث "لا"، كما أن "ربت" تأنيث "رب" و"ثمت" تأنيث "ثم" ولا تعمل "لات" في شيء إلا في "حين"، قال تعالى: ﴿ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [3]، وإنما كان كذا لكونها في المرتبة الرابعة، فـ"حين" نُصب بـ" لات"، وزعم الأخفش أن "حين" ها هنا ينتصب بمضمر، وليس على ما قال دليل)) [4]، فالأصفهاني أعمل "لات" النصب فيما بعدها وهو "حين"، ولكن الأخفش يرى أنها منصوبة بمضمر، ولم يذكر الأصفهاني تفصيلًا للمسألة، واكتفى بالتعليق عليها بقوله: وليس على ما قال الأخفش دليل، ولكن ذكر محقق شرح اللمع للأصفهاني أن التقدير: ولات أرى حينَ مناص[5]، ثم ذكر رأي الأخفش في معاني القرآن الذي قال فيه: ((وقال: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾، فشبهوا "لات" بـ" ليس" وأضمروا اسم الفاعل، ولا تكون "لات" إلا مع "حين" ورفع بعضهم ﴿

([1]) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٢.

([2]) البيتين من شواهد الشعر في كتاب سيبويه:٢٠٠، ورواية البيت الأول:

سألتاني الطلاق إذ رأتاني قلَّ مالي قد جئتماني بنكر

ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٢، والخصائص لابن جني: ٣/ ٤١، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٢١، والبيتان للقرشيّ وهو زيد بن عمرو بن نفيل، وقيل لابنه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

([3]) ص: ٣.

([4]) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٦٤- ٣٦٥.

([5]) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٥ الهامش.

وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾، فجعله في قوله مثل "ليس" كأنه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر)) [1]، فهو يرى أنهم شبهوها بـ"ليس" وأضمر اسمها، ونصب خبرها، وهناك من رفع "حين" على أنه اسم "لات" التي اعملوها عمل "ليس" وأضمر خبرها، وأما ابن الدهان في الغرة فقد نقل أن الأخفش قال: ليس للات عمل[2]، وهذا الرأي يأخذنا إلى ما نقله ابن مالك عن السيرافي فقال: ((وذكر السيرافي أن المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل، وكلام الأخفش في كتابه المترجم "بمعاني القرآن" موافق كلام سيبويه في أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور)) [3]، فما نقله السيرافي عن الأخفش بأن له مذهبين في "لات" إذا كان ما بعدها مرفوعًا فهو مرفوع بالابتداء، وإذا كان منصوبًا فعلى إضمار فعل، فلم تعمل "لات" شيئًا، وما في معاني القرآن موافق لمذهب سيبويه في إعمالها عمل ليس، وجاء في ارتشاف الضرب بأنهم اختلفوا في كونها عاملة أو لا، فذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل، وأن المرفوع أما مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأه محذوف، وإذا انتصب فبفعل مضمر، وإذا كانت عاملة على ما يرى الجمهور فأيضًا يختلف الأخفش معهم، فمرة تعمل نصبًا عمل "لا" التي للنفي العام، وعند الجمهور هي عاملة عمل "ليس" [4]، ونقل المرادي أيضًا الآراء التي نقلها ابن مالك وأبو حيان وأضاف عليها بأن الأخفش أعملها عمل "إنَّ" فهي عنده "لا" نافية للجنس زيدت عليها التاء و"حين مناص" اسمها، والخبر محذوف تقديره: لهم[5]، ورأى الواسطي في شرحه للمع أن "لات" تنقص عن "لا" فلابد أن يكون اسمها وخبرها محذوفًا، ويكون اسمها أو خبرها "حين"[6]، وما يستخلص من البحث في هذه المسألة أن للأخفش في "لات" آراء، أحدها: أنها لا تعمل والمرفوع بعدها مرفوع بالابتداء، وإذا كان منصوبًا فنصب بفعل مضمر، والآخر: إذا عملت، فأما أن تعمل عمل "إنَّ" فتنصب الاسم، وترفع الخبر، أو أن تكون مشبهة بـ" ليس" و" حين"

([1]) كتاب معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٢، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٩٣- ٩٤ إذ وافق مذهب الجمهور في إعمالها عمل ليس، وحذف اسمها.

([2]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٥٢.

([3]) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٥.

([4]) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/ ١٢١٠- ١٢١١، ومغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٣٦٠- ٣٦١، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤٠١- ٤٠٢.

([5]) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٤٨٨.

([6]) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٥٦.

خبرها والاسم مضمر، أو أن تعمل عمل "ليس" فيرفع "حين" على أنه اسمها والخبر مضمر، وقد ورد رأي الأخفش في الناصب لـ" لات" بعد "حين" في آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي[١]، وذكر الباحث أن رأي الأخفش إعمال " لات" عمل "إنَّ"، ولم يناقش الأقوال الأخرى التي نقلها السيوطي في هذه المسألة عن الأخفش، لذا فهذه المسألة التي تناولتُها في البحث نقلًا عن الأصفهانيّ تختلف عما في الدراسة الأخرى، ومن ثَمَّ فإن النقل الوارد عن الأخفش قد اختلف بين المصادر.

المسألة الحادية عشرة: النون في تثنية ذا

نقل ابن برهان العكبري في شرح اللمع قول الأخفش في النون تثنية "ذا" فقال: ((قال أبو الحسن سعيد: وبعض العرب يثقّل النون في تثنية "ذا" ومنهم من يقول: هذانّ والّذان والّتانّ، وهي لغة قليلة)) [٢]، وجوّز الثمانيني تشديد النون في التثنية فقال: ((ويجوز تشديد نون التثنية في المبهم كله: " هاذان" و" تانك" و" اللذان" و" اللتان" جعلوا تشديد النون عوضًا من الحرف الساقط لالتقاء الساكنين، وقال قوم: جعل تشديد النون فصلًا بين ما يجوز أن يضاف وبين مالا يجوز أن يضاف)) [٣]، فعلى هذا يجوز تشديد النون في تثنية "ذا" وإن كانت لغة قليلة، وعللوا لتجويزهم هذا التشديد بأنه عوض عن الألف المحذوفة، أو للفصل بين ما يجوز أن يضاف وما لا يجوز أن يضاف، ومن الشرّاح الذين نقلوا هذه اللغة أيضًا العلوي والأصفهاني وأبو البقاء العكبري فعللوا تشديد النون بأنه ليفرق بين نون المبهم وبين غير المبهم؛ لأن المبهم على غير منهاج التثنية، والثاني: أنها عوض عن الألف المحذوفة [٤]، وذكر الأصفهاني قراءة [٥]، تشديد تشديد النون في قوله تعالى: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾[٦]، وأوردها مكي بن أبي طالب فقال:

---

(١) ينظر: آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي سماح سمير: ١٠١.

(٢) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٣٠٨.

(٣) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٦٠١.

(٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣٦٠، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦١٠، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٤٧٠.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن ابي طالب: ١/٣٨١.

(٦) القصص: ٣٢.

((قوله: ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا ﴾[1]، قرأ ابن كثير بتشديد النون، ومثله " هذان، وهاتين، و فذانك، واللّذين"، و وافقه أبو عمرو على التشديد في " فذانك" خاصة، وقرأ الباقون بالتخفيف، وحجة من شدد النون أن في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنه شدد النون ليكون التشديد عوضًا من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية؛ لأنه قد حذف ألفًا منها لالتقاء الساكنين..... الثاني: أن التشديد وجب لهذه النون للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد، نحو: زيد وعمرو، وبين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به، تكون النون عوضًا منه، والثالث: أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة، وبين النون التي لا تحذف للإضافة؛ لأن المبهم معرفة فهو لا يضاف البتة،... وحجة من خفف أنه أجرى المبهم مجرى سائر الأسماء، فخفف النون، كما تخفف في كل الأسماء، وهو الاختيار، وعليه أتى كلام العرب، وهو المستعمل وعليه أكثر القراء)) [2]، وجاء في إعراب القرآن للنحاس ذكر هذه القراءة (قراءة التشديد) التي وردت في سورة النساء[3]، وسورة الحج[4]، والقصص[5]، فالتشديد عوض عن الألف المحذوفة، وللفرق بين النون التي لا تقع معها الإضافة فتحذف، والنون المحذوفة في الإضافة[6]، والنحاس أسبق في ايراد هذه القراءة من مكي القيسي إلا أن النحاس لم يفصل القول فيها كما فصل مكي، ذاكرًا من قرأ بها، وحججهم، وحجة من خفف، وعندما تتبعت قول الأخفش في كتابه "معاني القرآن" وجدت أنه قال: ((وقال: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾[7]، ثَقَّلَ بعضهم، وهم الذين قالوا: "ذلك" أدخلوا التثقيل للتأكيد، كما أدخلوا "اللام" في "ذلك")) [8]، فقد نقل قراءة أو لغة بعضهم في تشديد تشديد النون في "ذانك"، وعلل مذهبهم أنه للتأكيد، والذي نصل إليه في هذه المسألة أنه قُرأ بتشديد النون في تثنية "ذا" على لغة قليلة وقد ذكرها الأخفش، وتناقلها النحاة عنه، وعللوا لذلك

---

(1) النساء: ١٦.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب: ١/ ٣٨١- ٣٨٢.

(3) النساء: ١٦.

(4) الحج: ١٩.

(5) القصص: ٣٢.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧١٨.

(7) القصص: ٣٢.

(8) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٠.

التشديد بعلل عدة، وبعض النحاة جوّز هذا التشديد، وقد ذكر الأخفش اللغة الواردة فيها دون إجازةٍ أو ردٍ لتلك القراءة، وإنما ذكرها كعادته في ذكر أوجه القراءات المختلفة في الآيات القرآنية.

المسألة الثانية عشرة: الجمع بين لعل وسوف

نقل ابن الدهان في باب إنَّ وأخواتها حكاية الأخفش في اجتماع لعل مع سوف، فقال: ((وحكى الأخفش: لعل زيدًا سوف يقومُ، ولم يجز: ليتَ زيدًا سوف يقومُ)) [١]، ولم يفصل ابن الدهان في بيان المراد مما حكاه الأخفش، وإنما انتقل إلى حكم آخر في "إنَّ وأخواتها" وهو حكمها إذا في الكلام معرفة ونكرة أن يكون اسمها المعرفة وخبرها النكرة [٢]، ولكن بتتبع المصادر التي نقلت هذه الحكاية فيذكرها أبو حيان في التذييل والتكميل قال: ((وقد امتنعوا عن الجمع بين "ليت" و"سوف"، فلا يقولون: ليت زيدًا سوف يقوم؛ لأن "ليت" لما لم يثبت، وسوف لما ثبت، وقد جاءت مع "لعلَّ" قال الشاعر: (البيت من الطويل) [٣]

فقولا لها قولًا رفيقًا لعلَّها ... سترحمني من زفرةٍ وعويلِ

وحكى الأخفش: لعلَّ زيدًا سوف يقوم)) [٤]، فالمسألة تدور حول امتناع الجمع بين " ليت" و "سوف" وإجازة ذلك مع "لعلَّ" على ما حكاه الأخفش، مستدلًا بقول الشاعر الذي جمع " السين" في " سترحمني"، وقد علل منع الجمع بين "ليت" و"سوف" أن "ليت" لما لم يثبت، و"سوف" لما ثبت، ولكنه لم يذكر لما أجازه مع "لعلَّ"، يبدو أن معنى "ليت" هو السبب في منع الجمع بينهما، فليت تمنٍّ، وسوف تنفيس فيما لم يكن بعدُ كما ذكر سيبويه[٥]، والسين تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كان محتملًا لزمانين [٦]، وأما لعلَّ فهي للترجي [٧]، وتابع شرّاح اللمع سيبويه وجمهور

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٣٢- ٣٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٣.

(٣) كتاب شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُكَّريّ (٢٧٥هـ)، تح: عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعه: محمود محمد شاكر، د-ط، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، د-ت، ٢/ ٩٠٩، شعر عبدالله بن مسلم بن جندب، شاعر اسلامي.

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان: ٥/ ٢٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٣.

(٦) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٦.

(٧) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٣٠.

النحاة في ذكر هذه المعاني لـ" ليت" و "لعلَّ" [1]، وذكر ابن فارس أن أهل البصرة يقولون: إنها ترجٍّ، وبعضهم يقول: إنها توقُّع [2]، فالتساؤل هنا هل هناك فرق بين الترجي والتمني؟ ويجيب ابن يعيش عن هذا بقوله: ((والفرق بينهما أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه، أو مظنون، والتمني طلب أمر موهوم الحصول وربما كان مستحيل الحصول نحو قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾[3]، و ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾[4]، وهذا طلب مستحيل إذا كان الواقع بخلافه بخلافه)) [5]، فإذا كان التمني في الأمر الممكن والممتنع فنقول في الممكن: ليت زيدًا يقومُ، وفي الممتنع كقوله تعالى على لسان النادمين يوم القيامة: ﴿ يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾[6]، فيكون التمني في الماضي كقولهم: ليت زيدًا قام، ورد الماضي محال، ولكن الرجاء والتوقع والتوقع يكون في الممكن [7]، فرجاء حصول الأمر يكون في المستقبل، والسين وسوف حرفا تنفيس ينقلان الفعل للاستقبال بعد أن كان محتملًا لزمانين، فيمتنع اجتماع معنى "ليت" مع معنى "سوف والسين"، وأما "لعلَّ" فذكرت معها لتقارب معنيهما، ولم يذكر الأخفش هذه الحكاية في كتابه "معاني القرآن" فقد جاءت "لعلَّ" في ثلاثة مواضع الأول: قال: ((وزعم أبو عبيدة أنّه سمع "لام" لعلَّ مفتوحة في لغة من يجر بها ما بعدها... وقد زعم بأنّه قد سمعها مفتوحة؛ فهي مثل "لام" كي)) [8]، والثاني: قوله: ((وقال: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[9]، وقرأ بعضهم [10]،﴿ أَنَّهَا ﴾ وبها نقرأ، وفسر على "لعلّها" كما تقول العرب: اذهب إلى السوق أنَّكَ

([1]) ينظر: شرح اللمع للثانيني: ١/ ٤٠١، وشرح اللمع للواسطي: ٤٧، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٣٧٠- ٣٧١، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢٧٧/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٤٩

([2]) ينظر: الصاحبي لابن فارس: ١٢٤

([3]) الحاقة: ٢٧

([4]) مريم: ٢٣

([5]) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٨٦، والجنى الداني للمرادي: ٥٨١- ٥٨٢، ومغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٧٩- ٨٠

([6]) الفرقان: ٢٨

([7]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١٤٩- ١٥٠

([8]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣١

([9]) الأنعام: ١٠٩

([10]) إعراب القرآن للنحاس: ٢٨٠، هي قراءة أهل المدينة والأعمش وحمزة، بفتح الهمزة، وقال الخليل: { أنّها} بمعنى لعلّها.

تشتري لي شيئًا، أي: لعلَّك)) [1]، والثالث قوله: ((وقال: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾[2]، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغْ لعلنا نتغدّى، والمعنى: لنتغدى، وحتى نتغدى، وتقول للرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي: لتأخذه)) [3]، ففي الموضع الأول نقل ما ذكره أبو عبيدة في فتح لام "لعلَّ" في في لغة من عدَّها حرف جر، وأما الموضع الثاني فهو ما ورد من قراءة فتح همزة "أنَّ" فتأتي بمعنى لعلَّ، والموضع الثالث ذكر أنها تكون للتعليل [4]، ولكن ما تناقلته المصادر عنه أنه نقل هذه الحكاية في أنهم أدخلوا "سوف" على "لعلَّ" وهو جائز، بخلاف دخولها على "ليت" فلم يجزه.

المسألة الثالثة عشـر: إن المـخفـفة

قال ابن الدهان في الغرة: ((حكى سيبويه عن الثقة أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ زيدٌ ذهبَ، لم يصح؛ لأجل اللبس، ولا يصح دخول اللام لأجل أنه ماضٍ فلزم التثقيل، هذا قول الأخفش..... ورأيت في كتاب المسائل: يا عمرو ويحك إن قتلت لمسلما)) [5]، فقد تحدث ابن الدهان في هذه المسألة عن دخول اللام على خبر "إنْ" المخففة من الثقيلة، فذكر حكاية سيبويه عن العرب إذ يقال: إنْ زيدًا لمنطلقٌ، فدخلت اللام على خبر "إنْ"، ولكن لو قيل: إنْ زيدٌ ذهبَ، لم يصح حتى لا يكون هناك لبس في هل هي "إنْ" مخففة من الثقيلة أو هي "إنْ" التي يُنفى بها، كما لا يصح دخول اللام على خبرها؛ لأنه فعل ماضٍ فألزمها أن تكون الثقيلة ونسب هذا القول للأخفش، وقال سيبويه في الكتاب: ((واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها، وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرءون[6]:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[7]، يخففون وينصبون؛ وذلك لأن الحرف

---

(1) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣١٠، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٢٨١.

(2) طه: ٤٤.

(3) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٥.

(4) ينظر: الخلاف النحوي بين الأخفش الأوسط والبصريين: ٥٥

(5) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٩٤.

(6) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للبنا: ٢/ ١٣٦.

(7) هود: ١١١.

بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله)) [١]، فمذهب سيبويه في "إنْ" المخففة تهمل ويؤتى باللام التي تسمى الفارقة لتمييز "إنْ" المخففة من الثقيلة من "إن" النافية، ولكن سيبويه سمع من الثقات أن من العرب من يعمل "إنْ" المخففة ويلزمها اللام أيضًا؛ لأنهم جعلوا هذا الحرف بمنزلة الفعل الذي يعمل وإن حذف منه شيء، ونقل ابن السراج مذهب الكوفيين والبغداديين في "إن" التي تجاب باللام إنها بمنزلة "ما" و"إلا"، والفراء يرى أنها بمنزلة "قد" [٢]، وقد بيّن ابن السيد البطليوسي علة عدم تجويز دخول اللام على خبر "إن" إذا كان فعلًا ماضيًا في أن حجة سيبويه واصحابه أن حكم هذه اللام أن تكون في أول الكلام ولما أُخرت من أجل دخول "إن" وجب أن تدخل على اسم أو ما يضارع الاسم كما لو أنها كانت متقدمة، واحتج لذلك الفراء بأن قولهم: إنْ عبدالله ليصوم، ولصائم، معناه أنه يديم الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح أن يقع موقع ما يراد به الدوام والاتصال، وأما الكسائي وهشام فيجيزان ذلك شرط أن تضمر "قد"؛ لأنها تقرب الماضي للحال [٣]، وهذا الرأي الذي ذُكر هو ما نقله ابن الدهان عن الأخفش في عدم إجازته دخول اللام على خبر "إن" الفعل الماضي، وما تمثل به الأخفش من قول الشاعرة عاتكة بنت زيد العدوية: " شلت يمينك إن قتلتَ لمسلمًا" فلم يبيّن ابن الدهان ما الذي أراده الأخفش في هذا المثال، بل اكتفى على أنه قد وجده في كتاب الأخفش" المسائل" والظاهر في البيت أن الأخفش استدل به على دخول "إن" المخففة من الثقيلة على الفعل غير الناسخ كما ذكر ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) في أن "إن" هنا دخلت على فعل ماضٍ غير ناسخ وهو قليل [٤]، وبالعودة لقول الشاعرة الذي استدل به الأخفش والكوفيون لصحة مذهبهم فقد قالت: قالت: [٥] (البيت من الكامل)

تاللهِ ربِّك إن قتلتَ لمسلمًا وجبت عليك عقوبةُ المتعمّدِ

---

(١) كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٩– ١٤٠، وينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي: ٤٩ إذ ذكر أن اللام تزاد للفرق بين الإيجاب والجحد.

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: ١/ ٢٥٩.

(٣) ينظر: كتاب الحلل في اصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي: ١٨٤.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: لابن الناظم أبي عبدالله بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م، ١٢٩.

(٥) خزانة الأدب للبغدادي: ١٠/ ٣٧٣، والدرر اللوامع للشنقيطي: ١/ ٣٠٠.

أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول "إن" المخففة على فعل ماضٍ غير ناسخ، ولكن البصريين ذهبوا إلى القول بشذوذه؛ لأنهم يرون إنها إذا أهملت لا يليها إلا الفعل الناسخ، والكوفيون عدا الكسائي لا يثبتون "إن" مخففة لا عاملة ولا مهملة، وإنما هي عندهم "إن" النافية واللام الداخلة في خبرها بمعنى "إلا"، والكسائي جعلها مخففة إذا دخلت على الاسم ونافية إذا دخلت على فعل، فعلى رأي الكوفيين فإن " إن قتلت لمسلما" معناه: ما قتلت إلا مسلما [1]، وما ذكره الأخفش في كتابه "معاني القرآن" في قوله تعالى: ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]، قال: ((أي: ما لبثتم إلّا قليلًا، وفي حرف ابن مسعود[3]:﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، وقال الشاعر "عاتكة بنت زيدٍ"[4]: (البيت من الكامل)

هبلتكَ أمّكَ إن قتلت لمسلمًا وجبتْ عليك عقوبة المتعمّدِ

فالذي ذهب إليه الأخفش هنا حالان لهذه المسألة، الأول: أنه خرّج "إن" على أنها بمعنى "ما" النافية، وعلى قراءة ابن مسعود فأن "إن" مخففة و"إلا" بمعنى اللام التي تدخل على خبرها، وأيضًا يمكن أن يكون تخريج الشاهد في البيت على هذين الاحتمالين، الأول: ما قتلت إلا مسلمًا، والثاني: دخول "إن" المخففة من الثقيلة على فعل ماضٍ غير ناسخ، وذهبت الدكتورة هنية فتحي أحمد إلى أن الأخفش قد وافق مذهب الكوفيين في إجازة أن تدخل على فعل ماضٍ غير ناسخ [5]، ولكن هذا يخالف ما نقله عنه ابن الدهان الذي ذهب إلى أن الأخفش لم يجز دخول "إن" المخففة على ماضٍ غير ناسخ لذا وجب أن تكون ثقيلة غير مخففة، على الرغم مما نقله في كتابه المسائل في مجيء ذلك في الشعر، ولكن ما ذكرته دكتورة هنية يوافق ما في كتابه "معاني القرآن" الذي ذهب فيه إلى أنها قد تكون نافية، أو أن يجوز أن تدخل على ماضٍ غير ناسخ، والذي يمكن أن نخلص إليه في هذه المسألة أن للأخفش فيها رأيين الأول: ما نقله ابن الدهان في أن الأخفش لم يجز دخول "إن" المخففة على الفعل الماضي بل يجب أن تكون "إن"

---

(1) ينظر: خزانة الأدب البغدادي: ١٠/ ٣٧٣.

(2) المؤمنون: ١١٤

(3) ينظر: معجم القراءات: د- عبداللطيف الخطيب، د-ط، دار سعدالدين للطباعة والنشر، د-ت، ٦/ ٢١٦.

(4) ينظر: كتاب معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٥٥.

(5) ينظر: من الآراء التي وافق فيها الأخفش الكوفيين: ٣٧.

ثقيلة، والثاني: هو ما ورد في كتابه "معاني القرآن" في أنها قد تكون بمعنى "ما" النافية، أو قد يرد دخولها على الماضي غير الناسخ كما في قول الشاعرة.

المسألة الرابعة عشر: تقدير اللام مع " أن" الناصبة

نقل ابن الدهان رأيًا للأخفش في اجتماع "ليت مع أنّ"، إذ قال: ((إن ليت تكتفي بـ "أنَّ" مع الاسم ولا تكتفي بـ"أنْ" مع الفعل عند المحققين، وكذا نصَّ ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع " أنَّ" فأمّا الظنّ فإنَّ السماع يؤدّيك إلى أن تجعلهما سواء، أعني "أنَّ" و" أنْ" الناصبة للفعل، والدليل عليه قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[١]، بنصب "تكون" [٢]، وقوله تعالى: ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ﴾[٤]، إذا قدرها: لأن يقولوا آمنا، وهذا مذهب الأخفش، وبعضهم يجيزه في " أنّ" ويأباه في "أن" إلّا مع مفعول ثانٍ، والأولى ما قدمناه، ووجدت كلام الأخفش يدلُّ على أنّه ليس مع الخفيفة شيء محذوف، والنحاة يعتقدون فيه أنّه يحذف مع الثقيلة)) [٥]، فالذي نقله ابن ابن الدهان هو ما رآه النحاة في جعلهم "أنَّ و أنْ" سواء مع الظن، وينتقل إلى رأي الأخفش الذي قدر "اللام" مع "أنْ"، إلا أن بعض النحاة أجازوه مع "أنَّ" وردوه مع "أنْ" إلا أن يكون معها مفعول ثانٍ، ورأى ابن الدهان أن الأخفش لا يدل كلامه أنه قدر محذوفًا مع الخفيفة، ولكن كلامه هذا ينتقض بما نُقِلَ عن الأخفش في أنه يقدر محذوفًا؛ لأنهما لا يسدان إلا مسد مفعول واحد[٦]، وسيبويه هو من رأى أن الكلام مستغنٍ عن التقدير[٧]، وأما الشطر الآخر من هذه المسألة فهو تقدير اللام مع "أنْ" في الآية القرآنية، فتوجيه الآية يأخذ اتجاهين فقد وجّه النحاس

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي: ١/ ٤١٦، قرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة برفع "تكون" ونصب الباقون.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

(٥) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٦٩- ٧٠.

(٦) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ١٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ٥/ ١٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي: للسيوطي: ١/ ٤٨٧.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٢٥- ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩٨، إذ رأى أنها سدت مسد المفعولين.

إعراب الآية بأن: ((أنْ الأولى في موضع نصب بحسب، وهي وصلتها مقام المفعولين على قول سيبويه، وأنْ الثانية في موضع نصب على إحدى جهتين، بمعنى: لأن يقولوا وبأن يقولوا، وعلى أن يقولوا، والجهة الأخرى أن يكون التقدير أحسبوا أن يقولوا)) [١]، فأنْ الأولى هي وصلتها في موضع نصب سد مسد مفعولي "حسب" على قول سيبويه، وأما "أنْ" الثانية فعلى الوجه الأول وهو رأي الأخفش الذي يقدر حرف الجر فيكون المصدر المؤول من أن والفعل منصوبًا بنزع الخافض، وأما الوجه الثاني فيكون المصدر المؤول في موضع نصب سد مسد مفعولي حسب؛ لأن التقدير تكرار الفعل حسب، أي: أحسبوا أنْ يقولوا، وأما مكي بن أبي طالب فذكر لها توجيهين الأول: موضع نصب بحذف الخافض، والثاني: أن تكون بدلًا من الأولى [٢]، ونقل ابن الدهان أن الفارسي منع أن تكون " أن تقولوا" معمولًا للظنّ، ولكن الزجاج أجاز أن تكون معمولًا بـ"حسبت"، وردّه الفارسي بأنها منصوبة على حذف حرف الجر، وهو بهذا موافق لمذهب الأخفش[٣]، كما نقل الأصفهاني –في مسألة أخرى – أن الأخفش يقدر حرف جر محذوفًا في قولهم: كلمته فاه إلى في، والتقدير: من فيه، وبهذا تكون كلمة "فاه" منصوبة على نزع الخافض[٤]، وعليه فإن توجيه الأخفش لـ " أن يقولوا آمنا " هو أن المصدر المؤول من أنْ والفعل في موضع نصب بنزع الخافض وليست في موضع نصب على نية تكرار الفعل.

المسألة الخامسة عشر: دخول التاء على رُبَّ

جاء في توجيه اللمع لابن الخباز في باب القسم قول للأخفش في دخول التاء على ربَّ الكعبة في القسم حيث قال: ((والتاء بدل من الواو، ولا تدخل إلَّا على اسم الله تعالى كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[٥] وفيها معنى التعجب، وقد حكى الأخفش تربَّ الكعبة وهو قليل)) [٦] ذكر ابن الخباز في قوله هذا أن الاخفش أجاز أن تدخل التاء في باب القسم على ربَّ، وهو أيضًا يذكر أن دخولها قليل في اللغة ولم يذكر له شواهد، ويتفرد ابن الخباز بنسبة هذا

---

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٧٢٥.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ٥٥٠.

(٣) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٧٠.

(٤) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٤٧٨– ٤٧٩.

(٥) الأنبياء: ٥٧

(٦) توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٧٦– ٤٧٧.

الرأي للأخفش من بين شرَّاح اللمع الذين ذكروا أن التاء تدخل في القسم وهي بدل عن الواو؛ لأنها كثيرًا ما تبدل من الواو في نحو: تراث من وارث، وتخمة ووخمة وتقاة ووقاة، وكونها بدلًا عن بدل لأن (الواو بدل عن الباء في القسم) ضعفت لذا خصوها باسم واحد فهي مختصة في الدخول على اسم الله تعالى فيقال: تالله، ولا يقال: تالرّحمن.[١] كما في قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٢]، قال الأخفش في معنى هذه الآية: يزعمون أن تفتؤا معناها تزال؛ لذلك وقعت عليها اليمين، فيكون معنى الكلام أو قولهم لأبيهم: والله ما تزال تذكر يوسف [٣]، وهو يبين معنى الآية ذكر ما معناه أن التاء في تفتأ بدل عن الواو في القسم؛ لأنه قال: إن معنى قولهم: والله، فحذف لفظ الجلالة وأبدلت الواو تاء، وقال ابن الخباز: دخول التاء على ربَّ الكعبة قليل، ويذهب السيوطي إلى أنه شاذ فقال: ((وشذّت في الرحمن، ورب الكعبة، وربّي، وحياتك، سمع تالرحمن، وتربَّ الكعبة، وتربّي، وتحياتك))[٤] فهو يعدّه شاذًا في اللغة لكنه قد سُمِع دخولها على ما ذكر من ألفاظ في القسم. والذي ذهب إليه قطرب " فيما نقله عنه أبو حيان" قوله: ((التاء لا تدخل إلا في موضع واحد بمعنى التعجب، أو القسم فالتعجب تالله ما أكرم زيدًا، والقسم تالله ما علمتُ هذا)) [٥] ،وهناك رأي آخر للنحاة قال ابن يعيش: ((ومنهم من يقول إن البدل يجري مجرى المبدل منه في جميع أحكامه ولا يتقاصر عن الاصل لقربه منه ألا تراهم يقولون: صرفت وجوه القوم وأوجه القوم فيبدلون الهمزة من الواو ويوقعونها في جميع مواقعها قبل البدل، فكل واحد من هذا يجري في البدل مجرى صاحبه، ولا يلزم انحطاطه عن درجة الاصل فأما إذا كان بدل من بدل فقد تباعد عن الأصل وصار في المرتبة الثالثة فوجب انحطاطه عن درجة الاصل، وأن لا يساويه فلذلك اختصت التاء باسم الله ولم تدخل على غيره مما يحلف به... وقد حكى أبو الحسن ترب الكعبة لأفعلن يريدون ورب الكعبة لأفعلن، وهو قليل شاذ كأنهم جعلوا

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٦٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٣٧، وشرح اللمع للواسطي: ٢٢٨، وشرح اللمع لابن برهان العكبري:٥٦٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٧٧، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٦٢٤- ٦٢٥.

(٢) يوسف: ٨٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٩٩.

(٤) همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ٣٩٣، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ينسب هذا الرأي للأخفش ويذكر إنه شاذ، ٢/ ١١٩٠، ومغني اللبيب لابن هشام: هامش ٢/ ٢١١.

(٥) ارتشاف الضرب لابي حيان: ٤/ ١٧٦٦ نقل أبو حيان قول قطرب.

الواو أصلا لكثرة استعمالها وغلبتها على الباء فالتاء تدخل على طريق الاختصاص بالاسم الذي يكون القسم به أكثر وقد يكون فيها معنى التعجب قال تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ على طريق التعجب))[1]، والذي يمكن أن نخلص إليه في هذه المسألة إن فيها قولين:

أحدهما: ما ذكره أغلب النحاة في أن التاء اختصت بالدخول على لفظ الجلالة الله؛ وذلك لأنه أكثر ما يقسم به من بين أسمائه الحسنى، فكونها بدلًا عن بدل تختص باسم واحد، على اعتبار أنها فرع فتقلُّ درجة عن الاصل.

الآخر: هو ما نسب إلى الاخفش من رأي في دخولها على غير لفظ الجلالة الله، فهو لم ينكر ذلك أما لأنه اعتبر أنها بدل عن الواو فيكون لها ما كان للواو من حكم، أو لأنه سمع عن بعض العرب إدخالهم التاء على ربّ الكعبة فأخذ به وإن كان قليلًا أو شاذًا، وهو لم ينص على هذا القول في معاني القرآن في معنى (تالله تفتؤا) لكنه بيّن أنها بدل عن الواو في القسم.

المسألة السادسة عشر: ذا فـــي القـــسم

ذكر ابن الخباز في توجيهه للمع في باب القسم أنهم يعوضون من حرف الجر المحذوف في القسم بثلاث أشياء، ويجرون بها المقسم به ومنها: "ها" التي للتنبيه، فيقولون: إي هّا الله ذا، ولاها الله ذا[2]، ثم ذكر رأيًا للأخفش في "ذا" فقال: ((فإن قلت: كيف تقدير هذا الكلام وما أصله؟ قلت: كأنَّك سألت إنسانًا عن أمر فقلت له: أقامَ زيدٌ؟ فقال: إي ها الله ذا، وتقديره: إي والله للأمر هذا، فحذفت الواو، وقدمت "ها" مكان الواو، وحذف للأمر، فالمقسم به فاصل بين حرف التنبيه واسم الإشارة، وقال أبو الحسن: جواب القسم محذوف و"ذا" توكيد لجملة القسم، كأنه قال: إي ها الله ذا الأمر كذا، قد أشار به إلى المقسم)) [3]، وأما الثمانيني فذكر الأقوال الواردة في "ذا" التي تأتي مع "ها" حرف التنبيه، ولكنه لم ينسب لقائل معين، فقال: قال قوم: إن "ذا" اسم إشارة إلى القسم يقدر: لاها الله قسمًا، وعليه هي في موضع نصب؛ لأنها إشارة لقولك: أقسم

([1]) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٣٤- ٣٥، ينظر: معاني الحروف الرماني: ١٥، كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٧٩، والآية من سورة يوسف: ٨٥.

([2]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٧٨، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ١/ ٢٤٨ وقد ذكر فيها لغات أربع.

([3]) توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٧٨- ٤٧٩.

بالله قسمًا، فأشارت للمصدر المنصوب، وأما القول الآخر فيها: فـ"ذا" من جملة المقسم عليه، والأصل: لا والله للأمر هذا، فيجر الاسم بالواو، واللام جواب القسم، والأمر مبتدأ، وهذا خبره، ولما توسعوا في الكلام أسقطوا اللام والمبتدأ فبقى: والله هذا، ثم أسقطوا الواو وقدموا "ها" فصار عوضًا منها فقيل: ها الله ذا، ويكون لفظ الجلالة أما مجرورًا بـ"ها"؛ لأنها عوض عن الواو، أو أنهم أبقوا عمل الواو بعد حذفها[١]، فالذي ذكره الثمانيني في القول الأول قريب مما نقله ابن الخباز عن الأخفش في أن "ذا" جاءت إشارة للمقسم به؛ ولكن مرة قيل: هي توكيد لجملة القسم، وذكر الثمانيني أنها إشارة للمصدر المنصوب، وأما ابن برهان العكبري فذكر "ذا" وقول الأخفش فيها فقال: ((قال أبو الحسن سعيد بن مسعدة: أي ها الله ذا، تريد بـ"ذا": ما أُقسم به)) [٢]، ونصَّ العلوي على ما ذكر الثمانيني في "ذا" في القول الثاني الذي نقله [٣]، وأيضًا لم يذكر "ذا" بل ذكر أن "ها" بدل عن الواو، ومن الشرّاح الذين وقفوا على دخول "ذا" في القسم أبو البقاء العكبري فقال: (("ها" في قولهم: ها الله ذا، و "ها" للتنبيه، فعوضها من حرف الجر " تأكيدًا" للمعنى، وقال قوم: أصل هذا الكلام: هذا هو والله، ثم أدخل اليمين بين "ها" و "ذا" وصار ذلك عوضًا من حرف الجر)) [٤]، فعلى حد قول أبي البقاء فـ"ها" حرف التنبيه عوضت عن الحرف الجر، وجاءت تأكيدًا للمعنى، وقد صرح سيبويه في مسألة "ذا" بقول الخليل فيها فقال: ((وأمَّا قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدم "ها" كما قدَّم قوم "ها" في قولهم: ها هو ذا، وها أنا ذا، وهذا قول الخليل)) [٥]، ثم تمثَّلَ سيبويه بقول زهير : (البيت من البسيط)[٦]

تَعَلَّمنْ ها لَعَمرُ اللهِ ذا قَسَمًا فاقْصِدْ بذرعك وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٦٩-٨٧٠.

(٢) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٥٧٣.

(٣) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٨٠.

(٤) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٦٢٦.

(٥) كتاب سيبويه: ٣/ ٤٩٩- ٥٠٠، والأصول لابن السراج: ١/ ٤٣١- ٤٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ١٠٦.

(٦) شعر زهير ابن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري، تح: د- فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م، ٨٨، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٤٥١، والدرر اللمع للشنقيطي: ١/ ١٣٠.

وهذا البيت من شواهد سيبويه على تقديم "ها" على "ذا"، وأيضًا ذكره البغدادي في الخزانة، على أنهم فصلوا بين "ها" و "ذا"، كما ذكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال أيضًا: إن الأعلم قال: الشاهد في البيت هو تقديم "ها" على "ذا" وقد حال بينهما بقوله: لعمر الله[١]،وقد رجح المبرد قول الأخفش فهو يرى أن قولك: "ذا" فهي تدل على الشيء المقسم به، وتقدر: لا والله هذا ما أقسم به، فيحذف الخبر لعلم السامع به [٢]، ووردَ عن السيرافي أنه قال: ((وقال الأخفش: قولهم: ذا ليس هو المحلوف عليه، إنما هو المحلوف به؛ وهو من جملة القسم، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون: ها الله ذا لقد كان كذا وكذا، فقيل له: ما وجه دخول ذا قسمي، وقد حصل القسم بقوله: والله، وهو المقسم به؟ فقال: هو عبارة عن قوله: والله وتفسير له، وكان المبرد يرجح قول الأخفش، ويجيز قول الخليل)) [٣]، فقد تحصَّل مما تقدم أن الذي ذكره الأخفش في "ذا" أنها اشارة للمقسم وأكدت القسم، وهي جزء من جملة القسم، وقد تابعه أغلب النحاة في قوله كالمبرد، وأبي البقاء العكبري الذي جعلها عوضًا لتؤكد المعنى، وابن الخباز الذي يرى أن المقسم به بين "ها" و"ذا"، على خلاف قول الخليل الذي عدَّ "ذا" هي المقسم عليه.

المسألة السابعة عشر: صـــلـــــة أي

ذكر الثمانيني قولًا للأخفش في صلة " أي " في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾[٤]، فقال الثمانيني: ((وتقديره: يا أيها القوم الكافرون، وكان الأخفش يسمي هذه صلة " أي " وهذا ليس بصحيح في التسمية؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو ظرفًا مع الضمير الذي فيه، وهذا ليس من أحدهما، ولكنه لما كانت " أي" لا تتم إلا بهذا، كما أن الموصول لا يتم إلا بالصلة سماه صلة توسعًا ومجازًا)) [٥]، فالذي ذهب إليه الثمانيني في تسويغه قول الأخفش بأنه اعدَّها من باب التسمية؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو ظرفًا مع الضمير الذي فيه، ولأن " أي " لا تتم إلا بالصلة فيمكن عدّ هذا من باب التوسع والمجاز، وهنا نجد أن الثمانيني ذكر الرأي وبيّن سببه، ومن الشرّاح أيضًا نقل الواسطي، والأصفهاني عن الأخفش بأنه جعل الرجل صلة لأيّ،

---

(١) ينظر: خزانة الادب للبغدادي: ٥/ ٤٥١– ٤٥٢.

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد: ٢/ ٣٢١.

(٣) كتاب سيبويه: ٣ /٥٠٠ الهامش.

(٤) الكافرون: ١.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٦٢٦.

وليس صفة، ومن ثم نقل الواسطي ردّ أبي علي الفارسي عليه، وأما الأصفهاني فقد خطأ رأي الأخفش [١]، وعندما تقصيت قول الأخفش في كتابه وجدت أنه قد ذكر " أيّ" في مواضع مختلفة من كتابه[٢]، والذي يتعلق بمسألتنا هذه هو ما نصَّ عليه في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[٣]، فقال: ((فـ" ما " ههنا اسم وليست له صلة؛ لأنك إن جعلت: ﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ صلة لـ" ما " صار كقولك: إنَّ الله نعم الشَّيء، أو نعم شيئًا، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل "ما" اسمًا وحدها كما تقول: " غسلته غسلًا نعمًا، تريد به: " نعم غسلًا " فإن قيل: كيف تكون "ما " اسمًا وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة: " يا أيَّها الرَّجلُ"؛ لأن " أيّا " ههنا اسم لا يتكلم به وحده حتى يوصف، فصار " ما" مثل الموصوف ههنا)) [٤]، ومعنى كلامه أنه جعل " ما " بمنزلة " يا أيّها الرجل "؛ لأن " أيّ" هنا اسم وما بعده صفة وليست صلة، وهو في رأيه هذا موافق لما ذهب إليه سيبويه فقد قال: ((هل رأيتم شيئًا يكون موصوفًا لا يسكت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيَّها الرجل، " الرجل " وصف لقوله: يا أيَّها، ولا يجوز أن يسكت على يا أيَّها، فربَّ اسم لا يحسن عليه السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم؛ لأنهم إنما جاءوا ب "يا أيَّها" ليصلوا إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلذلك جيء به)) [٥]، [٥]، فكلام سيبويه بيّن أن " أي" اسم لا يحسن السكوت عليه إلا أن يوصف، وجيء به ليوصل إلى نداء ما به الألف واللام، وما قاله الأخفش لم يخرج عن هذا القول، وقد تابع جمهور النحاة سيبويه في قوله هذا، كالمبرد، وابن السراج في أصوله، واختار هذا القول أيضًا أبو علي الفارسي، ومن شرّاح اللمع ابن برهان العكبري، والواسطي الضرير، والعلوي الكوفي، وأبو البقاء العكبري، و وافقهم أيضًا ابن هشام [٦]، ولكن يبدو أن للأخفش رأيًا آخر في "أي" وهذا ما ذكره الثمانيني والواسطي وهو مدار الحديث في هذه المسألة، وأيضًا ذكره نحاة آخرون ومنهم ابن

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٤٦، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٩- ١٢٢- ٢١٨- ٢١٩- ٣٦٨- ٣٩٧، ٢/٤٢٩- ٤٧٨- ٥٦٧.

(٣) النساء: ٥٨.

(٤) كتاب معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٩، ونقله الرضي أيضًا في شرح الكافية: ٢/٢٦٥.

(٥) كتاب سيبويه: ٢/ ١٠٦.

(٦) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٢١٦، والأصول لابن السراج: ١/ ٣٣٧، والتعليقة لابي علي الفارسي: ١/ ٣٣٩- ٣٤٠، شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/٢٧٦، وشرح اللمع للواسطي: ١٤٥، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري:٢/٤٨٨، ومغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٥١٢- ٥١٣.

عقيل فقد قال: ما بعد "أيّ" صفة لها على رأي سيبويه، و"أيّ" موصولة، وهو أحد قولي الأخفش، والأصل: يا أيُّ هو هذا الرجل، فمجيء أيّ يلتمس اسمه، ثم يستأنف بقوله: هو هذا الرجل، بيان أيّ [١]، فالظاهر أن للأخفش في هذه المسألة رأيين الأول الذي ذكره في كتابه معاني القرآن، والثاني هو ما تناقلته عنه كتب النحاة، ومثل ما ذكره ابن عقيل، وكما ذكر ابن مالك أن الأخفش أجاز أن تكون "أيّ" هذه موصولة، وما بعدها هو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة "أيّ"، ولكن ابن مالك يرى أنه لو صحَّ قول الأخفش لكان ظهور المبتدأ أولى من حذفه؛ لأن الكمال في الصلة أفضل من اختصارها، كذلك يجوز أن يغني عن المرفوع بعد "أيّ" جملة فعلية وظرف، كما جاز ذلك في غير النداء، ولكن لما امتنع ذلك كان دليلًا على أن "أيّ" غير موصولة[٢]، فابن مالك نقل رأي الأخفش ولكنه لم يوافقه الرأي فيما قال وعلل لذلك بما ذكره، وكان هذا أيضًا تعليل أبي علي الفارسي على امتناع كون " الرجل " في " يا أيّها الرجل " صلة "أي" فقال: ((لوجب أن يكون جملة، ولم يكن اسمًا مفردًا؛ لأن الاسماء الموصولة لا توصل إلا بجمل، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإن أراد به هذا القائل بقوله: صلة أنها تَبِيين كان له وجه ، وإن أراد به غير ذلك لم يجز)) [٣]، ونفهم مما تقدم أنهم منعوا أن يكون صلة "أي" اسمًا مفرداً؛ لأن صلتها لا تكون إلا جملة، كذلك ممن اعترض على قول الأخفش ابن هشام فقال بأن قول الأخفش رُدَّ؛ لأنه ليس هناك عائد يجب حذفه، وليس هناك موصول يلزم أن يكون صلته جملة اسمية [٤]، ومما نقله النحاة عن الأخفش نجدهُ قد ذكر أن " أشدُّ " صلة " أيّهم "[٥]، في قوله تعالى: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[٦].

والذي يمكن أن نخلص إليه من جمع أطراف هذه المسألة أولًا: للأخفش في "أيّ" رأيان، رأيٌ موافق للجمهور، والآخر مخالف، وثانيًا: أن بعض النحاة الذين نقلوا رأيه قالوا: " أجاز الأخفش " وعليه فأنه يجيز أن تكون على رأي الجمهور، ويجيز كذلك أن تكون موصولة، ثالثًا:

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ٢/ ٥٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٣٠، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٤/ ٢١٩٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٠٠.

(٣) التعليقة لابي علي الفارسي: ١/٣٤٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/ ٥٢٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢١٨- ٢١٩.

(٦) مريم: ٦٩.

من ردَّ قول الأخفش استدل بأن "أيّ" اسم مبهم [1]؛ لأنه لا يخص معنى محددًا، وقيل أنها موصولة جيء بها للتوصل لنداء ما فيه الألف واللام، والقصد من النداء هو إقبال المدعو فيحتاج إلى الإيضاح وعليه فقد اجتمع نقيضان " أيّ الموصولة المبهمة والنداء "، وأن الشرّاح الثلاثة" الثمانيني، والواسطي، والأصفهاني" الذين نقلوا رأي الأخفش، كان لكل منهم مذهبه فالثمانيني علل الرأي بأنه تسمية ولا تصح، وذكر لذلك أسبابًا، أما الواسطي فقد ذكر ردّ أبي علي الفارسي ويبدو لي أنه رآه مناسبًا لما ذهب إليه الأخفش، ولكن الأصفهاني كان صاحب الموقف الأوضح من بين الشرّاح فقد خطّأ رأي الأخفش معللًا ذلك بأن المضمر لم يظهر فكيف يكون صلة لأيّ، وبين الرفض والقبول من النحاة والشرّاح كان للأخفش رأيان في المسألة ذاكرًا لها أمثلة وحجته فيما رآه.

المسألة الثامنة عشر: فتح همزة أنَّ

قال ابن الدهان في شرحه لقول ابن جني في فتح همزة أنَّ: ((هذه عبارة الأخفش وحده في "أنَّ"، ولولا قوله: " ومعنى الكلام المَصْدَرُ" لم يتجه له ذلك))[2]، فما هي عبارة الأخفش التي تفرد بها في فتح همزة "أنَّ" والتي أخذها عنه ابن جني؟ والجواب في لمع ابن جني إذ قال: ((وتفتح همزة "أن" في كل موضع لو طرحتها منه وما عملت فيه لصلح في موضع الجميع ذاك، ومعنى الكلام "معنى" المصدر تقول: بلغني أن زيدًا قائم، فتفتح همزة "أن"؛ لأنك لو طرحتها وما عملت فيه لقلت: بلغني ذاك، ومعنى الكلام: بلغني قيام زيد)) [3]، فرأى ابن الدهان أن ابن جني أخذ هنا برأي الأخفش، وأما بقية الشرّاح فلم ينسبوا هذه العبارة – على حد قول ابن الدهان– إلى الأخفش، بل قاموا بشرح قول ابن جني، آخذين به دون أن يردوه كما فعل ابن الدهان، إذ ذهب إلى: ((أنه لا يصح أن تقول: ظننتُ زيدًا أنَّه منطلق، فتفتح "أنَّ"، وإن كان الموضع يحسن أن يقال فيه: ظننتُ زيدًا ذاك، وإنما امتنع؛ لأن "أنَّ" وما عملت فيه في تقدير

([1]) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣٧٦.

([2]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٦٣.

([3]) اللمع في العربية لابن جني: ٤١.

المصدر، ومفعول "ظننت" الثاني هو الأول، والمصدر ليس بالجثَّة، وكذلك خبر "كان" وخبر "إنَّ" ولهذا قال الشاعر:(البيت من البسيط)[1]

إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ سربلهُ

ولا يجوز إلا كسرها)) [2]، فهو لا يتفق مع قول الأخفش وابن جني في أنها يصح فتح همزتها في كل موضع لو طرحت منه مع ما عملت فيه لصحَّ موضعها ذاك، وهذا أيضًا رأي البغدادي في عدم جواز فتح همزة "أنَّ" في قول الشاعر؛ لأن التقدير يصير: إنّ الخليفة سربلته؛ ولا يصح الإخبار بالحدث عن اسم العين[3]، وللثمانيني رأي آخر فقد قال: "إنَّ" حرف يفتقر للصلة، وصلته اسمه وخبره، فإذا اجتمعت الثلاثة حصلت اسمًا كاملًا وهي وصلتها مصدر، وإذا اردنا أن نعرف موضع "أنَّ" وصلتها فنضع موضعها المصدر "ذاك" الذي نابت عنه هي وصلتها، و "ذاك" إنما هو إشارة للمصدر، وخبر "أنَّ" يدلك على المصدر الذي نابت "أنَّ" وصلتها عنه[4]، وأيضًا نصَّ ابن برهان العكبري على أنها وما عملت فيه في تأويل اسم مفرد مصدر[5]، وتابع الواسطي بقية الشرّاح في مواضع فتح همزة "أنَّ" فقال: ((وتفتح "أنَّ" في كل موضع يقع محلها أما الاسم أو الفعل تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، فهذا موضع الاسم ثم تقول: لولا أنّك جئتني فتفتح أنّ، وتقول: لو جئتني لأكرمتك، فهذا موضع الفعل ثم تقول: لو أنّك جئتني، فكل موضع وقع الاسم أو الفعل فهي المفتوحة))[6]، وذكر الأخفش فتح همزة "أنّ" مع "لو" في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾[7]، فقال: ((يقول: "ولو يرون أنَّ القوة لله"، أي: لو يعلمون))[8]، واختار العلوي والأصفهاني قول الأخفش والواسطي[9]، وأضاف وأضاف أبو البقاء العكبري على قول الشرّاح أنها تفتح بعد حرف الجر؛ لأنه لا يدخل على

---

(1) خزانة الأدب للبغدادي: ١٠/ ٣٦٤، وعجز البيت: لباس ملكٍ به تزجى الخواتيمُ.

(2) الغرة في شرح المع لابن الدهان: ١/ ٦٣- ٦٤.

(3) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ١٠/ ٣٦٤- ٣٦٥.

(4) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٠٥- ٤٠٦.

(5) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٧٨.

(6) شرح اللمع للواسطي: ٥١- ٥٢.

(7) البقرة: ١٦٥.

(8) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٦٥.

(9) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٦٤، وشرح اللمع للأصفهاني: ٣٨٢.

الجملة بل على المفرد[١]، ولم يخرج ابن الخباز عما ذهب إليه متقدمو الشرّاح فرأى أنها خصت بالفتح؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم مفرد، وتسمى مصدرية؛ لأنها ومعمولها في تأويل المصدر أو في معناه، وأما تفسيره لقول ابن جني: ((لصلح في موضع الجميع ذاك))[٢]، عنى عنى به أنه يصح القول: بلغني ذاك، وعرفت ذاك، وعجبتُ من ذاك، وإنما اختاره؛ أنه اسم إشارة إلى الواحد المذكر من ذوي العلم وغيرهم، والمصادر تصح الإشارة به إليها[٣]، وقد ورد رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن إذ قال: ((في لغة[٤] من أعمل القول من العرب كعمل الظنّ فذاك ينبغي أن يفتح "أنَّ"،.... ألا تراه يقول: أشهدُ أنَّك صادقٌ، إنما هو: أشهد على ذلك))[٥]، فإذا أعمل القول عمل الظنّ تفتح همزة أنّ معه، ثم مثّلَ صحة فتح همزتها بأنها يصلح أن يقوم مقامها "ذلك"، ومن قوله هذا يتبين أن ما قاله ابن جني موافق لقول الأخفش كما ذكر ابن الدهان، وأما بقية الشرّاح فقد فصلوا القول في المسألة دون نسبتها للأخفش، فيكون ابن الدهان متفردًا بذلك.

المسألة التاسعة عشر: "لا" دخلت عليها همزة استفهام

نقل ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع آراء النحاة ورأي الأخفش في " لا" إذا دخلها معنى التمني فقال: ((فالاستفهام المحض حكم "لا" معه حكمها قبل دخول الهمزة في الوصف والخبر، فتقول: ألا رجلَ عاقلَ وعاقلًا، وعاقلٌ،.... فأمَّا إذا دخلها معنى التمني فالبناء مع الاسم كالبناء قبل دخول الهمزة، وبناء الاسم مع الصفة كذلك، وكذلك وصفه على لفظه، فإذا وصفته على موضعه فإنَّ سيبويه والخليل لا يريان ذلك، ويقولان: حكم الابتداء قد زال لمعنى التمني، والجرمي يقول به، ولا خبر له البتة؛ لأنه على نية مفعول، والمفعول لا خبر له، إلا في " ظننت" وأخواتها، والمازني يجيز الرفع كما جوّزه في الاستفهام، ويجعل له خبرًا مضمرًا كما كان قبل دخول الألف،

---

(١) ينظر: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٢٨٥.

(٢) اللمع في العربية لابن جني: ٤١

(٣) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١٥٢– ١٥٣

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١٢٤، لغة بني سُلَيْم.

(٥) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١١٨

ويقول: ألا غلامَ أفضلُ من زيدٍ؟ ويقول: قد يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله معنى خلاف معناه، فأما قول الشاعر: (البيت من الوافر) [١]

ألا رجلًا جزاهُ اللهُ خيرًا يدُلُّ على مُحَصِّلةِ تبيتُ

فإن الخليل يقول: هو منصوب بفعل مضمر؛ لأنه متمنٍّ، وأمّا يونس والأخفش فيقولان: نون مضطرًا)) [٢]، فالحديث عن "ألا" التي تفيد التمني وحكمها عند النحاة، فأول من أشار إليها سيبويه، ووضع لها أحكامًا غير ما كانت لها قبل دخول الهمزة، وجعلها عاملة في الاسم فقط، وهي مع الاسم في موضع مبتدأ، ولا خبر لها لا لفظًا ولا تقديرًا، فقال: ((واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر[٣]، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر)) [٤]، وجعلها مستغنية عن الخبر كاستغناء " اللهم غلامًا" فقال: ((ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: ألا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنيًا عن الخبر كاستغناء اللهم غلامًا، ومعناه: اللهم هب لي غلامًا)) [٥]، ففي المثال الأول " أفضل" خبر "لا" مرفوع، وأما إذا دخلها معنى التمني لم يجز أن يكون مرفوعًا على أنه خبر "ألا" وإنما نصبه على أنه صفة لغلام، وقد أوردَ خالد الأزهري هذا المعنى عن الخليل، وسيبويه فقال: الاعتماد عند سيبويه والخليل أن "ألا" هذه يلحظ فيها معنى الفعل والحرف، فهي بمنزلة: أتمنى، فلا خبر لها، كما أن أتمنى لا خبر لها، و"ألا" لا تعمل عندهما إلا في الاسم فينبني إذا كان مفردًا، وينصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف [٦]، وما ذكره خالد الأزهري يعود بنا إلى إلى ما ذكره ابن الدهان من قول الخليل بأن " ألا رجلًا " في قول الشاعر منصوب بفعل مضمر وأراد به " أتمنى"، والمبرد ذكر حجج النحويين بأنه دخل فيه معنى التمني، فزال عنه الابتداء،

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي: ٣/ ٥١.

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٥١، وذكره ابن السراج في الاصول: ١/ ٣٩٨.

(٣) قصد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب، أي: ما ليس طلبًا، ولا إنشاءً.

(٤) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٧.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٩، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٦.

(٦) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٣٥٥.

وموضعه النصب[١]، ونقل سيبويه رأي الخليل فقال: ((وسألت الخليل رحمه الله عن قوله: " ألا رجلًا جزاه الله خيرًا" فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلًا جزاه الله خيرًا)) [٢]، واختلف رأي المازني عن بقية النحاة في أنه أبقى جميع ما لها من عمل وأحكام قبل دخول الهمزة، وهو بهذا يتماشى مع الإطلاق الذي ذكره ابن مالك لـ" ألا"، وسيبويه يعملها في الاسم، ولا يُجَوّز إلغاؤها، ولا يُجَوّز أيضًا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء[٣]، فالذي ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة أن "لا" تنصب النكرة التي تليها، وتبنى معها على الفتح، ولا توصف أو يعطف عليها بمرفوع، وأما " ألا" فأخذت حكم "لا"

فتنصب ما بعدها ولكن لا ينون ولا يضاف، والذي ورد في البيت الشعري " ألا رجلًا " قد علله الخليل على إضمار فعل، وقال يونس والأخفش: إنه من باب الضرورة الشعرية، فقد نون اضطرارًا، ولم أقف على رأيه هذا في كتابه معاني القرآن.

المسألة العشرون: لا عـاملة عمل ليس

ذهب ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع في بيانه قول ابن جني: بعدم إجازته قول الشاعر: (البيت من الطويل) [٤]

وما هجرتُك حتى قلتِ مُعلنةً لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ

فقال: ((قد بيّنا أنّ النفي جواب سائل، أو مقدر السؤال، فكأن هذا الشاعر قيل له: ألك ناقةٌ في هذا الامر أم جملٌ؟ أو قيل: ألك حولٌ أو قوةٌ في هذا الأمر فاستعن بالله تعالى، فأجاب نافيًا لكلامه فقال: لا حولٌ ولا قوةٌ، والخبر مضمر، وهذه "لا" غير عاملة، ويجوز أن تجعلها بمنزلة

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ٣٨٢- ٣٨٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/ ٣٠٨، والاصول لابن السراج: ١/ ٣٩٨.

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٥٦، شرح ابن عقيل: ٢/ ١٨.

(٤) ديوان الراعي النميري، شرح: د- واضح الصّمد، ط١، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ١٨٧، وفي البيت: وما صَرَمْتُك.

"ليس" ويضمر الخبر، وهذا القسم لا يلزم الخبر، وهذا القسم لا يلزم فيه تكرار "لا" كما قال: (البيت من الطويل) [١]

فرطنَ فلا ردٌّ لما فات فانقضى ولكن تعوَّض أن يُقالَ عديمُ

ألا ترى أنها لو كانت في البيت هي التي تكون جواب الهمزة و" أم " للزم تكريرها، وأنكر الأخفش ذلك، وقال: إنَّما هو مبتدأ)) [٢]، فعلل ابن الدهان البيت الشعري الذي لم يجز ابن جني فيه رفع ما بعد "لا" (لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ) باعتبار أن النفي جواب سائل، أو تقدير سؤال، فكان البيت ردًا على السؤال بالنفي، وأضمر الخبر، ولم يعمل "لا"، كذلك أجاز أن تجعلها بمنزلة "ليس" وخبرها مضمر، وفي البيت الثاني الشاهد فيه إعمال "لا" عمل ليس؛ لأنها غير مكررة، وما بعدها اسمها مرفوع، ثم نقل رأي الأخفش في أنه أنكر إعمال "لا" عمل "ليس"، وقد نصَّ النحاة على أن "لا" تعمل عمل ليس كسيبويه [٣]، والسيرافي [٤]، وابن يعيش[٥]، والمرادي[٦]، وابن وابن هشام[٧]، وخالد الأزهري[٨]، ولكن هناك من منع أن تعمل "لا" عمل "ليس" فقال المرادي: ((((ومنع المبرد، والأخفش، إعمال "لا" عمل "ليس"))[٩]، فوافق قول المرادي قول ابن الدهان في أن الأخفش منع إعمال "لا" عمل "ليس"، وكما ذكر شرّاح اللمع إعمالها [١٠].

([١]) البيت لمزاحم العُقيلي، كتاب سيبويه: ٢، ٢٩٧– ٢٩٨، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٢٦– ١٢٧ ولم يذكر له مرجع.

([٢]) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ١٢٦– ١٢٧.

([٣]) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٩٦.

([٤]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/٢١– ٢٢.

([٥]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٠٩.

([٦]) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٢٩٣.

([٧]) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٢٩٢.

([٨]) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٣٣٨.

([٩]) الجنى الداني للمرادي: ٢٩٣.

([١٠]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤١٣، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٩٢، وشرح اللمع للواسطي: ٥٦، وشرح اللمع للأصفهاني: ٣٩٥، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٢٩٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ١٥٧.

فالظاهر في هذه المسألة أن الأخفش لم يجز إعمال "لا" عمل "ليس" فقد ذكر في كتابه معاني القرآن أنواع "لا" وفصّل القول فيها، ولكنه لم يذكر مجيئها عاملة عمل "ليس"، ولكن رأيه هذا قد نقله عنه النحاة، وشارح اللمع ابن الدهان متفردًا بذلك من بين الشرّاح الآخرين.

المسألة الحادية والعشرون: لا النافية للجنس

هي لا التبرئة أو لا النافية للجنس تدخل على الجملة الأسمية، وتعمل عمل " إنَّ " وهي بهذا تكون من نواسخ الابتداء، تعمل فيما بعدها من المبتدأ والخبر، ولكن هناك خلاف بين النحاة في عملها فمنهم من ذهب إلى أنها عملت في الاسم ولم تعمل في الخبر، ومنهم من ذهب إلى أنها عملت في الاسم والخبر، فنقل شرّاح اللمع الأقوال في "لا" فقال الثمانيني: ((قال سيبويه: الخبر يرتفع؛ لأنه خبر مبتدأ، و "لا" عملت في المبتدأ للملاصقة وبقي الخبر في الرفع الذي كان عليه، وقال الأخفش: "لا" هي التي نصبت الاسم ورفعت الخبر)) [١]، فسيبويه كما ينقل الثمانيني ذهب إلى أن الخبر بقي على رفعه الأول؛ كونه خبر المبتدأ؛ لأن "لا" وأن عملت عمل " أن" فهي لم تقوَ على أن ترفع الخبر، وإنما عملت في الاسم لملاصقته لها[٢]، وأما رأي الأخفش في أنها عملت في الاسم والخبر؛ لأنها اقتضت اسمًا وخبرًا، فتعمل في كليهما[٣]، ورأى ابن برهان العكبري أن الخبر يرتفع بـ "لا" كما ارتفع خبر" إنّ"[٤]، ولم ينسب شارح اللمع الواسطي الرأي للأخفش بل نقل الآراء في المسألة دون نسبة[٥]، وأما العلوي فلم يذكر رأي الأخفش فيها، ولكنه تابع قول سيبويه في المسألة فقال: ((ولم تعمل لنقصان عملها إذا فرق بينها وبين النكرة، والذي يدلُّ على نقصان عملها أنّها إذا عملت إنَّما تعمل فيما يليها دون غيره، ويكون ما بعد الاسم مرفوعًا على أنّه خبر مبتدأ، فقولنا: لا رجلَ عندكَ، ف"عندك" خبر المبتدأ لا خبر "لا")) [٦]، فيكون مع مذهب سيبويه في أنها لم تعمل في الخبر، واختلفت طريقة الأصفهاني في نقل الخلاف الحاصل، فرأى أن فائدة الخلاف تظهر في بيان إعراب قول الشاعر: (فلا لغوُ ولا تأثيمَ

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤١٤- ١/ ٤٢٢، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام: ٣/ ٢٨٨- ٢٨٩.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٥، شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤١٤.

(٣) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ١٦٤.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٨٩.

(٥) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٥٤.

(٦) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ١٧٥- ١٧٦.

فيها) [1]، فقال: ((لأن "فيها" عند سيبويه خبر للاسمين أعني "لغوا وتأثيما " لأن "لغوا" مبتدأ " ولا تأثيم" في موضع المبتدأ وسد "فيها" مسد الخبرين، وعند أبي الحسن يرتفع "فيها" على أنه خبر أحد الاسمين وخبر الآخر مضمر)) [2]، فبيّن أن الخلاف الحاصل جعل لصدر هذا البيت إعرابين، فمرة يعرب على قول سيبويه، ومرة على رأي الأخفش ويكون هناك خبر مضمر، وتابع أبو البقاء العكبري الأصفهاني في نقل هذه الأقوال [3]، ومن صرّح بهذا الخلاف من الشرّاح ابن الدهان ناقلًا حجج الفريقين على ما ذهبوا إليه، فرأى أن الأخفش والمبرد[4]، ومن تابعهم من النحاة رفعوا بـ"لا" الخبر كما نصبوا بها الاسم، محتجين على ذلك بأن كلَّ شيءٍ عمل في المبتدأ يعمل في الخبر، إلا حرف الجر، وأما سيبويه فحجته على مذهبه قلة تصرفها، وأنها دون "أن" في العمل؛ لأنه "أن" تعمل في المعرفة والنكرة[5]، والخلاف الحاصل في عمل "لا" وهل عملت في الاسم والخبر أو عملت في الاسم فقط؟ نقلته كتب النحو[6]، كما نقله شرّاح اللمع ونسبه بعضهم لقائليه، وبعضهم الآخر لم ينسبه، وبالعودة إلى كتاب الأخفش معاني القرآن لتوثيق هذه المسألة وجدت رأيه فيها صريحًا في بيانه لمعنى قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾[7]، فقال الأخفش: ((وقال: ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾[8]، فنصبهما بغير تنوين؛ وذلك أنَّ كل اسم منكور نفيته ب "لا" وجعلت "لا" إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين؛ لأن "لا" مُشَبَّهة بالفعل كما شُبِّهت " إنّ" و "ما" بالفعل، و "فيه" في موضع خبرها، وخبرها رفعٌ؛ وهو بمنزلة الفاعل، وصار المنصوب بمنزلة المفعول به، و "لا" بمنزلة الفعل)) [9]، فالأخفش يصرح برأيه في كون "لا" تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنها أشبهت "إن" المشبّهة بالفعل، فصارت "لا" بمنزلة الفعل واسمها

([1]) ينظر: ديوان أمية بن ابي الصلت: ٥٤، هذا صدر بيت من الوافر وعجز البيت: (ولا غولٌ ولا فيها مليم)، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٢٩٩، والعجز مختلف عما نقل في شرح اللمع للأصفهاني:٣٩٢، وشرح اللمع للثمانيني:٤١٦/١ (وما فاهوا به لهم مقيم).

([2]) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٩٢.

([3]) ينظر: المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٢٩٩- ٣٠٠.

([4]) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٢٥- ٤٠٢ المقتضب للمبرد:٤/ ٣٦٠- ٣٦١.

([5]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ١١٤.

([6]) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام:٣/ ٢٨٨- ٢٨٩، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٣/ ١٢٩٧.

([7]) البقرة: ٢.

([8]) البقرة: ١٧٣.

([9]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٤.

بمنزلة المفعول به؛ لأنه منصوب، وخبرها بمنزلة الفاعل؛ لأنه مرفوع، وذكر شرطًا في إعمال "لا" فيما بعدها، وهو قوله: ((وجعلت "لا" إلى جنب الاسم)) أي: أنه لا يفصل بيها وبين اسمها فاصل فقال: ((وأمّا قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[1]، فرفع؛ لأن "لا" لا تقوى أن تعمل إذا فُصلت، وقد فصلتها ب" فيها" فرفع على الابتداء، ولم تعمل "لا")) [2].

فالذي أصل إليه في هذه المسألة أن الأخفش رأى أن "لا" تعمل في الاسم والخبر، كما عملت "إن" نقيضتها، ولكنها نقصت عن رتبتها فلا يفصل بينها وبين اسمها، ورأيه هذا هو ما نقله شرّاح اللمع عنه، ومنهم من أيّدَ رأي الأخفش كابن برهان العكبري، وابن الخباز، ومنهم من تابع سيبويه كالعلوي، وآخرون اكتفوا بنقل الخلاف في المسألة دون تبني أحد الرأيين.

المسألة الثانية والعشرون: لعلَّ مع أنَّ

في مسألة فتح همزة "أنَّ" ذهب ابن الدهان إلى جانب آخر فيها وهو لما ثبت أن "أنَّ" تقدر بمعنى "لعلَّ"، أجازوا دخول "ليت " مع "أنَّ" ولم يجيزوه مع "لعلَّ"، فقال: ((ولهذا المعنى[3]، دخلت مع ليت، فقلت: ليت أنَّ زيدًا منطلقٌ، ولا تقول: لعلَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ؛ لاجتماعهما في المعنى، والأخفش يحمل ذلك على السماع، ويقول: اقتصرت العرب في ليت ولم تقتصر في لعلَّ)) [4]، فيبدأ هذه المسألة بتعليل تجويز أن تأتي "ليت" مع "أنَّ" ومنعه مع "لعلَّ"؛ لأنهما بمعنى واحد، ولكن حمل الأخفش "لعلَّ" على المسموع بـ"ليت"، فقد نقل النحاة أن الأخفش أجاز ذلك، قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): ((فصل قوله: وقد أجاز الأخفش لعلَّ أنَّ زيدًا قائمٌ، قال الشيخ: وليس بالجيد إذ ليس معه إلا مجرد القياس، واللغة لا تثبت قياسًا، فمن زعم أنَّها مثلها فليجز: لكنَّ أنَّ زيدًا قائمٌ، ولا مجيز له، وقد جاء في الشعر: (البيت من الطويل) [5]

لعلَّك يومًا أنْ تلمَّ مُلمّة

---

(1) الصافات: ٤٧.

(2) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦.

(3) قصد مجيء "أنَّ" بمعنى "لعلَّ" .

(4) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٦٨.

(5) جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام: ٦٠٣، البيت لمتمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك، وهذا صدر البيت وعجزه: عليكَ من اللائي يدعنك أجدعا، الأجدع: المقطوع الأنف، والأقطع: المقطوع الأذن.

لما رآها للتوقع كـ"عسى"، وكان استعمال عسى بأنْ والفعل استعملها كذلك فقال: لعلَّك يومًا أن تلمَّ، وليس بالقوي لمخالفته لقياس استعمال الفصحاء)) [1]، وأيضًا نقل رأيه هذا ابن مالك فقال: أجاز الأخفش معاملة "لعلَّ" معاملة "ليت" في أن تدخل على "أن" بدون فاصل كقولهم: لعلَّ أنَّ الله يرحمنا، ثم قال: ورأي الأخفش هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل أن لا يكتفي بأن وصلتها إلا حيث يكتفي بالمصدر الصريح، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد "ليت" فالحق أن لا يكتفى به بعد "لعلَّ"، ولكن سمع فقبل بهذه المسألة مع مخالفتها الأصل [2]، فهو يرد مذهب الأخفش بما ذكره من أدلة تبطل قياسه، وعرض أبو حيان لهذه المسألة بأنها خالفت القياس وأن النحاة منعوا اتصال "لعلَّ" بأن، خلافًا للأخفش الذي جوزه قياسًا، فمذهبه جواز القول: لعلَّ أنَّك منطلقٌ، ولكنَّ أنَّك منطلقٌ، وكأنَّ أنَّك منطلقٌ، ثم نقل أبو حيان قول الجرمي فيها: بأن هذا كله رديء في القياس؛ لأن هذه الحروف إنّما تعمل في المبتدأ، و "أنَّ" لا يبتدأ بها، ودخول "ليت" على "أن" شاذ في القياس ولكن يكثر في السماع، والمنع مع "لعلَّ" خلافًا للأخفش إذ عامل "لعلَّ" معاملة "ليت" ومباشرة "ليت" لـ "أنَّ" شاذ، والقياس يقتضي منعه، ولكنه جاء في السماع فقبل، ولكن لا يقاس عليه [3]، واختار هذا القول أيضًا ناظر الجيش وأضاف أنه لا ثبوت لشيء من هذا عن العرب، كما أنه يكفي لرده نبوء الطباع عن التكلم به[4]، وبعد أن بينت أن النحاة قد منعوا، ولم يوافقوا الأخفش الرأي وجدت أن المبرد وهو أسبق من هؤلاء النحاة قد استحسن حذف "أن" مع الفعل إذا دخلت عليها "لعلَّ" ولكنه لم يمنعه مطلقًا فقد قال: ((ومن هذه الحروف "لعلَّ" تقول: لعلَّ زيدًا يقوم، و "لعلَّ" حرف جاء لمعنى مشبّه بالفعل،..... والخبر يكون اسمًا؛ لأنها بمنزلة "إنَّ" ويكون فعلًا، وظرفًا، كما يكون في "إنَّ" تقول: لعلَّ زيدًا صديق لك، ولعلَّ زيدًا في الدار، ولعلَّ زيدًا إن أتيته أعطاك، إذا ذكرت الفعل فهو بغير "أن" أحسن؛ لأنه خبر ابتداء، وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾[5]، فإن قال قائل في الشعر: لعلَّ زيدًا أن يقوم–

([1]) الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د–موسى بناي العليلي، د–ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد –العراق، د–ت، ٢/ ٢٠١– ٢٠٢.

([2]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠.

([3]) ينظر: التذييل والتكميل لابي حيان: ٥/ ١٥٤ – ١٥٦– ١٥٧.

([4]) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش: ٣/ ١٣٨٤.

([5]) الطلاق: ١.

جاز؛ لأن المصدر يدل على الفعل، فمجاز المصدر ها هنا كمجاز الفعل في باب عسى)) [1]، فالمبرد استحسن أن يكون الفعل بدون "أن" ولكنه لم يمنع مجيئه، وأجازه في الشعر فيبدو أن رأيه لا يختلف عن رأي الأخفش إلا أنه لم يذكر " أن" مع "لكنَّ" و "كأنَّ"، والأخفش لم يبن معنى الآية التي استشهد بها المبرد في قوله السابق، وأن المواضع التي وردت فيها "لعلَّ" في كتابه "معاني القرآن" لم يذكر فيها هذا الرأي، ولكن كتب النحاة قد حفلت برأيه ذكرته، ويبدو أن الأخفش قد قاس " لعلَّ" على "ليت" فأجاز أن تتصل بأن دون فاصل، وتفرد ابن الدهان بنقل هذه المسألة عن بقية الشرّاح.

المسألة الثالثة والعشرون: لو بمعنى ليت

نقل ابن برهان العكبري أن "لو" تأتي بمعنى "ليت" قال أعشى همدان: (البيت من الطويل) [2]

فما لبثَ الحجَّاجُ أنْ سلَّ سيفَهُ على جمعِنا يومَ التقينا فبدَّدا

وسَرِنا إليهِ في جموعٍ كأنّها جَبالُ شَروري لو تُعَانُ فَتَنْهَدا

أي: ليتها أعانها الله[3]، ثم ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة فقال: ((قال سعيد: وتقول على هذا الوجه: " لو يُضْرَبُ زيدٌ فيذهبَ عنَّا "، أي: ليته يضربُ؛ فكأن "لو" تجيء في معنى "ليت" وفي كتاب الله: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[4]، " فيُدهِنُوا " أي: ليتَكَ)) [5]، وأن ليت تكون

([1]) المقتضب للمبرد: ٣/ ٧٤.

([2]) ديوان أعشى همدان وأخباره حول(٣٠- ٨٣هـ)، تح: د- حسن عيسى أبو ياسين، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣م، ١٠٢، ورواية البيتين في الديوان:

دلفنا إليه في صفوف كأنهما جبال شروري لو تعان فتنهدا

فما لبث الحجاج أن سلَّ سيفه علينا فولّى جمعنا وتبدّدا

([3]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٣٥٩.

([4]) القلم: ٩.

([5]) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٣٥٩.

بمعنى لو في قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[1]، أي: لو كان لي كون معهم، فيكون لي فوز[2]، ثم نقل إنشاد الأخفش لبيتين من الشعر: (البيت من الطويل) [3]

فليتَ سماكيّا يحار ربابه يُقادُ إلى أهل الغضا بزمامِ

فيشرب منه جحوشٌ ويشيمهُ يعيْنَي قطامي أغرّ شأمِ

ففي هذه المسألة أن "لو" تأتي بمعنى "ليت" واستشهد لها ابن برهان بقول الشاعر، ثم نقل رأي الأخفش فيها، فقد وردت قراءة لهذه الآية بحذف النون من " فيدهنون" وأيضًا تأتي "ليت" بمعنى "لو" واستدل على ذلك بالآية القرآنية، وما أنشده الأخفش، مع أنه لم يوضح موضع الشاهد في ما أنشده الأخفش [4]، وخُرِجَتْ على أنها بمعنى ليت، وقد ذكر هذه القراءة سيبويه فقال: ((وتقول: ودَّ لو تأتيه فتحدثَه، والرفع جيد على معنى التمني، ومثله قوله عز وجلَّ: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ وزعم هارون[5]، أنها في بعض المصاحف: ﴿ ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيدْهِنُوا ﴾)) [6]، [6]، فالرفع في جواب "لو" لأنها بمعنى "ليت" للتمني، كما ورد في هذه القراءة، مع أنهم لم ينسبوها لقارئ، ومثل ما ذكره سيبويه أيضًا ذكر أبو البقاء العكبري أن إثبات النون في " فيدهنون" لأنها معطوفة على "تدهن"، وفي بعض المصاحف قرأت بغير نون على أنها جواب التمني[7]، وقد ذكر المالقي أن من معاني " لو" أن تأتي للتمني بمعنى "ليت" في المعنى لا في اللفظ والعمل، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[8]، أي:

([1]) النساء: ٧٣.

([2]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٣٥٧.

([3]) ينظر: لسان العرب: مادة (غرر) وذكر البيت الثاني فقط، ونسب البيت لأم خالد الخثعمية، ٣٦/ ٣٢٣٤

([4]) وردت في كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦، ولم ينسب القراءة لقارئ، كما لم ينسبها ابن برهان العكبري في شرحه للمع: ٢/ ٣٥٩.

([5]) ينظر: تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، ط١، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة– مصر، ١٩٩٣م، ١١/ ١٤، هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري، صاحب القراءات، فقد أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وابن اسحاق، وعبدالله بن أبي إسحاق، والخليل، وأخذ عنه: شعبة ووكيع، ويهز بن أسد وغيرهم.

([6]) كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦.

([7]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: ٧٥٤.

([8]) الشعراء: ١٠٢.

ليت لنا كرّةً، والمعنى التمني[١]، و وافقه المرادي والموزعي في هذا القول[٢]، وجاء في "معاني القرآن" للأخفش في بيانه معنى قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]، فهذا على جواب التمني؛ لأن معناه: ليت لنا كرةً، ثم قال الأخفش: إن " لو" بمنزلة "ليت"؛ لأن الرجل إذا قال: لو أنّي كنت فعلت كذا وكذا، فأراد: وددتُ لو كنت فعلت[٥]، وعند ملاحظة ما ذكره الأخفش وموازنته مع ما ذكره النحويون نجد أنه نصَّ على أن "لو" تأتي بمعنى "ليت" التي للتمني، مستدلًا على ذلك بما ورد من آيات قرآنية، وقراءة من حذف النون من "فيدهنوا".

المسألة الرابعة والعشرون: لولا والضمير بعدها

ذكر الواسطي والعلوي في شرحهما للمع "لولا" والضمير المتصل بها في باب "عسى" وذكرا قولًا للأخفش، فقال الواسطي: ((واختلفوا في "لولا" إذا اتصل الضمير بها، فالأخفش يجعله مرفوعًا، وسيبويه يجعله موضع جر)) [٦]، وقال العلوي: ((وعند سيبويه يكون موضع المضمر مجرورًا؟، وعند الفراء موضعه رفع بالابتداء، واختاره أبو الحسن)) [٧]، فتنطلق هذه المسألة من قول الواسطي: ((واختلفوا))، وذكر العلوي أقوالًا متعددة، فالمسألة خلافية في إعراب الضمير المتصل ب"لولا" فالأخفش جعله مرفوعًا، وسيبويه يرى أنه في موضع جر، ونقل سيبويه قول الخليل ويونس فقال: ((وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رفع)) [٨]، [٨]، وقد فصلَّ الانباري القول في هذه المسألة فقال: ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن الياء والكاف في موضع رفع، وذهب البصريون إلى أنها في موضع جر بـ"لولا"، ورأى المبرد أنه لا يجوز أن يقال: لولاي ولولاك، بل يجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير منفصلًا عنها كما جاء في القرآن الكريم حيث لم يأت بالضمير متصلًا قال تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

---

(١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: ٢٩١.

(٢) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٢٨٨- ٢٨٩، ومصابيح المغاني للموزعي: ٤١٦- ٤١٧.

(٣) البقرة: ١٦٧.

(٤) الشعراء: ١٠٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٧٢/١.

(٦) شرح اللمع للواسطي: ١٩٣.

(٧) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٨٥.

(٨) كتاب سيبويه: ٣٧٣/٢.

مُؤْمِنِينَ ﴾[1]، وأما حجج الفريقين، فكانت حجة الكوفيين أن الياء والكاف وضعت موضع الظاهر الذي مقامه رفع على مذهب الكوفيين، وابتداء على مذهب البصريين، وحجة البصريين أن المكنى في "لولاي ولولاك" في موضع جر؛ لأنهما لا يكونان علامة مرفوع، فالمصير إلى مالا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن نجعلهما في موضع نصب؛ لأنهما لم يسبقهما فعل مع فاعله، فإذا لم يكونا في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكونا في موضع جر[2]، ومثل ما ذكره الأنباري أيضًا جاء في المفصل للزمخشري فقال: أنك إذا كنيت عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى، فالشائع الكثير أن يكون منفصلًا فيقال: لولا أنت ولولا أنا وعسيتَ قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، ولكن أيضًا روى الثقات عن العرب قولهم: لولاي ولولاك وعساك، ثم تمثل بقول الشاعر: (البيت من الطويل)[3]

وكم موطنٍ لولاي طحتَ كما هوى بأجرامه من قلَّة النيق منهوي

فالشاهد في البيت قوله: "لولاي" إذ اتصلت "لولا" بالضمير، وهو في موضع الجر، ومذهب الأخفش أنه في موضع الرفع وأن الرفع محمول على الجر[4]، وحملهم الرفع على الجر فوضعوا ضمير النصب في رفع فهو في محل رفع مبتدأ إذا وقع بعد لولا[5]، ورجح أبو حيان مذهب الأخفش فقال: ((ومذهب الأخفش فيه إقرار "لولا" على ما استقر فيها من مجيء المرفوع بعدها، ويترجح بهذا، بأن الضمير فرع عن الظاهر، إذا لم تجر في الأصل، فكيف تجر في الفرع؟ بأنك جعلتها حرف جر احتاجت إلى شيء تتعلق به ضرورة، ولا شيء تتعلق به؛ ولأن مدلول لولا أنت ولولاك واحد، وفي لولا أنت يكون الكلام جملتين، وفي لولاك يكون الكلام جملة واحدة، فيترجح مذهب الأخفش))[6]، فهو لا يرى أنها تكون حرف جر؛ لأنها تحتاج إلى متعلق، وإذا لم تعمل في الأصل لم تعمل في الفرع، لذا فالواقع بعدها يكون في موضع رفع كما ذهب الأخفش، وقد

---

(1) سبأ: ٣١.

(2) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢/ ٦٨٧- ٦٨٩.

(3) خزانة الأدب للبغدادي: ٥/ ٣٣٦، وكتاب شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية لمحمد حسن شُرّاب: شُرّاب: ٣/ ٣٢٥.

(4) ينظر: المفصل في النحو للزمخشري: ٥٤- ٥٥، وتوضيح المقاصد السالك للمرادي: ٢/ ٧٤١.

(5) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٦٨٧/٢.

(6) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٤.

ذكر ابن عقيل دخول الضمير على "لولا" وما ورد فيها من شواهد شعرية وأقوال النحاة كسيبويه، والأخفش، والمبرد، لكنه لم يبد رأيه في قول الأخفش أو أن يرجح رأيًا[١]، والأنباري أيضًا رجح مذهب الكوفيين والأخفش، بأن الحروف تكون في موضع مبتدأ ولا تتعلق بشيء كقولهم: بحسبك زيد، ومعناه: حسبُكَ، فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر، وكذلك "لولا" إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في "بحسبك" والصحيح مذهب الكوفيين[٢]، وعند ملاحظة ما ذُكرَ عن الأخفش وموازنته مع أقوال النحاة، والخلاف الحاصل في المسألة نتوصل إلى أن الأخفش لا يرى أن "لولا" من حروف الجر، بدليل أنه عدَّ ما بعدها في موضع رفع، وتابعه ابن مالك في الألفية فلم يعد "لولا" من حروف الجر[٣]، فلا يكون ما بعدها مجرورًا، ورجح أغلب النحاة رأي الكوفيين والأخفش، ولم ينقل قول الأخفش في هذه المسألة من بين الشرّاح سوى الواسطي والعلوي.

المسألة الخامسة والعشرون: " لئن" بمعنى " لو"

قال ابن برهان العكبري في شرحه للمع أن " لو" في المعنى ماضية، و "لئن" مستقبلة، ولكن تشبه أحدهما الأخرى؛ لأنهما حرفا شرط يكون لفظ الفعل بعدهما بصيغة الماضي في السعة[٤]، ولكن قد تأتي "لئن" بمعنى "لو" على رأي الأخفش، فقال ابن برهان: ((قال أبو الحسن سعيد: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾[٥]، معناه: ولو أتيت، ألا ترى أنك تقول: تقول: لئن جئتني ما ضربتك، على معنى: لو جئتني ما ضربتك، كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا...﴾[٦]، يقول: لو أرسلنا ريحًا، لأن معنى "لئن" معنى "لو" كذلك يفسره المفسرون)) [٧]، فـ لئن" تأتي بمعنى "لو" وإن كانت الأولى مستقبلة والثانية ماضية، ثم استدل

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٦-٧- ٨.

(٢) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢/ ٦٨٩.

(٣) ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني، د-ط، مكتبة دار المنهاج، الرياض -المملكة العربية السعودية، د-ت، ١١٥.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٣٤٣/٢.

(٥) البقرة: ١٤٥.

(٦) الروم: ٥١.

(٧) شرح اللمع لابن برهان العكبري:٢/ ٣٤٤.

على ما ذهب إليه بقول الأخفش فيها، والأخفش هنا ذكر أن هذا المعنى هو ما ذكره المفسرون في "لئن"، وقد جاء هذا المعنى في تفسير معنى الآية عند الفراء إذ ذكر أنها: ((أجيبت "لئن" بما يجاب به "لو"، ولو ماضية، ولئن مستقبلة، ولكن الفعل ظهر فيهما بفَعَل فأُجيبتا بجواب واحد، وشُبّهت كل واحدة بصاحبتها، والجواب في الكلام في "لئن" بالمستقبل مثل قولك: لئن قمت لأقومنَّ، ولئن أحسنت لتُكرمنَّ، ولئن أسأت لا يحسنْ إليك، وتجيب لو بالماضي فتقول: لو قمت لقمت، ولا تقول: لو قمت لأقومنَّ، فهذا الذي عليه يُعمل، فإذا أُجيبت لو بجواب لئن فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالمضي، ألا ترى أنك تقول: لو قمت، ولئن قمت، ولا تكاد ترى " تفعل" تأتي بعدهما، وهي جائزة، فلذلك قال: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾[1]، فأجاب "لئن" بجواب "لو"، وأجاب "لو" بجواب "لئن" فقال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾[2]))[3]، ومن قول الفراء يمكن أن أقول: إنه على اختلاف دلالتهما على الزمان إلا أنه يمكن أن تجاب لو بجواب لئن وهذا جائز عنده، واستدل على ذلك بآيات قرآنية أجيبت لئن بجواب لو، إذ قال تعالى: ﴿ فَرَأَوْهُ ﴾، فـ" لئن " مستقبلة وجوبها ماضي، واجيبت "لو" بجواب "لئن" في قوله تعالى: ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾، فالمثوبة لم تتحقق بعد فدلت على المستقبل، إذ إنهم لو آمنوا فجزاؤهم مثوبة، وقد بيّن النحاس معنى الآية على قول الأخفش، وقول الفراء، فمعناها على رأي الأخفش: ((أنهم كفروا وقد تبيّنوا الحق فليس تنفعهم الآيات)) [4]، وعلى رأي الفراء: ((أجيبت "إنْ" بجواب "لو" لأن المعنى: ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ﴿ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾، وكذا تجاب "لو" بجواب "إنْ" تقول: لو أحسنت أُحسن إليك، ومثله ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾، أي: لو أرسلنا ريحًا)) [5]، فالنحاس نقل رأيهم ولكنه ذكر "لئن" بـ" إنْ" ولم يذكر تفصيلًا آخر ، ونجد ذكر هذا عند أبي البقاء العكبري في التبيان إذ عدَّ " لئن" مكونة من "لام موطئة للقسم" وهذه اللام ليس لازمة بدليل عدم مجيئها في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ﴾[6]، و "إنْ" شرطية، وهي بمعنى " لو" [1]، هذا ما نصَّ عليه الأخفش في أنها: ((في

---

(1) الروم: ٥١.

(2) البقرة: ١٠٣.

(3) معاني القرآن للفراء: ٨٤.

(4) معاني القرآن للنحاس: ٦٩.

(5) المصدر نفسه: ٦٩.

(6) المائدة: ٧٣.

في الإعراب على أن آخره معتمد لليمين، كأنه قال: والله ما اتبعوا، أي: ما هم بمتبعين)) [٢]، وما نقله ابن برهان العكبري في شرحه عن الأخفش هو ما ذكر في كتابه " معاني القرآن " [٣].

والذي نصل إليه أن الأخفش ذهب إلى أن "لئن" تأتي بمعنى "لو" وإن اختلفت دلالتهما على الزمان، واللام موطئة للقسم، و"إنْ" شرطية، ويكون في الكلام جواب القسم الذي يغني عن جواب الشرط، فتكون "لئن" بمعنى "لو"؛ لأنها متضمنة معنى الشرط، فقد قال الأخفش: ((يقول العرب: لو جئتني، أو حدَّثتني فأسمعْ منك، أي: حدّثني فأسمع منك، وذا شائع في كلام العرب)) [٤]، فوقع في جوابها الفاء التي تدخل على جواب الشرط.

المسألة السادسة والعشرون: "ما" الداخلة على إنَّ وأخواتها

نقل ابن برهان العكبري في شرحه للمع في باب إنَّ، دخول "ما" عليها فتكفها عن العمل، ويكون ذلك تكرارًا للتوكيد، ثم قال: ((وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنَّما زيدًا قائمُ، فأعمل مع زيادة "ما")) [٥]، فـ "ما" الداخلة على إنَّ وأخواتها تكفها عن العمل، وقد تناولها الشرّاح في باب مستقل سمّاه ابن جني في كتابه " اللمع في العربية" " باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره " [٦]، ومنها " إنَّ واخواتها " تدخل عليها "ما" فتكفها عن العمل، وعلل الشرّاح لذلك بقولهم: " إنَّما زيدٌ قائمٌ " معناه: تخصيص ما بعدها ونفيه عن سواه[٧]، وقالوا هذا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ﴾[٨]، أي: أنه مخصوص بالنذارة، ونفيت عمن سواه، وجاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[٩]، و: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾[١٠]، فجعلوا "ما" كافة لهذه الحروف عن

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: ١/ ٩٩.

(٢) كتاب معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٦١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٦١.

(٤) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٣٥٩.

(٥) المصدر نفسه:١/ ٧٥

(٦) ينظر: كتاب اللمع في العربية لابن جني: ١٥٢– ١٥٣، وهي: " إنّما، وكأنّما، ولكنّما، وليتما، ولعلّما، وإذ، وإذا، وهل، وهمزة الاستفهام، وجميع الظروف المستفهم بها إذا كانت مُلْغيات غير مستقرات".

(٧) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٩٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٦.

(٨) الرعد: ٧.

(٩) النساء: ١٧١.

(١٠) المائدة: ٥٥.

العمل الذي تقضيه وتؤثره، فبقي الكلام على ما كان عليه من الابتداء وخبره، وأدخلت هي توكيدًا للجملة التي بعدها[١]، ولكن الإعمال المروي فيها تناقلته كتب النحو عن العرب، وتفرد ابن برهان برهان العكبري من بين شرّاح اللمع بالرواية المنقولة عن الأخفش أن العرب أعملت "أنَّ" مع زيادة "ما"، وذكر ابن مالك ما نقله ابن برهان عن الأخفش[٢]، وكما نقل خالد الأزهري بأن السماع المروي عن العرب قد نقله الأخفش والكسائي[٣]، فالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هل يجوز الإعمال عند دخول "ما" أو يجب الإهمال؟ وجواب هذا ذكره الشرّاح، فقال الثمانيني: ((ولو قرئ ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ ﴾، ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ ﴾ بنصب الاسم على أن تجعل "ما" زائدة كقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[٤]، لكان جائزًا في العربية، إلا أنه لم يقرأ به)) [٥]، ولمثل هذا الرأي ذهب الواسطي في في شرحه بأنه حكي عن بعض العرب أنهم أعملوها بجعل "ما" زائدة، ورأى أن الأكثر هو الإهمال [٦]، وذهب العلوي إلى ذكر رأي النحاة فيها فقال: إن الجمهور كـ" سيبويه وأصحابه " إذا إذا دخلت "ما" على إنّ وأخواتها أبطلوا عملها، فتصبح عندهم بمنزلة "هل" ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾[٧]، فلو كان لها أثر وعملت لم يقع الفعل بعدها؛ لأنها إنما عملت في الأسماء لمشابهتها الأفعال، والفعل لا يدخل على الفعل، ولا على ما اشبه الفعل[٨]، وذكر سيبويه قول الخليل في المسألة فقال: ((وقال الخليل: إنَّما لا تعمل فيما بعدها، كما أنَّ أرى إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إنَّ من الفعل ما يعمل)) [٩]، ولكنه قبل هذا

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ١٩٤- ١٩٥- ١٩٦- ٢/ ٩٩٦، وشرح اللمع للواسطي: ٢٦٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي:٦٨٥، وشرح اللمع للأصفهاني: ٨٠٤- ٨٠٥، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٨٨، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٧٠٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٥٨٦- ٥٨٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٣١٨.

(٤) المؤمنون: ٤٠.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٩٩٦.

(٦) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٥٦.

(٧) الأنفال: ٦.

(٨) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٦٨٣- ٦٨٤.

(٩) كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٨، ٣/ ٣٣١.

هذا ذكر ((وأما ليتما زيدًا منطلقٌ فإنَّ الإلغاء فيه حسن)) [١]، ومن خلال ما ذكره فهو بيّن الوجهين في دخول "ما" على " إنَّ وأخواتها " من الإعمال والإهمال، فأما أن تكفها عن العمل وتبطل عملها، أو أن تجعل "ما" ملغاة وزائدة فيبقى العمل [٢]، وجاء في معاني القرآن للأخفش أنه لم يعمل " إنَّ " التي دخلت عليها "ما" في قوله تعالى: ﴿ إنَّما صنعوا كيدَ ساحرٍ ﴾[٣]، ((فجعل " إنَّ " و "ما" حرفًا واحدًا، وأعمل " صنعوا " كما قال: إنَّما ضربوا زيدًا، ومن جعل "ما" بمنزلة "الذي" رفع "الكيد")) [٤]، فلم تعمل "إنَّ" لدخول "ما" عليها، فعمل الفعل " صنعوا " في "كيد".

ومن خلال ما تقدم في هذه المسألة يمكن القول بأن فيها مذهبين: الأول: وهو الأكثر إهمالها لأن "ما" كفتها عن العمل، والثاني: وهو الأقل وفيه إعمالها وهو المروي عن بعض العرب، وهذا القول الذي نقله الأخفش والكسائي عن العرب، وذكر أغلب النحاة الوجهين فيها، وهو ما ذكره شرّاح اللمع.

المسألة السابعة والعشرون: " ما " الموصولة اسم

نقل شرّاح اللمع الثمانيني، والأصفهاني وابن الخباز أن الأخفش عدَّ "ما " الموصولة اسمًا، وليس حرفًا كما ذهب الجمهور، قال الثمانيني: ((سيبويه يجعلها حرفًا، والأخفش يجعلها اسمًا)) [٥]، ولم يفصل في قولهما، وقال الأصفهاني: ((قلت: "ما" هذه حرف عندنا، وعند الأخفش اسم لأنه يدخل عليه عوامل الأسماء فصارت كالأسماء نحو الباء في ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[٦]، والكاف في ﴿ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾[٧]، وحروف الجر من خصائص الأسماء ، قال: ولا يلزم أنه لا يعود إليه من الصلة ضمير ظاهر؛ لأني أقدر الهاء في الصلة، ويكون الهاء كناية

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١/ ٢١٢- ٢١٣، ورصف المباني للمالقي: ١٢٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١/ ٥٣٣.

(٣) طه: ٦٩.

(٤) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢١٤- ٢١٥.

(٥) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ١٩٩.

(٦) البقرة: ١٠.

(٧) الاعراف: ٥١.

عن المصدر؛ لأن ذكر الفعل ذِكرُ المصدر فتقدير قوله: ﴿ كَمَا نَسُوا ﴾أي: كما نسوه، فالهاء كناية عن النسيان وهو يعود إلى "ما" المنبئ عن النسيان، وإن قلتم إن ضمير المصدر ليس كصريحه بدليل امتناع قولهم: مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرو قبيح، قلت لكم: ضمير المصدر وإن خالف صريحه في هذا فلم يخالفه في تعدية الفعل إليه ألا ترى أنا نقول: أعجبني قيامٌ قمته فتعدى "قمت" إلى ضمير قيام، كما تقول: قمتُ قيامًا، وتقول: ضربته زيدًا كما تقول: ضربتُ ضربًا زيدًا، فضمير المصدر وصريحه غير مخالفين في هذا بل هما متفقان فلا وجه لإنكار "إضمار" هذا الهاء في صلة "ما")) [1]، وينقسم قول الأصفهاني إلى قسمين الأول: بأن "ما" حرف عندنا، وهو بهذا يشير إلى مذهب الجمهور في "ما" والذي يقول: بأنها حرف، وهو يتابع الجمهور ، وهذا مذهب سيبويه، ومن تابعه من الجمهور، وكذلك المبرد، وابن يعيش [2]، فذهبوا إلى أنها ك "أن" في كونها حرفًا غير أنهما اختلفا في العمل، وعليه فـ" ما " لا تحتاج إلى عائد، فقولنا: أعجبني ما صنعتَ فهو بمنزلة قولك: أعجبني أنْ قمت، فيقدر: أعجبني صنيعك، وأما القسم الثاني من قول الأصفهاني فهو ما نقله عن الأخفش، والذي يدور في ثلاثة محاور: الأول: رأى الأخفش بأن "ما" المصدرية اسم، ويستدل على ذلك بقبولها علامات الاسم كالباء والكاف في الآيتين الكريمتين، والثاني: أنه ليس لزامًا أن لا يعود إليه ضمير الصلة؛ لأنه يقدر ذلك الضمير، لأن سيبويه والجمهور يرون أنها لا تحتاج العائد، فالتقدير في قوله تعالى: ﴿ كَمَا نَسُوا ﴾ أي: كما نسوه، فالضمير "الهاء" جاءت كناية عن النسيان العائد إلى "ما"، والثالث: يرد فيه على من قال بأن الضمير في المصدر ليس كالصريح، فيردْ: بأنه وإن خالف في قولنا: مروري بزيدٍ حسن وهو بعمرو قبيح، فهو لم يخالف في تعدية الفعل إليه، ويمثل لذلك بالقول: أعجبني قيام قمته، فتعدى قمت إلى ضمير قيام كما تقول: قمت قيامًا، وعليه فضمير المصدر وصريحه متفقان، ولا وجه لإنكار إضمار الضمير في صلة "ما"، وأما ما نقله ابن الخباز في شرحه عن الأخفش قال: ((وذهب أبو الحسن إلى أنَّها اسم جاءت بمعنى الحدث كما يجيء الذي بمعناه كقولك: عجبت من القيام الذي يوم الجمعة، والعائد عنده محذوف، فإذا قلت: عجبت مما

([1]) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٦٤- ٧٦٥، وأيضًا ذكرها في: ٦٥٧.

([2]) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٢٦، والمقتضب للمبرد: ٣/ ٢٠٠، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٢/ ٩٩٥، والجنى الداني للمرادي: ٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٨.

قعدت، فتقديره عنده: مما قعدته، أي: من القعود الذي قعدته))[1]، فلم يخرج ابن الخباز عما نقله الأصفهاني في أنها اسم، وجاءت بمعنى الحدث، والعائد محذوف يقدر في الكلام، وذهب المبرد إلى أن الأخفش يرى أنها اسم وتحتاج إلى الضمير سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، فقولهم: أعجبني ما صنعت، تقديره: ما صنعته، كما يقال: أعجبني الذي صنعته، كما أنه لا يجيز: أعجبني ما قمتَ؛ لأنه فعل غير متعدٍ فلم يصح تقدير الضمير معه [2]، وقد نصَّ الأخفش على كون "ما" اسمًا في أحد الشواهد الشعرية في كتابه معاني القرآن فقال: ((وأنشد قيس بن الخطيم: [3] (البيت من الطويل)

إذا أنتَ لم تنفعْ فضُرَّ فإنَّما يُرَجَّى الفتى كيما يَضُرُّ وينفعُ

فهذا جعل "ما" اسمًا، وجعل " يضر وينفع " من صلتها)) [4]، ومن المواضع التي عدّه فيها "ما" اسمًا جاء في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[5]، فـ "ما" اسم هنا، و "عنتّم" صلتها [6]، واحتج الأخفش ومن تابعه على صحة ما ذهبوا إليه بأنها لو كانت حرفًا ك "أن" لعملت في الفعل مثل " أن" لأن جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم يجدوها عاملة حكموا على كونها اسمًا [7]، والذي وافق مذهب الأخفش من الشرّاح هم ابن برهان العكبري، والواسطي، والعلوي، وأبو البقاء العكبري[8]، وأما من تابع الجمهور في كونها حرفًا فهم الثمانيني الذي عدَّها من الحروف الموصولة، والأصفهاني الذي ردَّ مذهب الأخفش في كونها اسمًا، وابن الخباز الذي يرى أنها حرف مصدري[9]، وقد ردَّ

([1]) توجيه اللمع لابن الخباز: ٥١٥.

([2]) ينظر: المقتضب للمبرد: ٣/ ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٢.

([3]) خزانة الأدب للبغدادي: ٨/ ٤٩٨، وفي رواية الخزانة: " يُراد الفتى" وليس " يُرجى ".

([4]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٣١.

([5]) التوبة: ١٢٨.

([6]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٦٨.

([7]) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/ ١٦١.

([8]) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٥٩٠- ٥٩١، وشرح اللمع للواسطي: ٤٤، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٨٦- ٥٨٨.

([9]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٨٩٥/٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٦٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٥١٤- ٥١٥.

الأصفهاني قول الأخفش بأسمية "ما" فقال: ((إن "ما" ها هنا حرف ودخول الجار عليه إنما جاز؛ لأنه مع ما بعده في تأويل المصدر فهو بمنزلة أنْ وأنَّ حيث جاز دخول الجار عليه في قولك: عجبت من أن قمت، لما كان في تأويل قيامك فهو إذا حرف، وقد نصَّ عليه سيبويه وقاسه بأنْ، وإضمار العائد في صلته دعوى فاسدة إذ لم يظهر في موضع ولا يحتاج إلى إضماره في تصحيح الكلام، والكلام بدونه مستقيم)) [١]، فتابع الأصفهاني سيبويه والجمهور في أنها اسم، ويعلل لدخول الجار عليه بأنها في تأويل المصدر فجاز ذلك، واستدل على صحة حرفيتها برأي سيبويه بها وقياسها على أنْ، وعدَّ إضمار العائد دعوى فاسدة؛ لأنه لم يرد ظهوره في مواضع من المواضع، وأن الكلام مستقيم دونه، وأما ابن الخباز فأنه نقل رأي الأخفش لكنه لم يبن رأيه فيما نقله عنه، وإنما ذكر فقط الآراء التي وردت فيها، ويظهر في هذه المسألة ذهاب النحاة إلى مذهبين الأول: سيبويه ومن تابعه على أنها حرف، والثاني: الأخفش ومن تابعه في أنها اسم واستدلوا على ذلك بأدلة مختلفة، وقدروا العائد على الصلة.

المسألة الثامنة والعشرون: الحروف بعد " إيا "

ذكر شرّاح اللمع في باب المعرفة والنكرة عند حديثهم عن الضمائر المنفصلة، ومنها ضمير النصب المنفصل " إياك "، فذكر الأصفهاني وابن الدهان، وابن الخباز رأيًا للأخفش في هذه المسألة مع آراء النحاة، فقال الأصفهاني: ((واختلف الناس في إيايّ وإياك وإياه فذهب أبو الحسن إلى أن الكاف والياء والهاء حروف لا محل لها من الإعراب وأن إيا اسم مضمر)) [٢]، فقد نقل ابن الدهان: ((وحكى المبرد عن الأخفش وغيره: أن "أيا" اسم مضمر والحروف التي في آخره ليتبين المقصود كالتاء في أنت والكاف في ذلك.... وأسدُّ هذه الأقوال عند الفارسي قول الأخفش مع النظر، والكلام فيما يتصل بـ"أيّا" من مثنى ومجموع كالكلام في الكاف)) [٣]، وقال محقق الكتاب: ((ذكر السيوطي رأي الفارسي والأخفش بأن الضمير المنفصل " أيّا" وهو للنصب وما يليه هي حروف لواحق تبين الحال من المتكلم أو المخاطب أو الغائب كاللاحقة في

([١]) شرح اللمع للأصفهاني: ٧٦٥.

([٢]) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٩٩.

([٣]) باب النكرة والمعرفة من كتاب الغرة لابن الدهان: ٦٦- ٦٧.

أنت وأنتما وأنتم وأنتن)) [1]، فيتوافق نقله مع ما نقله الأصفهاني قبله، وابن الخباز بعده الذي ذهب إلى القول: ((وأما المنصوب المنفصل فهو اثنا عشر ضميرًا، والأصل في هذه الاثنى عشر "إيّا" وفيها للنحويين خلاف كثير، والذي قاله ابن جني هو مذهب أبي الحسن[2]، وبه قال أبو علي[3]، وهو أنَّ إيّا ضمير منصوب، وهذه اللواحق التي تلحق من الياء والكاف والهاء، وتثنيتها وجمعها أدلة على أحوال المرجوع إليه)) [4]، وأما بقية شرّاح اللمع فأنهم ذكروا الأقوال المختلفة في " إيّا " ولم ينسبوها، فقال الثمانيني: ومن النحاة من قال: أيّا اسم مضمر وما بعدها علامة للخطاب والتكلم والغيبة، وليس اسم؛ لأن المضمر لا يضاف؛ لأن إضافة الشيء على أنه تنكر ثم أضيف، والمضمر لا يجوز أن يتنكر[5]، ونقل هذا القول الواسطي في شرحه[6]، وتابعهم العلوي وأبو البقاء العكبري [7]، فيظهر مما نقله النحاة أن الأخفش يرى في هذه الضمائر أنها مكونة من جزئين الأول " إيا" هو اسم مضمر والجزء الثاني هي اللواحق التي تلحق به من " الياء والهاء والكاف " أنها حروف لا محل لها من الإعراب، وتدل على أحوال المرجوع إليه في التثنية والجمع، وأيضًا تدل على التكلم والخطاب والغيبة، وأما رأي الشرّاح في هذه الأقوال فقال الثمانيني: والصحيح من هذه المذاهب أن " أيا" اسم وما بعدها من الحروف هي علامات للمتكلم والمخاطب والغائب [8]، وأما الواسطي فلم يرجح أيًا من هذه الأقوال، وتابع العلوي قول السيرافي في أن " أيّا" بمثابة اسم ظاهر وقد أضيف لمضمر وصار مضافًا ومضافًا إليه[9]، وعدَّ الأصفهاني قول الأخفش أصح هذه الأقوال مستدلًا على ذلك بأن " أيّا" اسم مضمر والمضمر لا

---

(1) المصدر نفسه: ٦٧.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: ١/ ٣١٢- ٣١٣، وأيضًا نصَّ عليه السيوطي في همع الهوامع: ١/ ٢٠٥- ٢٠٦.

(3) همع الهوامع للسيوطي: ١/ ٢٠٦ قال السيوطي: ((وهذا مذهب سيبويه والفارسي)).

(4) توجيه اللمع لابن الخباز: ٣٠٣.

(5) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٥٧٦.

(6) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٣٦.

(7) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣٣٧، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٤٦٠- ٤٦١.

(8) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٥٧٦.

(9) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٣٣٨.

يضاف إلى هذه الحروف؛ لأن إضافة المضمر غير مشاهد على حد تعبيره[١]، ويظهر في تعليل تعليل أبي البقاء العكبري لما نسبه إلى سيبويه وجمهور البصريين من أن " أيا" اسم مضمر واللاحق لها دلَّ على المخاطب والمتكلم والغائب وأنها ليست أسماء؛ لأن المضمر لا يضاف، بأنه وافق هذا المذهب الذي هو رأي الأخفش[٢]، وهذا ما رآه ابن الخباز في هذه الحروف اللاحقة ل" أيا" [٣]، وتابع ابن يعيش شرّاح اللمع في ترجيح قول الأخفش في أنه أَسَدُّ الأقوال في في " إيا" [٤]، وأما الرضي فقد عدَّ رأي الأخفش موافقًا لرأي الخليل والمازني في أن ما يتصل به به أسماء أضيف إيّا إليها[٥]، ولكن ما ذكره الأخفش عن " أيا" في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٦]، قال: ((ولم يقل: أنت تعبد؛ لأن هذا موضع نصب، وإذا لم يقدر في موضع النصب على "الكاف" أو "الهاء" أو ما اشبه ذلك من الإضمار الذي يكون للنصب جُعِلَ "إيّاك" أو "إيّاه" أو نحو ذلك مما يكون في موضع نصب)) [٧]، فعدَّ " إيّاك" ضمير نصب إذا لم يصلح يصلح أن يكون في موضع النصب أحد ضمائر النصب المتصلة ممثلًا لها بالكاف والهاء وما أشبهها، وأن لم يفصل في المسألة، لكن ما نُقِل عنه يبين رأيه في الحروف الداخلة على " إيّاك" وأيّده أغلب النحاة ومنهم شرّاح اللمع في أن مذهبه هو أصح المذاهب فيها.

المسألة التاسعة والعشرون: ما في التعجب

نقل شرّاح اللمع آراء للأخفش في "ما" في التعجب، ويبدو أن له فيها آراء مختلفة كما ذكر ذلك الشرّاح ونحاة آخرون، وقد تناولتها دراسات كثيرة؛ لأن هذه المسألة قد اشتهرت عن الأخفش في تعدد آرائه فيها، وقد نقل الثمانيني رأيين، تابعه بقية الشرّاح في أحدها، وتفرد هو في الآخر، فنقلوا عن الأخفش أنه يرى: أن "ما" في التعجب في صيغة "ما أفعله" موصولة بمعنى الذي،

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٦٠٠.
(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/٤٦٠.
(٣) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٣٠٤.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٩٨.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٣٨.
(٦) الفاتحة: ٥.
(٧) كتاب معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٥- ١٦.

وهي مرفوعة بالابتداء، وما بعدها في موضع صلتها، والخبر مقدر محذوف[١]، وممن نقله أيضًا من النحاة ابن السراج، وأبو البركات الانباري دون أن ينسبه إلى الأخفش، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام [٢]، وقد تباينت الآراء حول رأي الأخفش هذا فقد ذهب بعضهم إلى القول بأنه رأيٌ فاسد؛ لأنه لا يجوز أن تقدر شيئًا لا يظهر في النظم ولا النثر، وأيضًا أن الصلة ما هي إلا توضيح للموصول، وكذلك الصفة هي توضيح للموصوف، أما التعجب فالغرض منه الإبهام فيتناقض اجتماعهما[٣]، وقد ذهب ابن مالك إلى ردّ قول الأخفش فقال: ((فيتحصل أيضًا أيضًا بقوله هذا إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر؛ إلا أن هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: تقديم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام.... والثاني كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسدّه، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شيء يحصل به استطالة، وكون الخبر محذوف دون استطالة حكم لا نظير له)) [٤]، [٤]، وكانت هذه الحجج التي ذكرها النحاة في ردّهم مذهب الأخفش في "ما" في كونها موصولة، وأما الرأي الثاني الذي نقله الثمانيني عن الأخفش فقال: ((ومرة يقول: ما اسم نكرة، وما بعده وصف له وخبر المبتدأ مقدر محذوف)) [٥]، ونقله ابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي،

([١]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧١٧، وشرح اللمع للواسطي: ١٧٨، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٩، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٣٩، واللباب لابي البقاء العكبري: ١٤٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٨٢.

([٢]) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/ ١٠٠، واسرار العربية للأنباري:١١٢- ١١٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٨/٧- ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، والجنى الداني للمرادي: ٣٣٧، ومغني اللبيب لابن هشام:٤/ ١٤.

([٣]) ينظر: التعليقة لابي علي الفارسي: ١/ ١٠٩- ١١٠، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني:١/ ٣٧٣- ٣٧٥، وشرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧١٧، وشرح اللمع للواسطي:١٧٩، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٩، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٣٩، واللباب لابي البقاء العكبري: ١٤٣-١٤٤، والمفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١

([٤]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١

([٥]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧١٧.

والمرادي، وابن هشام أيضًا [١]، وقد علل الثمانيني لردّه هذا الرأي بما علل به للرأي الأول، ويبدو أن للأخفش رأيًا ثالثًا في "ما" لم يذكره الشرّاح وذكرته كتب النحو الأخرى، وهو أنه يرى أن "ما" نكرة تامة بمعنى " شيء " غير موصولة، ولا موصوفة[٢]، وهو بهذا متابع لمذهب الخليل وسيبويه فقد قال سيبويه: ((وذلك قولك: ما أحسن عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به)) [٣]، وهذا الرأي ذكره الأخفش في معاني القرآن فقال: ((وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[٤]، فـ "ما" ههنا اسم وليست له صلة؛ لأنك إن جعلت ﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ صلة لـ "ما" صار كقولك: إنَّ الله نعم الشَّيء، أو نعم شيئًا، فهذا ليس بكلام)) [٥]، وهو بقوله هذا يوافق الخليل وسيبويه، والذي يمكن أن نصل إليه فيما نقله الشرّاح والنحاة أن للأخفش في "ما" ثلاثة مذاهب: الأول: ما تابع فيه سيبويه والخليل وجمهور النحاة في أنها نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة، والثاني: هو الرأي الأشهر بين آرائه بأنه جعلها موصولة وما بعدها صلة لها والخبر محذوف، والثالث: عدّها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها، وخبرها محذوف، وقد رُدَّ الرأيان الأخيران؛ لأن التعجب متضمن الإبهام، وإذا وصلتْ أو وصفت تناقض الجمع بينهما.

المسألة الثلاثون: الحروف التي تلحق الاسم عند التثنية والجمع

ذكر شرّاح اللمع أن رأي الأخفش في الحروف الداخلة على الاسم عند التثنية والجمع " الألف والواو والياء" هي دلائل إعراب، وليست إعراب أو حروف إعراب، وبينوا أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحاة [٦]، وإن الأخفش عدّها دلائل إعراب وليست علامات إعراب أو حروف إعراب، فذكر الثمانيني: أن الأخفش قال: ((التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب ولا

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، وارتشاف الضرب لابي حيان: ٤/ ٢٠٦٥، والجنى الداني للمرادي: ٣٣٧، ومغني اللبيب لابن هشام: ٤/ ١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١، والجنى الداني للمرادي: ٣٣٧، ومغني اللبيب لابن هشام: ١٤/٤، ومصابيح المغاني للموزعي: ٤٧٧ ولم ينسب الرأي.

(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٧٢.

(٤) النساء: ٥٨.

(٥) كتاب معاني القرآن للأخفش: ٣٩/١.

(٦) ينظر: الإنصاف للأنباري: ١/ ٣٥.

إعراب)) [1]، ووافقه الواسطي في شرحه والأصفهاني[2]، وهذا ما نقلته عنه الشروح الثلاثة، وبالعودة إلى رأي الأخفش في كتابه " معاني القرآن " وجدته مخالفًا لما نقله الشرّاح، وأغلب النحاة إذ قال: ((وجعلت " الياء" للنصب والجر نحو "العالمين " و "المتقين " فنصبهما وجرهما سواء، كما جعلت نصب الاثنين وجرهما سواء ولكن كسر ما قبل "ياء" الجميع، وفتح ما قبل "ياء" الاثنين ، ليفرق ما بين الاثنين و الجميع وجعل الرفع بـ"الواو" ليكون علامة للرفع وجعل رفع الاثنين بالألف)) [3]، فالذي ينص عليه كلام الاخفش أن هذه الحروف حروف إعراب ؛ لأنه قال: جعلت الياء علامة للنصب والجر، والواو للرفع ، والنصب والجر والرفع هي إعراب وذكر أنها علامة فدلت على كونها علامات للرفع وللنصب وللجر، ولو تساءلنا لماذا رأى النحاة قول الأخفش مختلف عن قول سيبويه الذي قال فيه: ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها :حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون)) [4]، فذكر أنها حرف إعراب، في حين عدّها الأخفش علامة للرفع وعلامة للنصب والجر، فهل فرق العلماء بين القولين ؟ وما الفرق بين العلامة والدليل ؟

قال التهانوي: ((الدليل في اللغة هو الهادي والمرشد ، وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)) [5]، وأما العلامة ((فـ"المشهور أنها ما يكون علمًا على الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود)) [6]، ومنه يظهر أن هذه الحروف لها اعتباران: الأول: أنها علامة تدل على التثنية والجمع، والآخر: أنها حروف إعراب على حد قول الأخفش وسيبويه، والذي يؤيد ما ذهبتُ اليه أن ابن الخباز عدَ هذه الحروف حروف إعراب وعلامة للتثنية وعلامة للرفع والنصب والجر[7]، وما ذهب اليه الشراح من أن الأخفش رأى أنها دلائل إعراب يرجع إلى أنهم فسروا قوله: علامة للرفع أو علامة للنصب والجر بأن العلامة بمعنى الدليل أي هي دليل

---

(1) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٣٠٥.

(2) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٢٢، وشرح اللمع للأصفهاني: ٢٤٩.

(3) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٤- ١٥.

(4) كتاب سيبويه: ١/ ١٧.

(5) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانوي، تح: د- علي دحروج، تر: جورج زيني، ط١، مكتبة ناشرون، بيروت -لبنان، ١٩٩٦م، ١/ ٧٩٧.

(6) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٠٦.

(7) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٩١ .

على الإعراب وليست إعرابًا، وجعلوا كلامه مخالفا لكلام سيبويه، ونص كلام الأخفش يشير فيه إلى كونها حروف إعراب، ولم يقل: إنها دليل إعراب، هنا سؤال يتبادر الى الأذهان إذا كانت هذه الحروف دلائل إعراب فما إعراب هذه الأسماء؟ وكيف تُعامل في حالة الرفع والنصب والجر؟ فعلامات الإعراب على اختلافها هي ما تدل على الحالة الإعرابية لما دخلت عليه والإعراب هو ما جيء به لبيان ما اقتضاه العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، فقال أبو حيان: ((وذهب الاخفش والمازني والزيادي والمبرد الى أن هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى إن هذه الحروف حروف إعراب كالدال من زيد، قال الأعلم : والحركات مقدرة في الحروف وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف ونسب هذا إلى الأخفش)) [١]، وعلى هذا الرأي فإنه قد نُسب الى الأخفش بأن الأسماء في التثنية والجمع معربة بحركات مقدرة على الحرف الذي يسبق حرف التثنية والجمع منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركات المجانسة لتلك الحروف؛ لكن الأخفش نص في كلامه على أن هذه الحروف جُعلتْ للنصب وللرفع وللجر ولم يذكر تقدير حركات قبلها، ولو كانت هذه الحروف دليل الإعراب فإنها أما أن تدل على الأعراب في الكلمة أو في غيرها، وإذا كانت في الكلمة فإنها تكون مقدرة في هذه الحروف على اعتبار أنها أواخر الكلمة، ويؤول هذا الكلام على أنها حروف إعراب كما ذهب إليه البصريون، وإن دلت على الإعراب في غير الكلمة كانت مبنية وليس في ما ذهب إليه الاخفش والمبرد والمازني إن التثنية والجمع مبنيان [٢]، ويبدو أن كون هذه المسالة من المسائل الخلافية بين النحاة لذا أخذت تفسيرات وتأويلات متعددة، واختلاف تسميتها بين الأخفش وسيبويه هو ما حدا بالنحاة إلى اعتبار قول الأخفش مخالفًا لسيبويه، وظاهر كلامه أنه عدها حروف إعراب وعلامة للتثنية والجمع إذ قال: إنك لو قلت " مؤمنان ومؤمِنَين " زدت عليهما الفًا ونون أو ياء ونون للتثنية إذن هي علامة للتثنية وهي زائدة على الاسم لو حذفت لم يتغير وذكر أنها للنصب والجر ومثل لها بـ" العالمين " في قوله تعالى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [٣]، فالمحل الإعرابي للعالمين أنها مجرورة بالياء

---

(١) منهج السالك لأبي حيان: ٩.

(٢) ينظر : الانصاف للأنباري: ٣٥/١.

(٣) الفاتحة: ١.

ولم يذكر تقدير حركات على ما قبل الياء[1]، ومن ذهب إلى عدّ هذه الحروف نائبة عن الحركات هو ابن مالك في ما شرحه الأشموني على الألفية فقال: إن المثنى والملحق به مرفوع بالألف، ومنصوب ومجرور بالياء المفتوح ما قبلها، والجمع السالم مرفوع بالواو ومنصوب ومجرور بالياء ؛ لكنه جعلها نائبة عن الحركات [2]، وتناقلت كتب النحو أن العلماء اختلفوا فيها، فقال أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ): هما حرفا إعراب، وانقلابهما دليل إعراب، وأما قطرب فقال: هما إعراب، وأنهم اختلفوا في تأويل كلام سيبويه فذهب بعضهم إلى أنه اعتبر الإعراب مقدرًا على تلك الحروف [3]، وقد أخذَ الجمهور باللغة المشهورة فيها، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين وقطرب، والزجاج والزجاجي وهو إعرابها بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًا [4]، ووردت لغة أُخرى في التثنية وهي أنها تلزم الألف مطلقًا في الرفع والنصب والجر فيقال: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى [5]، ويبدو أن النحاة يجمعون على أن هذه الحروف الداخلة على الأسماء أفادت التثنية والجمع، ولكن تعددت أقوالهم في إعراب هذه الاسماء بعد تثنيتها وجمعها، هل تعرب بالحروف الداخلة عليها؟ وهل تبقى معربة بالحركات كما كانت في حالة الإفراد؟ وهل تعرب بحركات مقدرة على حروف التثنية والجمع؟ فذهب كل فريق في تأويل ما يراه ملائمًا لرأيه، ولكنهم أخذوا باللغة المشهورة لتلك الحروف في أنها ترفع الأسماء بالألف للتثنية وبالواو للجمع، وتنصب وتجر بالياء في كليهما، وما يُستخلص في هذه المسالة أن الشرّاح ذكروا رأي الأخفش، ورأي غيره من النحاة باعتبارها مسألة خلافية تعددت فيها الآراء، فنسبوا إلى الأخفش أنه عدّها دلائل إعراب وليست حروف إعراب ولا علامات إعراب، ولكن الذي يظهر في كلامه غير ما ذكروا لأنه عدها حروف إعراب وعلامات للرفع وللنصب والجر وعلامة للتثنية والجمع، لهذا لزمت هذه الأسماء في تثنيتها

([1]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٤- ١٥.

([2]) شرح الأشموني: ١/ ٤٧.

([3]) ينظر: شرح عيون الإعراب: لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، تح: د- حسن جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ١٩٨٥م، ١٨٧، واسرار العربية للأنباري: ٥١- ٥٢، همع الهوامع للسيوطي: ١/ ١٥٨، شرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٦٥، شرح اللمع للأصفهاني: ٢٤٩.

([4]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٤، شرح ابن عقيل: ١/ ٥٧- ٥٨، شرح عيون الإعراب لابن فضّال: ٦٢، وظاهرة الإعراب في النحو العربي: د- أحمد سليمان ياقوت، د-ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية -مصر، ١٩٩٤م، ٥٧.

([5]) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٥٧، وشرح الأشموني: ١/ ٤٧.

وجمعها جمعاً سالمًا بالإعراب بالحروف رغم مسألة الخلاف بين النحويين التي نقلتها لنا كتب النحو، وأصبح المشهور فيها إعرابها بالإلف رفعًا في التثنية، والرفع بالواو في الجمع السالم، والياء نصبًا وجرًا مع فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع.

الفصل الرابع

الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش وتلقي شرّاح اللمع لآرائه

المبحث الأول: الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش

مدخل:

قبل الخوض في الأصول النحوية التي اعتمدها الأخفش الأوسط في آرائه التي نقلها شرّاح اللمع، أقف قليلًا عند أهمية الأصول النحوية، التي تمثّل الأساس الذي بُني عليه علم النحو، فلم يضع النحاة قاعدة نحوية أو حكمًا إلا واعتمدوا فيه على أصل من تلك الأصول، إذ قاموا بدراسة تلك القاعدة وتحليلها بناءً على أصل، ومما لا شك فيه أن أساس معرفة كل علم هو معرفة أصوله، والنحو العربي منذ نشأته أُقيم على أسس وأصول سار عليها النحاة، واتبعوها وألزموها لمن بعدهم[١]، فليتمّ وضع قاعدة نحوية أو حكم نحوي يجب إسناده إلى أدلة أصولية، وضعها النحاة من خلال دراستهم لفروع النحو، ومن خلال هذه القواعد بُنِيَ علم النحو العربي، فأصول النحو هو معيار وميزان قويم يقوم عليه علم النحو[٢]، وبعد استقراء آراء الأخفش في شروح اللمع ودراستها وتحليلها، للوقوف على رأيه والأصول التي اعتمدها كما نقل الشرّاح، وتقسم الأصول إلى عدة أقسام هي:

١- **السماع :**

أ- القرآن الكريم

ب-القراءات القرآنية

ت-الشعر

ث-اللغات

٢- القياس

٣- التعليل

٤- استصحاب الحال

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي في ضوء التفكير اللساني المعاصر: صلاح الدين يحيى، إشراف: د- فتيحة حداد، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري- تيزي وزو- كلية الآداب واللغات، الجزائر، ٢٠١٩م، ١.

(٢) ينظر: مقابسة في أصول علم النحو: د- علي توفيق الحمد، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية، ع١٨، ٢٠٠٠م، ٢١٤، ٢١٥.

١- السماع:

المقصود بالسماع هو((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا)) [١]، فما ذُكر هنا هو الأصول التي ذكرتها من القرآن الكريم والقراءات الواردة فيه فقد احتج النحاة بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، وحتى لو خالفت فقد احتج بها بعضهم، دون أن يُقاس عليها، ثم الحديث النبوي ولم أقف على رأي استشهد به الأخفش بالحديث النبوي في شروح اللمع، ثم اللهجات العربية وكلام العرب نظمًا ونثرًا إلى نهاية عصر الاحتجاج، فيعد السماع الأصل الأول، ودليلهم الأهم بين الأدلة الاحتجاجية، فالنحاة استندوا إليه في تقرير الأحكام النحوية، لإثبات صحة القاعدة النحوية، أو لاستعمال كلمة أو تركيب[٢]، والكلام المسموع الذي احتج به الأخفش:

أ- القرآن الكريم

يعد الاحتجاج بالقرآن الكريم من أهم الأصول والموارد التي احتج بها الأخفش لآرائه، فكتاب الله هو النص الأسمى والأرقى للغة العربية، والأصل الأول الذي اعتمده الأخفش للاستشهاد في أغلب مسائله، فالقرآن الكريم هو: ((النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة)) [٣]، فلا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهو أفصح ما نطقت به العرب، ومن هنا ظهرت الآيات القرآنية كشواهد في كتب النحو [٤]، ولم يختلف الأخفش عن غيره من النحاة في اعتماد الشاهد القرآني حجة على صحة مذهبه، كما في ورد في جملة من المسائل التي نقلها عنه شرّاح اللمع، وأُردها كما جاءت في ترتيب الفصول ومن أمثلة ذلك:

١- رفع الاسم الواقع بعد الظرف والمشتق : ذكر شارح اللمع الأصفهاني أن الأخفش احتج لصحة مذهبه في أن الظرف يرفع الاسم الواقع بعده كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح: د- محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق -سوريا، ١٩٨٩م، ٦٧.

(٢) ينظر: أصول التفكير النحوي: د- علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة، ط١، ٢٠٠٧م، ٣٣- ٣٤.

(٣) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ط٢، ١٩٥٧م، ٢٥.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي: د- محمد عيد، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٧م، ٣٣.

وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[1]، فمذهب الأخفش في هذه الآية أن "إلهٌ" مرفوع بالظرف المتقدم عليه [2]، وهذه المسألة من المسائل الخلافية، والظاهر أن الأخفش من أنصار المذهب الكوفي، الذين ذهبوا إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، واحتجوا لمذهبهم بقولهم: إن الأصل في قولنا: أمامك زيدٌ، وفي الدارِ عمرو، حلَّ أمامك زيدٌ، وحلَّ في الدارِ عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف عنه[3]، وعلى اختلاف التوجيه الإعرابي للآية الكريمة إلا أن مذهب الأخفش فيها، أن الظرف قد عمل في الاسم الذي بعده فرفعه.

٢- صلة أي: ذكر الثمانيني قولًا للأخفش في صلة " أي " في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [4]، فقال الثمانيني: ((وتقديره: يا أيها القوم الكافرون، وكان الأخفش يسمي هذه صلة " أي " وهذا ليس بصحيح في التسمية؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو ظرفًا مع الضمير الذي فيه، وهذا ليس من أحدهما، ولكنه لما كانت " أي" لا تتم إلا بهذا، كما أن الموصول لا يتم إلا بالصلة سماه صلة توسعًا ومجازًا)) [5]، وفي كتابه معاني القرآن ذكر أنها اسم وما بعدها صفة[6]، وهو وهو برأيه هذا وافق لمذهب سيبويه[7]، فيكون للأخفش في هذه المسألة قولان: فأما أن تكون " أي أي " موصولة، أو أن تكون موصوفة وعلل لما ذكره واحتج له بآيات من القرآن الكريم.

٣- إضمار "من" على المعنى دون اللفظ: نقل شارح اللمع الأصفهاني في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾[8]، رأيًا للأخفش فيها فقال: ((فإنما جاء قوله ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ ليفيد العدد مجردًا من الصغر والكبر؛ لأنه لو قال: ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ احتمل أن يكون من أحد القبلين فجاء ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾ دفعًا للمحتمل، وزعم الأخفش أن التقدير: فإن كان من ترث اثنتين فأضمر "من" على معناه دون لفظه، كما قال: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا

---

(1) الزخرف: ٨٤.

(2) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٠٤.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ١/ ٥١- ٥٢، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني: ٢٤٤ إذ نقل رأي الأخفش برفع الاسم بالظرف كما في قولهم: في الدار زيدٌ.

(4) الكافرون: ١.

(5) شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٦٢٦.

(6) ينظر: كتاب معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٩، ونقل الرضي أيضًا في شرح الكافية: ٢٦٥/٢.

(7) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٠٦.

(8) النساء: ١٧٦.

﴾[1]، فجاء "تعمل" على المعنى)) [2]، فالأصفهاني رأى أن "اثنتين" أفادت العدد مجردًا من الصغر والكبر، وأما رأي الأخفش فأن في الكلام "من" مضمرة على المعنى دون اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ..... وَتَعْمَلْ .... ﴾ فجاء الفعل " تعمل" على المعنى وليس على اللفظ؛ لأنها معطوفة على " ومن يقنت"، فالظاهر من هذه الأقوال أنهم أخذوا لها تقديرين: أحدهما على رأي الأخفش وهو أن في الكلام "من" مضمرة فيكون التقدير: إن كان من ترث اثنتين فهما مستحقتان للثلثين من الورث، والآخر: أنه أراد العدد مجردًا من الصغر والكبر.

٤- الناصب لحين بعد لات: نقل الأصفهاني في شرحه للمع قولًا للأخفش في "لات" فقال: ((والمرتبة الرابعة مرتبة "لات" تأنيث "لا"، كما أن "ربت" تأنيث "رب" و"ثمت" تأنيث "ثم" ولا تعمل "لات" في شيء إلا في "حين"، قال تعالى: ﴿ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[3]، وإنما كان كذا لكونها في المرتبة الرابعة، فـ"حين" نُصب بـ" لات"، وزعم الأخفش أن "حين" ها هنا ينتصب بمضمر، وليس على ما قال دليل)) [4]، فالأصفهاني أعمل "لات" النصب فيما بعدها وهو "حين"، ولكن الأخفش رأى أنها منصوبة بمضمر، ولم يذكر الأصفهاني تفصيلًا للمسألة مكتفيًا بالتعليق عليها بقوله " وليس للأخفش دليل على ما ذهب إليه"، ولكن ذكر محقق شرح اللمع للأصفهاني أن التقدير: ولات أرى حينَ مناص[5]، وأما رأي الأخفش في معاني القرآن فرأى أنهم شبهوها بـ "ليس" وأضمر اسمها، ونصب خبرها، ثم نقل رأيًا آخر بأن هناك من رفع "حين" على أنه اسم "لات" فأُعملت أيضًا عمل " ليس" ولكن "حين" المرفوعة اسمها وأضمر خبرها، والمنقول عن الأخفش تعدد آرائه في هذه المسألة.

٥- الكاف في آخر ويك خطاب: نقل ابن برهان في شرحه للمع رأي الأخفش في "ويك" والكاف في آخرها في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[6]، فقال: ((ووقف أبو الحسن سعيد بن

---

(1) الأحزاب: ٣١.
(2) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٣١.
(3) ص: ٣.
(4) شرح اللمع للأصفهاني: ٣٦٤- ٣٦٥.
(5) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٥ الهامش.
(6) القصص: ٨٢.

مسعدة على " ويْكَ "، والكاف في آخر الاسم خطاب)) [١]، فالذي ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة أن الكاف هي حرف خطاب، وكان يقف عند "وي" في القراءة.

القراءات

القراءات القرآنية: ((هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقراءة المصحف بها قصدًا للتيسير والتي جاءت وفقًا للهجة من اللهجات العربية، يقول السيوطي: أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، وبل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه)) [٢]، فالوجوه المختلفة التي قرأ بها القرآن كانت لاختلاف لهجاتهم، وقد ادرك العلماء أهمية القراءات في الاحتجاج بها، وأن أسلوب القراءات عربي، وأقلّ ما يقال عنه إنه فصيح[٣]، وللقراءات القرآنية أهمية كبيرة في الدرس النحوي فقد اهتم النحاة بها اهتمامًا كبيرًا، فقد أخذوا بشروط القراءة المقبولة، وأيضًا لم يتركوا الأخذ بالقراءات النادرة والقليلة أو الشاذة أحيانًا، وقد أخضعوا تلك القراءات لمقاييسهم فلم يقبلوا قراءة أحد من القراء إلا إذا ثبت سندها عن طريق أخذه عمن هو فوقه بالمشافهة والسماع حتى يتصل السند بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)[٤]، واختلفت الصفات التي أسبغوها على القراءات قبل أن تظهر المصطلحات الصريحة التي أُطلقت عليها، فبعض الأحيان يذكرون أنها قراءة بعضهم، ومرة قراءة قليلة، ولكن ذلك لم يجعلها تبرح رحاب القرآن، فأخذوا بها مشترطين شروطًا، وأحيانًا إذا كانت نادرة يجيزونها ولا يقيسون عليها [٥]، وقد اعتنى الأخفش بالقراءات عناية بالغة فكان يورد الآية أو جزءًا منها، بقراءات متعددة، فلم يكن يغفل قراءة في أغلب الأحيان، ثم يوجهها إعرابيًا ليبث من خلال

---

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٢٢.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ١/ ٤٧.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/ ١٤٤.

(٤) ينظر: مباحث في علوم القرآن: د- صبحي الصالح، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٧٧م، ٢٥٠- ٢٥١.

(٥) ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: د- محمود أحمد الصغير، ط١، دار الفكر، دمشق- سوريا، ١٩٩٩م، ٨٠- ٨١.

توجيهه الإعرابي وأرائه النحوية [١]، فكانت القراءات حاضرة في المسائل النحوية التي نقلها شرّاح اللمع عنه، ومن أمثلة القراءات التي استشهد بها:

١-مسألة في قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾، هذه المسألة نقلها العلوي عن الأخفش أنه ذهب في قوله تعالى: ﴿ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾[٢]، أن في هذه الآية قراءتين [٣]، منهم من يضيف "مائة" إلى "سنين" والأكثر ينون "مائة" ولا يضيفها، فعلى قراءة التنوين فإنهم ينصبون "سنين" بدلًا من "ثلاثمائة" ولا يجعله تمييزًا وهذا ما نقل عن الأخفش[٤]، ففي هذه الآية إذا نون فهي بدل، وإذا لم ينون فهي تمييز لـ"مائة" إذا جرت، وإذا نصب فهي تمييز لـ"ثلاث" [٥]، وقد وافق الأخفش قراءة التنوين وهي قراءة ابن كثير وعاصم وابن عامر ونافع [٦]، ولم يذكر العلوي إذا كانت هذه القراءة صحيحة أو ضعيفة ويبدو أن القراءتين مقبولتان.

٢-إلا في الوصف: نسب الثمانيني رأيًا للأخفش في تجويزه أن تكون "إلا" وصفًا للمضمر مستندًا إلى قراءة شاذة [٧]، لقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[٨]، فالثمانيني يرى أن "إلا" "إلا" تكون وصفًا للنكرة أو المعرف بالألف واللام، ولا يجوز أن تكون وصفًا للمضمر، فيما أجاز الأخفش أن تكون وصفًا للمضمر بالاحتجاج بقراءة شاذة، وهي على الرفع لـ " قليلٌ " فتكون هي و "إلا" وصفًا للمضمر في "شربوا"[٩].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥

(٢) الكهف: ٢٥

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٨٩- ٣٩٠، وحجة القراءات لابن زنجلة: ٤١٤، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي: ١٩١

(٤) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٥٠

(٥) ينظر: كتاب معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٣٦

(٦) ينظر: السبعة لابن مجاهد: ٣٨٩

(٧) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ٢٢، قرأت (فشربوا منه إلا قليلٌ بالرفع أُبيّ والأعمش).

(٨) البقرة: ٢٤٩

(٩) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري: ٢٦٣/١

٣- اللفظ معطوف والمعنى جواب التمني: وقف ابن برهان العكبري على قراءتين للآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام ذاكرًا توجيه الأخفش لها فقرأت بالنصب[١]، وبالرفع[٢]، فوجّه الأخفش قراءة النصب على أنها جواب التمني وأن ما بعد الواو كما بعد الفاء، ولنا فيه الرفع وجعله مثل اليمين وعليه يكون منقطعًا من الأول، واختار الأخفش قراءة الرفع؛ لأن قراءة النصب تجعل الواو عاطفة فيتغير المعنى المراد [٣].

٤-تقدير اللام مع "أن" الناصبة: نقل ابن الدهان رأيًا للأخفش في جواز دخول اللام على "أن" الناصبة محتجًا لذلك بالقراءات فقال: ((إن ليت تكتفي بـ" أنَّ " مع الاسم ولا تكتفي بـ "أنْ" مع الفعل عند المحققين، وكذا نصَّ ابن السراج، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع " أنَّ" فأمّا الظنّ فإنَّ السماع يؤدّيك إلى أن تجعلهما سواء، أعني "أنَّ" و" أنْ" الناصبة للفعل، والدليل عليه قوله تعالى في قراءة من قرأ: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٤]، بنصب "تكون" [٥]، وقوله تعالى: ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ }[٦]، وقوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا ﴾[٧]، إذا قدرها: لأن يقولوا آمنا، وهذا مذهب الأخفش، وبعضهم يجيزه يجيزه في " أنّ" ويأباه في "أن" إلّا مع مفعول ثانٍ، والأولى ما قدمناه، ووجدت كلام الأخفش يدلُّ على أنّه ليس مع الخفيفة شيء محذوف، والنحاة يعتقدون فيه أنّه يحذف مع الثقيلة)) [٨]، فالذي نقله ابن الدهان هو ما رآه النحاة في جعلهم "أنَّ و أنْ" سواء مع الظن، وينتقل إلى رأي الأخفش الذي قدر "اللام" مع "أنْ"، ورأى ابن الدهان أن الأخفش لا

---

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني: ١٠٢، قراءة النصب قراءة حمزة وحفص وإلا ابن عامر نصب (ونكون)، والكافي في القراءات السبع للرعيني: ٣٦٢/١، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٤٨

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني: ١٠٢، قراءة الرفع قراءة بقية القراء، والكافي في القراءات السبع للرعيني:١/ ٣٦٢

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٠٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٧

(٤) المائدة: ٧١

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي: ١/ ٤١٦، قرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة برفع "تكون" ونصب الباقون.

(٦) القيامة: ٢٥

(٧) العنكبوت: ٢

(٨) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٦٩- ٧٠

يدل كلامه أنه قدر محذوف مع الخفيفة، ولكن كلامه هذا ينتقض بما نُقِلَ عن الأخفش في أنه يقدر محذوف؛ لأنهما لا يسدان إلا مسد مفعول واحد[١].

٥- العطف على اسم إنَّ: نقل ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع رأيًا للأخفش في مسألة العطف على إنَّ، فقال: ((وحُكِي أنَّ محمد بن سُليمان الهاشمي[٢]، قرأ[٣]،:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[٤]، فمضى إليه الأخفش وقال له له هذا لحنٌ، فأعطاه وحباه، وحكى الأخفش في المسائل الكبير في " أرأيتك " أنني سمعتُ من العرب من يقول: إنَّ زيدًا وأنتَ ذاهبان)) [٥]، فالأخفش لم يجز الرفع للمعطوف في هذه القراءة؛ لأن "إنَّ" لم تستوف خبرها فلا يصح رفع المعطوف عليها إنما يُنصب.

٢- الشعر

مثّلَ الشاهد الشعري المجموع الأكبر بين الشواهد وأدلة الاحتجاج لدى النحاة في مصنفاتهم، فالشعر ((ديوان العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حُجّةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه، وغريب حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم))) [٦]، فأخذ العلماء يعتمدون الشاهد الشعري أكثر من النثر، فكانوا يبحثون عن الاطمئنان إلى الصفاء ونقاوة اللغة، فبحثوا عن نموذج مثالي للاستشهاد به، مع أنه لا يمثل كل اللغة، وأنهم وضعوا حدًا زمانيًا للاستشهاد بسبب ما ظهر من لحن في ألسنة الناس، فالمشهور عنهم أنهم احتجوا بأشعار أهل الحضر إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وأواخر القرن الرابع

---

(١) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري: ١٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ٥/ ١٥٦، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٤٨٧.

(٢) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس(ت١٧٣هـ)، كان واليا على البصرة أيام المهدي، ينظر: تاريخ مدينة السلام: للخطيب البغدادي: ٣/ ٢١٥، وإنباه الرواة للقفطي: ٢/ ٤٣.

(٣) القراءة منسوبه لعبدالوارث عن أبي عمرو، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه: ١٢١، قرأ (ملائكتُه) بالرفع.

(٤) الاحزاب: ٥٦.

(٥) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٨١- ٨٢ فقرأ (ملائكتُهُ) بالرفع فلحّنه الأخفش.

(٦) الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس: ٢١٢.

الهجري في البادية [١]، فيتبين أهمية الشاهد الشعري من أهميته في حياة العرب؛ لأنه مثّل قمة الفصاحة عندهم، ولا يخلو كتاب نحوي منه، لذا كان الشاهد الشعري من بين الشواهد التي احتج بها الأخفش في المسائل المنقولة عنه، ويتمثّل في مسائل متعددة اعتمد فيها الشاهد الشعري، ومن أمثلة ذلك:

١- الاضافة في "فو": احتج الأخفش على أن المضاف إليه محذوف مع "فا" بقول الشاعر:[٢]

خالط من سلمى خياشيم وفا

فالتقدير يكون: "وفاها" ولكنه حذف المضاف إليه "ها" للضرورة، وإن الألف في "فا" ليست عوضًا عن التنوين، فالألف حرف نصب والمضاف إليه محذوف، وقد نقل هذه المسألة شارح اللمع الأصفهاني ونسبها للأخفش[٣]، فيما لم ينسبها الثمانيني، والعلوي، وأبو البقاء العكبري[٤].

٢- كان بمعنى صار: نقل شارح اللمع الأصفهانيّ[٥]، أن كان تأتي بمعانٍ مختلفة منها أنها تأتي بمعنى " صار " وهذا الرأي نقله عن الأخفش الذي احتج لرأيه ببيت من الرجز[٦]

والرأس قد كان له شكير

فكان هنا بمعنى صار؛ لأن الشكير هو ما نبت من شعر ضعيف تحت الشعر القوي، أو بين الضفائر[٧]، فلا يصح أن تكون دلالة كان هنا على المضي وإنما تكون بمعنى صار، فأريد بلفظ بلفظ الماضي الحاضر.

---

(١) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: د- محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط٣، ١٩٨٨م، ١٨١-١٨٢.

(٢) ديوان العجاج: ٤٢٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٢٤٢.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢٦٧، وكتاب البيان للعلوي: ٦٨- ٦٩، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ١٩٢.

(٥) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٥٢.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد: ٢/ ٨٢٩.

(٧) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٢٧/ ٢٣٠٦.

٣-كف الباء عن العمل بـ"ما": احتج الأخفش لرأيه في أن "ما" تكف "الباء" عن العمل بقول الأعشى: [١] (البيت من المتقارب)

على أنَّها إذ رأتني أُقا دُ قالتْ بما أراهُ بصيرًا

ونقل رأي الأخفش ابن الدهان في الغرة متفردًا به من بين شرّاح اللمع[٢]، والنحاة إذ يذهب أغلبهم إلى أن الباء زائدة[٣]، ولم يقل بأنها كافة سوى ابن الدهان ونسب القول إلى الأخفش، وأبي حيان ونسب القول إلى ابن مالك، ولم أقف على رأي الأخفش هذا في "معاني القرآن"، وأما ابن مالك فقال بزيادتها [٤].

٤- تفرّد شارح اللمع ابن الدهان من بين شرّاح اللمع بنقله رأيًا للأخفش في مجيء " ثمَّ " بمعنى الواو، كما في قول الشاعر: [٥] (البيت من المتقارب)

سألــتُ ربـيعــةَ مــنْ خَيــرُها أبًـا ثمَّ أُمًّـا فقـالــتْ لَمِـه

فنقل ابن الدهان أن الأخفش يرى أن "ثمَّ" تأتي بمعنى الواو في بعض المواضع، كما في قول الشاعر فالشاهد فيه: أبًا ثم أُمًّا، والمعنى: أبًا و أُمّا، وهذا الرأي نقله أيضًا المرادي بأن من أجاز مجيء " ثمَّ" بمعنى "الواو" هم الفراء، والسيرافي، والأخفش، وقطرب[٦]، ولم يذكر الأخفش رأيه هذا في معاني القرآن، وإنما تناقلته عنه كتب النحو.

٥-زيادة الواو: نقل ابن برهان العكبري و ابن الدهان في شرحيهما على اللمع بأن الواو تأتي زائدة على رأي الكوفيين والأخفش فقال: ((فهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون: (البيتان من الكامل) [٧]

---

(١) ديوان الاعشى: ٩٥.

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع: ٢/ ٦٠٩.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٢-١٣، ومعجم القواعد العربية: ١١٦ إذ ذهب إلى زيادة الباء، ورصف المباني للمالقي: ١٧٧، ومغني اللبيب لابن هشام: ٢/ ١٥٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣٦٨/١- ٣٦٩.

(٥) ديوان الأقيشر الأسدي: ١١٥، ورواية البيت في الديوان: سألتُ ربيعةَ من شرُّها أبًا ثُمَّ أُمًّا، فقالوا: لِمَه؟.

(٦) ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٤٢٧ .

(٧) البيتان من شعر الأسود بن يعفر: ١٩ والبيتان وردا بتقديم الثاني على الأول، وينظر: الانصاف للأنباري: ٤٥٨/٢، والازهية في علم الحروف للهروي: ٢٣٦، ورصف المباني للمالقي: ٤٢٥، والجنى الداني للمرادي: ١٦٥.

حتَّى إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شبُّوا
وقلبتُم ظهر المجَنِّ لنا إنَّ اللّئيمَ العاجز الخبُّ

أي: قلبتم، والواو زائدة على ذلك[1]، فقد ذهب الشارحان إلى أن الأخفش مع القول بزيادة الواو موافق لمذهب الكوفيين، وأما دليل الأخفش وحجته على ما ذهب إليه فهو ما ورد من شعر رأى أن "الواو" فيه زائدة.

٣- اللغات

يعد كلام العرب من مصادر الاحتجاج عند النحاة، وهو ما أُثر عنهم من شعر- وقد ذكرت شواهده الشعرية التي احتج بها- ونثر نقل عن فصحاء العرب، ويبدو أن نصيب الشعر من الشواهد أكبر من نصيب النثر؛ لأن الذهن للشعر أحفظ، واللسان له أضبط، وقد حدَّ العلماء مصادر اللغة الفصيحة بمكان وزمان، فأخذوا عن قبائل معينة، ولحدود زمانية متفق عليها [2]، ووضعوا شروطًا للمادة اللغوية التي اعتبروها فصيحة، وأيضًا اعتدّوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية[3]، والذي نلحظ في الآراء التي نُقلت عن الأخفش في شروح اللمع أنه يعزو رأيه أو- حجته على ما ذكره- لقول العرب دون أن ينسبه لقبيلة معينة، فكانت هذه الأقوال تظهر بين الحين والآخر في آرائه حتى مثلت ما مجموعه " ثمان" مسائل، ومن أمثلة هذه المسائل:

١- اجتماع اداتي تعدية: نقل الأخفش قول العرب: مررتُ بالقومِ إلّا بزيدٍ، فيجتمع أداتا تعدية في الكلام، وهذا ما نقله ابن الدهان في الغرة [4]، ولم يجز النحاة هذا الجمع؛ لأن "إلّا" بمنزلة

---

(1) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٤٥، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٨٧٥- ٨٧٦.

(2) ينظر: اصول النحو العربي: د- محمد أحمد، ط١، دار العلوم العربية، بيروت -لبنان، ١٩٨٧م، ٥٩- ٦٠، في اصول النحو: سعيد الأفغاني، ط٢، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ١٩٥٧م، ٥٤- ٥٥، وارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ليحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ)، تح: د- عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، ط١، دار الأنبار للطباعة، الأنبار- العراق، ١٩٩٠م، ٤٧- ٤٨.

(3) ينظر: أصول التفكير النحوي: د- علي أبو المكارم، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧م، ٦٧.

(4) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٤٦٤- ٤٦٥.

واسطة لتعدية الفعل فأشبهت حرف التعدية، فلا حاجة لمعدٍ آخر[١]، ولم يوضح ابن الدهان تعليلًا لما نقله الأخفش، ولكن أبا حيان نقل حكاية الأخفش عن العرب في أنهم جعلوا الاستثناء من المخفوض مخفوضًا[٢]، فالأخفش هنا ناقل لقول العرب، لكنه لم يؤيد القول أو يرفضه أو يذكر له تعليلًا، فيبدو أنه من باب الإحاطة بما قالت العرب في باب الاستثناء، فضلًا عن أنه لم ينسبه لقبيلة بعينها.

٢- النون في تثنية ذا: نقل الأخفش أن بعض العرب يثقّل النون في تثنية "ذا"، فمنهم من يقول: هذانّ، واللذانّ، واللتانّ، وقال: هي لغة قليلة، ونقل رأيه هذا ابن برهان العكبري في شرحه للمع [٣]، وأجاز الثمانيني ما نقله الأخفش دون أن ينسبه إليه، في تشديد النون في تثنية المبهم، إذ جعله بعضهم فصلًا بين ما يضاف وما لا يضاف[٤]، فأجاز ذلك وإن كان لغة قليلة، وقد وردت هذه اللغة في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو[٥]، في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا ﴾[٦]، وقد ورد ذكر هذه اللغة في "معاني القرآن" للأخفش معللًا ذلك بأنه للتأكيد[٧].

للتأكيد[٧].

٣- ما الداخلة على إنَّ: روى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنّما زيدًا قائمٌ، فأبقوا "إنَّ" عاملة مع دخول "ما" عليها، خلافًا لما ذهب إليه النحاة في أن "ما" تكف "إنَّ" ونقل رأي الأخفش هذا ابن برهان العكبري في شرحه للمع [٨]، والسماع الوارد عن العرب في هذه المسألة قد نقلته كتب النحو عن الأخفش والكسائي في أن بعض العرب يُبقي "إنَّ" عاملة بعد دخول

---

(١) ينظر: اسرار العربية للأنباري: ٢٠١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٣١، وشرح اللمع للأصفهاني: ٤٨١، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ١/ ٣٥٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢١٥، وموسوعة معاني الحروف العربية: ٣٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لابي حيان: ١٥٠٧/٣.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٣٠٨.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٦٠١.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن ابي طالب: ٣٨١/١.

(٦) النساء: ١٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٧٠.

(٨) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري:١/ ٧٥.

"ما" عليها [١]، وقد ذكر الأخفش في "معاني القرآن" أن "ما" تكف "إنَّ" عن العمل كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾[٢]، فلم تعمل "إنَّ" هنا على حد قوله، ويبدو أنه تابع رأي الجمهور في إهمالها إذا دخلت عليها "ما"، كما نقل السماع عن العرب في إعمالها وإن كان قليلًا[٣].

٤- الأسماء الأعجمية: العجمة من العلل المانعة للصرف، فنقل ابن برهان العكبري رأي الأخفش في " عزير" فقال ابن برهان: ((وقال أبو الحسن سعيد: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ.... ﴾[٤]، منونة، وهي قراءة وكلام العرب، وحذف النون من ها هنا رديء في العربية، ولا أعلم إلا أني قد سمعت من العرب)) [٥]، فالأخفش نقل كلام بعض العرب الذين يقرؤون "عزير" منونة، قال: ((وقد طرح بعضهم التنوين، وذلك رديء؛ لأنه إنما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن "ابن" وكان ينسب إلى اسم معروف، فالاسم ههنا لا يستغني، ولو قلت: "وقالت اليهود عزيرُ" لم يتم كلامًا؛ إلا أنه قد قُرِئ وكثر، وبه نقرأ على الحكاية، كأنهم أرادوا: وقالت اليهود نبينا عزيرُ بن الله)) [٦]، فمذهب الأخفش في ترك التنوين إذا كان الكلام لم يتم أنه رديء؛ لأن الاسم هنا لا يستغني عن "ابن"، ولكن هذه القراءة كثرت، ويمكن أن تكون على تقدير حكاية قولهم: نبينا عزيرُ بن الله، ومن ثَمَّ فمن قرأ بتنوين "عزير" فقد عدّها عربية، ومن حذف التنوين عدّها أعجمية.

٥-علة منع صرف الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط: نقل العلوي أن للنحويين خلافًا في الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط فقال: ((فكان سيبويه يختار ترك صرفها، ويجيز صرفها، وكان الأخفش لا يجيز صرفها بحالٍ، ويقول: قد اجتمع فيها علتان تمنعان الصرف، وسكون الأوسط لا يغير حكمًا ثبت واستقر، وأما من صرف فإنه ذهب إلى أن هذه الأسماء قد بلغت نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات، فصار ذلك مقاومًا لأحد الثقلين، واحتج بأن هودًا، ونوحًا ولوطًا، أسماء

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨، وشرح التصريح لخالد الأزهري: ١/ ٣١٨.
(٢) طه: ٦٩.
(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢١٤- ٢١٥.
(٤) التوبة: ٣٠.
(٥) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٦٠.
(٦) معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٥٦.

أعجمية، وهي معارف، وصرفت لقلة الحروف وسكون الأوسط، وكل مذهب جيد مأخوذ به؛ لأن العرب تكلمت بالصرف)) [١]، فسيبويه أجاز الأمرين الصرف والمنع، وأما الأخفش فلم يجز صرفها بحال من الأحوال؛ لأن العرب منعت من الصرف، وإن أجازته أيضًا إلا أنه كان يتابع من منع صرفها من العرب.

٢- القياس

النحو كله قياس، قال الأنباري: ((النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب[٢]، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة)) [٣]، فالقياس من الأصول النحوية التي اعتدَّ بها النحاة اعتدادهم بالمسموع من كلام العرب؛ لأنهم قاسوا ما لم يسمع على ما سُمع من كلامهم؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب [٤]، فلو لم يجز القياس، واقتصروا على ما استقراؤه من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها؛ لأنها لم تنقل عن طريق السماع[٥]، فيجيز النحاة القياس على ما ورد عن العرب، فيقاس حكم نحوي على حكم نحوي آخر، ووضعوا للقياس أركانًا، وأنواعًا، والذي يهم هنا أن القياس كان حاضرًا في المسائل التي نقلها شرّاح اللمع عن الأخفش، ومن أمثل ذلك:

١- لعل مع أنّ: أجاز النحاة اجتماع "ليتَ" مع "أنَّ" فيقال: ليت أنَّ زيدًا منطلقٌ، ولم يجيزوا ذلك مع لعلَّ، ولكن الأخفش أجازه فقال: اقتصرت العرب في "ليت" ولم تقتصر في "لعلَّ" وهذا ما نقله عنه ابن الدهان في الغرة [٦]، فالأخفش هنا أجاز اجتماع "لعلَّ" مع "أنَّ" قياسًا لها على "ليت"،

---

(١) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٩.

(٢) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي: ٣ نقل الانباري نص الفارسي.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت –لبنان، ١٩٧١م، ٩٥.

(٤) ينظر: الخصائص لابن جني: ١/ ٤٣٤.

(٥) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال: ١٧٩- ١٨٠.

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٦٨

وذهب أغلب النحاة إلى أن هذا قياس رديء؛ لمخالفته قياس استعمال الفصحاء[١]، فإجازة الأخفش للقياس في هذه المسألة رُدتْ من أغلب النحاة.

٢- النصب على الاستثناء المفرغ: أجاز الأخفش أن يقال: ما قامَ إلّا زيدًا قياسًا على قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾[٢]، فأجاز النصب على الاستثناء في الاستثناء المفرغ قياسًا على الآية القرآنية، فهو يقدر محذوفًا في الكلام يكون فاعلًا لما قبل "إلّا"، وقد نقل هذا الرأي عنه ابن الدهان في الغرة [٣]، والظاهر أن هذا التقدير قد سمع عن العرب فقد نقل سيبويه عنهم أنهم قالوا: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، والتقدير: ما منهم أحد مات، وقال سيبويه: ومثله في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ موافقًا لتقدير الأخفش [٤]، فالذي ذهب إليه الأخفش هو قياسها على القرآن، فيما قاسها سيبويه سيبويه على المسموع من كلام العرب والقرآن.

٣- تثنية أجمع: نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في أنه أجاز تثنية " أجمع " مخالفًا لمذهب جمهور النحاة[٥]؛ لأنهم استغنوا عن تثنية " أجمع " بـ" كلا وكلتا " ولكن الأخفش أجاز التثنية في " أجمع " قياسًا على جمعها فهي تجمع على " أجمعون" وما جاز جمعه جاز تثنيته[٦].

٤-نقل الأفعال المتعدية: نقل الثمانيني رأيًا للأخفش في مسألة نقل الأفعال المتعدية إلى مفعولين فتصبح متعدية إلى ثلاثة مفاعيل فقال: وقد أجاز الأخفش نقل جميع أفعال العلم والظن قياسًا، ولكن المتفق عليه بين النحاة والمسموع عن العرب هي أربعة أفعال، وتنقسم إلى منقول بالهمزة وهي : "أعلمتُ، أريتُ، أنبأتُ " ومنقول بالتضعيف وهو" نبأتُ" [٧]، فبعد أن يكون الفعل

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/ ٢٠١- ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٤٠، وتذييل والتكميل لأبي حيان: ٥/ ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦

(٢) النساء: ١٥٩

(٣) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٥١٠- ٥١١

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤٥

(٥) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٨٩.

(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق أبواب التوابع: ٥٥-٥٦.

(٧) ينظر شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٤٥٣، وهمع الهوامع للسيوطي: ١/ ٥٠٧، واللباب لأبي البقاء العكبري: ١٨٤.

الفعل متعديًا إلى مفعولين فإنه ينقل إلى ثلاثة مفاعيل، وهذه الأفعال اتفق النحاة على تحديدها بأربعة تنقل ثلاثة منها بالهمزة، والرابع بالتضعيف، لكن الأخفش جوّز النقل في جميع أفعال العلم والظنّ قياسًا، ونقل هذا الرأي أيضًا ابن الدهان في الغرة ذاكرًا أن حجة الأخفش فيما ذهب إليه هو القياس على الباب لكثرته واطراده في كل فعل[1]، فحجة الأخفش على ما ذهب إليه هو قياسها على جاز نقله إلى ثلاثة مفاعيل في باب ظنَّ.

٥-عسى: نقل الواسطي رأي الأخفش في " عسى " إذا وصل بها الضمير، فقال: ((وقال الأخفش: هو مرفوع كما كان الظاهر، قال: وإن كان هذا ضمير المنصوب فهو مرفوع؛ لأن الضمائر يُتّسعُ فيها، فيقع المنصوب موضع المرفوع، والمرفوع في موضع المنصوب، ألا ترى أنّك تقول: مررتُ بك أنت، فأكّدتَ المجرور بضمير المرفوع وهكذا تؤكد المنصوب بالمرفوع))[2]، فحق "عسى" إذا اتصل بها الضمير أن يكون ضمير رفع؛ لأنه اسمها، ولما ورد اتصال ضمير النصب بها ذهب الأخفش إلى أنه اسمها أيضًا وعامله معاملة ضمير الرفع؛ لأنه رأى أن الضمائر يُتّسع فيها فيجوز أن يقع ضمير النصب محل ضمير الرفع، وقاس هذا على قولهم: مررتُ بك أنت، فأكدوا الضمير المجرور بضمير المرفوع.

٣ التعليل

العلة: ((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه))[3]، أو تفسيرٌ لظاهرة نحوية، والنفوذ إلى ما ورائها من الأسباب التي جعلتها ما هي عليه[4]، وقد اهتم النحاة الأوائل بالعلل فقال الزجاج: ((وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وأن تكن

---

(1) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٦١.

(2) شرح اللمع للواسطي: ١٩٢، وشرح اللمع للعبرتي: ٢٠٠- ٢٤٤ فقد ورد الرأي فيه أيضًا.

(3) معجم التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تح: محمد صدَّيق المنشاوي، د-ط، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، د-ت، ١٣٠.

(4) ينظر: اصول التفكير النحوي علي أبو المكارم: ١٣٩.

هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)) [١]، فعلل النحاة الظواهر النحوية وما ورد عن العرب من كلامها بما رأوه سببًا وعلة لها، والخليل في قوله لم يقطع الكلام بالعلة التي يذكرها لمسألة ما وإنما فسح المجال أمام النحاة في التعليل إذا أمكنهم ذكر علة أَلْيَق بالمعلول مما ذكره هو، وقال ابن السراج: إن التعليل في النحو إنما نستخرج منه حكمة العرب في الأصول التي وضعتها، ونتبيّن من خلالها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[٢]، فكل حكم نحوي يعلل وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من علة، لذا ذهب النحاة إلى فتح باب التعليل والتعمق فيه، فالعلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه [٣]، فلما كان للعلة هذه الأهمية في إظهار حكمة العرب في كلامها، وما جاءت به في لغتها، فكان التعليل حاضرًا في آراء الأخفش فهو يعلل لما يذهب إليه من آراء، فقد قال عنه الدكتور شوقي ضيف: على نحو ما عُني بالتعريفات فقد عُني الأخفش بالتعليلات، حتى تعليل ما لم يقع في اللغة، وقد تابعه أغلب النحاة ولا سيما نحاة الكوفة[٤]، فذكر شرّاح اللمع طائفة من الآراء التي علل فيها الأخفش مجيء المسألة التي ذكرها على هذا النحو، ومن أمثلة ما علل له:

١- العلة المانعة للصرف في " أشياء": نقل العلوي عن الأخفش أنه حُكي عنه أن أصل "أشياء" هو "أشيئاء" فحذفت همزتها فأصبحت "أشياء" "كأصدقاء"، وحذف همزتها التي هي لام الفعل

---

(١) الايضاح في علل النحو للزجاجيّ: ٦٥- ٦٦ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السرّاج: ١/ ٣٥.

(٣) ينظر: الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه: د- خديجة الحديثي، د-ط، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م، ٣١٨- ٣١٩.

(٤) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف: ٩٥.

للتخفيف[1]، فالعلة المانعة للصرف فيها هي أنها أشبهت "أصدقاء" وما ختم بألفي التأنيث لا ينصرف، فهو هنا يحملها على نظيرتها "أصدقاء و أولياء" فيمنعها من الصرف بهذه العلة.

٢- اللفظ معطوف والمعنى جواب التمني: ورد في الآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام قراءتان[2]، فكان توجيه الأخفش لقراءة الرفع: أنه في اللفظ معطوفًا وفي المعنى جوابًا؛ وذلك أنه في قوله تعالى: ﴿ يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾[3]، أنهم تمنوا الردّ ولم يتمنوا ترك التكذيب، ولا تمنوا الإيمان، بل أوجبوهما على أنفسهم عند الردّ، وكان الأوجب النصب؛ فيكون قولهم: إن يكن لنا ردّ يكن لنا ترك التكذيب وأن نكون مؤمنين، ولكنه جرى اللفظ على العطف، والمعنى على الجواب، ونقل قوله هذا ابن برهان العكبري [4]، فيوجه قراءة الرفع في هذه الآية ويعللها بأن ظاهر الكلام العطف على الفعل الأول، وأما من حيث المعنى فهو جواب تمنٍ، فأخذ يوّجه هذه الآية على أساس المعنى، ويعللها وفقه.

٣- تسمية المؤنث باسم المذكر: نقل ابن برهان في شرحه للمع رأيًا أجمع عليه النحاة في المنع من الصرف فقال: ((امرأة سميت بـ"عمرو" لا تنصرف معرفة في قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء ويونس والخليل وسيبويه وأبي الحسن سعيد وأبي عثمان المازني، قال سيبويه: المؤنث أشد ملائمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر)) [5]، فيظهر اجماع النحاة في هذه المسألة في منع تسمية المؤنث باسم المذكر من الصرف؛ لأن المؤنث يلائم المؤنث، وهذا التعليل هوما اعتل به الأخفش في منع تسمية المؤنث باسم المذكر موافقًا مذهب الجمهور فيها.

---

(1) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٧- ٥٠٨.

(2) ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني: ١٠٢، قراءة النصب قراءة حمزة وحفص وإلا ابن عامر نصب (ونكون)، والكافي في القراءات السبع للرعيني: ٣٦٢/١، وقراءة الرفع قراءة بقية القراء، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٤٨.

(3) الأنعام: ٢٧.

(4) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٠٧، والمحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ١٩٢/١- ١٩٣.

(5) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٣٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ٢/ ٨٨١.

٤-وصف النكرة بالمعرفة: نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في إجازة وصف النكرة بالمعرفة فقال: ((وأجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾[١]، أن يكون "الأوليان" صفة "آخرين"؛ لأنه لما وصفه اختصَّ، وهذا لا يقول به بصري غيره)) [٢]، فالرأي المنقول عن الأخفش أنه أجاز وصف النكرة بالمعرفة معللًا ذلك بأنها إذا وصفت فقد اختصّت.

٥-تثنية أجمع: نقل ابن الدهان في الغرة رأيًا للأخفش في باب التوكيد فقال: ((وأجمع وجمعاء اسمان، وهو اتفاق وقع في اللغة كـ"سلمان" اسم رجل وسلمى اسم امرأة، وليس على عطشان وعطشى؛ لأن هذين وصفان وذينك اسمان، ولا يثنيان استغناءً عن تثنيتهما ب"كلا وكلتا" ولو ثنيته لأغنى عن ذكر "كلا وكلتا" في التأكيد، وقد أجاز ذلك الكسائي والأخفش)) [٣]، وكان تعليل الأخفش لرأيه بأن أجمع" قد جُمع على "أجمعين وأجمعون"، وما يجوز أن يجمع فإن تثنيته جائزة

٤ استصحاب الحال

يُعدُّ استصحاب الحال أصلًا من الأصول الفقهية[٤]، وهو أصل من الأصول النحوية، وقد عرّفه الأنباري بأنه: من الأدلة النحوية المعتبرة، والمقصود به: استصحاب حال الأصل أي إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل، وأنه من أضعف الأدلة لذا لا يجوز التمسك به إذا وجد دليل على حكم آخر[٥]، وقال: من تمسك بالأصل فقد خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، وأما إذا عدل عن الأصل وجب عليه إقامة الدليل لعدوله عن الأصل [٦]، فإذا جاء الحكم النحوي موافقًا للأصل لم يحتج لإقامة دليل عليه، وأما إذا خالف الأصل توجب إقامة الدليل على ما ذهب إليه رأي خالف أصل الوضع، وقد وضح الدكتور تمام حسان أن استصحاب الحال هو من أدلة

---

(١) المائدة: ١٠٧.

(٢) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٣٣، والغرة في شرح لمع ابن جني تحقيق أبواب التوابع: ١٩٧.

(٣) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٨٩.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي محمد عيد: ١٤١.

(٥) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة للأنباري: ١٤١- ١٤٢.

(٦) ينظر: الإنصاف للأنباري: ١/ ٣٠٠.

النحو وأن العنصر التحليلي النحوي حرفًا كان أو كلمة أو جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي، إذ جاء على أصله فلا يسأل عن علته؛ لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة [١]، وكونه أصلًا من الأصول النحوية فلم يغفل الأخفش الاستدلال به ولكنه لم يصرح بذكر استصحاب الحال، ولكن يمكن أن نستنتج من دليله على صحة ما ذهب إليه في مسألة ما أنه اعتمد الأصل فيها، وهذا ما يعدّه النحاة استصحاب حال الأصل في الحكم النحوي، ونلحظ أن النحاة الأوائل كان اعتمادهم في الاحتجاج لآرائهم بالنقل في أكثر الأحيان؛ وذلك لأنهم في عصر الاحتجاج، وكانوا قريبين من منابع الفصحى، ولكنهم لم يهملوا الأصول الأخرى في مؤلفاتهم، ولكن يمكن أن نقول: إنها في المرتبة الثانية بعد النقل، والذي يتعلق بالأخفش هنا هو اعتماده استصحاب الحال في بعض مسائله التي نقلها عنه شرّاح اللمع، ومن أمثلة ذلك:

١- حد الاسم: من الآراء التي نقلت عن الأخفش أنه ذهب في بيان حد الاسم إلى أنه ما جاز أن تدخل عليه حروف الجر، وأن يقع فاعلًا أو مفعولًا به، وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش العلوي [٢]، ففي بيانه حد الاسم قد زاد على قول سيبويه في الاسم بأنه ما دخلت عليه حروف الجر؛ لأنها مقتصرة على الأسماء ولا تدخل على الأفعال، وهذا الأصل في الاسماء، وكذلك أن تقع فاعلًا أو مفعولًا به وهذا أيضًا ما اختصت به الأسماء دون الأفعال، وهذا يدل على أن الأخفش قد حدَّ الاسم اعتمادًا على الأصل فيه، وهو إن لم يذكر حجته على ما ذهب إليه إلا أنه يمكن أن نعدّه استصحاب حال الأصل في الأسماء من حيث جرها بحروف الجر، ووقوعها فاعلًا أو مفعولًا.

٢- ال الموصولة بين الاسمية والحرفية: ذهب الأخفش إلى القول بأن "ال" حرف بمعنى "الذي" محتجًا لرأيه بأنها تحذف همزتها كما تحذف همزة لام التعريف، وهذا يفضي إلى بقاء الاسم على حرف واحد ولا نظير له في الموصولات[٣]، ونقل رأيه الأصفهاني وأبو البقاء العكبري، ويظهر أن حجة الأخفش ودليله على حرفيتها؛ أنها لو كانت اسمًا موصولًا كما ذهب الجمهور

---

(١) ينظر: الأصول: تمام حسان، د-ط، عالم الكتب، القاهرة -مصر، ٢٠٠٠م، ١٣٠- ١٣١.

(٢) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٩.

(٣) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ١٥٢، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٦٣٩/٢.

فإن حذف همزتها يجعلها على حرف واحد، وهذا ما لا نظير له في الموصولات، فالأصل في الموصولات أن لا تكون على حرف واحد، غير أن الحروف ممكن أن تأتي على حرف واحد كهمزة الاستفهام، فهو يتابع أصل الوضع فيها ولم يخرجها عنه، مكتفيًا بذلك دليلًا على صحة رأيه في أنها حرف وليست اسمًا، ومن ثمَّ فهذا من باب استصحاب حال الأصل في "ال" وابقائها على أصلها.

٣- الفاء ومعنى الجزاء فيها: مما نقله ابن برهان العكبري عن الأخفش رأيه في الفاء الداخلة على الفعل المضارع في كونها متضمنة معنى الجزاء فقال: ((وقال أبو الحسن: إنما جزموا " إن تأتِنَا فَتكْرِمْنا نأتِكَ " لأنهم لم يجعلوا الاتيان علّة للإكرام، وإنما دخلت هذه الفاء كما دخلت في: رأيتُ زيدًا فعمرًا، أي: رأيتُ هذا بعد ذا، فإن أردت أنّ الإتيان علّة للإكرام نصبت)) [١]، وذهب الأخفش إلى أن الفاء هنا لم تخرج عن الأصل في كونها عاطفة؛ لأن الفعل بعدها لم يكن منصوبًا، لذا فهي عاطفة لم تتضمن معنى الجزاء، فإن "الفاء" لو كانت متضمنة معنى الجزاء لكان ما بعدها منصوبًا، ولما كان ما بعدها مجزومًا فهي الفاء العاطفة، لذا فهو موافق للأصل في الفاء، ولم يذكر أن هذا استصحاب حال، بل يمكن أن نستنتجه من قوله لأنه أبقى الفاء على أصلها.

٤- امتناع الجر من الأفعال: نقل شارح اللمع الأصفهاني رأي الأخفش في امتناع الجر من الأفعال فقال: ((وقال الأخفش: إنما امتنع الجر من الأفعال لأن الأفعال أدلة على فاعليها فهي مع فاعليها جملة فلا يمكن قيامها مقام التنوين)) [٢]، فوافق الأخفش اجماع النحاة في امتناع الجر من الأفعال وأراد بالأفعال الأفعال المضارعة؛ لأنها أشبهت الأسماء من ناحية الإعراب، إلا أن الجر كان مزية اختصت بها الأسماء دون الأفعال، ورأى الأخفش أن الأفعال أدلة على فاعليها، وكونها دليل الفاعلية امتنع الجر.

٥- توسط القسم بين الشرط والجزاء: نقل ابن برهان العكبري رأيًا للأخفش في مسألة توسط القسم بين الشرط والجزاء فقال: ((قال أبو الحسن سعيد: إن قلت: أنْ تأتيني- يعلمُ اللهُ – أُكرمْكَ،

---

(١) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٣٦٠.

(٢) شرح اللمع للأصفهاني: ١٩٨- ١٩٩، والايضاح في علل النحو للزجاجي: ١٠٩.

ساغ لأنّك صدرت الشرط وجزمت الجزاء)) [1]، فالذي ذهب إليه الأخفش في هذه المسألة كما نقل ابن برهان أنه عند اجتماع الشرط والقسم يستغني بجواب أحدهما عن الآخر، ففي المثال الذي نُقل عن الأخفش أن الجواب جواب الشرط وقد جُزم وجاز ذلك؛ لصدارة الشرط على القسم، فالجواب يكون للمتقدم منهما.

(1) شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٣٩٥.

المبحث الثاني

تلقي شـــرّاح اللـمـع لآراء الأخـفـش

مدخل:

كانت آراء الأخفش من الآراء البارزة في شروح اللمع، والتي لا يخلو موضوع منها إلا وكان الأخفش قد ذُكر في صفحاته، فكان رأيه مقترنًا برأي أستاذه سيبويه، أو يتميز رأيه عن غيره في مسألة ما؛ لأنه خالف بقية النحاة فيها، وهذا الذي جعل شرّاح اللمع لا يغفلون آراءه، وتعددت طرق إيراد هذه الآراء عند الشرّاح بين قبولٍ للرأي ورفضٍ له، أو ذكره للاستئناس به، فلا يُعلق عليه الشارح، ولا يبدي رأيًا في القول إنما يذكره من باب الإلمام بالأقوال المتعددة في المسألة، فلم يكن للعامل الزمني أثر في الأخذ عن الأخفش، أو رفض رأيه أو قبوله عند الشرّاح، فكان عدد الآراء المنقولة تتفاوت من حيث القلة والكثرة، من الأقرب زمانيًا للأخفش، والأبعد عنه، ولأن البحث يدرس آراء الأخفش عند شرّاح اللمع فبيان موافقتهم له بالرأي أو مخالفته أو السكوت عن التعليق عليه أوضحه في هذه الأقسام الثلاثة:

١- الرفض

٢- القبول

٣- السكوت عن الرفض والقبول

١- الرفض

قدمت مسألة رفض الشرّاح لآراء الأخفش؛ لأن أكثر ما صادفني في جمع هذه الآراء وتحليلها في الفصول السابقة هو عدم موافقة الشرّاح على رأي الأخفش، في أكثرها، ولذلك عدة أسباب أما لمتابعتهم لرأي خالفه الأخفش، أو لتشكيكهم بالشاهد والحجة التي اعتمدها، وسأعرض أمثلة لما رفضه الشرّاح من آراء وسبب رفضهم:

أ- زيادة الواو: نقل شارحا اللمع ابن برهان العكبري وابن الدهان قول الأخفش في زيادة الواو في باب حروف العطف، ذاكرين حججه على صحة ما ذكره[١]، وقد رد ابن الدهان القول بزيادتها

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٤٥، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٨٧٥- ٨٧٦.

ويظهر ذلك في قوله: ((والتقدير فيه عندهم)) [١]، فلو قال: التقدير عندنا أو التقدير فيها، لأمكن أن يقال إنه يؤيد زيادتها، ولكنه أغلب ما استعمل في شرحه للمسألة هو الضمير "هم" وهذا يظهر أنه ليس على مذهب الأخفش والكوفيين، ثم بعد ذلك يعلل رفضه بقوله: وهذا جميعه متأوَّل تأويلًا يخرجه عن زيادة الواو[٢]، فتابع المذهب البصري الذي نفى أن تكون زائدة وإن كل الشواهد القرآنية والشعرية التي أُحتج بها لزيادة الواو تذهب إلى تأويلها؛ لأن الواو حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يُحكم بزيادتها مخالفة للأصل [٣]، وكذا رفض أبو البقاء العكبري أن تأتي الواو زائدة، فقال: ((واعلم أن مذهب المحققين أن "الواو" لا تكون زائدة؛ لأن الواو حرف معنى، وحروف المعاني إذا زيدت أوقعت لبسًا)) [٤]، والذي نصل إليه أن ابن الدهان وأبا البقاء قد رفضوا أن تأتي الواو زائدة على رأي الأخفش والكوفيين؛ لأنهم تابعوا المذهب البصري في هذه المسألة.

ب-صلة أي: نقل الثمانيني أن الأخفش يسمي "أي" في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾[٥]، أنه يقدر الكلام: يا أيُّها القوم الكافرون، فيقدر صلة لأي، [٦]، كما نقل هذا الرأي عن الأخفش الواسطي والأصفهاني[٧]، وقد ردَّ كلا الشارحين قول الأخفش فالواسطي نقل رد الفارسي على الأخفش وكأنه اكتفى برد مذهب الأخفش بقول الفارسي[٨]، وأما الأصفهاني فقد خطّأ الأخفش فقال: إن مذهب أبي الحسن أن "أيّا" موصول وأن الرجل خبر مبتدأ مضمر على تقدير " يا أيها هو الرجل" والجملة صلة ل" أيّ" وهذا خطأ؛ لأن هذا المضمر لم يظهر هنا فكيف يكون صلة لأي؟ [٩]، فالواسطي لم يصرح برفض مذهب الأخفش إنما اكتفى برد الفارسي عليه، وهذا إن

---

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٨٧٣/٢.

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٨٧٦- ٨٧٧.

(٣) ينظر: الإنصاف للأنباري: ٢/ ٤٥٨- ٤٥٩.

(٤) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٤٢٥.

(٥) الكافرون: ١.

(٦) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٦٢٦.

(٧) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٤٦، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٢٢.

(٨) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٤٦.

(٩) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٦٢٢.

دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على أنه رفض كونها موصولة، أما الأصفهاني فقد صرّح بأنها خطأ وعلل لرأيه في رفضه رأي الأخفش.

ت- تثنية أجمع: نقل هذه المسألة ابن الدهان في الغرة أن الأخفش أجاز تثنية "أجمع" محتجًا بما سمعه عن العرب في أنهم يثنونها، ولكنه لا يؤيد تثنيتها لأنهم استغنوا عن التثنية بكلا وكلتا[١]، وأما الأصفهاني فلم ينص على رأي الأخفش وإنما ذهب إلى أنها لا تثنى استغناءً بكلا وكلتا كما استغنت العرب بترك عن ودع [٢]، فيكون ابن الدهان والأصفهاني قد رفضا تثنية "أجمع"؛ لأنها مخالفة للإجماع فلا سماع يؤيد مذهبه، والقياس إذا عارض السماع لا يعتد به [٣]، لذا فالمسألة هنا خالفت الإجماع فرفضها ابن الدهان والأصفهاني.

ث-حتى معلقة عن العمل: نقل هذه المسألة عن الأخفش ابن الدهان ذاكرًا أنه حكى في "حتى" إذا لم تعمل فيما بعدها فهي معلقة [٤]، في حين نسب ابن الخباز هذا الرأي إلى الزجاج[٥]، فقد رفض الشارحان هذا القول فقال ابن الدهان: ((هذا طريفٌ جدًا؛ لأنه إنما يُعلِّق باب "عَلِمتُ" وحرف الجر لا يُعَلِّق، وقد منع سيبويه من ذلك فقال: لا يجوز: أشهدُ بكذاكَ))))[٦]، فرفضه علله بأن هذا القول طريفٌ إذ لم يسمع التعليق في باب حروف الجر؛ لأنها تعمل بحق الأصل كما قال الواسطي [٧]، إنما تعلق "علمتُ" ومن في بابها عن العمل، وأما ابن الخباز فأنه ردَّ ما نسبه إلى الزجاج بقول أبي علي الفارسي بأنه لا يوجد تعليق في باب حروف الجر، ومما تقدم فقد رفض الشارحان أن تكون "حتى" الجارة معلقة عن العمل.

ج- الحروف التي تلحق الاسم عند التثنية والجمع: نقل شرّاح اللمع أن الأخفش عدَّ الحروف الداخلة على الاسم عند التثنية والجمع دلائل إعراب وليست علامات إعراب أو حروف إعراب[٨]، وبينت

---

(١) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٧٨٩.
(٢) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٥٦١.
(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين: ٢/ ٦٧٩.
(٤) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٥٩.
(٥) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٤٤.
(٦) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٥٩.
(٧) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٠١.
(٨) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٣٠٥، وشرح اللمع للواسطي: ٢٢، شرح اللمع للأصفهاني: ٢٤٩.

وبينت في الفصل السابق تفصيل المسألة، وقد رفض الثمانيني رأي الأخفش بقوله: ((وإذا ثبت أنها حروف إعراب بطل مذهب الأخفش؛ لأنه يقول: إن التثنية والجمع ليس فيهما حروف إعراب)) [١]، فهو يبطل مذهب الأخفش؛ لأن قولهم: زيد دلَّ على واحد، و"زيدان" يدلُّ على التثنية فينبغي أن تصير حرف إعراب [٢]، وأما الواسطي فإنه وصف مذهب الأخفش بأنه "غير صحيح" على حد قوله، ومن ثَمَّ فإنه يكون رافضًا لمذهبه؛ لأنه وافق مذهب سيبويه في هذه الحروف وقال عنه: ((وهذا المذهب الصحيح)) [٣]، وكذلك تابعهم الأصفهاني في عد قول سيبويه هو الصحيح؛ لأن قولهم: جاءني الزيدان، لا يخلو الألف أو الياء في قولهم: رأيتُ الزيدين، وكذلك الواو في الجمع من أن يكون حروف إعراب كالدال في "زيد" أو أن يكون كالضمة والفتحة، فالذي يدل على أنها كالدال هو أننا لا نفهم معنى التثنية ولا الجمع إلا بوجود هذه الحروف، فلو كانت كالضمة والفتحة والكسرة لم يختل معنى التثنية عند سقوطها، كما لا يختل معنى الاسم عند سقوط الضمة من "زيد"[٤]، فقد رفض شرّاح اللمع رأي الأخفش الذي نقلوه عنه؛ لأنه يرون مذهب سيبويه هو المذهب الصحيح.

ح- ما في التعجب: من الآراء التي نقلها شرّاح اللمع عن الأخفش أنه عدَّ "ما" في " ما أفعله" اسمًا موصولًا بمعنى الذي [٥]، وقد خالفه الرأي الواسطي، والعلوي، فالواسطي ذكر أن هذا لا يصلح؛ يصلح؛ لأنه لم يظهر في قرآن أو شعر[٦]، وعدَّ العلوي رأيه فاسدًا فلا يمكن أن تكون "ما" اسمًا اسمًا موصولًا ؛ لأن الصلة والصفة متخصصان، والتعجب من حقه أن يكون مبهمًا ليدل على التكثير، ومن ثَمَّ تكون "ما" في التعجب اسمًا مبهمًا تامًا[٧].

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٣٠٦.

(٣) شرح اللمع للواسطي: ٢٢.

(٤) شرح اللمع للأصفهاني: ٢٥٠.

(٥) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧١٧، وشرح اللمع للواسطي: ١٧٨، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٦٦٩، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٥٣٩، واللباب لابي البقاء العكبري: ١٤٣، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٢٨٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٣٨٢.

(٦) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١٧٩.

(٧) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٤٥٨.

خ- زيادة "من" الجارة في الايجاب: نقل الواسطي والأصفهاني أن الأخفش أجاز أن تأتي "من" زائدة في الايجاب مستدلًا على رأيه بقوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[1]، فيقدر: اسألوا الله فضله[2]، وقد رفض الواسطي والأصفهاني ذلك متابعين مذهب سيبويه في أنها لا تأتي زائدة إلا في النفي، فقال الواسطي: تزاد في النفي دون الايجاب [3]، وأما الأصفهاني فقال: ((ولا يجوز زيادة "من" في الإثبات عندنا)) [4]، فرفض الشارحان مذهب الأخفش في زيادة "من" في الايجاب.

٢ القبـــول

يبحث هذا القسم في قبول الشرّاح لآراء الأخفش وموافقتهم لما ذهب إليه، وتعددت المسائل التي لا يختلف فيها رأي الشارح عن رأي الأخفش أما لأنهم يرون أن الحجة التي اعتدَّ بها كافية لأثبات رأيه، أو لأنه لم يخالف مذهبًا هم من أتباعه، ولأهمية آراء الأخفش عند النحاة وشرّاح اللمع بالخصوص يظهر مدى حرصهم على إثباتها، وموافقتها في كثير من الأحيان، ومن أمثلة الموافقة على آرائه وقبولها:

أ- الجر بمذ ومنذ: نقل ابن برهان العكبري رأي الأخفش في أن "مذ ومنذ" يُجر بها على لغة أهل الحجاز [5]، ونقل هذا القول أيضًا ابن الدهان [6]، وأما بقية الشرّاح فلم ينقلوا رأي الأخفش في هذه المسألة؛ لأنها لم يختلف فيها القول فقد تأتي اسمًا، أو تأتي حرفًا، ولكن ما نقله الأخفش هنا هو لغة أهل الحجاز الذين يجرون بها، وقد كان موقف الشرّاح موافقًا لما نقله الأخفش في أنها تعمل الجر فيما بعدها؛ لأن العرب تستعملهما حرفين او اسمين، ولأنها مسألة مثّلت إجماعًا

---

(1) النساء: ٣٢.

(2) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٨٧- ٨٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٦- ٥٠٧.

(3) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٨٧.

(4) شرح اللمع للأصفهاني: ٥٠٦- ٥٠٧.

(5) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ١٨٩.

(6) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٣٦.

فقد وافق الثمانيني قول الأخفش، وكذلك ابن برهان العكبري، والواسطي، والعلوي، والأصفهاني، وابن الدهان، وأبو البقاء العكبري، وابن الخباز [١].

ب- ترك صرف ما ينصرف في الضرورة: نقل ابن برهان العكبري في باب الممنوع من الصرف أن الأخفش أجاز ترك صرف ما ينصرف للضرورة، مستدلًا على ذلك بما ورد من أشعار عن العرب[٢]، وقد وافق ابن برهان الأخفش فيما ذهب إليه، وكان مناصرًا لمذهبه فقال: يقال لمن رغب عن مذهب أبي الحسن في إجازته ترك صرف ما ينصرف في الضرورة، إنه جهل مقاييس العربية، أو ذهب عن كثرة الرواية به، أو إنه عاند؛ لأن الشعر يضطرك إلى ترك صرفها[٣]، فذهب إلى نصرة رأي الأخفش في المسألة لكثرة السماع الوارد فيها.

ت- نقل شرّاح اللمع رأي الأخفش في أن الألف واللام تزاد في بعض المواضع، كما في " الذي، والتي، والرجل " محتجين لمذهبه بالسماع الوارد فيه، وكذلك أنه إذا لا يمكنك أن تدخل ألف ولام أخرى على اللفظة دلَّ على أنها زائدة [٤]، وقد وافق الواسطي الأخفش فيما ذهب إليه، فقال: إن من أنواع الألف واللام أن تكون زائدة كما في " أم العمرو" [٥]، فهو يؤيد رأي الأخفش في مجيئها زائدة.

ث- منع صرف الاسماء الثلاثية ساكنة الوسط: نقل العلوي أن الأخفش لا يجيز صرف الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط بأي حال؛ لأنها اجتمعت فيها علتان تمنعانها من الصرف، وسكون وسطها لا يغير الحكم الثابت فيها [٦]، والعلوي هنا موافق لما ذهب إليه الأخفش في عدم

---

(١) شرح اللمع للثمانيني: ١/ ٢٢٠، وشرح اللمع للواسطي: ٩٧، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٢٥٧- ٢٥٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٥١٩، والغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٢/ ٦٣١، والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: ١/ ٣٨٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٢٤١.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/ ٤٧٧- ٤٧٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٠١.

(٤) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٨٧٦، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٢/٥٨٠، وشرح اللمع للواسطي: ٢٣١، وكتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٧٨، وشرح اللمع للأصفهاني: ٧٤٨، والمتبع في شرح اللمع لابي البقاء العكبري: ٢/ ٦٣٤، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٨٧.

(٥) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ١١٤.

(٦) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٩.

صرفها، وأنه لم يخالف الرأي الآخر الذي جعل الصرف اختيارًا فقال: ((وكل مذهب جيد مأخوذ به؛ لأن العرب تكلمت بالصرف وتركه ألا ترى قول الشاعر: [1] (البيت من المنسرح)

لم تَتلفَّعْ بفضلِ مئزرها دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ بالعلبِ

فصرف ولم يصرف في بيت واحد؛ لأنهما جائزان)) [2]، ومع أن الأخفش منعها من الصرف مطلقًا إلا أن العلوي كان معه في الرأي؛ لأنه قد ورد هذا المذهب عن العرب فيؤخذ به، وأيضًا وافق من صرفها؛ لأنه جائز أيضًا.

ج- كان بمعنى صار: أورد الأصفهاني في شرحه للمع مسألة مجيء "كان" بمعنى "صار" وأن الأخفش يوافق هذا الرأي؛ لأنه أنشد فيه شطر بيت من الرجز جاءت فيه "كان" بمعنى "صار" وهو قول الراجز: [3]

والرأس قد كان له شكير

أي: صار؛ لأن الشكير هو ما نبت من شعر ضعيف تحت الشعر القوي [4]، والأصفهاني يوافق يوافق الأخفش في مجيئها بمعنى "صار" لورودها في أمثلة لم تكن في سياق الكلام بمعناها الأول وهو المضي وإنما دلت على معنى آخر وهو أنها بمعنى "صار"، محتجًا بقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[5]، ففي سياق هذه الآية لم تكن "كان" دالة على المضي وإنما بمعنى "صار"؛ لأنه بمعنى : صار الآن صبيًا في المهد، فكيف نكلمه؟؛ ولم يكونوا يقصدون المضي في الإخبار.

ح- النصب بحذف حرف الجر: نقل ابن الدهان أن الأخفش أجاز أن يكون الاسم منصوبًا بحذف حرف الجر أو بنزع الخافض كما يسميه الكوفيون، واحتج الأخفش لمذهبه بشواهد عدة منها قوله

---

(1) ينظر: ديوان جرير: ٦٧، وفي الديوان عجز البيت: ولم تُغْذَ دعدُ بالعلبِ.

(2) كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥٠٩.

(3) أنشده ابن دريد في الجمهرة: (والرأس قد صار له شكير) ٢/ ٨٢٩ مادة (ر-ش- ك)، وقد نُسب للعجاج ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٣٥٢.

(5) مريم: ٢٩.

تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾[1]، فالتقدير: لأولادِكم، وأيضًا روى الأخفش: هم هيئتهم، أي: هم على هيئتهم فحذف حرف الجر ونصب الاسم [2]، وقد وافق ابن الدهان الأخفش في رأيه فقال: ((إن ما كثر استعماله، فاستعمل في التنزيل فحكمه حكم المطرد فيما ورد لا غير.... وهذا يستعمل في الكلام وغيره " قصد حذف حرف الجر "؛ لمجيئه في كتاب الله، ولا يقاس حذف حروف الجر جميعها عليه، وإنما يستعمل في الكلام ما ورد في كتاب الله تعالى، لا ما ورد في الشعر)) [3]، فما كثر في الاستعمال فهو بحكم المطرد لكنه لم يقس عليه واكتفى بالسماع الوارد فيه في القرآن الكريم.

خ- ذا في القسم: ورد في توجيه اللمع لابن الخباز في باب القسم تعويض حرف الجر المحذوف بـ"ها" التي للتنبيه فيقولون: أي هّا الله ذا، وأن الأخفش قال: جواب القسم محذوف، و "ذا" وردت توكيد للقسم [4]، وقد أورد ابن الخباز قول الأخفش حجة على أن المقسم به فصل بين حرف التنبيه واسم الاشارة [5]، وعليه فهو يوافق مذهبه في أنها إشارة إلى القسم.

٣- السكوت عن الرفض والقبول

عند دراسة آراء الأخفش التي ذكرها الشرّاح ظهرت جملة منها لن يبد الشرّاح رأيهم فيها أو أن يرفضوا هذه الآراء أو يقبلوها، وإنما ذكرت من باب الإحاطة بالآراء الواردة في المسألة، كذلك لأنهم عرفوا أهمية آراء الأخفش في الدرس النحوي فذكروا أقواله، فكان الشارح يذكر الأقوال المتعددة في المسألة ولكنه لا يرفض رأيًا منها أو يوافقه، ويمكن أن نعلل هذا بأنهم أرادوا إثبات أقوال النحاة الأوائل في المسائل النحوية، وجمعها في مصنفاتهم، وقد ذكروا آراء للأخفش دون أن يعلق عليها الشارح في كتابه، ومن أمثلة الآراء التي وردت في شروح اللمع ولم يعلق عليها الشرّاح:

---

(1) البقرة: ٢٣٣.

(2) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٠٢- ٢٠٣، وذكر رأي الأخفش أبو حيان في ارتشاف الضرب ولم ينسبه له: ٣/ ١٤٣٤.

(3) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ١/ ٢٠٠- ٢٠٣.

(4) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤٧٨- ٤٧٩.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٨- ٤٧٩.

أ- ما الموصولة اسم: نقل شارح اللمع الثمانيني أن الأخفش جعل "ما" الموصولة اسمًا[١]، فقد ذكره دون أن يعلق عليه، بل ذهب إلى أن "ما" وما بعدها تؤول بمصدر كما في قولهم: أعجبني ما ذهب زيد، أي: أعجبني ذهاب زيد [٢].

ب- زيادة ثُمَّ: نقل هذا الرأي عنه ابن برهان العكبري في بيانه معاني حرف العطف "ثُمَّ" أن الأخفش ذهب إلى زيادتها، دون أن يعلق على هذا الرأي[٣].

ت- ظنَّ وما يسد مسد مفعوليها: نقل الواسطي أن الأخفش جعل "أنّ واسمها وخبرها" تسد مسد مفعول واحد من مفعولي ظنَّ، وعليه يحتاج إلى تقدير مفعول ثانٍ معها[٤]، ولم يعلق على المسألة رفضًا أو قبولًا بل اكتفى بنقلها.

ث- الألف والنون في "رمان": ذكر العلوي في باب الممنوع من الصرف حكاية الأخفش في أن النون في "رمان" أصلية؛ لأنها إنما تزاد في الجموع والمصادر، دون أن يعلق على قول الأخفش فيها [٥].

ج- خبر ليس في الاستثناء ضمير متصل: ذكر ابن الدهان عدم استحسان الأخفش قولهم: أتاني القومُ ليسي وليسك؛ لقلة تصرفها في باب الاستثناء؛ لوقوعها موقع حرف الاستثناء، ولم يزد ابن الدهان على نقل قوله هذا[٦].

ح- الجر بـ "عدا" قال ابن الخباز: ((ولم يَرْوِ الجر بعد "عدا" إلا الأخفش)) [١]، فلم يذهب يذهب ابن الخباز إلى تعليل هذا الرأي أو التعليق عليه فيبدو أنه ذكره استئناسًا باختلاف رأي الأخفش في المسألة.

---

(١) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ١/ ١٩٩.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٩.
(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري: ١/ ٢٤٤.
(٤) ينظر: شرح اللمع للواسطي: ٦٢.
(٥) ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: ٥١٥- ٥١٦.
(٦) ينظر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان: ٥٢٧/١.

خ- "أفعل من" ممنوعة من الصرف: قال الثمانيني: إن سيبويه والأخفش قد منعا صرف ما كان على وزن "أفعل من"؛ لأنه اجتمع فيه التعريف والصفة ووزن الفعل الذي يغلب به[٢]، ولم يضف الثمانيني على تعليلهما لمنع "أفعل من" من الصرف، وإنما كان مكتفيًا بقولهما في المسألة.

([١]) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٢٢٨- ٢٣٩.

([٢]) ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٢/ ٧٧٤.

الخـــــاتـــــــــمـــة

الخاتـمـــــة

ختامًا وبعد الصحبة التي قضيتها مع شروح اللمع وآراء الأخفش فيها، ودراسة هذه الآراء وتحليلها وما درسته في الفصول السابقة، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- مجموع الآراء النحوية المنسوبة للأخفش في شروح اللمع التي تم جمعها هي (١٠١) رأيًا توزعت بين آراء نقلها أكثر من شارح، وآراء تفرد بها أحدهم.

٢- الآراء التي لم ترد في الدراسات السابقة (٥٣) رأيًا، لم تذكر في الدراسات التي تناولت آراء الأخفش الأوسط النحوية، وبعضها لم يذكر في كتاب الأخفش معاني القرآن، وبعضها الآخر تفرد أحد شرّاح اللمع بنقلها ولم تنقلها مصادر أخرى.

٣- توصلت الباحثة إلى إن كتاب (شرح اللمع للعبرتي) هو نسخة طبق الأصل من (شرح اللمع للواسطي).

٤- أكثر الشرّاح نقلًا عن الأخفش هو ابن الدهان إذا نقل ما مجموعه (٤٨) رأيًا؛ لأنه كان ينقل عن كتاب المسائل الكبير وذكر كتاب المسائل الصغير مرة، ولم يتطرق لكتاب معاني القرآن، ويليه الأصفهانيّ من حيث عدد المسائل المنقولة عن الأخفش إذ نقل (٣٥) رأيًا، وأما أقل الشرّاح نقلًا عن الأخفش فهو أبو البقاء العكبريّ إذ نقل (١٣) رأيًا فقط.

٥- خالف الأخفش سيبويه في معظم الآراء المنقولة عنه؛ لأنه استدل بأدلة سماعية رفضها سيبويه، أو أنه قاس المسألة على قياس خالف قياس سيبويه ومدرسة البصرة.

٦- وجود مجموعة من المسائل التي نقلت عن الأخفش حول سماعه عن العرب أو قوم من العرب، ولكن نجد أنه لا يتبنى الرأي، وإنما ينقله من باب الإلمام باللغة وجمع كل ما تعلق بالمسألة النحوية عن العرب. كما في مسألة فتح اللام الجارة.

٧- للأخفش الكثير من التوجيهات حملها على لغة من لغات العرب، أو حملها على المعنى أو على الزيادة أو الحذف أحيانًا أخرى.

٨- كان الأخفش أكثر توسعا في الاحتجاج بالشعر ولغات العرب التي لم يحتج بها البصريون.

٩- إن أكثر الآراء التي نقلت عن الأخفش كانت في الحروف، ثم الأسماء، وتليها الأفعال.

١٠- وقفت الباحثة على بعض المسائل التي نقلت المصادر أن للأخفش فيها رأيين، فيبدو أن للأخفش رأيًا أولًا في المسألة، ثم غير رأيه بعد انتقاله لبغداد، وتوسع أدلته التي احتج بها.

١١- في معاني الحروف دائمًا يذهب الأخفش الى المعنى البعيد للحرف وكأنما يؤكد مجيئه على هذا المعنى أما المعنى المشهور فإنه متعارف تطرقت له كتب النحو الأخرى، فيبدو أنه يؤيد أن سياق الكلام هو الذي يحدد المعنى المقصود وهذا يظهر في أدلته التي احتج بها فيعتمد الدليل الذي يظهر صحة مذهبه دون حاجة إلى تأويل للكلام.

١٢- تنوعت أدلة الأخفش بين سماع وقياس وتعليل واستصحاب حال، إلا أنه جعل السماع أولها وفي مقدمتها، فكان يحتج بالشاهد القرآني وبالقراءات حتى وإن كانت ضعيفة أو شاذة، والشاهد الشعري، وبلغات العرب حتى وإن لم ينسب تلك اللغة لقبيلة معينة، ويبدو لي أنه أراد جمع كل ما يتعلق بالمسألة من وجوه إعرابية أو أقوال مختلفة دون أن يوافقها أو يرفضها.

١٣- ظهر اهتمام شرّاح اللمع وعنايتهم بآراء الأخفش ونقلها في شروحهم دليل على مكانة الأخفش عند النحاة عامة و خاصة شرّاح اللمع، وأكثر ما وقفت عليه في شروحهم أنهم ضمنوها آراءه للاستئناس بالرأي دون رفض أو موافقة له.

١٤- مخالفة الشرّاح لرأي الأخفش كان له النصيب الأكبر من القبول للرأي واعلل ذلك؛ أما لمخالفة رأيه لمذهبهم وتوجههم النحوي، أو لعدم اعتدادهم بالشاهد الذي يحتج به الأخفش.

١٥- تفرد الأخفش بآراء لم يجزها نحوي غيره، إذ نقل بعض الشرّاح أنه تفرد بهذا الرأي، أو يذكرون أن هذا الرأي لم يقل به بصري غيره.

١٦- كان لعامل الزمن أثر في النقل عن الأخفش، وقبول آرائه ورفضها، إذ تفاوت النقل عنه بين الشرّاح بين من هم أقرب زمانيًا له والأبعد عنه، فالثمانيني نقل (٢٦) رأيًا، وابن برهان العكبري نقل (٢٢) رأيًا، والواسطي نقل (٢٤) رأيًا، في حين نقل العلوي (١٤) رأيًا، وعندما

نصل إلى الأصفهاني وابن الدهان يظهر كثرة النقل عنه، ثم قلَّ النقل عند من جاء بعدهم كأبي البقاء الذي نقل (١٣) رأيًا، وابن الخباز نقل (١٦) رأيًا، فخالفوه أكثر مما وافقوه بالرأي، أو نقلوا رأيه مستأنسين به دون التعليق عليه.

مـــصـــادر البـــحـــث

مصادر البحث ومراجعه

حرف (أ)

- القرآن الكريم
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ)، تح: د- شعبان محمد اسماعيل، ط١، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تح: د- رجب عثمان محمد- د- رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٨م.
- ارتقاء السيادة في علم اصول النحو: ليحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ)، تح: د- عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، ط١، دار الأنبار للطباعة، الأنبار- العراق، ١٩٩٠م.
- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ)، تح: عبدالمعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق –سوريا، ١٩٩٣م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة: د- محمد عيد، ط٣، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م.
- الاستغناء في الاستثناء: لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي(ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٨٦م.
- اسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تح: محمد بهجت البيطار، د-ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق- سوريا، د-ت.
- أسرار النحو: لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تح: د- أحمد حسن حامد، ط٢، دار الفكر، بيروت –لبنان، ٢٠٠٢م

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لعبدالباقي بن عبد المجيد اليماني(ت٧٤٣هـ)، تح: د- عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦م.
- الاشباه والنظائر: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د- عبدالعال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٨٥م.
- الإصباح في شرح الاقتراح: د- محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق -سوريا، ١٩٨٩م.
- إصلاح المنطق: لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر -عبدالسلام محمد هارون، د-ط، دار المعارف، القاهرة -مصر، د-ت.
- أصول التفكير النحوي: د- علي أبو المكارم، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧م.
- أصول النحو العربي: د- محمد عيد، ط١، دار العلوم العربية، بيروت- لبنان، ١٩٨٧م.
- الاصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي(ت ٣١٦هـ)، تح: د- عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذ: لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (٣٣٨هـ)، اعتنى به: خالد العلي، ط٢، دار المعرفة للطباعة، بيروت -لبنان، ٢٠٠٨م.
- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت -لبنان، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٧١م.

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني، د–ط، مكتبة دار المنهاج، الرياض –المملكة العربية السعودية، د–ت.

- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، ط١، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، ١٩٩٢م.

- أمالي الزجاجي: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: عبدالسلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت– لبنان، ١٩٨٧م

- إنباه الرواة على إنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر،١٩٥٢م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، تح: د– زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، د– ط، دار الفكر، بيروت– لبنان، د–ت.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، د–ط، المكتبة العصرية، بيروت –لبنان، د–ت.

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تح: د– طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ١٩٨٧م.

- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د- موسى بناي العليلي، د-ط، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد -العراق، د-ت.

- الايضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: د- مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.

حرف (ب)

- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل احمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٩٩٣م.

- البحر المحيط في اصول الفقه: بدر الدين محمد بهادر بن عبدالله الزركشي(٧٩٤هـ)، تح: د-عمر سليمان الأشقر، ط٢، دار الصفوة للطباعة، الغردقة -مصر، ١٩٩٢م.

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرى، عبدالفتاح القاضي، د-ط، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د-ت.

- البديع في علم العربية: للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات ابن الاثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: د- فتحي أحمد عليّ الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، مكتبة دار التراث، القاهرة- مصر، د-ت،

- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لأبن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تح: د- عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبي الفضل ابراهيم، ط٢، دار الفكر، القاهرة- مصر، ١٩٧٩م.

- البلغة في تراجم ائمة النحو واللغة: لمحب الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت ٨١٧هـ)، تح: محمد المصري، ط١، دار سعدالدين للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، ٢٠٠٠م.

حرف (ت)

- تاريخ مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تح: د- بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.
- التبيان في إعراب القرآن: لابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تح: سعد كريم الفقي، ط١، دار اليقين، المنصورة – مصر، ٢٠٠١م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د- عبدالله بن علي الشلّال، ط١، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الانصاري(٧٦١هـ)، تح: د- عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: أ. د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق- سوريا، ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، د-ط، دار الكتاب العربي للطباعة، القاهرة- الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تح: د- عوض بن حمد القوزي، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م.

- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، ط١، دار بن حزم، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.
- التكملة هي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د– حسن شاذلي فرهود، ط١، طبع جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.
- تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، ط١، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة– مصر، ١٩٩٣م.
- توجيه اللمع لابن الخبّاز: لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تح: أ– د– فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تح: أ. د. عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)، تح: أوتو يرتزل، د–ط، مطبعة الدولة، استنانبول، ١٩٣٠م.

حرف (ج)

- الجمل في النحو: لأبي قاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تح: د– علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٤م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام: لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي(ت١٧٠هـ)، تح: علي محمد البجاوي، د–ط، نهضة مصر للطباعة، القاهرة –مصر، د– ت.
- جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي، تح: د- فخر الدين قباوة- أ- محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م.

حرف (ح)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد للعيني: لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تح: طه عبدالرؤوف سعد، د-ط، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر- سيدنا الحسين- مصر، د-ت.
- حجة القراءات: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٩٧م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تح: سعيد عبدالكريم سعودي، د-ط، دار الطليعة للطباعة، بيروت – لبنان، د-ت.
- حياة الحيوان الكبرى: لكمال الدين محمد لن موسى الدّميري (ت ٨٠٨هـ)، ط٢، منشورات الرضي، قم- إيران، ١٩٤٥م.

حرف (خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القاهر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د-ط، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، د-ت.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: الشربيني شريدة، د-ط، دار الحديث، القاهرة – مصر، ٢٠٠٧م.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون): د- عفيف دمشقية، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ١٩٨٢م.

حرف (د)

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٩م.
- دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، علق عليه: محمود محمد شاكر، د–ط، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د–ت.
- ديوان الأخطل، شرحه وصنفه قوافيه: مهدي محمد ناصرالدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٤م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، د–ط، وزارة الثقافة والأعلام– مديرية الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث١٥، د–ت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير بموت، ط١، المطبعة الوطنية، بيروت –لبنان، ١٩٣٤م.
- ديوان ابن مقبل (هو تميم بن أبيّ بن مقبل شاعر اسلامي مخضرم)، تح: د– عزة حسن، د–ط، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم– وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق– سوريا، ١٩٦٢م.
- ديوان أعشى همدان وأخباره حول(٣٠– ٨٣هـ)، تح: د– حسن عيسى أبو ياسين، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض– المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تعليق: د– محمد حسين، د–ط، المطبعة النموذجية، الحلمية الجديدة –مصر، د–ت.
- ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة: د– محمد علي دقة، ط١، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.
- ديوان امرؤ القيس: تح: محمد أبي الفضل ابراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة– مصر، ١٩٨٤م.

- ديوان جرير: لجرير بن عطية الخطفي(ت١١٤هـ)، تح: كرم البستاني، د–ط، دار بيروت، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة: جمعه وصنعه: بشير بموت، د–ط، المكتبة الأهلية، المطبعة الوطنية، بيروت– لبنان، ١٩٣٤م.
- ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدم له: أحمد رشاد، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.
- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، صنعة: مروان العطية، ط١، دار الإمام النووي للنشر، دمشق– سوريا، ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرمة: غيلان بن عقبة العدوي(ت١١٧هـ)، شرح: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية: أبو العباس ثعلب(ت٢٩١هـ)، تح: د– عبد القدوس أبو صالح، د–ط، مؤسسة الإيمان، بيروت– لبنان،١٩٨٢م.
- ديوان الراعي النميري، شرح: د– واضح الصّمد، ط١، دار الجيل، بيروت– لبنان، ١٩٩٥م.
- ديوان زهير ابن ابي سلمى: شرحه: أ– علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٨٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصرالدين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تح: د– يحيى الجبوري، د–ط، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد– العراق، ١٩٦٨م.
- ديوان العجاج: (عبدالله بن رؤبة بن لبيد) برواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تح: د– عزة حسن، د–ط، دار الشرق العربي، بيروت– لبنان، ١٩٩٥م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، جمع: أحمد أكرم الطبّاع، دار القلم، بيروت– لبنان، د–ط، د–ت.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: تح: د– حسين عطوان، د–ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د–ت.
- ديوان عنترة، تح: محمد سعيد مولوي، د–ط، المكتب الاسلامي، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ١٩٦٤م.
- ديوان الكميت بن زيد، د– محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.
- ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: د– محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.
- ديوان الهذليين، البيت لأبي كبير الهذلي(واسمه عامر بن الحليس من شعراء قيس)، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، ١٩٤٥م.

حرف (ر)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبدالنور المالقي (٧٢٠ هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، د–ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق– سوريا، د–ت.

حرف (ز)

- زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، ١٩٨٣م.

حرف (س)

- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تح: د- شوقي ضيف، د-ط، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت.
- سر صناعة الاعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د- حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق -سوريا، ١٩٩٣م.

حرف (ش)

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت٦٩٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة المعراج، نشر دار الغدير، قم- ايران، ١٤٢٩هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تح: د- محمد علي الرّيّح هاشم، مراجعه: طه عبد الرؤف سعد، د- ط، دار الفكر، القاهرة- مصر، ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، مطبعة مصطفى لباب الحلبي، القاهرة- مصر، ١٩٣٩م.
- شرح الفية ابن معط: لعز الدين أبي الفضل عبدالعزيز بن جمعه بن زيد بن عزيز القواس الموصلي(ت ٦٩٦هـ)، تح: د- علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت ٧٧٨هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧م.

- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الأندلسي، تح: د- عبدالرحمن السيد- د- محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح: لخالد بن عبدالله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجي: لابي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تح: سلوى محمد عمر عرب، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة –المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د- إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٨م.

- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، كتب حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ٢٠٠٠م.

- شرح الدماميني على مغني اللبيب: لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، صححه وعلق عيله: أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت –لبنان، ٢٠٠٧م.

- شرح الرضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تح: د- يحيى بشير مصري، ط١، طباعة ونشر الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شرّاب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لجمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام (ت٧٦١هـ)، اعتنى به: محمد أبو الفضل عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، ٢٠٠١م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لجمل الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، د-ط، مطبعة العاني، بغداد- العراق، ١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب: لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، تح: د- حسن جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية: لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوّض - عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي(٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع في العربية: للأسعد بن نصر العبرتي (ت٥٨٩هـ)، تح: صالح بن محمد الصعب، أ. أ. د. محمد عبدالمجيد الطويل، و أ. د. أحمد محمد عبد الدائم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري: أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ)، تح: د- فائز فارس، ط١، السلسلة التراثية ١١، الكويت، ١٩٨٤م.

- شرح اللمع للأصفهاني: لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ)، تح: د- ابراهيم بن محمد أبو عباة، د-ط، طباعة ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠م.

- شرح اللمع للثمانيني: لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي (ت ٤٤٢هـ)، تح: أ- د- فتحي علي حسانين، ط١، دار الحرم للتراث، القاهرة- مصر، ٢٠١٠م.

- شرح اللمع للواسطي: للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (ت٤٦٩هـ)، تح: د- رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ٢٠٠٠م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: للقاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تح: د- عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت- لبنان، ١٩٩٠م.

- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)، د-ط، ادارة المطبعة المنيرية، مصر، د-ت.

- شرح المقدمة الجزولية: لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تح: د- تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٣م.

- الشرح الممتع على زاد المستقنع: لمحمد بن صالح العثيمين، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ.

- شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي، تفسير: أبو رياش أحمد بن ابراهيم القيسي، تح: د- داود سلوم، و د- نوري حمودي القيسي، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٦م.

- شعر ابراهيم بن هرمة القرشي(ت ١٧٦هـ)، تح: محمد نفاع- حسين عطوان، د-ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د-ت.

- شعر دعبل بن علي الخزاعي(ت ٢٤٦هـ)، صنعة: د- عبدالكريم الأشتر، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق- سوريا، ١٩٨٣م.
- شعر زهير ابن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري، تح: د- فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، د- ط، مطبعة الآداب، النجف الأشرف- العراق، ١٩٧٢م.
- شعر النمر بن تولب العكلي، صنعة: د- نوري حمودي القيسي، د-ط، مطبعة المعارف، بغداد- العراق، د-ت.
- شواهد شعر في كتاب سيبويه، د- خالد عبدالكريم جمعة، ط٢، الدار الشرقية، مصر الجديدة -مصر، ١٩٨٩م.

حرف (ص)

- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، علق عليه: أحمد حسن بسج، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧م.

حرف (ض)

- ضرائر الشعر: لأبن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة للنشر، ط١، ١٩٨٠م.

حرف (ط)

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبي الفضل ابراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت.

حرف (ظ)

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي: د- أحمد سليمان ياقوت، د-ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية -مصر، ١٩٩٤م.

حرف (ع)

- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت٣٢٥هـ)، تح: د- محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.

حرف (ف)

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٠هـ.
- الفعل زمانه وأبنيته: د- ابراهيم السامرائي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، ١٩٨٣م.
- الفعل والزمن: د- عصام نور الدين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٨٤م.
- الفهرست لابن النديم(ت٣٨٤هـ)، د-ط، دار المعرفة، بيروت -لبنان، د-ت.

حرف (ك)

- الكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني (ت٤٧٦هـ)، سالم بن غرم الله بن محمد الزهراين، رسالة ماجستير، إشراف: د- محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى -كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- الكافية في علوم النحو والشافية في علمي التصريف والخط: لجمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د- صالح عبدالعظيم الشاعر، د-ط، مكتبة الآداب، القاهرة -مصر، د-ت.

- الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، علق عليه: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ١٩٩٧م.
- كتاب البيان في شرح اللمع: للشريف عمر بن ابراهيم العلوي الكوفي، تح: د- علاء الدين حموية، ط١، دار عمّار، عمان- الاردن، ٢٠٠٢م.
- كتاب الحروف والأدوات: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تح: د- هادي حسن حمودي، ط١، وزارة التراث والثقافة، مسقط –سلطنة عُمان، ٢٠٠٧م.
- كتاب الشعر أو(شرح الأبيات المشكلة الإعراب): لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تح: د- محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م.
- كتاب اللامات: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، بيروت –لبنان، ١٩٨٥م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: د- كاظم بحر المرجان، د-ط، دار الرشيد للنشر، بغداد – العراق، ١٩٨٢م.
- كتاب الواضح في النحو: لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تح: أ. د. عبدالكريم خليفة، ط٢، دار جليس الزمان، عمّان – الأردن، ٢٠١١م.
- كتاب حروف المعاني: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د-علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ١٩٨٦م.
- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م.

- كتاب شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُكَّريّ (٢٧٥هـ)، تح: عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعه: محمود محمد شاكر، د–ط، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة– مصر، د–ت.

- الكشاف: لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ)، علق عليه: خليل مأمون شيحا، ط٣، دار المعرفة، بيروت –لبنان، ٢٠٠٩م.

- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: لمحمد علي التهانوي، تح: د– علي دحروج، تر: جورج زيني، ط١، مكتبة ناشرون، بيروت –لبنان، ١٩٩٦م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، د–ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د–ت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تح: د– محيي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ١٩٨٤م.

- الكناش في فني النحو والصرف: لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة، تح: د– رياض بن حسن الخوّام، د–ط، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٤م.

حرف (ل)

- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري(٦١٦هـ)، تح: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة– مصر، ٢٠٠٩م.

- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، تح: عبدالله علي الكبير– وآخرين، ط١، دار المعارف، القاهرة– مصر، د–ت.

- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: د- سميح ابو مغلي، د-ط، دار مجدلاوي للنشر، عمّان -الأردن، ١٩٨٨م.

حرف (م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: هدى قراعة، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة - الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧١م.
- المتبع في شرح اللمع: لأبي البقاء محبّ الدين عبدالله بن الحسين البغدادي العكبري، تح: د- عبدالحميد حمد محمود الزويّ، ط١، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ١٩٩٤م.
- مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبدالسلام هارون، د-ط، مكتبة الخانجي، القاهرة -مصر، د-ت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف - د- عبدالفتاح إسماعيل، د-ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة - مصر، ١٩٩٤م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، د-ط، مكتبة المتنبي، القاهرة- مصر، د-ت.
- المخصص: لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي المعروف بابن سيده(٤٥٨هـ)، د- ط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د-ت.
- المدارس النحوية: د- شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت.
- مذكرة التوحيد: عبدالرزاق عفيفي (١٤١٥هـ)، ط١، الناشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

- مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت٣٥١هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د–ط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة– مصر، د–ت.
- المرتجل في شرح الجمل: لابي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، د–ط، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق– سوريا، ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: شرحه: محمد أبي الفضل ابراهيم وآخرون، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة– مصر، د–ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٦٩٨هـ)، تح: د– محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق– سوريا، ١٩٨٢م.
- المسائل العسكرية: لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة –مصر، ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة (البغداديات) لأبي علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ)، قرأه وعلق عليه: د– يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٣م.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٣٤٧هـ)، تح: د– حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني: لمحمد بن علي بن ابراهيم بن الخطيب الموزعي (ت ٨٢٥هـ)، تح: د– عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، القاهرة –مصر، ١٩٩٣م.
- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها: د– عبدالله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، الجيزة– مصر، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي– محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة– مصر، ١٩٥٥م.

- معاني القرآن وإعرابه: لأبي اسحاق ابراهيم بن السَّري الزّجّاج (ت٣١١هـ)، تح: د- عبدالجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ١٩٩٠م.
- معجم الادباء: لياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، تح: د- إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م.
- معجم الشعراء: لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تح: عبدالستار احمد فراج، تقديم: أ. د- محمود علي مكي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة –مصر، سلسلة الذخائر،ع٩٣.
- معجم القراءات: د- عبداللطيف الخطيب، د–ط، دار سعدالدين للطباعة والنشر، دمشق –سوريا، د–ت.
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبدالغني الدقر، ط١، دار القلم، دمشق – سوريا، ١٩٨٦م.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: د- علي توفيق الحمد – يوسف جميل الزعبي، ط٢، دار الأمل، إربد –الأردن، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د- عبداللطيف محمد الخطيب، ط١، السلسلة التراثية ٢١، الكويت، ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تح: د- عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي- جامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(٨٥٥هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة- مصر، ٢٠١٠م.

- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، د-ط، المجلس الأعلى للشورى الاسلامية- لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة- مصر، ١٩٩٤م.

- المقرب: لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري- عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٩٧٢م.

- الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د- عبد العزيز علي سفر، ط١، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠٠٠م.

- المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) لابن جني: تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله امين، ط١، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، الإسكندرية – مصر، ١٩٥٤م.

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: د- عبد الأمير الورد، ط١، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ١٩٧٥م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان التوحيدي الأندلسي، تح: سيدني كلازر، د-ط، مطبعة أضواء السلف، مصر، د-ت.

- موسوعة معاني الحروف العربية: د- علي جاسم سلمان، د-ط، دار أُسامة للنشر، عمان -الأردن، ٢٠٠٣م.

حرف (ن)

- نتائج الفكر في النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٩٩٢م.
- النحو المصفى: محمد عيد، د-ط، مطبعة دار النشر، الفجالة – مصر، د-ت.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط٣، دار المعارف، القاهرة –مصر، د-ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ١٩٩٨م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد طنطاوي، ط٢، دار المعارف، القاهرة- مصر، د-ت.
- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: أ- علي محمد الضباع، د-ط، مطبعة مصطفى محمد، مصر، د-ت.

حرف (هـ)

- هدية العارفين لإسماعيل بن محمد أمين بم مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، د-ط، طبع وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول،(أعيد طباعته في دار إحياء التراث، بيروت- لبنان)، ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٨م.

حرف (و)

- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، اعتنى به: يوسف فان إس، دار نشر فرانز شتايز شتوتغارت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، د–ط، مطابع دار صادر، بيروت– لبنان، ١٩٩١م.

الرسائل والأطاريح

- آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شرّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري(دراسة وصفية تحليلية)، محمد عمر عمار الدراوشة، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية– كلية الآداب، غزة– فلسطين، ٢٠١٥م.
- آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي جمعًا وتوثيقًا ودراسة: سماح سمير سلمان دلول، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمود محمد العامري، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، غزة –فلسطين، ٢٠١٠م.
- أسلوبا الشرط والقسم بين لغة الشعر الجاهلي ولغة الحديث الشريف، جمله داود عبدالجليل عياش، رسالة ماجستير، إشراف د– عودة خليل أبو عودة، جامعة الشرق الأوسط– كلية الآداب، الاردن، أيار– ٢٠١٠م.
- إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ)، تح: موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمد علي حسنين صبرة، جامعة القاهرة– كلية دار العلوم، مصر،٢٠٠١م.
- الكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني (ت٤٧٦هـ)، سالم بن غرم الله بن محمد الزهراين، رسالة ماجستير، إشراف: د– محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى –كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.

- كان في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية: أحمد عبدالله الصايل، رسالة ماجستير، إشراف: د- عادل سلمان بقاعين، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٢م.
- المعجم الجامع: كايد محمد عثمان شحادة، إشراف: د- أحمد حامد، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ٢٠٠٢م.

البـــحـــوث

- آراء الاخفش الأوسط النحوية الموافقة لمذهب الكوفيين النحوي في كتابه(معاني القرآن)(دراسة وصفية نحوية)، د- محمد سعد محمد أحمد، بحث، كلية العلوم والآداب برنية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية.
- التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية: أ- البشير جلول، مجلة الخير- ابحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،٢٠١١م، ع٦.
- الدلالة الزمنية لصيغة الماضي في العربية دراسة في ضوء السياق اللغوي: د- محمد رجب محمد الوزير، علوم اللغة، دار غريب، القاهرة- مصر، مج١، ع٢، ١٩٩٨م.
- رسالة في اللامات: لابي جعفر النحاس(ت٩٤٩هـ)، تح: طه حسين، مجلة المورد، العراق، مجلد الاول، ع١-٢، ١٩٧١م.
- عسى في العربية(دراسة في الخلاف النحوي): د- فراس عبدالعزيز عبد القادر، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع٤٩، ٢٠٠٨م.

Summary

The studies gain their importance from the importance of the text studied, and since the opinions of Al-Akhfash Al-Awsat in the explanations of Al-Lama' are the subject of the research, it gained its importance from it. Because Al-Akhfash represents a grammatical thought, many studies have been conducted. So a group of opinions appeared that distinguished Al-Akhfash from other grammarians, but his opinions did not reach us in his works, as most of them were lost. Only his book "The Meanings of the Qur'an" reached us, which did not contain all his grammatical opinions, so the opinions were scattered in the books of grammar, and they included " The explanations of Al-Luma'a constitute a large group of these opinions, so I relied on "nine" commentaries.

Al-Akhfash's opinions were of importance to the glossy commentators. As they used to cite the grammatical issues that they dealt with by explaining the opinion of Al-Akhfash, so his opinions were distributed among nouns, verbs, and letters, so the research begins with a preliminary, which includes two parts:

The first includes talking about Al-Akhfash Al-Awsat, introducing him, mentioning his writings, and the essential things that distinguished him among the grammarians. The second section mentions the commentators of the bright and the explanations adopted in the research and an indication if the explanation was brief or the commentator relied on length in his explanation. Then the first chapter: the opinions of Al-Akhfash Al-Awsat in the names and the chapter was divided into four topics،

The first topic is about Al-Akhfash's views on nouns, the second topic is about his views on the accusatives of nouns, the third topic is included in his opinions on nouns, and as for the differences of his views on nouns, the fourth topic is entitled Separate Issues in Nouns, and the second chapter includes Al-Akhfash's opinions on verbs This chapter is the least of the opinions; Because the commentator did not convey many opinions of Al-Akhfash in actions, so the author divided it into two topics،

The first topic is Al-Akhfash’s opinions on past verbs, and the second is his opinions on present tense verbs. The third chapter included his opinions on letters, and this chapter represented the most opinions; Because most of them quoted his views on letters, and the author divided it into three topics, the first topic: Al-Akhfash’s opinions on prepositions, and the second topic: was his views on conjunctions, and the separate opinions on letters were collected by the third topic entitled Other issues in letters, and the fourth chapter is the link between Opinions and the opinion of commentators on them, so this chapter came with two sections. Because this topic is the link between the previous chapters and the topic that follows it, and the second topic came: Sharah Al-Lama’s reception of Al-Akhfash’s opinions, so the author divided it into three sections, the first: rejection, the second: acceptance, and the third: silence about rejection or acceptance and their approval of their opinion, and the research culminated With a conclusion that included the most important results I reached, and the commentators had their view of the opinion transmitted from Al-Akhfash, so they rejected this opinion once, accepted it again, and transmitted it without commenting on it in many grammatical issues. With a Quranic reading or a poetic witness that they do not invoke, but they agreed with it on other issues, and their silence about rejection and acceptance of most issues seems to be seen as a matter of broadening the aspects of the grammatical issue and mentioning all the opinions related to it. The opinions of the grammarians agreed with Al-Akhfash's or differed from his, and Al-Akhfash had a point of view that may differ from the rest of the grammarians in most cases, but what the author stood on was that he combined the different aspects in one issue and did not always adopt the opinion. Stand on the opinions of Al-Akhfash, study and analyze them, and explain the opinion of the commentators on them and the extent of the novelty of these opinions in terms of their transmission in other books.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Muthanna University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic language

An analytical study on Al-Akhfash Al-Awsat grammatical views in Al-Lum'a Explanation

Thesis submitted by

Kawthar Falih Abd Al-Moussawi

To

Council of the College of Education for Human Sciences at Al-Muthanna University, which is part of the Requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature/language

Supervisor

Prof. Dr: Bassem Khairy Khudair

1444 A.H **2023 A.D**